



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مؤسسة الفقهاء
الشيعة عهدي الحسيني الشريف الرازي
تبريز ١٤٠٢

كتاب العبادة



دار العلوم
بتهران، إيران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٢٥
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٤	كتاب الصلاه
١٤	اشاره
١٦	فصل فى مستحبات الجماعه ومكروهاتها
١٦	مسأله ١٨ كراهه تمكين الصبى
١٧	مسأله ١٩ موارد استحباب إعاده الصلاه جماعه أو منفردا
٢٢	مسأله ٢٠ لو علم بطلان الصلاه
٢٣	مسأله ٢١ نيه التدب فى المعاده
٢٦	فصل فى الخلل الواقع فى الصلاه
٢٦	اشاره
٢٨	مسأله ١ أقسام الخلل
٣١	مسأله ٢ الخلل عن جهل
٤٣	مسأله ٣ حصول الإخلال جهلا بالحكم
٥٠	مسأله ٤ أقسام الزياده العمديه
٥٦	مسأله ٥ ترك الطهاره أو أجزاءها
٥٩	مسأله ٦ بطلان الصلاه إلى اليمين أو اليسار أو الإستدبار
٦١	مسأله ٧ لو أخل بالطهاره الخبيثه
٦٣	مسأله ٨ الإخلال بستر العوره سهوا
٦٤	مسأله ٩ الإخلال بشرائط المكان سهوا
٦٥	مسأله ١٠ السجود على ما لا يصح السجود عليه سهو
٦٦	مسأله ١١ زياده الركوع والسجدتين فى الجماعه

- مسأله ١٢ نسيان المسافر سفره من المستثنيات ٧١
- مسأله ١٣ بطلان الصلاه بزياده الركوع ٧٢
- مسأله ١٤ إذا سها عن الركوع ٧٣
- مسأله ١٥ لو نسي السجدين ٨٤
- مسأله ١٦ لو نسي التيه أو التكبيره الإحرام ٩٦
- مسأله ١٧ لو نسي الركعه الأخيره ١٠٢
- مسأله ١٨ لو نسي ما عدا الأركان ١١٨
- مسأله ١٩ لو كان المنسى الجهر أو الإخفات ١٥٠
- فصل في الشك ١٥٢
- اشاره ١٥٢
- مسأله ١ لو شك في أنه هل صلى؟ ١٥٤
- مسأله ٢ الشك في فعل الصلاه ١٦١
- مسأله ٣ الشك في بقاء الوقت وعدمه ١٦٢
- مسأله ٤ حكم البقاء في الشك في الوقت ١٦٣
- مسأله ٥ الشك في صلاه العصر لصلاه الظهر ١٦٤
- مسأله ٦ إذا علم أنه صلى أحد الصلاتين ١٦٦
- مسأله ٧ لو شك في أصل الصلاه ١٦٩
- مسأله ٨ حكم كثير الشك ١٧١
- مسأله ٩ الشك في بعض الشرائط ١٧٤
- مسأله ١٠ الشك في شيء من أفعال الصلاه ١٧٩
- مسأله ١١ من كان فرضه الجلوس لو شك ١٩٦
- مسأله ١٢ لو شك في صحه ما أتى به ١٩٩
- مسأله ١٣ لو ظهر أنه كان أتيا بالمشكوك ٢٠٢
- مسأله ١٤ إذا شك في التسليم ٢٠٧
- مسأله ١٥ شك المأموم في التكبير ٢٠٩
- مسأله ١٦ الشك في الشك ٢١١

- ٢١٤ فصل في الشك في الركعات
- ٢١٤ مسأله ١ الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه
- ٢٤٠ مسأله ٢ الشكوك الصحيحه
- ٢٧٨ مسأله ٣ الشك في الركعات
- ٢٨١ مسأله ٤ لا يعمل بالشك بمجرد حدوثه
- ٢٨٤ مسأله ٥ المراد بالشك تساوى الطرفين
- ٢٩٣ مسأله ٦ الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين
- ٢٩٧ مسأله ٧ لو علم أنه ترك سجده حال الشك
- ٢٩٩ مسأله ٨ لو انقلب شكه إلى الظن
- ٣٠٢ مسأله ٩ لو تردد أنه شك أو ظن
- ٣٠٧ مسأله ١٠ الشك بعد التجاوز
- ٣٠٩ مسأله ١١ الشك بعد الفراغ من الصلاه
- ٣١٠ مسأله ١٢ لو علم بعد الفراغ بحصول الشك في الأثناء
- ٣١٢ مسأله ١٣ لو تردد في شكه
- ٣١٣ مسأله ١٤ الشكوك التي لا يعلم حكمها
- ٣١٥ مسأله ١٥ لو انقلب الشك
- ٣٢٢ مسأله ١٦ إذا علم إجمالاً الزيادة أو النقصيه
- ٣٢٤ مسأله ١٧ الشك البنائى على الثلاث والأربع
- ٣٢٤ مسأله ١٨ الشك بين الإثنين والثلاث والأربع
- ٣٢٧ مسأله ١٩ لو تداخلت الشكوك
- ٣٢٨ مسأله ٢٠ لو شك المصلى جالساً
- ٣٣٤ مسأله ٢١ لا يجوز ترك صلاه الاحتياط
- ٣٣٨ مسأله ٢٢ الشكوك الباطله
- ٣٤٠ مسأله ٢٣ إذا علم أنه يتبين الحال بعداً
- ٣٤٢ مسأله ٢٤ تأخير التروى
- ٣٤٥ مسأله ٢٥ لو شك في مواطن التخيير

- مسألة ٢٦ لو لم يصل الاحتياط ومات ٣٤٧
- فصل في كيفية صلاة الاحتياط ٣٥٠
- مسألة ١ صلاة الاحتياط ٣٥٠
- مسألة ٢ مراعاة الجزء والاستقلال في صلاة الاحتياط ٣٥٧
- مسألة ٣ عدم وجوب الإعادة لو أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط ٣٦٧
- مسألة ٤ لو تبين التمامية قبل الصلاة الاحتياط ٣٦٨
- مسألة ٥ لو تبين التمامية بعد صلاة الاحتياط ٣٦٩
- مسألة ٦ لو تبين زياده ركعه بعد تمامية الصلاة ٣٧٢
- مسألة ٧ إذا تبين نقصان الصلاة ٣٧٤
- مسألة ٨ لو ظهر نقص الصلاة أزيد ٣٧٧
- مسألة ٩ تبين النقص والشروع في الاحتياط ٣٨١
- مسألة ١٠ تبين النقص والشروع في أثناء الاحتياط ٣٨٤
- مسألة ١١ لو شك في إتيان صلاة الاحتياط ٣٩٢
- مسألة ١٢ زياده ركعه أو ركن ٣٩٥
- مسألة ١٣ الشك في أفعال صلاة الاحتياط ٣٩٦
- مسألة ١٤ لو شك هل شك ما يوجب الاحتياط ٣٩٨
- مسألة ١٥ لو شك في عدد ركعات صلاة الاحتياط ٤٠٣
- مسألة ١٦ زياده فعل غير الأركان ٤٠٥
- مسألة ١٧ الشك في شرط الاحتياط أو جزئه ٤٠٦
- مسألة ١٨ لو تذكر في الأثناء ٤٠٧
- مسألة ١٩ لو نسي سجده واحده ٤١٠
- فصل في حكم قضاء الأجزاء المنسيه ٤١٢
- مسألة ١ نسيان السجده أو التشهد ٤١٢
- مسألة ٢ قضاء التشهد والسجده المنسيين ٤٢٢
- مسألة ٣ الفصل بين المنسى وبين الصلاة ٤٢٩
- مسألة ٤ لو أتى ما يوجب سجده السهو ٤٣١

- مسألة ٥ إذا نسى الذكر ٤٣٢
- مسألة ٦ نسيان بعض أجزاء التشهد ٤٣٣
- مسألة ٧ لو تعدد المنسى ٤٣٤
- مسألة ٨ الأسبقية في القضاء ٤٣٦
- مسألة ٩ لو شك في اللاحق والسابق من المنسى ٤٣٨
- مسألة ١٠ لو نسى أحدهما ٤٣٩
- مسألة ١١ تأخير سجده السهو على صلاه الاحتياط ٤٤١
- مسألة ١٢ السهو عن الذكر ٤٤٥
- مسألة ١٣ السلام في التشهد القضائي ٤٤٦
- مسألة ١٤ قضاء السجده على الأوليين ٤٤٨
- مسألة ١٥ لو اعتقد نسيان السجده مع فوت المحل ٤٥٠
- مسألة ١٦ لو كان عليه قضاء أحدهما ٤٥١
- مسألة ١٧ لو شك أن الفأثت سجده أو سجدتان ٤٥٢
- المحتويات ٤٥٣
- تعريف مركز ٤٦٣

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلالیه فی الفقه الإسلامی

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظلّه

کتاب الصلاة

الجزء التاسع

دار العلوم

بیروت لبنان

ص: ۳

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب الصلاة

اشاره

كتاب الصلاة

الجزء التاسع

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

مسأله _ ١٨ _ يكره تمكين الصبيان من الصف الأول على ما ذكره المشهور وإن كانوا مميزين.

{مسأله _ ١٨ _ يكره تمكين الصبيان من الصف الأول على ما ذكره المشهور وإن كانوا مميزين} وكفى به دليلاً على الكراهه للتسامح، وفى الجواهر يظهر من الروض وجود النص به، وهذه المسأله غير إقامه الإنسان الجماعه بصبى ليس معهما غيرهما، أو كان غيرهما امرأه، فلا ينافى ما تقدم من صلاه على (عليه السلام) مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعهما خديجه (عليها السلام).

هذا بالإضافة إلى أن علياً (عليه السلام) خارج موضوعاً، فإنه نور وإمام منذ خلقه الله تعالى، ومنه يعلم الوجه فى قول الصادق (عليه السلام).

وفى حديث أبى البخترى (١): إن علياً (عليه السلام) قال: «الصبى عن يمين الرجل فى الصلاه إذا ضبط الصف جماعه، والمريض القاعد عن يمين الصبى جماعه».

نعم إذا كان الصبى غير مميز لم يحصل الاتصال به فوجوده كعدمه، كما هو واضح، بخلاف الصبى المميز، فإنه يوجب الاتصال إذا كانت صلاته جماعه للشرائط.

ص:٧

مسألة ١٩ _ إذا صلى منفرداً أو جماعة واحتمل فيها خلافاً في الواقع وإن كان صحيحه في ظاهر الشرع، يجوز بل يستحب أن يعيدها منفرداً أو جماعة، وأما إذا لم يحتمل فيها خلافاً، فإن صلى منفرداً ثم وجد من يصلى تلك الصلاة جماعة يستحب له أن يعيدها جماعة

{مسألة ١٩ _ إذا صلى منفرداً أو جماعة واحتمل فيها خلافاً في الواقع وإن كانت صحيحه في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب أن يعيدها} إن لم تكن وسوسه، لحسن الاحتياط عقلاً وشرعاً، قال (عليه السلام): «فاحتط لدينك بما شئت». (١)

{منفرداً أو جماعة} سواء كان قد صلاها جماعة أو فرادى، لإطلاق دليل الاحتياط ودليل الجماعة.

{وأما إذا لم يحتمل فيها خلافاً، فإن صلى منفرداً ثم وجد من يصلى تلك الصلاة جماعة يستحب له أن يعيدها جماعة} بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المنتهى والمدارك والذخيره والمفاتيح والرياض وغيرهم الإجماع عليه، ويدل عليه مستفيض الروايات:

كصحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يصلى الصلاة وحده ثم يجد جماعة؟ قال: «يصلى معهم ويجعلها الفريضة إن شاء». (٢)

وصحيحه ابن بزيع، قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام): «إني أحضر

ص: ٨

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٣ _ الباب ١٢ من صفات القاضى ح ٤١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٥٥ _ الباب ٥٤ من صلاة الجماعة ح ١.

المساجد مع جيرانى وغيرهم فيأمروننى بالصلاه بهم وقد صليت قبل أن آتيهم، وربما صلى خلفى من يقتدى بصلاتى والمستضعف والجاهل، فأكره أن أتقدم وقد صليت لحال من يصلى بصلاتى ممن قد سميت لك، فمرنى فى ذلك بأمرك أنتهى إليه، وأعمل به إن شاء الله؟ فكتب (عليه السلام): «صل بهم».(١)

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا صليت صلاه وأنت فى المسجد وأقيمت الصلاه، فإن شئت فاخرج وإن شئت فصل معهم واجعلها تسيحاً».(٢)

وموثقه عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يصلى الفريضة ثم يجد قوماً يصلون جماعه أيجوز أن يعيد الصلاه معهم؟ قال: «نعم وهو أفضل» قلت: فإن لم يفعل. قال (عليه السلام): «ليس به بأس».(٣)

وخبر أبى بصير، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أصلى ثم أدخل المسجد فتقام الصلاه وقد صليت؟ قال: «صل معهم، يختار الله أحبهما إليه».(٤)

وخبر حفص بن البختري، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الرجل يصلى الصلاه وحده ثم يجد جماعه؟ قال (عليه السلام): «يصلى معهم ويجعلها الفريضة».(٥)

ص: ٩

١- المصدر: ح ٥.

٢- المصدر: ص ٤٥٦ ح ٨.

٣- المصدر: ح ٩.

٤- المصدر: ح ١٠.

٥- الوسائل: ج ٥ ص ٤٥٧ _ الباب ٤٩ من أبواب الجماعه ح ١١.

إماماً كان أو مأموماً، بل لا يبعد جواز إعادتها جماعه إذا وجد من يصلى غير تلك الصلاة، كما إذا صلى الظهر فوجد من يصلى العصر جماعه، لكن القدر المتيقن الصورة الأولى،

وخبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) فى حديث قال: «لا ينبغى للرجل أن يدخل مع قوم فى صلاتهم وهو لا ينويها صلاة، بل ينبغى أن ينويها وإن كان قد صلى، فإنه له صلاة أخرى». (١) إلى غيرها.

{إماماً كان أو مأموماً} أما مأموماً فقد تقدم ما يدل عليه، وأما إماماً فقد ادعوا فيه الإجماع، ويدل عليه جملة من النصوص.

كصحيحه ابن بزيع المتقدمه، وما رواه فخر المحققين، عن والده العلامة (رحمه الله) إنه قال: روى أن أعرابياً جاء إلى المسجد وقد فرغ النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه من الصلاة. فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه»، فقام شخص فأعاد صلاته وصلّى به. (٢)

وعن الغوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، إنه رأى رجلاً يصلّى وحده فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه». (٣)

{بل لا يبعد جواز إعادتها جماعه إذا وجد من يصلى غير تلك الصلاة، كما إذا صلى الظهر} منفرداً {فوجد من يصلى العصر جماعه} وذلك لإطلاق بعض النصوص السابقه {لكن القدر المتيقن الصورة الأولى} لأنه المنصرف من النص،

ص: ١٠

١- المصدر: ص ٤٥٥ _ الباب ٥٤ ح ٢.

٢- العوالى: ج ٢ ص ٢٢٤ ح ٤١.

٣- المصدر: ج ١ ص ٣٤٢ ح ١١٣.

وأما إذا صلى جماعه إماماً أو مأموماً فيشكل استحباب إعادتها.

وكذا يشكل إذا صلى اثنان منفرداً ثم أرادا الجماعه فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصل.

لكن الظاهر أن الانصراف بدوى.

{وأما إذا صلى جماعه إماماً أو مأموماً فيشكل استحباب إعادتها} قال بعض فى وجهه انصراف الأدله، لكن فيه: إن الإطلاق والتعليل بأن الله يختار أحبهما إليه، بل وظاهر النبويين _ حيث إن الظاهر أن إمام الأعرابي كان قد صلى مع النبي (صلى الله عليه وآله) جماعه _ كل ذلك يقتضى الاستحباب.

{وكذا يشكل إذا صلى اثنان منفرداً، ثم أرادا الجماعه فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصل} لأن مقتضى الأدله السابقه الاستحباب فيما إذا كان أحدهما لم يصل فلا دليل على الاستحباب إذا كان كلاهما صلى جماعه أو صلى فرادى، لكن الظاهر أن التعليل والمناط يكفيان فى الحكم بالاستحباب، وكذا الظاهر تمشى الاستحباب مع اختلاف الصلاتين فى الأدائيه والقضائيه، أو كون كليهما قضائيه، إلى غير ذلك من الصور.

وهل يصح تكرير الإعاده، كما إذا صلى مع جماعه ثانيه وثالثه، حكى عن الشهيدين وبعض من تأخر عنهما الجواز، ولا يبعد ذلك للمناط والتعليل، وقيل بالعدم لعدم الدليل، واختاره الفقيه الهمدانى، لكن الأقرب الجواز، ويؤيده ما دل على تكرار الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) الصلاه جماعه على بعض الجنائز، كما تقدم فى مبحث صلاه الأموات.

ومنه يعلم عدم خصوصيه صلاه اليوميه بالإعاده، بل الحكم كذلك في صلاه الأموات والطوائف والقضاء عن الميت إلى غيرها.

ص: ١٢

مسأله ٢٠ _ إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعه أن الصلاة الأولى كانت باطله يجتزى بالمعاده.

{مسأله ٢٠ _ إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعه أن الصلاة الأولى كانت باطله يجتزى بالمعاده} سواء قصد الندب أو الوجوب، إذا لم يكن قصده للندب على سبيل التقييد، وذلك لأن ظاهر أن المعاده هي الأصل _ كما هو المنصرف عرفاً من الروايات، ويؤيده قوله (عليه السلام): «إن الله يختار أحبهما إليه» (١) _ كونها امتثالاً للأمر الموجه إليه فهي إطاعه للأمر.

نعم إذا قصد بها القضاء كما سيأتي، أو كان نيته الندب على وجه التقييد لم تكن امتثالاً كما هو واضح، ولو ظهر بطلان المعاده فلا إشكال في صحه الإتيان بها ثانياً وثالثاً وهكذا.

ص: ١٣

١- انظر: الوسائل: ج ٥ ص ٤٥٧ _ الباب ٥٤ من صلاة الجماعه ح ١٠.

مسألة _ ٢١ _ في المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوى الندب لا الوجوب على الأقوى.

{مسألة _ ٢١ _ في المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوى الندب لا الوجوب على الأقوى} لأن الامتثال حصل بالفرد الأول فلا امتثال في المره الثانيه، لأنه إذا حصل الامتثال سقط التكليف.

ويؤيده ما رواه الغوالي، عن جابر بن يزيد، عن أبيه: إنه صلى مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإذا رجلا لم يصليا في ناحيه المسجد، فدعاهما فجاءا ترعد فرائصهما فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» فقالا: قد صلينا في رحالنا، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «فلا تفعلوا إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام وقد صلى فليصل معه فإنها له نافله». (١)

وفى روايه يزيد بن عامر، عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) مثله، إلا أنه قال في آخرها: «تكن لك نافله وهي لهم مكتوبه». (٢)

وقد ذهب الأ-كثر في المحكى عنهم إلى لزوم نيه الندب، لكن عن صريح الشهيدين جواز نيه الوجوب أيضاً، واستوجه القول المذكور الشيخ المرتضى (رحمه الله) بأن المراد نيه الفرض على وجه التوصيف، بأن يقصد كون هذا الذى يأتى به هو الذى يسقط به امتثال الأمر السابق ولا عيب فى ذلك بعد إذن الشارع ورخصته فى أن يجعلها الفريضة إن شاء، كما فى مصححتى حفص وهشام بن سالم، وإخباره بأنه يختار الله أحبهما، كما فى روايه أبى بصير، أو أفضلهما وأتمهما،

ص: ١٤

١- العوالى: ج ١ ص ٥٩ ح ٩٢.

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٥٢٨ _ الباب ٥٧ من صلاه الجماعة ح ٦.

كما في ثالث مرسل، نعم في بعض الأخبار: «إنها لك نافله وفي آخر اجعلها تسيحاً»^(١)، انتهى.

أقول: ولا منافاه بين الطائفتين لجواز كلا القصدين، ويكون ذلك من قبيل ما إذا جاء بمائتين إلى المولى، حيث إنه يختار أحبهما إليه ويكون هو الفريضة، ولا يضر ذلك مع ما دل على أن الامتثال الأول لا يدع مجالاً للامتثال الثاني، إذ ليس ذلك بأمر عقلي غير قابل للتخصيص.

ثم إنه يجوز له أمر ثالث وهو أن يقصد بالثانيه الفائته، ولكن هذا خارج عن مسأله الإعادة.

ففي روايه التهذيب، عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): تقام الصلاه وقد صليت؟ فقال (عليه السلام): «صل واجعلها لما فات»^(٢).

ومثله روايه الفقيه عنه.

ومنه سبحانه نستمد العون والهدايه ونسأله الإتمام والأجر وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به وبسائر أجزاء الكتاب، وهو ولى التوفيق، والمؤيد المستعان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين^(٣).

ص: ١٥

١- كتاب الصلاه ص ٣٦٠.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢٧٩ في فضل المساجد ح ١٤٢.

٣- [٣] إلى هنا انتهى الجزء الخامس من كتاب الصلاه حسب تجزأه المؤلف (دام ظله).

الخلل على وزن جبل، وهو بمعنى يصدق على كل من: الفرجه بين الشئ، والفساد فى الأمر، والوهن، والنقص، والترك، والاضطراب، وعدم الانتظام، ولذا ينطبق فى باب الصلاه أحياناً بمعنى، وأحياناً بمعنى آخر، ولا خصوصيه للوهن وما أشبه، كما جعله فى مصباح الفقيه الأنسب بالمراد هنا.

وكيف كان فالإتيان بلفظ (الواقع) من باب عموم المجاز، إذ قد يكون الخلل عدمياً، فإطلاق (الواقع) عليه مجاز.

وهل المراد بالصلاه اليوميه كما فى الجواهر أو الأعم؟ احتمالان، الأنسب الثانى، لأن هذا المبحث ليس خاصاً باليوميه، وإن كانت هى أظهر المصاديق، وقد تحقق فى موضعه أن الأحكام الثابته فى اليوميه جاريه فى غيرها من الصلوات، إلا إذا كان هناك استثناء، فإن ما ثبت من الأحكام فى حقيقه مجعوله أو ممضاه جاريه فى أفراد تلك الحقيقه، ولذا نقول بجريان أحكام الصوم الواجب

فى رمضان فى سائر أقسام الصيام ولو المستحبه إلا إذا استثنى شىء بالنص، وكذلك بالنسبه إلى الحج الواجب والمندوب وغيره.

ص: ١٨

مسألة ١ _ الخلل إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو اضطرار أو إكراه أو بالشك، ثم إما أن يكون بزياده أو نقيصه، والزياده إما بركن أو غيره ولو بجزء مستحب كالقنوت فى غير الركعه الثانيه، أو فيها فى غير محلها

{مسألة ١ _ الخلل إما أن يكون عن عمد} بأن علم أنه فى الصلاه وعلم أن هذا الشىء محل ومع ذاك أتى به {أو عن جهل} بأن جهل كون الشىء الفلانى مخلاً، أما لو جهل أنه فى الصلاه فلا يشملها، بالإضافه إلى أن مثل هذا الجهل موضوعاً محل إشكال.

{أو سهو} بأن علم سابقاً بأن هذا الشىء محل، لكنه عزب عن ذهنه فى أثناء الصلاه، وشموله للسهو عن الصلاه فيه الكلام المتقدم.

{أو اضطرار} بأن اضطر إلى فعل المخل اضطراراً من الداخل أو من الخارج {أو إكراه} من الخارج، كما لو قال المكروه إن قرأت الحمد ضربتكم.

والنسيان داخل فى السهو.

وهل مثل سبق اللسان يسمى سهواً أو اضطراراً؟ احتمالان.

{أو} يكون الخلل {بـ} سبب {الشك} بأن أخل بجزء أو شرط مثلاً وهو شاك فيه، والظن غير الحجه داخل فى الشك أيضاً كالوهم، لإطلاقه عليهما كما يطلق على متساوى الطرفين.

{ثم} الخلل بأى نوع كان {إما أن يكون بزياده} كزياده الحمد مثلاً {أو نقيصه} كنقيصه الحمد {والزياده إما بركن} كالركوع والسجود، ولو قلنا إن النيه من الأركان لم تكن مشموله للمقام إذ لا بأس بزياده النيه كما حقق فى محله {أو غيره} كسائر الأمور المربوطه بالصلاه {ولو بجزء مستحب كالقنوت فى غير الركعه الثانيه أو فيها فى غير محلها} كما لو أتى به قبل القراءه أو أثناءها، وكذلك إذا كرر القنوت فيما لا تكرار له فيه كالعيدين

أو بركعه، والنقيصه إما بشرط ركن كالطهاره من الحدث والقبله، أو بشرط غير ركن، أو بجزء ركن، أو غير ركن وما أشبهه.

ولا يخفى أن الجزء عباره عن الشيء الدخيل فى المهيه، سواء كان الدخل بنحو الدخل فى ذاتها أو فى كمالها، فإن الهيئه كسائر الأشياء لها بعض أفراد كامله وبعض أفراد غير كامله، فما يكون دخيلاً فى ذاتها يكون مأموراً به بنحو يمنع من النقيص، وما كان دخيلاً فى كمالها يكون مأموراً به بنحو لا يمنع عن النقيص، وإنكار انقسام المهيه إلى الكامله وغيرها لا مجال له، ومن هذا تبين وجه المناقشه فيما ذكره المستمسك من إنكار كون المستحبات أجزاءً، وإنما هى مستحبات ظرفها الواجب، فإن ذلك بالإضافة إلى عدم استقامه ما ذكره من الدليل خلاف ظواهر النصوص والفتاوى والمرتكز فى الأذهان.

{أو بركعه} بأن زادها فى الصلاه كأن صلى الثنائيه ثلاثاً، أو الثلاثيه أربعاً، أو الرباعيه خمساً.

{والنقيصه إما بشرط ركن} مما تبطل الصلاه بنقصه مطلقاً على ما يستقاد من الأدله، {كالطهاره من الحدث والقبله} والوقت كما ذكرت فى حديث «لا تعاد» {أو بشرط غير ركن} مما لا تبطل الصلاه بنقصه إلا فى بعض الصور كالستر وما أشبهه.

{أو بجزء ركن} كالركوع والسجود {أو غير ركن} كالحمد والسوره، وميزان الركن فى الجزء مثل ميزانه فى الشرط على ما تقدم.

أو بكيفية كالجهر والإخفات، والترتيب والموالاه، أو بركعه.

{أو بكيفية كالجهر والإخفات} كأن جهر في محل الإخفات، أو بالعكس {والترتيب} بين الأجزاء كأن قدم السوره على الحمد، أو السجود على الركوع.

{والموالاه} بأن لم يأت بالأجزاء تبعاً حسب ما ذكر في اشتراط الموالاه {أو بركعه} بأن نقصها وفات محل إلصاقها، كما أن من الخلل الخلل بترك، كالخلل بترك القهقهه أو ما أشبه.

ص: ٢١

مسألة ٢ _ الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه

{مسألة ٢ _ الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه} أى بجميع أقسامه المتقدمه، باستثناء الخلل بالجزء المستحب، وكأنه لو ضوحه لم يستثنه المصنف.

نعم لو زاد الجزء المستحب كان فيه الكلام، وأنه هل مثل هذه الزيادة زياده فى الصلاة توجب بطلانها أم لا؟

ويدل على بطلان الخلل مطلقاً قبل الأدله الشرعيه، القاعده العقلائيه القائله بأن كل مركب يؤمر به مما كان ارتباطياً يكون الزيادة والنقيصه فيه خلاف أمر المولى فلم يحصل الامتثال، فإذا أمر الطبيب باستعمال المعجون الفلانى وخالف المريض بالزيادة والنقيصه لم يكن ممثلاً أمر الطبيب وكان مستحقاً للوم، ومن المعلوم أن ظواهر الألفاظ حجه.

وما ذكره المستمسك من المناقشه فى ذلك بقوله: إنه مصادره، بل ممنوع بشهاده صحه العباده المقارنه لكثير من الأفعال المباحه أو المحرمه (١)، انتهى. فيه نظر إذ اقتران الأمر المباح أو المحرم غير الزيادة والنقيصه بالنسبه إلى المأمور به، ألا ترى أن الطبيب لو قال: مثقال من الدهن ومثقال من السكر، ثم زاد المريض على المثقال أو نقص عدّ مخالفاً، بخلاف ما إذا خلطه فى هواء طلق أو غيره فإن كلاً من المباحين لا يرتبط بأمر الطبيب حتى يعد الآتى بذلك مخالفاً، وكذلك بالنسبه إلى المحرم الخارج عن الهيئه إطلاقاً فلا يرتبط أحدهما بالآخر.

وما ذكرناه هو الأصل الذى ادعاه مصباح الفقيه حيث قال: فمقتضى الأصل لدى الإخلال بشيء من أجزاء الصلاة، أو شرائطها
المعتبره

ص: ٢٢

فى قوام ذاتها هو الإبطال، فلا يحتاج إلى الاستدلال، هذا مع أن الحكم إجماعى (١)، انتهى.

ثم على ما ذكرنا إذا لم يأت بالشىء عمداً فى محله الموقت له، لكنه أتى به قبل الدخول فى ركن، كما لو قرأ السوره بعد التكبيره لكنه تداركها قبل الركوع بأن قرأها ثانياً قبل الركوع بعد الحمد لزم البطلان، لأنه خلاف المركب المأمور به، ولا يحتاج الاستدلال لبطلان الصلاه بذلك بأنه من زياده العمديه حتى يقال: ليس هناك دليل على أن كل زياده موجه للبطلان، أو بأنه تشريع محرم حتى يقال: إنه لا ينسب إلى الشرع وإنما يقصد الجزئيه مجرداً عن النسبه، فتأمل.

مضافاً إلى أنه لا دليل على أن كل فعل محرم فى الصلاه يوجب البطلان، أو بأنه يوجب خلاف الموالاه، حتى يقال نفرض الكلام فيما لا يضر بالموالاه أو بأنه من التقييد المبطل، إذ لا أمر بصلاه بعد تكبيرها السوره حتى يقال: إنه خلاف الفرض، إذ ليس الكلام فيمن يقيد الأمر بالكيفيه التى يأتيتها، وإلا فلو قيده بالمباحات المقارنه، كما لو قيد الصلاه بالتى تؤتى فى هذه الغرفه كانت باطله، إذ لا أمر بالصلاه فى الغرفه بخصوصها.

فما ذكره الفقيه الهمدانى (رحمه الله) من قوله: فالأظهر امتداد محل تدارك ما أخل به، إلى أن يدخل فى ركن (٢)، انتهى. منظور فيه.

ص: ٢٣

-
- ١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٢٩ فى كتاب الصلاه سطر ١٥.
 - ٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٢٩ فى كتاب الصلاه السطر الأخير.

أما الخلل عن جهل فإن كان مقصراً في جهله كان حكمه حكم العاصم لما يأتي من الأدله، وإن كان قاصراً فقد يقال: بأنه أيضاً كالعاصم في الحكم لمقتضى أدله الاشتراط، فإن الظاهر من الأدله أنها أى الأجزاء والشرائط وما إليهما اعتبرت لمطلق المركب حتى إذا فقدت فقد المركب.

نعم الآتى بالناقص معذور في صورته القصور، لكن التوابع من القضاء والإعاده وما إليهما ثابتة عليه.

وربما يقال بعدم لزوم التوابع في غير ما دل الدليل على البطلان مطلقاً، وذلك لثلاثه أمور:

الأول: إن الجاهل معذور، والمعذور غير مأمور، وفيه: إن المعذور غير معاقب، ولا دليل على أنه غير مأمور.

إن قلت: المعذور لا يمكن أن يخاطب بخطاب التكليف فكيف يمكن أن يكون مأموراً؟

قلت: إن كان الخطاب موجهاً إليه لتحريكه نحو الفعل في حال العذر كان غير معقول، وإلا كان بمكان من المعقوليه.

الثانى: إن الآتى بالناقص لعذر له أمر عقلى، لأن العقل يحرضه نحو الفعل فيأتى بالفعل الناقص حسب الأمر العقلى ويكون ممثلاً للعقل، وكلما حكم به العقل حكم به الشرع.

وفيه: إن العقل إنما يلزم بالمأمور به وقد تبين خطؤه، وأن المأتى به غير مأمور به، فأمر العقل إرشاد، وقد تبين فقد المرشد إليه، وفي مثله يحكم العقل بعدم الكفايه، وقضيه ما حكم به العقل إنما تجرى في سلسله علل الأحكام لا في سلسله المعاليل كما حقق في محله، فلا ربط لها بما نحن فيه.

الثالث: حديث «لا تعاد»، فإن الخارج منه قطعاً العمد والجهل عن تقصير، أما الجهل عن قصور كالسهو والنسيان وما أشبه فهي باقية تحت الحديث.

إن قلت: أدله الشرائط والأجزاء وما أشبه أظهر في مفادها من هذا الحديث، فاللازم تخصيصه بما لا بد منه من السهو والنسيان.

قلت: الحديث حاكم، فكيف يمكن أن يقال بأظهره أدله الشرائط والأجزاء المحكوم.

{من الزيادة} ويدل عليه أخبار كثيرة منها: خبر أبي بصير قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من زاد في صلاته فعله الإعادة». (١)

وخبر زراره وبكير بن أعين، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالاً».

وقد أورد على هذا الخبر أن نسخه الكافي والوسائل هكذا: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه ركعه» فلا ربط له بالمقام.

وأجاب في المستمسك عنه بما لفظه: «وزياده ركعه» في روايه الكافي إنما هي في روايه زراره المرويه في باب السهو في الركوع، لا- في روايه زراره وبكير في باب من سها في الأربع والخمس، بل هي مرويه فيه خاليه عن كلمه «ركعه»، وكذا في التهذيب باب من شك فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً، وأما ما في الوسائل فالظاهر أنه خطأ (٢)، انتهى.

وروايه الأعمش: «ومن لم يقصر في السفر لم تجز صلاته لأنه قد زاد في

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٢ باب ١٩ في الخلل ح ٢.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٣٨٠ سطر ٢.

فرض الله عز وجل» (١١))، دلت بمقتضى التعليل على إبطال مطلق الزيادة وإن كان المورد خاصاً بزيادة ركعه.

وخبر عبد الله بن محمد، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة المفروضة إذا زدت عليها، فعليك الإعادة». (٢))

وخبر زراره، عن أحدهما (عليهما السلام): «لا تقرأ في المكتوبه بشيء من العزائم، فإن السجود زياده في المكتوبه» (٣))، إلى غيرها.

والمناقشه في بعض هذه الأحاديث سنداً أو دلالة غير ضائر بعد ضعف المناقشه، وعمل المشهور بها قديماً وحديثاً، هذا في مطلق الزيادة، أما زياده الركعه فيدل على إبطالها للصلاه بالإضافه إلى ما تقدم جملة آخر من الأخبار.

كصحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجده؟ قال: «لا يعيد صلاته من سجده، ويعيدها من ركعه». (٤))

وخبر عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل شك فلم يدر أسجد ثنتين أم واحده فسجد أخرى ثم استيقن أنه قد زاد سجده؟ فقال: «لا والله لا تفسد الصلاه بزيادة سجده»، وقال: «لا يعيد صلاته من سجده، ويعيدها من ركعه». (٥))

ص: ٢٦

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٢ الباب ١٧ من صلاه المسافر ح ٨.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ الباب ٣٤ من أبواب الطواف ح ١١.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ الباب ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاه ح ١.

٤- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٢٨ في أحكام السهو في الصلاه ح ٢٦ (١٠٠٩).

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٨ الباب ١٤ من أبواب الركوع ح ٣.

ومضمرة الشحام قال: سألته عن الرجل يصلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات؟ قال: «إن استيقن أنه صلى خمساً أو ستاً فليعد»^(١)، إلى غيرها مما ظاهرها زيادة الركعة.

والقول بأن خبرى منصور وعبيد لا يدلان على المطلوب، إذ هما في زيادة الركوع لذكر الركعة في مقابل السجده، وخبر الشحام ضعيف السند بالإضمامار، في غير محله إذ زيادة الركوع إذا كانت مبطله كانت زيادة الركعة مبطله بالطريق الأولى، والإضمامار لا يضر بعد الاعتضاد.

وقد ذهب جماعه من القدماء والمتأخرين كابن الجنييد والشيخ فى التهذيب والمحقق فى المعتمر، والعلامه فى بعض كتبه، والشهيد فى الألفية وغيرهم إلى التفصيل فى زيادة الركعة، بأنه إن جلس عقيب الرابعه بمقدار التشهد لم تبطل صلاته وإلا بطلت، بل مقتضى بعض أدلتهم عدم الفرق بين الرابعه وبين الثنائيه والثلاثيه وعدم الفرق بين زيادة الركعة أو الركوع.

واستدل لذلك بوجه اعتبارى هو أن نسيان التشهد غير مبطل، فإذا جلس قدر التشهد فقد فصل بين الفرض والزيادة، وبجمله من الأخبار.

كصحيح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن رجل صلى خمساً؟ فقال: «إن كان قد جلس فى الرابعه قدر التشهد فقد تمت صلاته»^(٢).

وخبر محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر أنه صلى خمساً؟ فقال: «وكيف استيقن؟ قلت: علم، قال:

ص: ٢٧

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٢ باب ١٩ فى الخلل ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٢ باب ١٩ فى الخلل ح ٤.

«إن كان علم أنه جلس في الرابعة فصلاه الظهر تامه، فليقم وليضف إلى الركعه الخامسه ركعه وسجدتين فيكونان ركعتين نافله ولا شيء عليه».(١)

ولا يخفى أن هذا الخبر لا ينافى ما يدل على لزوم النيه، بأن يقال كيف تصح الأخيره نافله مع أنه لم يقصدها؟ إذ تكفى النيه المطلقه في العباده إذا لم تكن على وجه التقييد، فإن الغالب الإتيان بالعبادات بقصد التقرب إلى الله تعالى، وإن كان في ذهن الآتى كيفية خاصه أو نوعاً خاصاً.

وصحيحه جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «في رجل صلى خمساً إنه إن كان جلس في الرابعة بقدر التشهد فعبادته جائزه».(٢).

والظاهر أن المراد من التشهد الأعم من السلام.

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل صلى الظهر خمساً فقال: «إن كان لا يدري جلس في الرابعة أم لم يجلس، فليجعل أربع ركعات منها الظهر ويجلس ويتشهد ثم يصلى وهو جالس ركعتين وأربع سجدهات ويضيفها إلى الخامسه فتكون نافله».(٣).

ولا يخفى أن الركعتين من جلوس تقومان مقام ركعه من قيام، كما في بعض مباحث الشك، وكما دل على تشبيه الصلاه من جلوس تقوم مقام الصلاه من قيام، ويستفاد من هذا الخبر بضميمه الخبر السابق التخيير بين الإتيان بالركعه

ص: ٢٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٢ باب ١٩ في الخلل ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٣ باب ١٩ في الخلل ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٣ باب ١٩ في الخلل ح ٧.

الثانيه من النافله عن قيام أو عن جلوس.

هذا ولكن هذه الأخبار لا يمكن الاعتماد عليها وإن صح سندها، لإعراض المشهور عنها بعد موافقتها للعامه، حتى أن الشيخ بنفسه _ فيما يحكى عن الخلاف _ صرح بالطلان، ونسب اعتبار الجلوس إلى بعض الأصحاب، قائلاً: إنه لا بد من التشهد ولا يكفى الجلوس بمقداره(١)، وإنما يعتبر ذلك أبو حنيفه قال فى محكى البحار ناقلاً عن الشرح السنه إنه قال: أكثر أهل العلم على أنه إذا صلى خمساً ساهياً فصلاته صحيحه يسجد للسهو، وهو قول علقمه والحسن البصرى وعطا والنخعى، وبه قال الزهرى ومالك والأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحاق، وقال سفيان الثورى: إنه إن لم يكن قعد فى الرابعه يعيد الصلاه، وقال أبو حنيفه: إن لم يكن قعد فى الرابعه فاسده يجب إعادتها، وإن قعد فى الرابعه ثم زاد فالخامسه تطوع يضيف إليها ركعه أخرى، ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسهو(٢)، انتهى.

والذى يؤيد كون تلك الأخبار للتقيه، ما رووه عن ابن مسعود: أن النبى (صلى الله عليه وآله) صلى بنا خمساً، فلما أخبرناه انفتل فسجد سجدتين ثم سلم وقال: إنما أنا بشر أنسى!

وهذا الخبر كما تراه بصدرة وذيله يدل على الوضع، كيف وثبت بالأدله القطعيه عدم تطرق السهو والنسيان إلى الأنبياء.

وقوله سبحانه: (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتَسَىٰ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا)(٣) يراد

ص: ٢٩

-
- ١- الخلاف: المجلد الأول ص ٩٥ فى نسيان التشهد سطر ١٢.
 - ٢- البحار: ج ٨٥ ص ٢٠٣ باب أحكام الشك والسهو سطر ١٨.
 - ٣- سوره طه: الآية ١١٥.

بالنسيان الترك، فإن آدم (عليه السلام) لم ينس وإنما حملة إبليس على ترك الأولى حيث قاسمهما أنى لكما لمن الناصحين، فنيسانه من قبيل نسوا الله فنيسهم، يراد به الترك من باب ذكر السبب وإرادته المسبب.

ومنه يظهر وجه التقيه في ما روى عن زيد بن علي، بطريق ضعيف، عن علي (عليه السلام) قال: صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) الظهر خمس ركعات، ثم انفتل، فقال له بعض القوم: يا رسول الله هل زيد في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قال: صليت بنا خمس ركعات! قال: فاستقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد سجدتين ليس فيهما قراءه ولا ركوع ثم سلم وكان يقول: هما المرغمتان. (١١)

لا يقال: إن النسبه بين الأخبار الداله على صحه الصلاه في هذه الصوره، وما دل على بطلانها بزياده الركعه العموم المطلق، فاللازم الجمع الدلالى بينهما، وهو مقدم على الحمل على التقيه، لما حقق في مبحث التعادل والتراجيح من أن الجمع الدلالى إن أمكن لا يدع للمرجحات السنديه مجالاً.

قلت: إنما يتم هذا الكلام فيما إذا لم يسبب الإعراض ونحوه سلب الثقة عن الخبر الموافق للتقيه، وإلا لم يكن مشمولاً لأدله الحجيه، وهذا غير كون الإعراض موهناً كى يقال: ثبت في الأصول عدم موهنيه الإعراض.

وبعد هذا لا حاجه إلى الخدشه في بعض هذه الأحاديث مضموناً، كما صنعه صاحب الحدائق، كما لا حاجه إلى ما أتعب نفسه الفقيه الهمدانى في الذب عن الخدشه بكلام طويل، بالإضافة إلى عدم سلامه الذب في حد ذاته.

ص: ٣٠

والنقيصه حتى بالإخلال بحرف من القراءه أو الأذكار أو بحركه

قال فى المستند: وعلى القول بالصحه إذا جلس بقدر التشهد مطلقاً هل ينسحب حكمه إلى زياده أكثر من ركعه وإلى زياده الركعه فى غير الرباعيه، فيه وجهان، أظهرهما العدم إن اختص المستند بالصحيحين، والانسحاب إن استند إلى تماميه الصلاه وعدم صدق الزياده(1)، انتهى.

{والنقيصه} بأن نقص بعض الصلاه إجمالاً، كما ادعاه غير واحد، وذلك لأنه لم يأت بالمركب المأمور به فلا يصح المأتى به، وهل يكون ذلك محرماً؟ ظاهر جملة من الفقهاء ذلك إذ إنه إبطال للصلاه وقد حقق فى محله حرمة الإبطال إلا إذا كانت الصلاه نافله فلا.

والحاصل: إن المبحث هنا تابع للمبحث هناك، وحديث «لا تعاد» لا يشمل العامد قطعاً لانصرافه عنه أولاً، والإجماع المخصص له لو فرض الشمول ثانياً.

{حتى بالإخلال بحرف من القراءه} كما لو قال: «الحد» عوض «الحمد» بأن لم يذكر «الميم» أو ما أشبه ذلك {أو الأذكار} الواجبه نحو ذكر الركوع والسجود والتشهد والتسبيحات الأربع وما أشبه {أو بحركه} كأن جعل المرفوع منصوباً أو مخفوضاً أو بالعكس مما ليس له وجه فى العرييه كما لو قال: «سبحان الله» بضم الهاء عوض الكسر.

نعم لا يجوز التغيير فى القراءه لتوقيفيه القرآن، وإن جاز التغيير فى العرييه كما لو قال «الرحمن الرحيم» بالرفع مكان الخفض.

ص: ٣١

أو بالموالاه، بين حروف كلمه أو كلمات آيه، أو بين بعض الأفعال مع بعض.

وكذا إذا فاتت الموالاه سهواً أو اضطراراً لسعال أو غيره ولم يتدارك بالتكرار متعمداً.

{أو} {أخل} {بالموالاه} والمتابعه العرفيه {بين حروف كلمه} كما لو فصل أزيد من المتعارف بين «لام» الحمد و«ميمه».

{أو كلمات آيه} كما لو فصل أكثر من المتعارف بين «الحمد» و«الله»، أو بين الآيات كما لو فصل أكثر من المتعارف بين «رب العالمين» و«الرحمان الرحيم» وقد تقدم فى مبحث الموالاه أن الموالاه تختلف بين حروف الكلمه منها بين الكلمتين فى الأول أضييق منها فى الثانى وهكذا.

{أو بين بعض الأفعال مع بعض} كما لو وقف بعد الركوع أزيد من المتعارف، فلم يسجد إلا بعد حين من الزمان. وهل هذه الأمور تعد من الزيادة أو النقصه؟ ظاهر المصنف الثانى، واحتمل الأول، حيث زاد السكوت فى الصلاه أو الوقوف أو ما أشبهه.

{أو كذا إذا فاتت الموالاه سهواً} كان سهى عن الصلاه فلم يقرأ مده، ثم ذكر أنه فى الصلاه فرجع إلى الإتيان بما عليه.

{أو اضطراراً لسعال أو غيره} كإكراه المكروه {ولم يتدارك} ما فاتته من الاتصال {بالتكرار} إذ ربما تمكن الإنسان من تدارك ما فاتته من الموالاه تكراراً {متعمداً} كما لو فصل سعال يبطل اتصال «الله» بـ «الحمد» ثم ابتداء بقراءه «الحمد لله»، و

قد يوجب الفصل الطويل عدم لصوق «الحمد لله» بعد تكراره بتكبيره الإحرام، وأدله الاضطرار لا توجب صحة العمل، بعد ما دل الدليل على جزئيه شيء أو شرطيته، وقد فرض فقده، فإن رفع الاضطرار رفع عقابه أو ما أشبه لا صحة العمل الباطل الذي جاء به، ولذا لو أكل اضطراراً في شهر رمضان، أو صلى بغير ظهور اضطراراً أو ما أشبه ذلك لم يكف في إسقاط التكليف، إذا لم يكن دليل ثانوى يدل على ذلك.

والحاصل: إن رفع الاضطرار بنفسه لا يرفع المقام، ولو شك في زوال الموالاه بمثل السعال ونحوه كان الأصل البقاء، وليس هذا مثبتاً بالنسبه إلى صحة الكلمه أو الفعل المتأخرين، لأنه أصل عقلائى ومثبتاته حجه لا استصحاب البقاء.

ثم إنه لا- حاجه إلى ذكر لفظه (متعمداً) لأنه يفهم من الكلام، وكأن المصنف أراد به التنبيه على أن التكرار اضطرار، كما لو خرجت الكلمه مع السعال مره ثانيه، لم يرفع لعدم اقترانه بالقصد المعتبر في الأعمال الاختياريه.

مسألة ٣ _ إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم

{مسألة ٣ _ إذا حصل الإخلال} بالصلاه {بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم} فإن كان عن قصور ولم يكن ذلك بزياده ركن أو نقصه أو شرط ركن كالطهاره والقبله فقد عرفت سابقاً أن مقتضى القاعده عدم بطلان الصلاه وعدم لزوم القضاء والإعاده لإطلاق حديث «لا تعاد»، ولا يرد على هذا إلا أمور غير تامه.

الأول: انصراف حديث «لا تعاد» عن الجهل، وفيه: إن الانصراف غير مسلم، ولو شك فأصالة الإطلاق محكمه.

الثانى: إطلاق أدله الجزء والشرط فيشمل حال الجهل القصورى كسائر الأحوال، وفيه: إن الإطلاق إنما يتم فيما لم يقيد بحديث «لا تعاد» ولا تعارض بينهما لحكومته الثانى على الأول كما لا يخفى خصوصاً والحديث ضرب للقاعده.

الثالث: الإجماع المدعى فى المسأله، فى الجواهر وعن الذخيره الإجماع عليه، كما عن شرح الألفيه للكركى أن جاهل الحكم عامد عند عامه الأصحاب، وفيه: إن الإجماع دليل لى وكون معقده شاملاً للقاصر منظور فيه، بالإضافة إلى أنه محتمل الاستناد، وقد حقق فى الأصول عدم حجيه مثله.

الرابع: إن تخصيص الحكم بالعالم يوجب الدور، إذ العلم بالحكم من توابع الحكم، فكيف يؤخذ فى موضوع الحكم، فهو مثل أن يقال: أيها العالم بوجوب الصلاه تجب عليك الصلاه، فإن العلم بالوجوب المترتب على الوجوب لا يعقل أن يؤخذ فى موضوع الوجوب، وفيه: إن الدور يرتفع بنتيجته التقييد كما حقق فى محله من الأصول، ولو كان ذلك مستحيلاً لم يمكن تخصيص الجهر والإخفات والتمام فى السفر وما أشبه.

فإن كان بترك شرط ركن كالإخلال بالطهاره الحديثه أو بالقبله، بأن صلى مستديراً أو إلى اليمين أو اليسار

والقول بأن الخطاب غير معقول إذ لو قال المولى: أيها الجاهل بوجوب السوره، تبدل الموضوع وصار الجاهل علماً، مردود بأن الخطاب يمكن بشكل آخر كما حقق في محله.

وبعد ذلك لا- وقع لما ادعاه المستند من الإجماع المركب بأن كل من قال بلزوم الإعادة بالنسبه إلى الخمسه المستثنيات في حديث «لا تعاد» يقول بلزومها بالنسبه إلى سائر الأشياء، كما لا تحتاج إلى التثبث بما ذكره الجواهر بقوله: فما يقال في الجاهل المعذور إنه مأمور والأمر يقتضى الإجزاء، حتى يرد بقوله: إنه لا أمر حقيقه بل هو تخيل الأمر.

ثم إن المراد بالجاهل القاصر هو الذى لم يلتفت إلى هذه المسأله التى عمل على خلافها مع كونه بصدد التعلم، فهو شامل لأكثر الناس فى المدن الذين يتبعون المسائل لكنهم لا يحصونها لكثرتها، ولا يختص بالمنقطع عن المدينه فى سفوح الجبال ونحوه.

وإذ قد عرفت حكم الجاهل القاصر فالأحسن سوق الكلام فى موضوع المقصر، فنقول: إذا حصل الإخلال جهلاً عن تقصير بالحكم {فإن كان بترك شرط ركن} والمراد به ما استفيد من الأخبار إيجاب زيادته ونقصانه للبطلان فى كل صورته، عدا ما يستثنى كزياده الركوع للمتابعه وما أشبه ذلك {كالإخلال بالطهاره الحديثه} بأن صلى بدون وضوء وغسل وتيمم {أو بالقبله بأن صلى مستديراً} القبلة {أو إلى اليمين أو اليسار} أو إلى ما بينهما مما لا يغتفر

أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله، أو بنقصان ركعه أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء الركنية، أو بزيادة ركن بطلت الصلاة اختياراً، كما قيده بذلك جماعه من المحشين كالساده البروجردى والاصطهباناتى والجمال.

{أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله} ولو كان بعض الصلاة فى الوقت، إذ اللازم كون جميع الصلاة فى الوقت.

{أو بنقصان ركعه أو ركوع} فإن نقصان الركعه إنما يتدارك إذا كان سهواً لا جهلاً، والركوع ركن قد عرفت بطلان الصلاة بتركه مطلقاً.

{أو غيرهما من الأجزاء الركنية} كاليه وتكبيره الإحرام والسجدتين والقيام المتصل بالركوع، كما لو صلى ثم ركع عن جلوس.

{أو بزيادة ركن} كما لو كرر التكبير أو زاد الركوع فى غير المستثنى من الجماعه أو جاء بسجدتين زائدتين فى ركعه واحده، أو كرر القيام المتصل بالركوع، كما لو هوى بقصد الركوع ثم سهى ووصل إلى حد السجود، فقام وركع عن قيام، كما ذكروا وتقدم تحقيقه، أما تكرار اليه فغير ضار كما سبق فى محله.

{بطلت الصلاة} وذلك لإطلاق ما دل على الشرط والجزء المقتضى لبطلان الصلاة إذا لم يأت بها، خرج من الإطلاق صوره الجهل قصوراً لما تقدم، وبقي الباقي تحته، ويؤيده روايه مسعده فى قوله تعالى: (لِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ) (١) «إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة: عبدى أكنتم عالماً؟ فإن قال: نعم، قال له تعالى: أفلا عملت

ص: ٣٤

بما علمت، وإن قال: كنت جاهلاً. قال تعالى: أفلا تعلمت حتى تعمل، فيخصمه فتلك الحجج البالغة». (١)

فإن ظاهر الحديث كون العقاب على ترك الأمور به، ومن المعلوم أن ترك الأمور به موجب للإعادة والقضاء.

قال في المستمسك: إنما يدل الحديث عن حسن عقاب الجاهل لانقطاع عذره، ولا يدل على بطلان عمله، لإمكان كون الصلاة ذات مراتب متفاوتة في الكمال والنقصان، فيكون الشيء جزءاً أو شرطاً لبعضها فيفوت بفواته، ولا يكون جزءاً أو شرطاً لبعضها الآخر فيصح بدونه بنحو لا- يمكن تدارك الفئات، ولذا نسب إلى الأصحاب الحكم بصحة عمل الجاهل بالجهر والإخفات والقصر والتمام مع استحقاق العقاب، فالعقاب لا يستلزم البطلان، ووجوب التدارك (٢)، انتهى.

وفيه: إن الكلام ليس في الاستلزام وعدمه، وإنما الكلام في ظاهر الدليل، فإن المستفاد عرفاً من ثبوت العقاب على شيء كونه لأجل عدم الإتيان به على وجه المستلزم للإتيان ثانياً، وهذا كاف في الاستفادة المذكورة.

كما أن ما ذكره الحدائق من المناقشة في تسميه هذه الأمور ركناً بقوله: وبالجملة ما ذكره من هذه القاعدة فإنى لا أعرف له وجهاً (٣)، انتهى. محل مناقشه، إذ ذلك جمع للصغريات تحت كبرى كليه مستفاده من النص، ولا- مشاحه في الاصطلاح، ويدل على البطلان بترك

ص: ٣٧

١- تفسير البرهان: ج ١ ص ٥٦٠ (سوره الأنعام: الآية ١٤٩) ح ٢.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٣٨١ _ ٣٨٢.

٣- الحدائق: ج ٩ ص ١٢٠.

وإن كان الإخلال بسائر الشروط أو الأجزاء زيادةً أو نقصاً فالأحوط الإلحاق بالعمد في البطلان، لكن الأقوى إجراء حكم السهو عليه.

الركوع أو السجود، بل أو زيادتهما على احتمال.

بالإضافة إلى ما تقدم موثق منصور، قلت: لأبي عبد الله (عليه السلام): إنى صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها؟ فقال: «أليس قد أتممت الركوع والسجود؟» قلت: بلى، قال: «فقد تمت صلاتك إذا كنت ناسياً». (١) دل بالمفهوم على أنه إن لم يتم الركوع أو السجود لم يتم صلاته حتى في صورته النسيان التي هي أقرب إلى العفو من الجهل.

{وإن كان الإخلال بسائر الشروط أو الأجزاء} مما ليست بمنزلة الأركان، وكان الإخلال عن جهل بالحكم، كأن لم يعلم وجوب الحمد أو ذكر الركوع أو جلسه الاستراحة، أو الستر، أو ما أشبه.

{زياده} مما يضر زيادته لا- مثل ذكر الركوع وما أشبه {أو نقصاً فالأحوط الإلحاق بالعمد في البطلان} لعموم تلك الأدلة المتقدمة في الزيادة العمديه في المسألة الثانيه {لكن الأقوى إجراء حكم السهو عليه} في عدم البطلان.

قال الفقيه الهمداني: أما زياده ما عدا الأركان جهلاً فالأظهر عدم بطلان الصلاه بها، إلى أن قال: إذ غايه ما يمكن دعوى استفادته من الأدله بالتقريب

ص: ٣٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٩ باب ٢٩ في القراءه في الصلاه ح ٢.

المزبور إنما هي مبطلية الزيادة العمديه دون ما صدرت خطأً أو جهلاً أو نسياناً، انتهى. (١)

لكن قد يناقش بعموم أدله الشرائط والأجزاء المقتضى لعدم تمام الصلاة بدونها، وبموثق منصور المتقدم حيث حكم بصحة الصلاة في صورته النسيان فقط.

وبصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إن الله عز وجل فرض الركوع والسجود والقراءة سنه، فمن ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة، ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه» (٢)، فلو لا وجوب الشيء على من جهل لم يكن وجه لتخصيص النسيان بالذكر، لكن شيء من ذلك لا يستقيم في قبال «لا تعاد» إذ العمومات يجب تخصيصه بحديث «لا تعاد»، فإنه حاكم عليها، وموثق منصور والصحيح في مقام العمد فهما ساكتان عن حكم الجهل، ودخول الجهل في العمد لا يخلو من إيراد إذ هو منصرف عن الجهل كما لا يخفى، وكأن وجه احتياط المصنف (رحمه الله) بالإعادة لأجل بعض ما ذكر، خصوصاً والمشهور ذهبوا إلى لزومها حتى أن غالب المحشين كالسيدي بن العم والبروجردى وغيرهما علقوا على الأقوائيه المزبوره.

ثم هل المراد بإجراء حكم السهو الذي ذكره المصنف (رحمه الله) عدم إبطاله الصلاة فقط؟ أو جريان حكم السهو حتى في لزوم سجده السهو؟ الظاهر من

ص: ٣٩

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٣٩ في كتاب الصلاة سطر ٢٥.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٧ باب ٢٧ في القراءة في الصلاة ح ٢.

كلامه الثانى، وإن كان لا يبعد الأول، نظراً إلى أن أدله سجده السهو قاصره عن المقام، إذ لا سهو فى البين، فإن الإتيان العمدى عن جهل لا يسمى سهواً فى العرف.

قال الفقيه الهمدانى بعد استظهار عدم البطلان كما تقدم فى عبارته السابقه ما لفظه: خصوصاً إذا كانت ناشئه من اجتهاد أو تقليد، كما لو زعم استحباب قنوت فى الركعه الأولى أو قبل القراءة، أو استحباب قنوتين فى صلاه الوتر ولم يكن كذلك فى الواقع، أو اعتقد أن القيام المتصل بالركوع هو قيام آخر وراء القيام الحاصل فى ضمن القراءة (1)، انتهى.

وذلك لأن هذا من أظهر مصاديق الجهل العذرى المشمول لحديث «لا تعاد» مع الغض عن الإجماع المدعى فى عدم لزوم إعاده العبادات، وخصوصاً الصلاه لدى تبين الاشتباه فيها تقليداً أو اجتهاداً، لما تقدم فى مباحث التقليد، وذلك وإن لم نقل بوجود الأمر الظاهرى أو قلنا به ولم نقل باقتضائه للإجزاء.

ثم إن الظاهر كون الجهل بالموضوع فى جميع ما ذكر بمنزله الجهل بالحكم، فلو عرف أن قرأه الحمد واجبه لكنه ظن أن المراد بالحمد سوره «الحمد لله فاطر السماوات» مثلاً، كان حكمه حكم التارك لها جهلاً.

ص: ٤٠

مسألة ٤ _ لا- فرق في البطلان بالزيادة العمديه بين أن يكون في ابتداء النيه أو في الأثناء، ولا- بين الفعل والقول، ولا بين الموافق لأجزاء الصلاة، والمخالف لها

{مسألة ٤ _ لا فرق في البطلان بالزيادة العمديه بين أن يكون في ابتداء النيه أو في الأثناء} فإنه قد ينوى أول الصلاة أن يأتي بالحمد مرتين، وقد يكون بناؤه أول الصلاة إتيان الحمد مره، ثم يبدو له في الأثناء أن يكرر قراءتها، وإنما كان المبطل الأعم في صورته الإبطال، لإطلاق النص والفتوى الدالين على إبطال الزيادة، لكن لا يخفى أن النيه يجب أن لا ترجع إلى التقييد في العمل، كأن ينوى أنه يصلى الصلاة التي شرعت ذات سورتين، وإلا بطلت قبل الشروع في الزيادة، إذ هو تشريع لا أمر به.

{ولا بين الفعل} كزيادة الركوع {والقول} كزيادة الحمد بقراءتها مرتين {ولا بين الموافق لأجزاء الصلاة} كالسجود والركوع ونحوهما {والمخالف لها} كما لو رأى العالم يضغط على مكان السجود فظن أنه جزء من الصلاة جهلاً بأن ذلك لأجل استواء مكان السجده واستقرارها فأتى بالضغط بقصد الجزئيه.

ثم إن الزيادة على ثلاثه أقسام:

الأول: ما كان مشابهاً لأفعال الصلاة وأقوالها لتكرر الحمد والركوع، والظاهر أن صدق الزيادة في هذا لا يتوقف على قصده، حتى إذا قصد شيئاً آخر صدق الزيادة، فلو أتى بركوع تعظيماً لله تعالى، أو سجود شكراً، أو قرأ الحمد ثانياً لأمواته، صدقت الزيادة المبطله، ويؤيده ما سبق مما دل على أن سجود التلاوه زياده في المكتوبه.

الثانى: ما ليس بمشابه، لكنه أتى به بقصد الصلاة، كما لو ضغط على موضع سجوده بقصد أنه جزء، سواء قطع الجزئيه جهلاً مركباً أم لا، بأن علم أنه ليس بجزء لكنه قصده.

الثالث: ما ليس بمشابه، وأتى به لا بقصد الجزئيه، كما لو حرك يده أو سوى موضع سجوده، أو ما أشبه ذلك.

لا- إشكال فى عدم إبطال الثالث، لعدم صدق الزيادة، إنما الكلام فى القسم الثانى، وهل إنه مبطل أم لا؟ ظاهر المتن وجماعه والمحشين الإبطال، وهو الذى اختاره الفقيه الهمدانى، قال: إن معنى الزيادة فى الصلاة على ما ينسب إلى الذهن من مفهومها هو أن يجعل أجزاءها أزيد مما اعتبره الشارع فيها، سواء كان الزائد من جنس سائر الأجزاء أم مابيناً لها، ذاتاً أو صفه، إلى أن قال: إذ الصلاة لدى التحليل مركبه عن عدة أفعال متباينه فلو أضاف إليها فعلاً آخر وراء تلك الأفعال وأوقع الجميع بعنوان كونه صلاه صدق عليه اسم الزيادة سواء كان مماثلاً لتلك الأجزاء أو لا (١١)، انتهى.

والمخالف فى المسأله المستند قال: أما ما يتوقف معرفه ما منه وليس منه إلى التوقف الشرعى، فلا بد فى معرفه كون الزائد من الصلاة أو ليس منها من الرجوع إلى المشرع، وهى إنما يتحقق بالتطبيق على الأجزاء المعلومه بأنها من الصلاة قطعاً، فزياده مثلها يكون زياده فى الصلاة (٢٢)، انتهى.

وأجاب فى المستمسك عنه بما حاصله: أن الزيادة أعم كما يظهر من ملاحظه

ص: ٤٢

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٣٩ فى كتاب الصلاة سطر ٢٩.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٦٩ سطر ١٣.

المركبات الخارجيه من المعاجين ونحوها(1))، انتهى.

أقول: والإشكال ليس بوارد على المستند، إذ من الواضح الفرق بين المركبات الخارجيه والمركبات الشرعيه، وقد كان النراقي (رحمه الله) متنبهاً لذلك فراجع كلامه.

ثم لنا فى صدق الزيادة فى مثل ما لو حرك يده بقصد الصلاه ونحوه إشكال، إذ العرف يرى العمل خارجياً، والنيه غير مؤثره فى جعله جزءاً أو ما أشبهه يوجب صدق الزيادة عليه، وإذا فرض وصول النوبه إلى الشك كان الأصل عدم الزيادة وعدم بطلان الصلاه، وهذا هو الذى يعبر عنه بأصالة الصحه، والشيخ المرتضى وجمله من المتأخرين وإن اشكلوا فى هذا الأصل إلا أن الظاهر عدم الإشكال فيها، وربما يقال: بالفرق بين الأمثله، فمنه ما لا يصدق عليه الزيادة كحركة اليد، ومنه ما يصدق عليه ذلك، كما لو حرك يده بكيفيات خاصه فى حال الركوع بقصد الجزئيه، فتأمل.

ثم إنه لا- فرق بين الإتيان بالزائد فى محله أو غير محله، كما لو أتى بالسوره مرتين فى محلها، أو أتى بسوره فى الركوع، لكن لا يخفى اشتراط قصد الجزئيه هنا، وإلا فكل قرآن أو ذكر أو دعاء فهو جائز فى الصلاه إلا ما استثنى، كما أن بعض أقسام الزيادة لا تعد زياده وإنما خلاف الترتيب، كما لو نسى التشهد وقام وقرأ وركع لا تعد زياده هذه الأجزاء، وإنما يعد نقصان التشهد، وهكذا سائر الأمور، فإن القاعده اتباع الصدق عرفاً إذا لم يكن هناك دليل خاص.

ص: ٤٣

١- المستمسك: ج ٧ ص ٣٨٧.

ولا بين قصد الوجوب بها والندب، نعم لا بأس بما يأتي به من القراءة والذكر في الأثناء لا بعنوان أنه منها، ما لم يحصل به المحو للصورة

{ولا بين قصد الوجوب بها} أى بتلك الزيادة {والندب} كأن أتى بركوع زائد بقصد الوجوب أو بقصد الندب، وقد تقدم أن إشكال المستمسك في كون المندوبات أجزاءً ليس في محله، وقد عرفت عدم لزوم القصد في صدق الزيادة في بعض الأمور، كما لو سجد ولو بدون القصد لوجع رأسه ونحوه.

{نعم لا- بأس بما يأتي به من القراءة والذكر في الأثناء لا- بعنوان أنه منها} أى من الصلاة جزءاً، كما لو استغفر مائة مره في الركوع استكانه لا بقصد أنها جزء الصلاة وإلا كان من الزيادة.

وما ورد في روايه الحلبي، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كل (١٢) ما ذكرت الله عز وجل والنبى (صلى الله عليه وآله) فهو من الصلاة». فالظاهر أن «من» هنا بمعنى الجزء العام لا الجزء الموقت، ولا مانع بقصد الجزئية بذلك المعنى، والمصنف إنما منع الجزئية بقصد التوقيت، فإن هناك أدله تنص على بعض الأجزاء المستحبه كالقنوت وما أشبهه، وأدله تدل على مطلق الذكر وما أشبهه.

أما ما ذكره المستمسك من حمل الحديث على خلاف ظاهره، وإلا لزم الإتيان بقصد الوجوب والندب، ففيه: مناقشتان، إذ قد عرفت محمل الحديث، والحمل على الوجوب مبنى على أصل أن كل جزء لا بد أن يكون واجباً، وقد عرفت ما فيه في المسألة الأولى.

ثم إنه الإتيان بالقراءة والذكر لا يضر {ما لم يحصل به المحو للصورة} كما

ص: ٤٤

وكذا لا بأس بإتيان غير المبطلات من الأفعال الخارجيه المباحه كحك الجسد ونحوه، إذا لم يكن ماحياً للصوره.

لو أطال القيام من أول الظهر إلى قريب الغروب ذاكراً له تعالى، وربما استشكل في ذلك بأن أى تطويل لا يوجب محو الصوره، إذ الصور المتلقاه من الشارع تشتمل على أمثال ذلك كما تقدم في تطويل الرسول (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) لصلاه الآيات حتى غشى على بعض المأمومين أو أكثرهم، ولو شك في المحو فالأصل العدم، فتأمل.

{وكذا لا بأس بإتيان غير المبطلات من الأفعال الخارجيه المباحه كحك الجسد ونحوه} المراد الأعم من المستحب والمكروه، إذ الحكم في عدم الإبطال وعدم البأس في الأحكام الثلاثه سواء.

نعم لو جاء بالمحرّم كان حراماً لا- مبطلا- إذا لم يمح الصوره، كما لو رمى مسلماً فقتله، وكذا إذا جاء بفعل واجب في أثناء الصلاه كما لو أنقذ غريقاً {إذا لم يكن ماحياً للصوره} وإلا لزم الإبطال وإن كان الفعل في ذاته مباحاً كالفقز الكبير الموجب لعدم صدق الصلاه معه.

ثم لا يخفى أن ما صورته صوره الأجزاء قد يكون زياده إذا قورن بالقصد لا بدونه، فإذا ركع ثانياً بقصد الركوع كان مبطلا، أما إذا أراد حك رجله أو قتل عقرب في الصلاه فانحنى إلى حد الركوع وتوقف فيه بقدر الركوع، بل ذكر التسييح بقصد الذكر المطلق لم يضر، وإن كان في صوره الركوع كاملاً، وذلك لأن صدق الزيادة لو كان فهو بدوى يزول فيما إذا التفت العرف إلى قصده، ويؤيده إطلاق أدله قتل العقرب وما أشبه في أثناء الصلاه، كما يؤيد عدم ضرر

الأفعال المباحه مشى النبي (صلى الله عليه وآله) بابن طاب، وضم المرأه وما أشبه مما تقدم فى فصل مبطلات الصلاه.

ص: ٤٦

مسألة ٥ _ إذا أخل بالطهارة الحديثه ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم، بطلت صلاته

{مسألة ٥ _ إذا أخل بالطهارة الحديثه ساهياً} بأن نسي ذلك {بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم} سواء كان الترك المحض أو الإتيان بالبطل منها، كما لو اغتسل أو توضأ بماء نجس أو مضاف مثلاً {بطلت صلاته} بلا خلاف يعرف، بل ادعى عليه الإجماع غير واحد، ويدل على ذلك روايات كثيره.

كخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت عن رجل توضأ ونسى أن يمسح رأسه حتى قام في صلاته؟ قال: «ينصرف ويمسح رأسه ثم يعيد». (١)

وخبر أبي الصباح قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل توضأ فنسى أن يمسح على رأسه حتى قام في الصلاة؟ قال: «فليصرف فليمسح على رأسه وليعد الصلاة». (٢)

وخبر سماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من نسي مسح رأسه أو قدميه أو شيئاً من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن كان عليه إعادة الوضوء والصلاة». (٣)

وخبر علي بن مهزيار في حديث: «إن الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة إلا ما كان في وقت، وإذا كان جنباً أو على غير وضوء أعاد الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته، لأن الثوب خلاف الجسد، فاعمل على ذلك

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٩ باب ٣ في الوضوء ح ١.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٩ باب ٣ في الوضوء ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٩ باب ٣ في الوضوء ح ٣.

وإن تذكر في الأثناء،

إن شاء الله تعالى». (١)

وخبر أحمد بن عمر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل توضأ ونسى أن يمسح رأسه حتى قام في الصلاة؟ قال: «من نسي مسح رأسه أو شيئاً من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن أعاد الصلاة». (٢)

وخبر الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا ذكرت وأنت في صلواتك أنك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك فانصرف فأتى الذي نسيت من وضوئك وأعد صلواتك». (٣)

وخبر مفضل بن صالح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل توضأ ونسى أن يمسح على رأسه حتى قام في الصلاة؟ قال: «فليصرف فليمسح برأسه وليعد الصلاة». (٤)

إلى غير ذلك من الأخبار التي منها حديث: «لا تعاد» المتقدم، وحديث: «لا صلاة إلا بطهور» (٥)، ومن المعلوم أن عمومهما وما دل على بدليه التيمم للوضوء والغسل يقضى بكون التيمم مثلهما أيضاً من هذه الجهة.

ومن ذلك تعرف الوجه في قوله: {وإن تذكر في الأثناء} أي أثناء الصلاة

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ باب ٣ في الوضوء ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ باب ٣ في الوضوء ح ٥.

٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ باب ٣ في الوضوء ح ٦.

٤- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ باب ٣ في الوضوء ح ٧.

٥- المصدر: ج ١ ص ٢٦١ باب ٤ في الوضوء ح ١.

وكذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهة ترك جزء أو شرط.

{وكذا لو تبين بطلان أحد هذه {الطهورات الثلاثة {من جهة ترك جزء {كالمسح {أو شرط {كالطهارة في الماء، لا مثل إباحه الماء، فإن وضوءه صحيح لكنه ضامن لصاحب الماء كما تقدم.

وذلك لأن فاقده الجزء أو الشرط غير صحيح.

ومثل السهو: النسيان والجهل والغفلة، كما أنه لا يفرق في ذلك وجود دليل على الصحة حين الوضوء اجتهاداً أو تقليداً أو ما أشبهه، وعدمه، فلو توضأ مستصحباً طهارة الماء أو إطلاقه، ثم تبين الخلاف لم يكف، كما أنه لو كان اجتهاده عدم انفعال الماء فيما لو توارد الكريه والملاقاه في آن واحد، وتوضأ بمثل ذلك الماء، ثم ظهر لديه خطأ اجتهاده، وأن القاعده تقتضى النجاسه، فإن مقتضى القاعده لزوم الإعادة، إلاّ على ما ذكرنا في مبحث التقليد من التقريبات المقتضيه لعدم إعاده الأعمال السابقه، المخالفه للاجتهاد أو التقليد اللاحق، فراجع.

ص: ٤٩

مسألة ٦ بطلان الصلاة إلى اليمين أو اليسار أو الاستدبار

مسألة ٦ _ إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً بطلت، وكذا لو صلى إلى اليمين أو اليسار أو مستدبراً فيجب عليه الإعادة أو القضاء.

{مسألة ٦ _ إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً} أو نحو السهو، سواء كان الاشتباه في الموضوع، بأن ظن دخول الوقت، أو في الحكم كأن ظن أنه لا وقت للصلاة مثلاً، وقد وقع جميع صلاته قبلاً قبل الوقت {بطلت} صلاته لجملة من النصوص:

كموثقه أبي بصير: «من صلى في غير وقت فلا صلاة له». (١)

وصحيحه زرارة، في رجل صلى الغداة بليل غره من ذلك القمر ونام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلى بليل؟ قال: «يعيد صلاته». (٢)

ورواه إسماعيل: «إياك أن تصلى قبل أن تزول» (٣)، وحديث «لا- تعاد» وغيرها، وقد تقدم تفصيل الكلام في ذلك في المواقيت فراجع.

{وكذا لو صلى إلى اليمين أو اليسار أو مستدبراً} أو ما بين اليمين واليسار والاستدبار، بطلت صلاته {فيجب عليه الإعادة} في الوقت {أو القضاء} خارجه لجملة من النصوص المتقدمة في بحث القبلة، التي منها المروى عن قرب الإسناد للحميري: «من صل إلى غير القبلة وهو يرى أنه إلى القبلة، ثم عرف بعد ذلك فلا إعادة عليه، إذا كان ما بين المشرق والمغرب». (٤)

ص: ٥٠

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٧٩ باب ١ في المواقيت ح ٦.
- ٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٨٥ باب وقت الصلاة في يوم الغيم والريح... ح ٤.
- ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٢٣ باب ٢٧ ح ٤.
- ٤- قرب الإسناد: ص ٥٤ سطر ٧.

وخير النوادر: «من صلى غير القبلة، وكان إلى غير المشرق والمغرب، فلا يعيد الصلاة».

وحديث «لا تعاد»، وغيرها، وقد سبق البحث في ذلك مفصلاً فراجع.

ص: ٥١

مسألة ٧ _ إذا أخل بالطهارة الخبيثة في البدن أو اللباس ساهياً بطلت، وكذا إن كان جاهلاً بالحكم أو كان جاهلاً بالموضوع وعلم

{مسألة ٧ _ إذا أخل بالطهارة الخبيثة في البدن أو اللباس ساهياً} بأن نسي أن بدنه أو لباسه نجس بنجاسه غير معفو عنها في الصلاة {بطلت} الصلاة ووجب القضاء والإعادة، لجملة من الروايات، بعد الأصل المقتضى لوجوب الإتيان بالمأمور به بعد تنجز التكليف، وعدم الإتيان به مستكمل الشرائط والأجزاء، كرواية أبي بصير في الدم، وفيها: «وإن علم قبل أن يصلى ونسى فعلية الإعادة» (١)، وصحيحه ابن أبي يعفور في نقطه الدم، وصحيحه زراره في دم الرعاف وغيره أو شيء من المنى، ورواية ابن مسكان في نكته من البول، وخبر سماعة في الرجل يرى بثوبه الدم، وخبر ابن بكير وحسين بن زياد في نسيان الاستنجاء من البول، إلى غيرها مما تقدم في أحكام النجاسات.

{وكذا} تبطل الصلاة وتجب الإعادة داخل الوقت، والقضاء خارجه {إن كان جاهلاً بالحكم} بأن لم يعلم أن النجاسة مضره بالصلاة، لأن الجاهل في حكم العامد، وذلك لإطلاق أدله الشرائط والأجزاء الذي لا وارد عليه إلا حديث «لا تعاد» وقد عرفت سابقاً الإشكال في شموله للجاهل، وهناك أقوال وتفصيل تقدمت فراجعها.

{أو كان جاهلاً بالموضوع} بأن لم يعلم أن بدنه أو لباسه نجس {وعلم

ص: ٥٢

فى الأثناء مع سعه الوقت وإن علم بعد الفراغ صحت وقد مر التفصیل سابقاً.

فى الأثناء { أى أثناء الصلاة } مع سعه الوقت { فإنه يبطل الصلاة ويعيدها من جدید.

{وإن علم} بالنجاسه {بعد الفراغ} من الصلاة {صحت} ولا تحتاج إلى الإعادة {وقد مر التفصیل سابقاً} فى مبحث أحكام النجاسات فراجع.

ص: ٥٣

مسألة ٨ _ إذا أخل بستر العوره سهواً فالأقوى عدم البطلان وإن كان هو الأحوط، وكذا لو أخل بشرائط الساتر عدا الطهاره، من المأكوليه وعدم كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك.

{مسألة ٨ _ إذا أخل بستر العوره سهواً} بأن صلى بدون ستر العوره {فالأقوى عدم البطلان} لحديث «لا تعاد»، وجمله من الأحاديث الأخر التي منها صحيحه على بن جعفر ((١)): عن الرجل يصلى وفرجه خارج لا- يعلم به، هل عليه الإعادة؟ قال: «لا إعاده عليه وقد تمت صلاته»، إلى غيرها مما مر في لباس المصلى.

{وإن كان هو الأحوط} لذهاب جمع من الفقهاء إلى ذلك مستندين إلى إطلاقات الأدله الداله على لزوم الستر.

{وكذا لو أخل بشرائط الساتر} بأن كان ساتره غير جامع للشرائط {عدا الطهاره} التي تقدم حكمها في المسأله السابعه {من المأكوليه} بأن سهى فلبس غير المأكول.

{وعدم كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك} وحيث تقدم تفصيل ذلك في مبحث اللباس لا نعيد الكلام هنا، وإن كان يكفى دليلاً على عدم لزوم الإعادة إطلاق حديث «لا تعاد».

ص: ٥٤

مسأله ٩ _ إذا أخل بشرائط المكان سهواً فالأقوى عدم البطلان، وإن كان أحوط، فيما عدا الإباحه، بل فيها أيضاً إذا كان هو الغاصب.

{مسأله ٩ _ إذا أخل بشرائط المكان سهواً} كشرط الطهاره والإباحه والاستقرار وعدم التساوى لقبر المعصوم (عليه السلام) وعدم المساواه للمرأة لو قلنا به، وما أشبه ذلك {فالأقوى عدم البطلان} لحديث «لا تعاد»، وحديث الرفع {وإن كان} البطلان وإعادة الصلاه {أحوط فيما عدا الإباحه} من الشرائط {بل فيها أيضاً إذا كان هو الغاصب} على ما تقدم تفصيله فى مبحث مكان المصلى، فلا نطيل الكلام بالإعاده.

مسأله ١٠ السجود على ما لا يصح السجود عليه سهو

مسأله _ ١٠ _ إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إما لنجاسته أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلاة، وإن كان هو الأحوط، وقد مرت هذه المسائل في مطاوى الفصول السابقه.

{مسأله _ ١٠ _ إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إما لنجاسته} بأن كان محل سجوده نجساً {أو كونه من المأكول أو الملبوس} أو ما أشبه كالمعدن {لم تبطل الصلاة} لحديث «لا تعاد».

{وإن كان هو الأحوط} لاحتمال الإطلاق في أدله الشرطيه {وقد مرت هذه المسائل في مطاوى الفصول السابقه} فلا حاجه للاستدلال، وإنما ذُكرت هنا لمناسبتها لفصل الخلل.

مسأله _ ۱۱ _ إذا زاد ركعه

{مسأله _ ۱۱ _ إذا زاد ركعه} فى الصلاه، بأن صلى الثنائيه ثلاثاً، أو الثلاثيه أربعاً، أو الرباعيه خمساً، بطلت الصلاه فيما لم يجلس بقدر التشهد بلا خلاف ولا إشكال.

قال فى المستند: هو المتفق عليه على ما حكاه جماعه منهم الفاضلان والشهيد وغيرهم (۱)، وبلا خلاف كما فى مصباح الفقيه والمستمسك وغيرهما.

ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع والقاعده الأوليه فى بطلان العباده بكل زياده أو نقصان إلا ما خرج، جمله من النصوص.

كصحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام): «إذا استيقن أنه زاد فى صلاته المكتوبه ركعه فليستقبل صلاته استقبالا». (۲)

وصحيح منصور، عن أبى عبد الله (عليه السلام) سألته عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجده؟ قال: «لا يعيد صلاته من سجده، ويعيدها من ركعه». (۳)

وموثق زيد الشحام، سألته عن الرجل يصلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات؟ قال: «إن استيقن أنه صلى خمساً أو ستاً فليعد». (۴)

وخبر عبد الله بن محمد، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها فعليكم الإعاده». (۵)

ص: ۵۷

۱- المستند: ج ۱ ص ۴۷۶ فى كتاب الصلاه سطر ۱۸.

۲- الوسائل: ج ۵ ص ۳۳۲ باب ۱۹ فى الخلل ح ۱.

۳- الوسائل: ج ۴ ص ۹۳۸ باب ۱۴ من أبواب الركوع ح ۲.

۴- الوسائل: ج ۵ ص ۳۳۲ باب ۱۹ فى الخلل ح ۳.

۵- الوسائل: ج ۹ ص ۴۳۸ باب ۳۴ فى الطواف ح ۱۱.

أو ركوعاً أو سجدين من ركعه أو تكبيره الإحرام سهواً بطلت الصلاة،

وخبر عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل شك فلم يدر أسجد ثنتين أم واحده فسجد أخرى ثم استيقن أنه قد زاد سجده؟ فقال: «لا- والله لا- تفسد الصلاة بزيادة سجده» وقال: «لا- يعيد صلاته من سجده ويعيدها من ركعه»^(١٢)، إلى غيرها، كما تقدم تفصيله.

{أو ركوعاً} إجماعاً، كما ادعاه غير واحد، لجمله من الروايات المتقدمة في المسألة الأولى، بخصوص خبر «لا- تعاد»، فإن الركوع من جملة المستثنيات.

{أو سجدين من ركعه} بخلاف ما إذا كانت من ركعتين فإنها ليست موجهة للبطلان إجماعاً، وإنما يوجب زيادة السجدين البطلان لعموم حديث «لا- تعاد»، وما تقدم من مطلقات الزيادة، وقاعده الزيادة في العبادة التوقيفيه إلا ما خرج بالدليل وليس المقام مما خرج.

{أو تكبيره الإحرام} بأن كبر للإحرام مرتين وأكثر، ويدل عليه إطلاقات أدله الزيادة والقاعده والإجماع المدعى.

نعم لا يشمل المقام حديث «لا تعاد» لأنه داخل في المستثنى منه.

فإن زاد شيئاً من ذلك {سهواً بطلت الصلاة} أما الزيادة العمديه فالحكم فيها أوضح وقد تقدم.

ولا يخفى أن الزيادة تتحقق بمجرد الصورة، وإن لم تكف لو أتى بها مجردة لعدم اشتغالها للشرائط، فلو زاد ركعه بدون الحمد، أو ركوعاً بدون الذكر، أو سجوداً بدون وضع الكف على الأرض، أو تكبيره الإحرام بدون كونه في حال القيام، كما لو جلس وكبر بقصد الافتتاح، أو جب ذلك بطلان الصلاة، لرؤيه

ص: ٥٨

نعم يستثنى من ذلك زيادة الركوع أو السجدين في الجماعه.

وأما إذا زاد ما عدا هذه من الأجزاء غير الأركان كسجده واحده أو تشهد أو نحو ذلك مما ليس بركن فلا تبطل

العرف صدق الزيادة، فإن تلك الشرائط غير داخله في المهيه عرفاً.

{نعم يستثنى من ذلك} الحكم الذى ذكرنا من زيادة الركوع والسجدين الموجه للبطان {زيادة الركوع أو السجدين في الجماعه} للمأموم، فلا تبطل الصلاة لما تقدم من لزوم المتابعه في مبحث الجماعه فراجع.

أما الإشكال في صدق الزيادة كما في المستمسك^(١) فغير معلوم الوجه، اللهم إلا أن يدعى أن للجماعه مهيه أخرى غير مهيه الفرادى، فتأمل.

{وأما إذا زاد ما عدا هذه} المذكورات {من الأجزاء غير الأركان كسجده واحده} من ركعه وإن تعددت حسب الركعات {أو تشهد أو نحو ذلك مما ليس بركن} كالحمد والسوره {فلا- تبطل} الصلاة بها إجماعاً، كما في المستند وغيره، ويدل عليه حديث «لا تعاد»، فإنه شامل للزيادة والنقيصه.

واختصاص القبلة والوقت والطهور في الحديث بالنقيصه لعدم معقوليه الزيادة فيها لا يوجب تخصيص الحديث مطلقاً بالنقيصه، بالإضافة إلى موارد متفرقة في الأخبار يعرف منها عدم البطان، كالأخبار الوارده فيمن نسى السجده وقام ثم ذكر قبل الركوع الحاكمه بوجوب الجلوس وإتيان السجده الداله على عدم الخلل بزياده القيام والقراءه أو التسيحات الأربع، والأخبار الوارده في حكم التسليم في غير موضعه الداله

ص: ٥٩

١- المستمسك: ج ٧ ص ٣٩٤.

بل عليه سجدا السهو، وأما زيادة القيام الركنى فلا تتحقق إلا بزيادة الركوع أو بزيادة تكبيره الإحرام

على عدم البطلان بزيادته، والأخبار الداله على عدم البطلان بزيادته، والأخبار الداله على سجده السهو بزيادة القيام أو القعود فى غير موضعهما، وما دل على أنه لا تعاد الصلاة من سجده، إلى غيرها من الأخبار الكثيره المتفرقه فى أبواب خلل الصلاة.

وربما يستدل لعدم ضرر الزيادة بأخبار سهو النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وحيث إنها غير الممكن العمل بها لم نستدل بها فتأمل.

كما أن الاستدلال للمطلب بخبر سفيان بن السموط: «تسجد سجدي السهو لكل زيادة تدخل عليك أو نقصان» (١) لا بأس به، إذ المتبادر عرفاً من الحديث أن ذلك لأجل تصحيح الصلاة، فما ذكره المستمسك بقوله غير ظاهر لقرب وروده فى مقام إيجاب سجود السهو فارغاً عن صحه الصلاة فلا يدل على الصحه ولو بالالتزام (٢)، انتهى. محل نظر.

{بل عليه سجدا السهو} لما أتى من الزيادة، كما يأتى تفصيل الكلام فيه.

{وأما زيادة القيام الركنى فلا تتحقق إلا بزيادة الركوع أو بزيادة تكبيره الإحرام} إذ الركن من القيام ما يكون مقارناً للتكبيره أو متصلاً بالركوع، كما حقق سابقاً فلا استقلال له حتى يتكلم فى زيادته، نعم يتصور نقصانه بأن يكبر للإحرام جالساً أو يركع عن جلوس وليس كلامنا الآن فيه.

ص: ٦٠

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤٧ باب ٣٢ فى الخلل ح ٣.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٣٩٥.

كما إنه لا تتصور زياده النيه بناءً على أنها الداعى، بل على القول بالإخطار لا تضر زيادتها.

{كما أنه لا تتصور زياده النيه بناءً على أنها الداعى} لأن الداعى شىء مستمر لا يتصور التكرار فيه {بل على القول بالإخطار} وأنها عباره عن إحضار الصوره {لا تضر زيادتها} لعدم صدق الزيادة عرفاً، بل هو التفات ثان إلى ما يجب استدامته حكماً.

قال فى المستند: بعد دعوى الإجماع على عدم إبطال زياده النيه، مضافاً إلى عدم ثبوت جزئيتها وعدم صدق الزيادة فى الصلاه بزيادتها. (١)

ص: ٦١

١- المستند: ج ١ ص ٤٧٧ فى كتاب الصلاه سطر ٢٠.

مسأله ١٢ نسيان المسافر سفره من المستثنيات

مسأله _ ١٢ _ يستثنى من بطلان الصلاه بزياده الركعه ما إذا نسي المسافر سفره، أو نسي أن حكمه القصر، فإنه لا يجب القضاء إذا تذكر خارج الوقت، ولكن يجب الإعادة إذا تذكر فى الوقت كما سيأتى إن شاء الله.

{مسأله _ ١٢ _ يستثنى من بطلان الصلاه بزياده الركعه ما إذا نسي المسافر سفره { فأتم الصلاه { أو نسي أن حكمه القصر { على خلاف يأتى فى أن نسيان الحكم كاف فى الصحه أم لا؟ { فإنه لا يجب القضاء { للصلاه التى أتى بها تماماً { إذا تذكر { أنه أتى بالتمام فى مكان القصر { خارج الوقت، ولكن يجب الإعادة إذا تذكر فى الوقت كما سيأتى إن شاء الله { ففى الصورة الأولى زاد ركعه ولا شىء عليه للأدله الخاصه التى تأتى فى صلاه المسافر.

ص: ٦٢

مسألة _ ١٣ _ لا فرق في بطلان الصلاة بزيادة ركعه بين أن يكون قد تشهد في الرابعه ثم قام إلى الخامسة، أو جلس بمقدارها كذلك، أو لا، وإن كان الأحوط في هاتين الصورتين إتمام الصلاة لو تذكر قبل الفراغ ثم إعادتها.

{مسألة _ ١٣ _ لا- فرق في بطلان الصلاة بزيادة ركعه بين أن يكون قد تشهد في الرابعه { في الصلوات الرباعيه، أو الثانيه أو الثالثه في الصلوات الثنائيه والثلاثيه، {ثم قام إلى الخامسة أو جلس بمقدارها} أى بمقدار الشهاده {كذلك} في الرابعه {أو لا} بأن قام بعد السجده إلى الخامسة رأساً، وذلك لما تقدم في المسأله الثانيه من هذا الفصل من الأدله الداله على بطلان الصلاة بزيادة ركعه {وإن كان الأحوط في هاتين الصورتين} صورته التشهد وصوره الجلوس بقدر التشهد {إتمام الصلاة لو تذكر قبل الفراغ} بأن يتم الركعه الخامسة التى أتى بها بعد التشهد.

ولا يخفى الإتمام إنما يكون إذا دخل في الركوع، أما قبله فالحكم أن يجلس ويتشهد ويسلم ثم يأتي بسجده السهو لزياده القيام ونحوه بناءً على وجوبها لكل زياده ونقيصه {ثم إعادتها} وذلك لجمله من النصوص المتقدمه فى تلك المسأله الداله على صحه الصلاة.

مسألة _ ١٤ _ إذا سها عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه بطلت صلاته

{مسألة _ ١٤ _ إذا سهى عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه بطلت صلاته} وفي المسألة أقوال أربعة:

الأول: ما ذكره المصنف، وهو المشهور شهره عظيمه المحكى عن المفيد والمرضى وسالار وابن ادريس وابن براج وأبى الصلاح وابن أبى عقيل، بل نسبه غير واحد إلى المشهور، بل إلى عامه المتأخرين، كما فى مصباح الفقيه، وفى المستند نسبه إلى المشهور وجمهور المتأخرين.

الثانى: ما عن الشيخ فى المبسوط وكتابى الأخبار من القول بالبطلان إذا كان السهو فى الأوليين أو ثالثه المغرب، وبالصححه إذا كان السهو فى الأخيرتين من الرباعيه، وذلك بأن يسقط السجديتين ويقوم ويتم الصلاه.

الثالث: ما عن الصدوق والإسكافى من التفصيل بين الأولى وغيرها، والقول بالبطلان إذا كان السهو عن الركوع حتى دخل فى السجده الثانيه فى الركعه الأولى، وبالصححه إذا كان السهو فى غير الركعه الأولى.

الرابع: القول بالصححه مطلقاً حتى فى الركعه الأولى.

والقول الأول هو الأقوى، لقاعده البطلان بنسيان الركن حتى دخل فى ركن بعده، ولجملة من النصوص:

كصحيح رفاعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل ينسى أن يركع حتى يسجد ويقوم؟ قال: «يستقبل».(١)

ص: ٦٤

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصلاة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنف الصلاة». (١)

وموثق إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل ينسى أن يركع؟ قال: «يستقبل حتى يضع كل شيء موضعه». (٢)

وخبر أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألت عن الرجل نسي أن يركع؟ قال: «عليه الإعادة». (٣)

واستدل للقول الثاني: بخبر محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) في رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع؟ قال (عليه السلام): «فإن استيقن فليلق السجدتين اللتين لا ركعه لهما فيبنى على صلاته على التمام، وإن كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ وانصرف فليتم الصلاة بركعه وسجدتين ولا شيء عليه». (٤)

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) أو أبي عبد الله (عليه السلام) نحوه إلا أنه قال: في رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع؟ فقال: «يمضى في صلاته حتى يستيقن أنه لم يركع، فإن استيقن أنه لم يركع فليلق السجدتين اللتين لا ركوع لهما ويبنى على صلاته على التمام، وإن كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ وانصرف فليقم وليصل ركعه وسجدتين ولا شيء عليه». (٥)

ص: ٦٥

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ٣.
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ٢.
- ٣- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ٤.
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٤ باب ١١ في الركوع ح ٢.
- ٥- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٤ باب ١١ في الركوع ح ٢.

وقد روى المستطرفات، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) هكذا: قال في رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع؟ قال: «يمضى على شكه حتى يستيقن ولا- شيء عليه، وإن استيقن لم يعتد بالسجدتين اللتين لا- ركعه معهما، ويتم ما بقى من صلاته ولا سهو عليه».(١)

وصحيحه نصر بن القاسم، قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها، ثم ذكر أنه لم يركع؟ قال: «يقوم يركع ويسجد سجدة السهو».(٢)

وقد وجهت هذه الروايات بأمر:

الأول: الحمل على استحباب الاستيناف، وإن كان الشخص مخيراً بين الإتمام والاستيناف، كما عن المدارك، قال في المستند: وعدم دلالة الأخير على الوجوب مجبور بظاهر الإجماع على انتفاء الاستحباب وإن احتمله بعض المتأخرين، انتهى.(٣)

ومراده بالأخيره روايات المشهور، وعدم دلالتها على الوجوب مبنى على مبنى صاحب المستند من عدم دلالة الجملة الخبرية على الوجوب، وفيه: ما حقق في الأصول أن الجملة الخبرية أدل على الوجوب من الأمر، ولا أقل من التساوى في الدلالة عرفاً.

ص: ٦٦

-
- ١- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٤ باب ١١ في الركوع ح ٢.
 - ٢- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٥ باب ١١ في الركوع ح ٣.
 - ٣- المستند: ج ١ ص ٤٧٠ في كتاب الصلاة سطر ٣٠.

وكيف كان فهذا الذى ذكره صاحب المدارك هو الجمع العرفى الذى لو لا دليل من الخارج على عدمه لتعين القول به، ولذا قال الفقيه الهمداني (رحمه الله): فلو لا إعراض المشهور عن صحيحه محمد بن مسلم لكان القول بمفادها وارتكاب التأويل فى سائر الأخبار المتضمنه للاستيناف بحملها على الاستحباب أوفق بالقواعد (١)، انتهى.

الثانى: حملها على التقيه، وفيه مضافاً إلى أنه لم يثبت، لا- مجال للتقيه بعد إمكان الجمع الدلالي، وما ذكره الحدائق من أن الحمل على التقيه لا يلزم وجود القائل من العامه بذلك، لقوله (عليه السلام): «أنا خالفت بينهم». قد حقق فى محله الإشكال فيه.

الثالث: حمل صحيحه محمد بن مسلم على النافله، وأخبار المشهور على الفريضة، ورد بما فى المصباح أن ذلك تأويل يحتاج إلى شاهد خارجي، بخلاف حمل الأمر بالاستقبال على الاستحباب ونحوه، وأشكل عليه بوجود الشاهد الخارجى، وهو ما دل على عدم بطلان النوافل بمثل هذه الأمور، والجواب: مضافاً إلى أن جواز ذلك محل الكلام، عدم كفايه مثل هذا الشاهد للجمع الذى معياره فهم العرف، بل المنساق من روايات القول الثانى الفريضة.

الرابع: المناقشه فى دلالة هذه الروايات كما فعله المحقق فى المعبر وغيره، لكن الانصاف عدم ضعف فيها من جهه ما نحن فيه، والضعف من سائر الجهات غير ضار، كما ثبت فى الأصول من تقطيع الروايه فى الدلاله والأخذ، إذ لم يبق فى

ص: ٦٧

المقام إلا إعراض المشهور قديماً وحديثاً عن هذه الروايات، حتى قال المستند إنها مردوده بالشذوذ، ولمخالفه الشهره القديمه المخرجين لها من الحجيه.

أقول: ربما يستفاد من تعليل قوله (عليه السلام) في أخبار العلاج: «فإن المجمع عليه لا ريب فيه» كون الشهره الفتوائيه كالشهره الروائيه فى لزوم الأخذ بالموافق للمشهور، وطرح ما عداه، إذ العله عامه وإن كان المورد الشهره الروائيه _ حسب الظاهر _ هذا بعد أن نعلم وجود التعارض عرفاً بين الطائفتين، وإن لم تكن بينهما معارضه لدى الدقه بالحمل على الاستحباب ونحوه، فإن اطمأن الفقيه بمثل هذه الأمور فهو، وإلا كان ما ذهب إليه المدارك قولاً أو ميلاً هو المتعين.

وما ذكره فى الوسائل من أن الطائفه الأولى أكثر وأوضح وأوثق وأحوط، ونقله المستمسك ساكتاً عليه، منظور فيه، وربما عورض هذه الروايات بحديث «لا تعاد»، فإن ترك الركوع موجب لدخوله فى المستثنى.

وفيه: إن هذه الروايات لو تمت كانت أخص من حديث «لا- تعاد»، وبعبارة أخرى حاكمه عليه لأنها تبين أن الشخص آت بالركوع إذا ألغى السجدين وجاء به، وبعد ذلك لا- يبقى مجال لأن يقال: حديث «لا- تعاد» شامل للمورد من حيث زياده السجدين، ولا نحتاج فى دفعه إلى ما ربما قيل من أن الحديث لا يشمل الزيادة، لما عرفت من أنه عام لكل زياده ونقيصه، وإنما ذكرنا عدم بقاء المجال لحكومته أخبار الشيخ على حديث «لا تعاد» كما ذكر.

ثم إن الظاهر عدم الفرق بين الإتيان بالذكر وعدمه، كما لا فرق بعد وضع الجبهه على الأرض بين اقترانه بسائر الشرائط وعدمه، للإطلاق فى كل من روايتي

وإن تذكر، قبل الدخول فيها رجع وأتى به وصحت صلاته

المشهور والشيخ، وإذ قد تبين الإشكال في القول الثاني، يظهر ضعف القول الثالث والرابع، وإن استدل للثالث بما عن الفقه الرضوي قال: «وإن نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الأولى، فأعد صلاتك، لأنه إذا لم تصح لك الأولى لم تصح صلاتك، وإن كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة، فأحذف السجدين، واجعلها أى الثانية الأولى والثالثة الثانية والرابعة الثالثة»^(١)، مضافاً إلى ضعف الرضوي خصوصاً في مثل المقام.

واستدل الرابع: أما على البطلان في الركعتين الأولتين وثالثه المغرب بأخبار المشهور، وأما على الصحة بإسقاط الزائد والإتيان بالفائت في الركعتين الأخيرتين بالأخبار الثانية التي استدللنا بها للشيخ، وربما أورد عليه بأنه جمع في الأخبار بلا شاهد، وأجيب بأن الشاهد ما دل على أن الأولتين فرض الله وأنه لا يدخل فيه سهو.

قال الفقيه الهمداني: ولكنك ستعرف أن المراد بالسهو في تلك الأخبار هو الشك في عدد الركعات، لا مطلق السهو^(٢)، انتهى. وهو كذلك على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

{وإن تذكر} المصلي نسيان الركوع {قبل الدخول فيها} أى في السجده الثانية {رجع} إلى الركوع {وأتى به} ثم سجد سجدين {وصحت صلاته} كما مال إليه في الحدائق والمدارك، قال في المستمسك: بل هو المختار لجماعه

ص: ٦٩

١- فقه الرضا: ص ٩ _ ١٠.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٣٣ سطر ٥.

ممن عاصرناه أو قارب عصرنا (١١))، انتهى. خلافاً للمشهور الذين حكموا ببطلان الصلاة.

قال الفقيه الهمداني: إن ظاهر المشهور بل صريح غير واحد هو فوات محل تدارك الركوع بالتلبس بالسجود (٢٢)) انتهى، ومثله في نسبة الحكم إلى المشهور المستند وغيره.

استدل للمشهور، مضافاً إلى الإجماع المحكي عن الغنيه والنجيبه والسراير كما في الجواهر، بأمور:

الأول: إنه لو تدارك وركع، فإن أتى بعد ذلك بالسجدتين كان من الزيادة العمديه في الصلاة، وإن لم يأت كان من خلاف الترتيب، وكلاهما مبطلان، قال في المستند: لاستلزام التدارك الزيادة في الصلاة، وعدمه النقص فيها وهما مبطلان (٣٢)). وما ذكره الفقيه الهمداني من المناقشه في صدق الزيادة بالإتيان بالسجده بعد الركوع بقوله: إن شمول ما دل على بطلان الصلاة بالزيادة لمثل هذه الزيادة التي نشأت من تدارك الجزء المأتي به، فاسد لا يخلو من تأمل (٤٢))، انتهى. محل تأمل كيف وقد جعل الشارع سجود العزيمه زياده، إلا أن يقال بالفرق وأن ذلك عن عمد، وهذا عن سهو فلا يقاس أحدهما بالآخر.

الثاني: إنه آت بخلاف الترتيب، لأنه قدم السجود على الركوع، وذلك

ص: ٧٠

١- المستمسك: ج ٧ ص ٣٩٧.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٣٣ سطر ٢٠.

٣- المستند: ج ١ ص ٤٧٠ سطر ٢٧.

٤- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٣٣ سطر ٢٥.

مبطل فإن في المركب التوقيفي يلزم الوقوف على المقدار المنصوص.

الثالث: جملة من الروايات، كصحيحه رفاعه، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن رجل ينسى أن يركع حتى يسجد ويقوم؟ قال: «يستقبل».(١١)

وخبر أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل نسي أن يركع؟ قال: «عليه الإعادة»(١٢)، بدعوى إطلاقها لمن سجد سجده واحده.

وخبر أبي بصير الثاني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصلاة وقد سجد سجدين وترك الركوع استأنف الصلاة».(١٣)

قال في المصباح: قد يدعى ظهور هذا الخبر في التقييد بالسجدين، ولكنه في حيز المنع(١٤).

وموثق إسحاق قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل ينسى أن يركع؟ قال: «يستقبل حتى يضع كل شيء موضعه»(١٥) فإن التعليل كالصریح في عدم صحه الإتيان بالركوع بعد السجده لأنه يوجب عدم وضع كل شيء موضعه.

أما القائل بالصحة فقد ناقش في الأدله المتقدمه، إذ الإجماع غير مسلم بعد الخلاف واحتمال الاستناد، وقد حقق في محله أن محتمل الاستناد ليس بحجه، وإن قلنا بحجيه الإجماع على مسلك المتأخرين، والمناقشه الأولى ليست تامه، إذ

ص: ٧١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ١.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ٤.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ٣.

٤- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٣٣ سطر ٢٨.

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٣ باب ١٠ في الركوع ح ٢.

نقول بتدارك السجده بعد الركوع، وليس ذلك من الزيادة فى الصلاة، إذ السجده بعد الركوع فى محلها، والتي أتى بها قبلاً زياده غير عمدية، ولا تعاد الصلاة من زياده سجده غير عمدية، وقد قال الصادق (عليه السلام) فى خبر منصور بن حازم: «لا يعيد الصلاة من سجده ويعيدها من ركعه».(١)

فلو قلنا بلزوم إعادة الصلاة كان إعادته عن سجده.

وقال (عليه السلام): فى صحيح عبد الله بن سنان: «إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاصنع الذى فاتك سواء» _ سهواً _ خ ل _ (٢)، فإنه شامل لما نحن فيه، وإنما الخارج منه بالدليل المتقدم عدم الركوع حتى دخل فى السجده الثانيه.

كما أن خبر أبى بصير الثانى ظاهر فى التقييد بالسجدتين، ولا وجه لما ذكره المصباح من كونه فى حيز المنع، فمفهومه عدم البطلان فيهما، أو سجد سجده واحده، فكون هذه الروايه من روايات الصحه أولى من كونها من روايات المشهور.

وما فى الجواهر من أنه لا- تعارض بينه وبين تلك المطلقات لكونه من قبيل التنصيص على أحد الأفراد(٣)، انتهى. فيه ما لا يخفى، إذ لا- داعى لمثل هذا التنصيص المحتاج إلى مؤنه زائده بعد كفايه الإطلاق، ولا اضطراب فى متنه كما ربما توهم من حيث تكرار الركعه والركوع، إذ الركعه حيث تطلق على الركوع، والركعه الكامله كان قوله

ص: ٧٢

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٨ باب ١٤ من أبواب الركوع ح ٢.
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٦ باب ١٢ فى الركوع ح ٣.
 - ٣- الجواهر: ج ١٢ ص ٢٤٥ فى حكم الإخلال بالركوع.

ويسجد سجدة السهو لكل زياده ولكن الأحوط مع ذلك

(عليه السلام): «وترك الركوع» من قبيل البيان لقوله (عليه السلام): «ترك ركعه».

هذا بالإضافة إلى حديث «لا تعاد»، فإن المراد بالسجود في المستثنى السجدين بقريته ما دل على أن السجده الواحده لا تضر زيادهً ونقصاناً، فالمسأله تدرج في المستثنى منه، ولا- يرد عليه أنه لم يأت بالركوع، فالمسأله داخله في المستثنى إذ أن محل الركوع لم يفت بهذه السجده الزائده، فإنه لا تعاد الصلاه من سجده واحده، ولو أعيدت لكانت من أجل سجده واحده، ومن ذلك يعرف الجواب عن الاستدلال الثاني للقائلين بالبطلان.

وأما الروايات التي استدلوها بها، فقد عرفت حال روايه أبي بصير الثانيه، وصحيحه رفاعه ظاهره في الإتيان بالسجدين، لأنه قال: «حتى يسجد ويقوم»، وخبر أبي بصير الأول ظاهر في نسيان الركوع مطلقاً، وكذا موثق إسحاق، ولا دلالة لقوله (عليه السلام): «حتى يضع كل شيء موضعه»، على أن الركوع الذي وقع بعد السجده السهوويه ليس في موضعه لما دل على عدم إعادته الصلاه بالسجده الواحده اللازم من كون كل شيء موضعه إذا وقعت سجده سهواً.

ومن ذلك كله يعرف أن الأظهر ما ذكر المصنف من صحه الصلاه، وإن أشكل عليه جماعه من المعلقين كالبروجردى والاصطهباناتى والخونسارى وغيرهم.

{ويسجد سجدة السهو} لزياده السجده السهوويه، لما سيأتى في مبحث سجود السهو {لكل زياده} أتى بها قبل الركوع {ولكن الأحوط مع ذلك} الذى

إعادته الصلاة لو كان التذكر بعد الدخول فى السجده الأولى.

ذكرنا من الصحه {إعادته الصلاة لو كان التذكر بعد الدخول فى السجده الأولى} لما عرفت من الإطلاقات بعد اعتضاها بفهم المشهور وعملهم، بل دعوى الإجماع على ذلك.

ومما ذكرنا يعرف أن الاحتياط فى الإتمام والإعاده لا أن يقطع الصلاة فإنه خلاف الاحتياط أيضاً.

ص: ٧٤

مسأله _ ١٥ _ لو نسى السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول فى الركوع من الركعه التاليه بطلت صلاته

{مسأله _ ١٥ _ لو نسى السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول فى الركوع من الركعه التاليه بطلت صلاته} على المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، كما فى الجواهر، ونسبه فى المستند إلى المشهور، وعن النجيبه أنه لا خلاف فيه، بل عن الغنيه دعوى الإجماع عليه، وخلافاً لما يظهر من الشيخ فى بعض كتبه، بل فى الجواهر تقدم فى فصل السجود نسبه الخلاف إلى جماعه.

والأقوى الأول، لجمله من الروايات بعد قاعده البطلان فيما لو خالف الترتيب فى المركب التوقيفى، وما تقدم أنه لو أتى بالسجدين بعد الركوع كانت من زياده فى الصلاه وإن لم تأت كان خلاف الترتيب.

كخبر معلى بن خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضى (عليه السلام) فى الرجل ينسى السجده من صلاته؟ قال: «إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها وبنى على صلاته، ثم سجد سجده السهو بعد انصرافه، وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاه، ونسيان السجده فى الأولتين والأخيرتين سواء». (١)

والظاهر من هذه الروايه ولو بقرينه ما دل على عدم بطلان الصلاه بنسيان سجده واحده، كون المراد نسيان السجدين، والمراد بالسجده فيهما الجنس لا الواحد.

وما رواه الكلينى، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل يصلى ركعتين، ثم ذكر فى الثانيه وهو راعع أنه

ص: ٧٥

ترك سجده فى الأولى؟ قال: «كان أبو الحسن (عليه السلام) يقول: إذا ترك السجده فى الركعه الأولى فلم يدر أوأاحده أو ثنتين استقبلت حتى يصح لك ثتان».(١)

وجه الدلالة أنه لو لم تكن الصلاة باطله بترك السجدين حتى دخل فى الركوع، كان اللازم أن يأتي بعد الركوع بالسجدين، لأنه من الشك فى المحل المقتضى للإتيان.

أما على البطلان فمقتضى القاعده العمل حسب العلم الإجمالى، لأنه يعلم بتوجه أحد التكلفين إليه، إما قضاء السجده الواحده، لو كان المنسى سجده واحده، وإما إعاده الصلاة لو كان المنسى سجدين، فهو لا يعلم حينئذ بأن ما فى يده صلاه، ولذا جاز إلغاؤها والاستقبال، وقاعده التجاوز لا تجرى هنا بالنسبه إلى سجده واحده بأن يقال إنه من المعلوم ترك سجده، والسجده الثانيه مشكوك فيها، فالأصل الإتيان بها لقاعده التجاوز، إذ القواعد والأصول ساقطه فى أطراف العلم الإجمالى، كما سبق فى محله، وحديث «لا تعاد» الذى لا دليل على الخروج منه فى المقام، فإن الظاهر منه أن الخلل فى كل من الركوع والسجود ذاتاً أو ترتيباً أو شرطاً، موجب للإعاده.

كما ربما يستدل لذلك بخبر منصور بن حازم(٢): «لا يعيد الصلاة من سجده، ويعيدها من ركعه» بناءً على أن المراد بالركعه الركوع، بقرينه مقابلته للسجده، بتقريب أن إطلاق إعادتها من ركعه قاض

ص: ٧٦

١- الكافى: ج ٣ ص ٣٤٩ باب السهو فى السجود ح ٣ (١٣٧٣).

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٨ باب ١٤ من أبواب الركوع ح ٢.

بإعادتها لنسيان الركوع مطلقاً، خرج منه ما خرج، وبقي الباقي الذي منه ما نحن تحت العموم.

وموثق منصور بن حازم، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها؟ فقال: «أليس قد أتممت الركوع والسجود»؟ فقلت: بلى، فقال: «فقد تمت صلاتك إذا كنت ناسياً»^(١)، فإن الظاهر من الإتمام الإتيان كاملاً بالآداب والشروط التي منها الترتيب، فإن المفهوم منه عدم التمام مع الإخلال بالركوع، ولو من حيث الترتيب، إلى غيرها من الروايات المفيدة لهذا المعنى.

احتج للشيخ ومن تبعه القائلين بالتلفيق بأنه إن نسي السجدين حتى دخل في الركوع ألغى الركوع وأتى بالسجدين، إما مطلقاً أو في الركعتين الأخيرتين، بجمله من الروايات، منها ما تقدم في باب نسيان الركوع حتى سجد السجدين وأنه يلغيهما ويأتي بالركوع، بدعوى عدم خصوصيه لنسيان الركوع، فإن الركوع والسجدين من باب واحد، لكون كليهما ركن، وبحديث «لا تعاد» بتقريب أنه جاء بسجدي الصلاة بعد الركوع، فلم يفت إلا الترتيب ولا تعاد الصلاة بمثله.

وبصحيح ابن سنان: «إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاصنع الذي فاتك سواء»^(٢)، وبما رواه الوسائل عن الشيخ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عن رجل يصلي ركعتين

ص: ٧٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٩ باب ٢٩ في القراءة ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٦ باب ١٢ في الركوع ح ٣.

ثم ذكر في الثانيه وهو راعه أنه ترك سجده في الأولى؟ قال (عليه السلام): «كان أبو الحسن (عليه السلام) يقول: إذا ترك السجده في الركعه الأولى، فلم يدر واحده أو اثنتين استقبلت حتى يصح لك ثنتان، وإذا كان في الثالثه والرابعه فترك سجده بعد أن تكون قد حفظت الركوع أعدت السجود»^(١)، ونحوه عن الحميرى في قرب الإسناد، فإنه يدل على التفصيل بين الأوليين والأخريين.

ولكن لا يخفى أن شيئاً من هذه الأدله لا تنهض حجه في مقابل أدله المشهور، أما روايات التلفيق فإنما هي في نسيان الركوع، فسحب الحكم إلى نسيان السجود قياس، إلا عند من يقطع بعدم الفرق فعهدته على مدعيه، وأما حديث «لا تعاد» فهو أجبنى عما قالوه، لأنهم يفتون بإعادة الركوع بعد الإتيان بالسجدين، وإنما يدل الحديث على قول المشهور، كما مر، وأما خبر ابن سنان فلا بد من تخصيصه بما تقدم، وأما روايه ابن أبي نصر فيجاب عنها بالإضافة إلى ظهور الوحده في المقولات الثلاثه، والكلينى الذى لم يذكر التتمه أضبط، فلا اعتماد بالتتمه، اللهم إلا أن يحكم أصاله عدم الزيادة على أصاله عدم النقيصه فى روايه الكلينى، إذ السقوط سهواً أو الإسقاط عمدًا من الروايه لملاحظه الناقل الاحتياج إلى قطعه منها دون الباقي شائع، بخلاف الزيادة، إنه معارض بخبر معلى المصرح باستواء الأولتين والأخرتين، فاللازم الأخذ بذاك لأنه المشهور وهذا شاذ، وقد تقدم أن التعليل فى أخبار العلاج بأن «المجمع عليه لا ريب فيه» يشمل المشهور فتوى، كما يشمل المشهور روايه، هذا بالإضافة إلى ما احتمله صاحب مصباح

ص: ٧٨

ولو تذكر قبل ذلك رجوع وأتى بهما وأعاد ما فعله سابقاً مما هو مرتب عليهما بعدهما.

الفقيه من التقيه في هذا الخبر لوجود التشويش وترك التعرض لجواب السائل فيما فرضه إلا بعد صرفه إلى فرض آخر مغاير له في الحكم، وإلى ما احتمله صاحب الوسائل بقوله (عليه السلام): «لعل المراد أنه شك بين الركعتين الأولتين وترك سجده فيستأنف الصلاة»، فالمراد بالواحدة والثنتين الركعات لا السجدة بقريته قوله: «بعد أن تكون قد حفظت الركوع».(١١)

وعلى أي حال فالأقوى هو قول المشهور، وإن كان هناك ما يمكن أن يكون دليلاً للشيخ، فما في المستند وتبعه المستمسك ناسباً له إلى جماعه من المتأخرين من أنه لم يعرف له دليل، منظور فيه.

{ولو تذكر} المصلي نسيان السجدين {قبل ذلك} الدخول في الركوع، بأن تذكر وهو قائم لم يركع سواء قرأ أم لا {رجع} إلى الجلوس {وأتى بهما} أي بالسجدين ثم قام {وأعاد ما فعله سابقاً} مما هو مرتب عليهما {من القيام والقراءة والتسيحات بعدهما} أي بعد ما سجد السجدين، وصحت صلاته.

وقد نقل هذا القول الجواهر عن النافع والمنتهى والقواعد والإرشاد والبيان، وظاهر الألفيه والدره السنيه، بل نسبه في مفتاح الكرامه إلى الشرائع وما تأخر عنها، وعن الذخيره نسبه إلى المتأخرين، وفي المدارك إلى الأكثر، وهو المنقول عن ابن حمزه.

أقول: ونسبه في مصباح الفقيه إلى المشهور، وفي المستند إلى الشهره العظيمه، بل في الجواهر إمكان تحصيل الإجماع على أن المراد بالمحل للسهو

ص: ٧٩

عدم الدخول في ركن آخر، خلافاً للمقنعه والحلى والحلبى، كما نقل عنهم المستند وغيره فأوجبوا إعادته الصلاة، والأقوى ما ذكره المشهور، ويدل عليه مضافاً إلى أصالة الصحه، وإلى حديث «لا تعاد»، وإلى ما تقدم من الرجوع لو فاته سجده واحده بتقريب استواء الحكم في السجده والسجدتين من جهه فهم بقاء المحل الذى لا يفرق فيه الواحد والاثنين، وإلى ما دل على تدارك الركوع بعد السجدتين فإنه إذا جاز تداركه مع تخلل السجدتين اللتين هما ركن جاز تدارك السجود مع تخلل القيام خاصه بطريق أولى، لعدم ركنيته، بخبر معلى بن خنيس المتقدم فى صدر هذه المسأله، وقد عرفت أن إطلاق السجده فيها وإن شمل الواحد والاثنين، إلا أن قوله (عليه السلام): «وإن ذكرها بعد ركوعه» إلخ، قرينه على إرادتها.

وكذا إطلاق صحيح ابن سنان المتقدم، فإن إطلاق قوله (عليه السلام): «أو سجوداً» شامل للسجدتين، فيخرج ما إذا استمر النسيان إلى الركوع للدليل، ويبقى الباقي سليماً عن المعارض والحاكم، وما فى بعض النسخ من قوله: «فاقض» مكان «فاصنع» لا يوجب خدشاً، إذ القضاء بمعنى الإتيان لا القضاء المصطلح، بقرينه قوله (عليه السلام): «أو ركوعاً» بعد الاتفاق على أنه لا قضاء للركوع بعد الصلاة، فهو من قبيل قوله: (فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ) (١) وقوله: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ) وغيرهما. (٢)

ص: ٨٠

١- سورة القصص: الآية ٢٩.

٢- سورة الجمعة: الآية ١٠.

وكذا تبطل الصلاة لو نسيهما من الركعه الأخيره حتى سلم وأتى بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً كالحدث والاستدبار

أما القائل ببطلان الصلاة، فقد استدل له بأنه بعد التذكر والإتيان بالسجدتين إن جاء بما بعدهما كان من الزيادة العمديه، وإن لم يأت كان خلافاً للترتيب، وبالروايات الداله على بطلان الصلاة بنسيان السجود كحديث «لا تعاد» وبأصالة البطلان فيما إذا لم يأت المكلف بالمركب التوقيفى على وجهه.

وأنت خير بأن شيئاً من ذلك لا يستقيم أمام أدله المشهور، إذ بعد التذكر يأتى بما هو تكليفه من القيام والقراءة أو التسبيح فيه وليس تلك زياده، بل ما أتى سابقاً سهواً يتدارك بسجده السهو، بل فى المستند ادعى الإجماع على ذلك، ولإطلاق الأمر به بعده، ولرعايه الترتيب.

وأما ما ذكر من الروايات فلم نظفر هناك بروايه صريحه، وحديث «لا- تعاد» على خلاف المطلوب أدل، إذ قد أتى المكلف بالسجود، فلا تعاد الصلاة لزياده القيام والقراءة أو التسبيح سهواً، وأما أصاله البطلان فلا محل لها بعد وجود الدليل.

{وكذا تبطل الصلاة لو نسيهما من الركعه الأخيره حتى سلم وأتى بما يبطل الصلاة عمداً أو سهواً كالحدث والاستدبار} وقد ادعى القطع بذلك فى المستند قال: «ويبطل الصلاة بتخلل الحدث هنا قطعاً». (١)

وفى المستمسك قال: لا ينبغى الإشكال فى البطلان حينئذ، إذ السلام إن كان موجباً للخروج عن الصلاة كانت الصلاة حينئذ فاقده لركن فتبطل، وإن

ص: ٨١

وإن تذكر بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل، فالأقوى أيضاً البطلان.

لم يكن السلام كذلك لكونه في غير محله، كان فعل المبطل للصلاة عمداً وسهواً واقعاً في أثنائها فتبطل أيضاً (١)، انتهى.

ولا يخفى أن هذا إنما يتم بناءً على مذهب المشهور القائلين ببطلان الصلاة بوقوع حدث في أثنائها، أما من لا يقول ذلك كما تقدم تفصيله، فلا يقول بالبطلان فيما نحن فيه، لا لوجود نص خاص، بل لأولويه عدم البطلان لترك السجدين من عدم البطلان لترك ركعه أو ما أشبهه، مما سها عنها، فخرج عن المسجد أو أحدث في بينها وبين الصلاة.

لكن عرفت سابقاً أن المتعين هو الذهاب إلى مقاله المشهور، ولذا أرسل الحكم في الجواهر وغيره إرسال المسلمات بدون أية مناقشه فيه.

{وإن تذكر} السجدين المنسيين {بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل} الموجب للبطلان عمداً وسهواً، سواء لم يأت بمبطل أصلاً أو أتى بمبطل يبطل إذا وقع عمداً لا سهواً.

{فالأقوى أيضاً البطلان} كما اختاره المستند تبعاً لما حكى عن غير واحد من الأصحاب كالشاهد في الذكري وصاحبى المدارك والرياض، بل عن الأخير: إنى لم أجد في الحكم خلافاً، كما في مصباح الفقيه، وفي المستمسك إنه نسب إلى ظاهر جماعه (٢)، ووافق المصنف في الحكم فتوى أو احتياطاً كثير من المعلقين، وخلافاً للجواهر والفقيه الهمداني ميلاً أو قولاً، ومن المحشين السبد

ص: ٨٢

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٠١.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٠٢.

البروجردى فحكموا بصحة الصلاة، وهذا القول هو الأقرب فى النظر.

استدل للقول الأول: بأنه نقص الركن، وخرج من الصلاة بالتسليم فيكون مشمولاً لحديث «لا تعاد» حيث أن السجدين من الخمسة التى تجب إعادة الصلاة عند فواتها.

قال الصادق (عليه السلام) فى صحيح الحلبي: «كل ما ذكرت الله عز وجل به والنبى فهو من الصلاة، وإن قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت». ((١))

وفى خبر أبى كهمس، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن الركعتين الأولتين إذا جلست فيهما للتشهد فقلت وأنا جالس: السلام عليك أيها النبى ورحمه الله وبركاته، انصراف هو؟ قال (عليه السلام): «لا، ولكن إذا قلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو الانصراف» ((٢))، ونحوهما سائر الأخبار الداله على حصول الخروج من الصلاة بالسلام، ولكن يرد على ذلك أن السلام المخرج إنما هو السلام الذى وقع فى المحل، أما الذى وقع فى غير المحل فليس بمخرج، فإنه بالإضافة إلى أنه لا إطلاق لأدله مخرجيته بل دل الدليل على أنه إذا سهأ وسلم لم تبطل صلاته وإنما عليه سجده السهو، أن حديث «لا تعاد» حاكم لعدم لزوم الإعادة، إذ لو أتى بالسجدين بدون المبطل فقد أتى بهما فى المحل، فلم تفت السجدة، وإنما كان الإتيان بالتشهد والسلام سهواً موجباً لتداركهما

ص: ٨٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٠١٢ باب ٤ فى التسليم ح ١.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٠١٢ باب ٤ فى التسليم ح ٢.

بعد السجدين، ثم سجدي السهو للزيادة السهويه.

ولذا قال في الجواهر: إذ دعوى أن السلام مخرج عن الصلاة قهراً ممنوعه أشد المنع، بل المعلوم منه ما كان في محله (١)، انتهى.

ولم يظهر لي وجه ما أشكل عليه في المستمسك، بأن ظاهر الروايات أن تحقق الانصراف بالتسليم لخصوصيه فيه، لا لأنه الجزء الأخير، فما في الجواهر غير ظاهر، إذ صاحب الجواهر لا ينكر خصوصيه السلام، وإنما ينكر خصوصيه مطلق السلام حتى السهوى منه، ولذا استجود مصباح الفقيه ما ذكره الجواهر، من بقاء المحل وعدم كون التسليم مخرجاً من الصلاة، بل هو من قبيل من سلم ساهياً في غير محله.

هذا وربما يستدل للقول بالصحة بأمور آخر:

الأول: ما دل على عدم بطلان الصلاة بوقوع الحدث خلاله كما تقدم، فالسلام أولى بعدم الإخلال، وفيه ما عرفت سابقاً من عدم عمل المشهور بتلك الروايات، بالإضافة إلى أن سحب الحكم إلى ما نحن فيه أشبه بالقياس.

الثاني: بعض الروايات، كصحيحه ابن سنان (٢): «إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً، فاقض الذي فاتك سهواً» بدعوى إطلاقه لما نحن فيه، وليس هناك دليل على خروجه من الصحيحه.

وصحيحه حكم بن حكم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل ينسى من صلاته ركعه أو سجده أو الشيء منها ثم يذكر بعد ذلك؟ قال: «يقضى»

ص: ٨٤

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٢٨٧.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٦ باب ١٢ في الركوع ح ٣.

لكن الأحوط التدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليهما، ثم إعادته

ذلك بعينه»، فقلت: أيعيد الصلاة؟ فقال: «لا». (١)

وربما أوجب عنهما بمعارضتهما لحديث «لا تعاد» المضروب قاعده، فلا بد من كون المراد بهما السجده الواحده، وأجاب الفقيه الهمداني عنهما بأنه لا يمكن العمل بظاهرهما فى شىء منهما حتى السجود الذى وقع التصريح به فيهما، فإن ذكره جار مجرى التمثيل، فلا يمكن تنزيلهما على إرادته خصوص السجده، فالأولى رد علم مثل هذه الأخبار إلى أهله.

وفى الجوابين نظر، لما عرفت من أن حديث «لا تعاد» موافق لهما، لا لأنه معارض معهما، ولأنه لا وجه لعدم إمكان العمل كيف وذلك موافق للقاعده، وليس فى الأمر إلا عدم فتوى المشهور، وذلك غير ضار.

الثالث: ما دل على عدم بطلان الصلاة بالسلام بظن تمام الصلاة، وأنه يقوم ويأتى بالركعه أو الركعتين الباقيتين ويسجد للسهو، ففى ما نحن فيه أولى.

أقول: والأولويه وإن كانت موجوده، إلا أن المفيد فهم عدم الخصوصيه إذ لو لم تبلغ الأولويه إلى هذا الحد كانت استحساناً، والظاهر لدى العرف عدم الخصوصيه، هذا ما تقتضيه القاعده {لكن الأحوط} مع ذلك عند المصنف القائل بالبطلان، وعند من يقول أو يميل إلى الصحه كالفقيه الهمداني وغيره {التدارك} بإتيان السجدين {ثم الإتيان بما هو مرتب عليهما} من التشهد والتسليم {ثم إعادته}

ص: ٨٥

الصلاه، وإن تذكر قبل السلام أتى بهما وبما بعدهما من التشهد والتسليم، وصحت صلاته وعليه سجداً سهواً، لزياده التشهد أو بعضه وللتسليم المستحب.

الصلاه { وذلك للخروج عن عهده التكليف قطعاً، وعن مخالفه المخالف في المسأله { وإن تذكر قبل السلام { نسيان السجدين بعد التشهد وقبل السلام { أتى بهما { قبل أن يسلم { وبما بعدهما من التشهد والتسليم وصحت صلاته { كما عن غير واحد، وعمله في المصباح بأصالة بقاء التكليف، وعدم وجود مانع عن فعله، وفي المستند بعد أن أفتى بذلك، قال: للإجماع المركب والبسيط، وإطلاق صحیحتی ابن سنان وحکیم. (١)

أقول: حيث عرفت الصحه في الفرض السابق، ففي هذا الفرض أولى، ومثله لو كان التذكر في أثناء التشهد، كما صرح بذلك المستند وغيره، كما أن حكم أثناء السلام حكم قبل السلام إذ لم يأت بالمخرج، عند من أشكل في ما بعد السلام، وأما عند من لا يشكل فالأمر أوضح.

{ وعليه سجداً سهواً لزياده التشهد { فيما ذكر بعد التشهد { أو بعضه { فيما ذكر في أثناء التشهد { وللتسليم المستحب { وهو السلام عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته، فيما لو كان التذكر بعده قبل السلام الواجب، وسيأتي في مبحث سجده السهو تفصيل الكلام في محل وجوبها.

ص: ٨٦

مسألة _ ١٦ _ لو نسي النية أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته، سواء تذكر في الأثناء أو بعد الفراغ، فيجب الاستيناف.

{مسألة _ ١٦ _ لو نسي النية} بطلت صلاته لأنها ركن، بلا- خلاف كما في المستند، ويجمع العلماء كاه كما عن المنتهى والتذكرة، وبالإجماع كما عن الوسيله والتحرير، ولم يقل أحد بأنها ليست بركن، كما عن التنقيح.

بل عن التذكرة والنهية والذكرى وقواعد الشهيد والتنقيح وفوائد الشرائع وغيرها الإجماع على بطلان الصلاة بتركها عمداً وسهواً كما في المستمسك، وذلك لوضوح أنه لا صلاة عرفاً وشرعاً إلا مع النية كما في المصباح.

والقول بأن النفي مبني على الصحيح، أما على الأعم فهي صلاة، فيه ما لا يخفى، إذ بالإضافة إلى أن الكلام في المقام في المبرئ للذمة ولا يرتبط هذا المقام ببحث الصحيح والأعم، أن الاطلاع على عدم النية كاف لعدم التسميه، إذ ليست هي صلاة فاسده بل ليست بصلاة.

لا يقال: فكيف لم تستثن في حديث «لا تعاد».

قلت: لأن مفروض الحديث تحقق الصلاة، وبدون النية لا تحقق لها، ولذا لم تستثن تكبيره الإحرام أيضاً، إذ بدونها لا تحقق لها.

ثم إن المراد بالنية النية المعتره في العمل، سواء قلنا بأنها الإخطار أو الداعي كما لا يخفى.

{أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته سواء تذكر} نسيان أحدهما {في الأثناء} أي أثناء العمل المأتي به بصوره الصلاة {أو بعد الفراغ} منه {فيجب الاستيناف} وهذا في الحقيقه ليس استينافاً للصلاه، وإنما سمي بهذا الاسم مجازاً للشباهه بين المأتي به أولاً بلا نية مع المأتي به معها، بلا خلاف كما في المستند، وإجماعاً كما عن الجواهر، والمستمسك نقله عن غير واحد، كالذكرى وجامع المقاصد والمدارك والمعتبر

والمنتهى والتذكرة والدره وإرشاد الجعفرية والنجيبية والشافيه وغيرها، بل نسب ذلك إلى علماء الإسلام، باستثناء الزهري والأوزاعي، ويدل على ذلك روايات كثيرة.

كصحيحه زراره^(١) قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل ينسى تكبيره الافتتاح؟ قال: «يعيد».

ورواه ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في الرجل يصلي فلم يفتح بالتكبير، هل يجزيه تكبيره الركوع؟ قال: «لا، بل يعيد صلاته إذا حفظ أنه لم يكبر»^(٢).

ولا يخفى أن القيد بالحفظ في مقابل الشك الموجب للحكم بصحة الصلاة لقاعده التجاوز.

وموثقه عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أقام الصلاة ونسى أن يكبر حين افتتح الصلاة؟ قال: «يعيد الصلاة»^(٣).

وخير محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) في الذي يذكر أنه لم يكبر في أول صلاته؟ فقال: «إذا استيقن أنه لم يكبر فليعد، ولكن كيف يستيقن»^(٤).

أقول: لعل الاستبعاد لدفع وسوسه بعض الناس كما هو كثير.

وحسنه ذريح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل ينسى أن

ص: ٨٨

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٦ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٨ باب ٣ في تكبيره الإحرام ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٦ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ٣.
 - ٤- المصدر: ج ٤ ص ٧١٦ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ٢.

يكبر حتى قرأ؟ قال: «يكبر». (١)

وصحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عن الرجل ينسى أن يفتح الصلاة حتى يركع؟ قال: «يعيد الصلاة». (٢)

وموثق عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل سهى خلف الإمام فلم يفتح؟ قال: «يعيد الصلاة ولا صلاة بغير افتتاح». (٣) إلى غيرها.

وهناك جملة من الروايات الظاهرة في عدم لزوم الإعادة، كصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل في الصلاة؟ فقال: «أليس كان من نيته أن يكبر؟» قلت: نعم، قال: «فليمض في صلاته». (٤)

وأشكل فيها بأن المحتمل كون الرجل شاكاً في أن كبر أم لا، ولذا أراد الإمام أن يزيل شكه بأن النية كاشفه عن أنه كبر، ولذا قال (عليه السلام): «إذا حفظ» (٥) في الحديث السابق وقال: «لا، ولكن كيف يستيقن».

وصحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: قلت له: رجل نسي أن يكبر تكبيره الإحرام الافتتاح حتى كبر للركوع؟ فقال: «أجزأه». (٦)

ص: ٨٩

- ١- المصدر: ج ٤ ص ٧١٦ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ٤.
- ٢- المصدر: ج ٤ ص ٧١٦ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ٥.
- ٣- المصدر: ج ٤ ص ٧١٦ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ٧.
- ٤- المصدر: ج ٤ ص ٧١٧ باب ٢ في تكبيره الإحرام ح ٩.
- ٥- المصدر: ج ٤ ص ٧١٨ باب ٣ في تكبيره الإحرام ح ١.
- ٦- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٨ باب ٣ في تكبيره الإحرام ح ٢.

وأشكل فيها باحتمال أن يراد بالافتتاح التكبيرات المستحبه، قيل: ولو كان لها إطلاق لزم تقييدها بتلك الأخبار المتقدمه.

وخبّر أبى بصير، قال: سألت أباً عبد الله (عليه السلام)، عن رجل قام فى الصلاه ونسى أن يكبر فبدأ بالقراءه؟ قال: «إن ذكرها وهو قائم قبل أن ير كع فليكبر، وإن ركع فليمض فى صلاته». (١)

وأشكل فيه بأن التفصيل بين حاله القيام وحاله الركوع كاشف بأن المراد به الشك، فالأمر به حال القيام على سبيل الاستحباب.

وصحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: قلت له: الرجل ينسى أول تكبيره من الافتتاح؟ فقال: «إن ذكرها قبل الركوع كبر، ثم قرأ ثم ركع، وإن ذكرها فى الصلاه كبرها فى قيامه فى موضع التكبيره قبل القراءه أو بعد القراءه»، قلت: فإن ذكرها بعد ما وصل؟ قال: «فليقضها ولا شىء عليه». (٢)

وأشكل عليها بأن الظاهر من هذه التفصيلات كون المراد بالتكبيره فيها تكبيره الافتتاح المستحبه لا الواجبه، والفقيه الهمداني رد علم هذه الروايات إلى أهلها، كما أن صاحب الحدائق حملها على التقيه بناءً على أصله.

أقول: لو كنا نحن وهذه الأخبار كان مقتضى القاعده الجمع بحمل الأمره بالإعاده وهى الأخبار الأولى على الاستحباب، لكن حيث لم يقل بهذه الأخبار أحد كما عرفت لا بد من عدم الأخذ بها تأويلاً أو حملاً على التقيه كما تقدم نقل القول

ص: ٩٠

١- المصدر: ج ٤ ص ٧١٧ باب ٢ فى تكبيره الإحرام ح ١٠.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٧١٧ باب ٢ فى تكبيره الإحرام ح ٨.

وكذا لو نسي القيام حال تكبيره الإحرام، وكذا لو نسي القيام المتصل بالركوع بأن ركع لا عن قيام.

بذلك عن بعض العامه، أو إسقاطاً للتعارض المترائي ابتداءً من جهة أخبار العلاج حيث قال (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر فإن المجمع عليه لا ريب فيه». (١) أو غير ذلك.

{وكذا لو نسي القيام حال تكبيره الإحرام، وكذا لو نسي القيام المتصل بالركوع بأن ركع لا عن قيام} كما لو جلس لحاجه أو سهواً ثم قام منحنيًا حتى وصل إلى حد الركوع استأنف الصلاه من رأس، وكذا لو جلس فكبر تكبيره الإحرام نسياناً.

واستدلوا لذلك بالإجماعات المستفيضة الداله على ركنيه القيام، وللأول منهما بموثقه عمار في حديث قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل وجب عليه صلاه من قعود فنسى حتى قام وافتتح الصلاه وهو قائم، ثم ذكر، قال: «يقعد ويفتح الصلاه وهو قاعد ولا يعتد بافتتاحه الصلاه وهو قائم، وكذلك إن وجب عليه الصلاه من قيام، فنسى حتى افتتح الصلاه وهو قاعد، فعليه أن يقطع صلاته ويقوم، فيفتح الصلاه وهو قائم ولا يعتد بافتتاحه وهو قاعد». (٢)

وللثاني: منهما بعدم صدق الركوع إذا لم يكن عن قيام، كما استدل للركنيه فيها بأصاله الركنيه بمعنى بطلان الصلاه إذا لم يأت المصلى بالكيفيه المأمور بها إلا ما خرج بالدليل، ولكن قد عرفت سابقاً في مبحث القيام إشكال غير واحد من المتأخرين في الركنيه، إذ الإجماع محتمل الاستناد فليس بحجه، والموثقه لا تدل

ص: ٩١

١- المصدر: ج ١٨ ص ٧٦ باب ٩ في صفات القاضى ح ١.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٤ باب ١٣ في القيام ح ١.

على ركنيه القيام بذاته بل من المحتمل كون القيام شرطاً في التكبيره، وهذا الإشكال وإن كان لا يضر بالنتيجه المطلوبه، ولذا قال الفقيه الهمداني: إنه لا يترتب على تحقيقه ثمره إلا أنه إشكال في أصل المطلب. (١٧)

نعم ربما يستشكل في ذلك من جهه أخرى، وهى أن صدر الحديث يدل على عدم الاعتناء بالتكبيره التى وقعت حال القيام إذا كان التكليف الجلوس، وهذا مما لا بد من حمله على بعض المحامل، إذ الجلوس امتنان في الصلاه للمريض ونحوه، ومقتضاه عدم البطلان بالقيام، كما ذكروا ذلك في مبحث التوضى لمن تكليفه التيمم امتناناً، أو الصيام لمن تكليفه الإفطار كذلك، إلى غير ذلك، وإذا سقط الصدر لم يسقط الباقي وحمل الصدر على من كان يضره القيام ضرراً بالغاً حتى يكون حراماً، حمل على فرد غير منسب إلى الذهن شاذ غاية فتأمل، وعدم صدق الركوع، كما استدل به المستند وغيره منظور فيه، كما لا يخفى، فإنه يقال: لمن قام حتى وصل إلى حد الركوع إنه ركع.

نعم المنسب إلى الذهن إنشاؤه عن قيام، لكنه تبادر بدوى لا حجيه فيه، وأصالة الركنيه تامه، إلا أن حديث «لا تعاد» لا يترك مجالاً لها، هذا ولكن الانصاف أن القول بالصحه لدى النسيان في غايه الإشكال بعد استفاضه الإجماعات من التحرير والمنتهى وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروض وشرح نجيب الدين وكشف اللثام والوسيله وغيرها وإن نوقش باضطراب المجمعين في الأحوال التى قالوا بركنيه القيام فيها، وطريق الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة واضح.

ص: ٩٢

مسأله _ ١٧ _ لو نسي الركعه الأخيره فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام وأتى بها، ولو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلاه عمدًا وسهواً، قام وأتم

{مسأله _ ١٧ _ لو نسي الركعه الأخيره فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام وأتى بها} لما دل على عدم بطلان الصلاه بزياده التشهد، كما في المستمسك، ويدل عليه حديث «لا تعاد»، وروايه سفيان السمط المتقدمه في المسأله الحاديه عشره، مضافاً إلى الأولويه المستفاده من أخبار صحه الصلاه إذا ذكر الركعه المنسيه بعد السلام، كما تأتي في الفرع التالي، فإنه لو صحت الصلاه مع نسيان الركعه إلى ما بعد السلام صحت مع النسيان إلى ما بعد التشهد.

{ولو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلاه عمدًا وسهواً} كالحديث ونحوه، ولا يضر الذكر بعد ما يبطل عمدًا إلا سهواً كالكلام {قام} إلى الركعه المنسيه {وأتم} الصلاه وصحت بلا- خلاف فيه، كما في المصباح ناقلاً عن المدارك والحداثق، وكذا الجواهر والمستمسك ادعيا عدم الخلاف، بل في الأول منهما أنه متفق عليه.

واستدل لذلك بما يمكن أن يستفاد من كلماتهم من دعوى الإجماع على أن من نقص شيئاً للسهو عنه وذكر قبل أن يدخل في ركن آخر وجب عليه.

ويدل على الحكم جمله من الروايات:

كصحيح حرث بن المغيره النضري، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنا صلينا المغرب فسهى الإمام فسلم في ركعتين، فأعدنا الصلاه، قال (عليه السلام):

«ولم اعدتم»؟ (١)

وخبر الحضرمي، قال: صليت بأصحابي المغرب، فما أن صليت ركعتين سلمت، فقال بعضهم: إنما صليت ركعتين فأعد، فاخبرت أبا عبد الله (عليه السلام)؟ فقال: «لعلك أعدت»؟ فقلت: «نعم» فضحك، ثم قال: «إنما يجزيك أن تقوم وتركع ركعه». (٢)
وصحيح العيص قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها، ثم ذكر أنه لم يركع؟ قال: «يقوم فيركع ويسجد سجدة» (٣).

وروايه أخرى مثله بتغيير في السند، وفيه: «ويسجد سجدة السهو». (٤)

وموثقه عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل صلى ثلاث ركعات وهو يظن أنها أربع فلما سلم ذكر أنها ثلاث؟ قال: «يبني على صلاته متى ذكر ويصلي ركعه ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وقد جازت صلاته». (٥)

إلى غيرها من الروايات الآتية، وإطلاق بعض هذه الروايات يقتضى عدم الفرق بين الثنائيه والأوليين من غيرها وغيرهما، فما ربما يتوهم أو يقال من ان الحكم مختص بالرباعيه لما دل على ان السهو لا يدخل الركعتين الأوليين ليس في محله، كما أن ما عن الحلبي من إطلاق وجوب الإعادة على من نقص ركعه ولم يذكر

ص: ٩٤

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٧ باب ٣ في الخلل ح ٢.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٨ باب ٣ في الخلل ح ٤.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٩ باب ٣ في الخلل ح ٨.
- ٤- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٥ باب ١١ في الركوع ح ٣.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٠ باب ٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ١٤.

حتى ينصرف منظور فيه، وهل الأصل في المقام الصحه كما قيل، أو البطلان كما هو الظاهر من المصباح والمستمسك وغيرهما، الظاهر الثانى، بمقتضى لزوم الإتيان بالمركب التوقيفى على وجهه، فصحه ما عداه يحتاج إلى الدليل إلا أنه خرج عن هذا الأصل المقام بالدليل المتقدم وبالإجماع المدعى وبحديث «لا تعاد».

ومنه تعرف أنه لا- يحتاج البطلان إلى الاستدلال بأن السلام مخرج، حيث إنه حسب الأصل الأولى يبطل الصلاه كل مخالفه للهيئه الوارده، وحسب الأصل الثانوى المستفاد من حديث «لا تعاد» حتى مع الغض عن الأدله الخاصه لا تبطل الصلاه بالسلام فى غير محله كما تقدم.

هذا تمام الكلام فيما لو تذكر النقص قبل الإتيان بما يبطل الصلاه عمدًا وسهواً بأن لم يحدث حدثاً ولم يتكلم كلاماً وما أشبهه، أما لو تذكر بعد الإتيان بما يبطلها عمدًا لا سهواً، كما لو تكلم بعد السلام ثم تذكر أنه نقص ركعه، فقد اختلف الفقهاء فى حكمه.

قال فى المصباح، عن النهايه والجمل والعقود والوسيله والاقتصار والمهذب والغنيه إنه يجب عليه الإعادة، بل عن الأخير الإجماع عليه، وعن الشيخ فى المبسوط إنه قوى عدم الإعادة، والمشهور كما ادعاه غير واحد الصحه(١)، انتهى.

وتردد فى الشرائع فى الحكم أولاً، ثم قال: والأشبهه الصحه(٢)، وهذا هو

ص: ٩٥

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٤٢ فى خلل الصلاه سطر ١٤.

٢- شرائع الإسلام: القسم الأول ص ٨٥ فى الخلل الواقع.

الأقوى لحديث «لا- تعاد»، وما دل على عدم بطلان مثل الكلام والسلام في غير محله، فإن تلك الإطلاق الآتية شامله للمقام، بالإضافة إلى جملة من الروايات التي تقدمت بعضها في الفرع السابق وهو ما لو سلم ثم تذكر النقص ولم يأت بالمبطل مطلقاً.

وإلى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في رجل صلى ركعتين من المكتوبه فسلم وهو يرى أنه قد أتم الصلاة وتكلم ثم ذكر أنه لم يصل ركعتين؟ فقال: «يتم بالتي لم يأت به من صلاته ولا شيء عليه». (١)

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم؟ قال: «يتم ما بقى من صلاته، تكلم أو لم يتكلم ولا شيء عليه» (٢)، بناء على أن المراد السهو عن الصلاة بظن الفراغ، لا التكلم ناسياً في الصلاة، وقوله (عليه السلام): «لا شيء عليه» (٣) يراد به الإعادة لا سجده السهو بناءً على لزومها في مثل المقام.

ومضمرة الشحام، قال: سألته عن الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم؟ قال (عليه السلام): «إن هو استيقن صلى ركعتين أو ثلاثاً ثم انصرف فتكلم فلا يعلم إنه لم يتم الصلاة فإنما عليه أن يتم الصلاة ما بقى منها». (٤)

وخبر على بن نعمان الرازي، قال: كنت مع أصحاب لي في سفر وأنا

ص: ٩٦

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٩ باب ٣ في الخلل ح ٩.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٨ باب ٣ في الخلل ح ٥.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٩ باب ٣ في الخلل ح ٩.

٤- المصدر: ج ٥ ص ٣١١ باب ٣ في الخلل ح ١٧.

إمامهم وصليت بهم المغرب، فسلمت في الركعتين، فقال أصحابي: إنما صليت بنا ركعتين، فكلمتهم وكلموني، فقالوا: أما نحن فنعيد، فقلت: لكنى لا أعيد وأتم بركعه فأتممت بركعه، ثم سرنا فأتيت أبا عبد الله (عليه السلام) فذكرت الذي كان من أمرنا؟ فقال لي: «أنت كنت أصوب منهم فعلاً، إنما يعيد الصلاة من لا يدري ما صلى». (١)

وما في هذا الحديث من أن الراوى أتم صلاته بعد قوله: (لكنى لا أعيد وأتم بركعه) فالظاهر أن المراد به الكلام النفسى كما هو شائع فى لفظه (القول) وما أشبهه، وكونه أصوب _ على ما ذكره الإمام (عليه السلام) _ باعتبار ما قبل التكلم العمدى من القوم، إذ المقام لبيان أن ما صدر منهم قبل ذلك سهواً لا يضر باتصال الصلاة.

ثم إنا لا نتعرض لصحيحه سعيد الأعرج، وذيل بعض الروايات المذكوره المتضمنه لسهوه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لثلاث نشوش على الذهن، ومثل ذلك لا يضر بالاستدلال فى المقام، ومع مخالفته لأصول المذهب عند المحققين، لما تقرر فى الأصول من تقدير مخالفه الأصول بقدرها، فإن الأصل عدم التقيه إلا بقدر ما قام الدليل عليه، فمن الممكن أن يكون الحكم واقعياً والدليل للتقيه، أو بالعكس، أو تكون فقره للواقع وفقره للتقيه، وهذا غير مستغرب لمن اطلع على أساليب العرف فى كلماتهم عند الضروره والتقيه، فإنهم يتكلمون حسب الواقع والاعتقاد إلا فى موضع التقيه ونحوها، فربما كان الكلام الواحد

ص: ٩٧

مقسماً على التقية والواقع في مواضع منه، ثم الأحاديث الخاصة المذكوره وإن كانت بالنسبه إلى الكلام، إلا أن عموم الأدله العامه كحديث «لا تعاد» وعدم فهم الخصوصيه من الأدله الخاصه موجبان لما أطلقوا من عدم البطلان بالسهو والإتيان بما يبطل عمداً لا سهواً كالضحك والبكاء وغيرهما.

نعم يبقى الكلام في الماحى لصوره الصلاه، وهل أنه ملحق بالمبطل عمداً وسهواً؟ أو بالمبطل عمداً حتى يكون مما نحن فيه؟ ربما احتمال الأول باعتبار أن الآتى بالماحي ليس فى الصلاه، ولا يشمل ما تقدم من الأدله الداله على عدم ضرر مثل السلام والكلام فى اتصال بعض الصلاه المنسيه بالبعض، والمشهور الثانى كما يظهر من إطلاقاتهم، بل ظاهر الفقيه الهمدانى عدم معرفيه الخلاف فيه بين المتأخرين، قال (رحمه الله) إذ غايه ما فى الباب الالتزام بعدم كون ماحى الصوره سهواً، فى خصوص المقام مانعاً عن انضمام بعد تسليم بالتقريب المزبور ولا محذور فيه بعد مساعده الدليل، وقد احتمال شيخنا المرتضى (رحمه الله) عدم كون الفصل الطويل أو الفعل الكثير سهواً، ولو كان ماحياً لصوره الصلاه مبطلاً فى المقام (1)، انتهى.

ويستدل لذلك بخبر حسين بن أبى العلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت لأجىء إلى الإمام وقد سبقنى بركعه فى الفجر، فلما سلم وقع فى قلبى أنى أتممت، فلم أزل أذكر الله تعالى حتى طلعت الشمس، فلما طلعت الشمس نهضت فذكرت أن الإمام قد سبقنى بركعه؟ قال: فإن كنت فى

ص: ٩٨

مقامك فأتمم بركعه، وإن كنت قد انصرفت فعليك الإعادة»(١).

وصحيحه محمد بن مسلم المتقدمه.

أقول: لكن الانصاف إنه لا يمكن إطلاق القول بالصحه فى الماحى، إذا لم نقل بما دل على الصحه حتى ولو بلغ الصين، كما لم يقل به المشهور، إذ منتهى ما يستفاد من خبر أبى العلاء ونحوه الصحه فى مثل مفروض المورد لا مطلقاً، فلو صلوا الصبح ركعه ثم أخذ فى السياحه أو المصارعه إلى قريب وقت المغرب ثم ذكر لم يكن مشمولاً لما ذكر من الأخبار، ومنه يظهر قوه التفصيل فى الماحى بين أمثال مورد تلك الروايات فلا يضر، وبين ما ذكرنا من المثل فيضّر، وحديث «لا تعاد» منصرف عن مثل الذى ذكرناه كما لا يخفى، فلا مجال للاستدلال به، ولعل ما ذكرنا هو الظاهر من الفقيه الهمدانى (رحمه الله) حيث قال: ولكن يمكن أن يقال إن الفصل الذى يتحقق فى ضمنه أو ضمن خبر أبى العلاء ليس بباح للصوره وإن طال، بل يجوز الإتيان بمثله فى أثناء الصلاة(٢)، انتهى.

هذا تمام الكلام فى أدله المشهور على صحه الصلاة لمن نسى ركعه أو أكثر فسلم وأتى بما يبطل الصلاة عمداً لا سهواً كالكلام ونحوه.

أما من قال بالبطان وهم الذين تقدم أسماؤهم فقد استدل لهم بإبطال الكلام للصلاه، حيث إن الكلام غير المبطل هو السهوى منه، وهذا الكلام ليس من الكلام السهوى، فإنه تعمد بالتكلم بعذر زعم أنه خرج من الصلاة، بالإضافة

ص: ٩٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٥ باب ٦ فى الخلل ح ١.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٤٣ سطر ٤.

إلى أن مثل هذا الكلام بعد إتمام الصلاة ماح لصوره الصلاة عرفاً، بعد زعم تمام الصلاة فهو مثل سائر الأمور الخارجيه الماحيه لصوره الصلاة، مع أن حديث «لا تعاد» شامل له لأنه من المستثنى، فإن الركعه شامله للركوع والسجود وقد استثنيا من «لا تعاد».

وكذا إطلاق قوله (عليه السلام): «لا يعيد صلاته من سجده ويعيدها _ تعاد _ من ركعه» (1)، إلى غير ذلك من الشواهد المتفرقه.

والجواب عن الكل أن مثل هذه الأمور لا تقوم في قبال الأدله الخاصه المتقدمه على فرض دلالة ما ذكر وصحتها في نفسها، بالإضافة إلى هذا الكلام سهو إذ لا يفرق الحال بين السهو في الشىء ذاته، أو السهو في منشئه، ولذا لو ظن تمام الصلاة ثم تكلم، كان من الكلام السهوى لا العمدى، وكونه ماحياً لصوره الصلاة مخدوش بعد ما عرف أن السهو لا يمحي شرعاً، وحديث «لا- تعاد» غير شامل له بعد الإتيان بالركعه، بل ما نحن فيه داخل في المستثنى منه، إذ لا تعاد الصلاة بالكلام السهوى والسلام السهوى، وقوله (عليه السلام): «تعاد من ركعه»، معناه الركعه التي لم تصل لا مثل هذه الركعه التي وصلت بحكم الشارع.

وأما التأمل بوجوب الإعادة في غير الرباعيه، فدليله ما سبق من عدم دخول السهو في فرض الله تعالى، لكن فيه بالإضافة إلى أن معنى ذلك عدم دخول الشك في الركعات، كما فسر، إنه معارض بخبر حسين بن أبى العلاء المتقدم

ص: ١٠٠

ولو ذكرها بعده استأنف الصلاة من رأس.

والثاني معمول به عند الأصحاب دون الأول، وخبر ابن القمط وعبيد الآتين في الفرع التالي.

ثم لا يخفى أنه يلزم الإتيان بسجده السهو، كما ذكر في بعض الروايات وإن لم يذكرها المصنف، وسيأتي الكلام حولها في باب سجده السهو.

{ولو ذكرها} أي الركعة المنسية {بعده} أي بعد الإتيان بما يبطل الصلاة عمداً أو سهواً {استأنف الصلاة من رأس} بدون حاجه إلى إتمام الصلاة السابقة لأنها بطلت بالمفسد على المشهور شهره عظيمه، بل المنقول الخلاف خاص بالصدوق في المقنع، كما في الحدائق والمصباح والمستمسك وغيرها، وإن كان ما حكاه المجلسي وكاشف اللثام عنه غير ظاهر في الخلاف، كما في الأخير، لكن في الثاني إنه قال: إن صليت ركعتين من الفريضة، ثم قمت فذهبت في حاجه لك، فأضف إلى صلاتك ما نقص، ولو بلغت الصين، ولا تعد الصلاة، فإن إعادته الصلاة في هذه المسأله مذهب يونس بن عبد الرحمن (١)، انتهى.

نعم في المستند أنه ذكر بعض الأجله عدم وجدانه فيما عنده من نسخ المقنع.

وكيف كان، فيدل على المشهور جمله من الروايات: (٢)

كصحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى ركعتين ثم قام؟ قال: «يستقبل» قلت: فما يروى الناس، فذكر له حديث ذى الشمالين؟ فقال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يبرح من مكانه ولو برح استقبل». (٣)

ص: ١٠١

١- المصباح: ج ٢ ص ٥٤١ سطر ١٣.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٧١ سطر ٣٠.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٨ باب ٣ في الخلل ح ٧.

وانما ذكرنا هذا الحديث هنا لأنه إذا لم يكن من أحاديث الإتيان بالمنافى عمداً وسهواً لزم طرحه أو تأويله أو حمله على الاستحباب.

وروايه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سئل عن رجل دخل مع الإمام في صلاته وقد سبقه بركعه، فلما فرغ الإمام خرج مع الناس، ثم ذكر أنه قد فاتته ركعه، قال: «يعيد ركعه واحده، يجوز له ذلك إذا لم يحول وجهه عن القبلة، فإذا حول وجهه فعليه أن يستقبل الصلاه استقبالاً». (١)

وموثق أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل صلى ركعتين ثم قام فذهب في حاجه؟ قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم ينتقل من موضعه». (٢)

وموثق سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: قلت: رأيت من صلى ركعتين وظن أنها أربع فسلم وانصرف ثم ذكر بعد ما ذهب أنه صلى ركعتين، قال: «يستقبل الصلاه من أولها». إلى غيرها من الروايات التي تقدمت بعضها (٣).

ولا يخفى أن إطلاق هذه الروايات شامله لما إذا لم يحول وجهه عن القبلة أيضاً، بأن كان آتياً بالمبطل سهواً لا عمداً، لكن اللازم تقييدها بما تقدم من الأدله، عدم الإعادة إلا بالمبطل عمداً وسهواً، وخصوص صحيحه محمد في المورد، وفيها: «وإذا حول وجهه بكليته فعليه أن يستقبل الصلاه استقبالاً» هكذا في المستند

ص: ١٠٢

١- المصدر: ج ٥ ص ٣١٥ باب ٦ في الخلل ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٩ باب ٣ في الخلل ح ١٠.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٩ باب ٣ في الخلل ح ١١.

وفى المستمسك: إلا- أن يجمع بينهما، وفى الحدائق عن الشيخ من تذييل صحيح محمد بقوله: «يجوز له ذلك إذا لم يحول وجهه عن القبلة، فاذا حول وجهه عن القبلة فعليه أن يستقبل الصلاة استقبالا»^(١)، لكن ظاهر الوسائل أن ذلك من كلام الشيخ^(٢)، انتهى.

هذا ولكن الانصاف أنه إن لم يثبت خبر محمد بن مسلم، كان اللازم القول بكون التفات كالتكلم لا أنه كالحديث، إذ مطلقات الالتفات تقيده بما دل على عدم بطلان الصلاة بما يقع فيها سهواً، من حديث «لا تعاد» ونحوه، وتوهم أن حديث «لا تعاد» شامل بمسئته للمطلب فيه نظر، إذ الظاهر القبلة مطلقاً لا عدم القبلة فى الجملة، كما أن الوقت كذلك، ولا يقاس بالطهاره إذ عرف من الخارج أن عدمها ولو فى جزء مبطل، ولذا نقل الفقيه الهمدانى عن البيان نسبه عدم ناقضيه السهوى من الالتفات إلى الأكثر، بل عن الدروس المشهور عدم البطلان بالاستدبار سهواً، ومما يؤيد عدم الإبطال إطلاق الروايات الداله على الصحه فى نسيان الركعه مع تعارف تحول الوجه.

وكيف كان، فالقول بكون الالتفات مبطلاً وأنه مثل الحدث يحتاج إلى مزيد من التأمل، وهذا لا يضر بالتقسيم الذى ذكر من أن المسلم فى وسط الصلاة على ثلاثه أقسام، لأنه إما أن لا يأتى بالمبطل أصلاً، أو يأتى بالمبطل عمداً لا سهواً كالكلام، وإما أن يأتى بالمبطل عمداً وسهواً، إذ المناقشه إنما كانت فى إحدى

ص: ١٠٣

١- الجواهر: ج ٩ ص ١٢٩.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٠٧.

الصغريات وهى الالتفات، وهل أنه داخل فى المبطل مطلقاً؟ أو المبطل عمداً لا سهواً، حتى لا يضر بالصلاه التى سلم فى وسطها، وقد تقدم تفصيل الكلام حول مبطله الالتفات مطلقاً فى قواطع الصلاه فراجع، هذا تمام الكلام فى قول المشهور الذين قالوا بالبطلان.

وأما دليل الصدوق فهو أخبار كثيره، كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سئل عن رجل دخل مع الإمام فى صلاته وقد سبقه بركعه، فلما فرغ الإمام خرج مع الناس ثم ذكر بعد ذلك أنه فاتته ركعه؟ قال: «يعيدها ركعه واحده». (١)

قال فى المصباح: وتقييده بما إذا لم يصدر منه فعل كثير ولم يحول وجهه عن القبلة بعيد. (٢)

وصحيحه عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى ركعه من الغداه ثم انصرف وخرج فى حوائجه ثم ذكر أنه صلى ركعه؟ قال: «يتم ما بقى». (٣)

وموثقه عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى الغداه ركعه ويتشهد ثم ينصرف ويذهب ويجيء ثم يذكر بعده أنه إنما صلى ركعه؟ قال: «يضيف إليها ركعه». (٤)

ص: ١٠٤

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٣٠ باب أحكام السهو... ح ٣٧.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٤١ فى خلل الصلاه سطر ٢٣.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٦ باب ٦ فى الخلل ح ٣.

٤- المصدر: ج ٥ ص ٣١٦ باب ٦ فى الخلل ح ٤.

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل صلى بالكوفه ركعتين ثم ذكر وهو بمكه أو بالمدينه أو البصره أو ببلده من البلدان، أنه صلى ركعتين؟ قال: «يصلى ركعتين». (١)

وموثقه عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يذكر بعد ما قام وتكلم ومضى في حوائجه أنه إنما صلى ركعتين من الظهر والعصر والعتمه والمغرب؟ قال: «بني على صلاته فيتمها ولو بلغ الصين». (٢)

وقد اضطرب الفقهاء حول هذه الروايات بعد صحتها سنداً وصراحتها دلالة، فهم بين من حمل جملته منها محامل تبرعيه كالشيخ (رحمه الله) وبين من احتمل حملها على التقيه كالمجلسي (رحمه الله) بتقريب صاحب الحدائق في الحمل على التقيه، وأنه لا يلزم موافقه العامه، وإنما لإلقاء الخلاف، وبين من جمعها بحمل الأمره بالإعاده على الاستحباب كصاحب المدارك قال: ويمكن الجمع بينها بحمل هذا الأخبار على الجواز، وما تضمن الاستيناف على الاستحباب (٣)، وبين من طرحها بالشذوذ، كصاحب المستند، قال: وأما ما ينافيها بظاهره كصحيحه زراره، وموثقه عمار، فلا يكافى ما مر لشذوذها جداً (٤)، وبين من أعمل قاعده الترجيح بعد إلقاء التعارض بينهما كالفقيه الهمداني قال: والحق أن الأخبار الوارده في هذه المسأله من الأخبار المتعارضه التي أمر نافيها بإعمال قاعده

ص: ١٠٥

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٢ باب ٣ في الخلل ح ١٩.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٢ باب ٣ في الخلل ح ٢٠.
- ٣- المدارك: ص ٢١٥ سطر ٢٠.
- ٤- المستند: ج ١ ص ٤٧١ سطر ٢٨.

الترجيح لا- الجمع، إذ لا- يكفى فى جواز الجمع بين الأخبار مجرد إمكانه بأى وجه حصل ولو بالتصرف فى ظاهر كل من المتعارضين بلا شاهد داخلى أو خارجى، والترجيح مع المشهور للشهره وعمومات أدله القواطع، إلى آخر كلامه. (١١)

أقول: لو لا تطابق المشهور على هذا القول حتى الصدوق فى غير المقنع لكان ما ذكره صاحب المدارك مقدماً، بل ربما كان تقديم أخبار الصدوق أولى حيث إن فى أخبار المشهور شواهد على التقيه، وفى هذه الأخبار دلالة على التأكيد بمثل حتى بلوغ الصين ونحوه، لكن اللازم ترجيح تلك الأخبار لعمل المشهور، والله العالم.

{من غير فرق} فيما ذكر من الأحكام الثلاثه للمسلم فى وسط الصلاه من عدم الإتيان بشىء ينافى الصلاه إطلاقاً _ ما خلا السلام _ والإتيان بشىء يضر عمداً لا سهواً كالكلام، والإتيان بشىء يضر عمدته وسهوه كالاتفات على ما ذكروا.

{بين الرباعيه} كالظهر والعصر والعشاء {وغيرها} كالصبح والمغرب وصلاه السفر، وذلك لإطلاق جمله من النصوص والفتاوى كما تقدمت، وخصوص جمله منها، كروايه عبيد فى الثنائيه، والحرث بن المغيره النضرى والرازى فى الثلاثيه، وكذا روايه عمار فيها، وإن لم نقل بمضمونها، فإن الإعراض عن بعض الروايه لا يوجب سقوطها عن الحجيه فيما لا إعراض فيه، وبهذا يعرف

ص: ١٠٦

وكذا لو نسي أزيد من ركعه.

المناقشه فيما فصله بعض الأصحاب بين الرباعيه وغيرها بالصحه فيها دون الثنائيه والثلاثيه، بل ودون الأوليين من الرباعيه، كما تقدم الكلام في ذلك، بل في بعض الروايات المتقدمه أن الحكم في الأوليين والأخيرتين سواء.

{وكذا لو نسي أزيد من ركعه} نصاً وإجمالاً، كما تقدم في حديث عمار «أنه إنما صلى ركعتين من الظهر والعصر والعتمه» والشحام «إن هو استيقن أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً»^(١)، وزاره «أصلى بالكوفه _ إلى قوله قال (عليه السلام): _ يصلى ركعتين».

وخصوص روايه القمط، عن الصادق (عليه السلام): «إنما هو بمنزله رجل سها فانصرف في ركعه أو ركعتين أو ثلاث من المكتوبه فإنما عليه أن يبني على صلاته»^(٢)، إلى غيرها، مضافاً إلى الإطلاقات الشامله لجميع هذه الصور.

ثم إن الظاهر انسحاب الحكم للسلام وسط الركعه، كما لو جلس قبل الركوع وسلم اشتهاً، للقاعده والإطلاقات، كما أن الظاهر عدم الفرق بين بقاء الوقت وخروجه للمطلقات، وخصوص حسنه ابن أبي العلاء المتقدمه، صرح بذلك المستند وغيره.

بقي في المقام شيء، وهو أنه لو فعل بعد التذكر المنافي عمداً فالظاهر البطلان لأن مساق الأحاديث وكلمات الفقهاء في المنافي سهواً، وأما ما يظهر منه جواز التكلم عمداً، كخبر علي بن النعمان ومضمرة الشحام وغيرهما، فاللازم تأويلها

ص: ١٠٧

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١١ باب ٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ١٧.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٠ باب ٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ١٥.

بما لا- ينافى القاعده والأدله كما تقدم، فما عن الشيخ من حمل الخبر على جهل المسأله بأن الكلام مضر وأن الجاهل هنا فى حكم الناسى فيه نظر، اللهم إلا أن يقال بانصراف قاطعيه الكلام عن مثل ذلك.

كما أن قول المستند أن مقضى إطلاق بعض الأخبار المتقدمه، بل عمومه المستفاد من ترك الاستفصال الصحه، ولكن ظاهر الأصحاب البطالين لأدله الإبطال به عمداً، ولكن يعارضه ما مر بالعموم من وجه، فيرجع إلى الأصل لولا الإجماع على البطالين، ولكن الظاهر تحققه. (1) انتهى، محل اشكال، إذ ليس هناك إطلاق من هذه الجهه فأدله البطالين محكمه حتى لو لم نقل بالإجماع.

ص: ١٠٨

١- المستند: ج ١ ص ٤٧١ سطر ٣١.

مسأله ١٨ _ لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته، وحينئذ فإن لم يبق محل التدارك وجب عليه سجدة السهو للنقيصه، وفي نسيان السجده الواحده والتشهد يجب قضاؤهما أيضاً بعد الصلاة

{مسأله ١٨ _ لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته} إجماعاً محصلاً ومنقولاً، بل هو المستفاد من النظر في مجموع الأخبار، كذا في الجواهر، وأرسله في المستند والمصباح والمستمسك وغيرها إرسال المسلمات.

ويدل على ذلك عموماً قبل الأخبار الخاصه المتقدمه والآتيه، قول الباقر (عليه السلام) في صحيحه زراره: «لا تعاد الصلاة إلا من خمسه: الطهور، والوقت، والقبله، والركوع، والسجود».(١)

{وحيئنذ} أي حين نسيان ما عدا الأركان {فإن لم يبق محل التدارك وجب عليه سجدة السهو للنقيصه} بعد الصلاة، كما لو نسي الفاتحه حتى ركع أو ذكر الركوع حتى رفع رأسه من الركوع وهكذا، وسيأتي الكلام حول وجوب سجود السهو وعدمه لكل زياده ونقيصه في فصله إن شاء الله تعالى.

{وفي نسيان السجده الواحده} من ركعه وإن نسي أربع سجديات من أربع ركعات {و} نسيان {التشهد يجب قضاؤها أيضاً} علاوه على سجده السهو {بعد الصلاة} أما أن نسيان السجده الواحده موجب للقضاء فعلى الأظهر الأشهر كما في المستند، وصرح بذلك في المبسوط والخلاف والنافع والقواعد والإرشاد

ص: ١٠٩

والمنتهى والألفيه والدره والمدارك والرياض وغيرها.

وفى الجواهر إنه المنقول شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً^(١)، بل عن الغنيه والمقاصد العليه والتذكره والذكرى الإجماع عليه، وادعى الشهره المستمسك أيضاً، وفى المصباح إرساله إرسال المسلمات، خلافاً للشيخ فى محكى التهذيب حيث فصل بين الأولين فالإعاده، وبين غيرهما فالقضاء لها، وللعماني وثقه الإسلام الكليني من إطلاق القول بالبطلان، والأقوى هو المشهور لخبر أبى بصير، قال: سألته عن نسي أن يسجد سجده واحده فذكرها وهو قائم؟ قال: «يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها، وليس عليه سهو»^(٢).

ومثله صحيح أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، وموثقه عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث إنه سأله عن رجل نسي سجده فذكرها بعد ما قام وركع؟ قال: «يمضى فى صلاته، ولا يسجد حتى يسلم، فإذا سلم سجد مثل ما فاتته». قلت: «فإن لم يذكر إلا بعد ذلك؟ قال: «يقضى ما فاتته إذا ذكره»^(٣).

وخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يذكر أن عليه السجده، يريد أن يقضيها وهو راكع فى بعض صلاته كيف يصنع؟ قال: «يمضى فى صلاته، فإذا فرغ سجدتها»^(٤).

ص: ١١٠

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٢٩٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٩ باب ١٤ فى السجود ح ٤.

٣- المصدر: ج ٤ ص ٩٦٨ باب ١٤ فى السجود ح ٢.

٤- المصدر: ج ٤ ص ٩٧٠ باب ١٤ فى السجود ح ٨.

وخير الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «ومن سهى عن السجود يسجد بعد ما يسلم حين يذكر». (١)

أما حجه الشيخ فهو روايه أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل صلى ركعتين، ثم ذكر في الثانية وهو راع أنه ترك سجده في الأولى؟ قال: «كان أبو الحسن (عليه السلام) يقول: إذا ترك السجده في الركعه الأولى، فلم تدر واحده أو اثنتين استقبلت حتى يصح لك ثنتان، وإذا كان في الثالثة أو الرابعة فترك سجده بعد أن تكون قد حفظت الركوع عدت السجود». (٢)

ولو تم هذا الخبر لوجب تقييد الروايات السابقه به، لأنه أخص منها، لكن فيه بالإضافة إلى مخالفته الإجماع المدعى اضطرابه متناً وابتلاؤه بالمعارض.

أما اضطراب المتن فلأن الإمام (عليه السلام) لم يجب سؤال السائل، وهو حكم من عرف أنه ترك السجده وهو في الركوع، وإنما أجاب (عليه السلام) عن حكم من شك أنه ترك سجده واحده أو سجدين.

ثم عدم انسجام الفقيه الأولى من الجواب مع الفقيه الثانية، لأنه إن كان في الركوع — كما هو مفروض الفقيه الأولى — لم يكن موضع لإعاده السجود بل قضائه، وإن كان في غير الركوع كان خلاف سؤال السائل، مضافاً إلى أن الكليني (رحمه الله) لم يذكر الفقيه الثانية، وهو قوله: «وإذا كان في الثالثة» إلخ.

ص: ١١١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٨٨ في ذكر السهو في الصلاة.

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٦٠ فيمن ترك سجده من السجدين... ح ٥ (١٣٦٤).

ولذا حملة بعض على التقيه، وبعض كالوسائل على خلاف ظاهره، وبعض كالمصباح إلى محمل لا استفاد من ظاهره.

وأما ابتلاؤه بالمعارض فلخبر جعفر بن المعلى الآتى، وخبر بشير الذى لم يستبعد المستمسك أن يكون صحيحاً، قال: سألت أحدهم عن رجل ذكر أنه لم يسجد فى الركعتين الأولتين إلا سجده وهو فى التشهد الأول، قال: «فليسجدها ثم لينهض، وإذا ذكرها وهو فى التشهد الثانى قبل أن يسلم فليسجدها ثم يسلم، ثم يسجد سجدة السهو» (١)، وسيأتى الكلام فى مكان السجده المنسيه.

وخبر محمد بن منصور، قال: سألت عن الذى ينسى السجده الثانى من الركعه الثانى، أو شك فيها؟ فقال: «إذا خفت أن لا تكون وضعت وجهك إلا مره واحده، فإذا سلمت سجدة سجده واحده وتضع وجهك مره واحده، وليس عليك سهو» (٢).

والتعبير بـ «إذا خفت» متعارف فى مثل المقام، فلا يشكل بالتهافت فى المتن.

وأما حجه العماني فهو خبر المعلى بن خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضى (عليه السلام) فى الرجل ينسى السجده من صلاته؟ قال: «إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها وبنى على صلاته، ثم سجد سجدة السهو بعد انصرافه، وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاه ونسيان السجده فى الأولتين والأخرتين سواء» (٣).

ص: ١١٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٠ باب ١٤ فى السجود ح ٧.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٩٧٠ باب ١٤ فى السجود ح ٦.

٣- المصدر: ج ٤ ص ٩٧٠ باب ١٤ فى السجود ح ٥.

وهذا الخبر لا يقاوم أخبار المشهور لشذوذه، بالإضافة إلى إمكان حمله على الاستحباب، مع ما فيه الضعف كما في المصباح، وأشكل عليه المستمسك بقوله: وإشكاله من جهة أن المعلى قتل في حياه الصادق (عليه السلام) فكيف يروى عن أبي الحسن الماضى وهو الكاظم (عليه السلام)، وحمله على الروايه عنه فى حياه أبيه بعيد، ولا سيما بملا-حظه توصيفه (عليه السلام) بالماضى، إلا أن يكون التوصيف من غير المعلى (١)، انتهى.

ولا يخفى أن ما ذكره مبعده لا إنه مسقط عن الحججه، لو كان حجه فى نفسه، لما عرفت من الجواب عن الإشكاليين فى كلامه، هذا بالإضافة إلى أن الترتيب أن يكون المراد بالسجده فى الروايه جنسها الشامل للسجدين، فيكون الحكم فى الروايه على طبق القاعده، كما فى المستند وغيره.

هذا تمام الكلام فى أصل لزوم قضاء السجده، أما مكان القضاء ففيه احتمالات أربعه:

الأول: ما عن المشهور من أن محل القضاء بعد السلام، ويشهد له الروايات المتقدمه.

الثانى: ما عن المفيد من أنه إذا ذكر بعد الركوع فليسجد ثلاث سجديات واحده منها قضاء، وعن الذكرى أنه بعد أن نقل قول المفيد، قال: كأنهما عول إلى ما لم يصل إلينا. (٢)

أقول: هذا بالإضافة إلى أن المحكى عن بعض العامه أنهم أفتوا بذلك

ص: ١١٣

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤١٠.

٢- الذكرى: ص ٢٢٢ سطر ١٢.

فلو كان هناك دليل لزم حملة على التقيه فى مقابل قول المشهور، ومن المحتمل أنه اعتمد على الرضوى، فإنه قال _ كما فى مستدرک الوسائل _ : «وإن نسي سجده من الركعه الثانيه، وذكرتها فى الثالثه قبل الركوع فأرسل نفسك واسجدها، فإن ذكرتها بعد الركوع فاقضها فى الركعه الرابعه، وإن كانت السجده من الركعه الثالثه وذكرتها فى الرابعه، فأرسل نفسك واسجدها ما لم تركع، فإن ذكرتها بعد الركوع، فامض فى صلاتك واسجدها بعد التسليم». (١)

أقول: ولكن لا- يمكن الاعتماد على مثل هذا، بعد التفصيل المذكور، وقد كان المنقول عن المفيد إطلاق القول بالإتيان فى الركعه المتأخره.

الثالث: ما عن الإسكافى من القول بالإتيان بالسجده المنسيه قبل السلام، قال فى محكى كلامه: اليقين بترك أحد السجدين أهون من اليقين بترك الركوع، فإن أيقن بتركه إياها بعد ركوعه فى الثالثه سجدها قبل سلامه، والاحتياط إن كانت فى الأولتين الإعاده.

وربما يستدل له بصحيحه ابن ابى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا نسي الرجل السجده وأيقن أنه قد تركها فليسجد بعد ما يقعد قبل أن يسلم، وإن كان شاكاً فليسلم ثم يسجدها». (٢)

وخبر جعفر بن بشير المتقدم، ولا يضر قوله «وإن كان شاكاً» إلخ، لأنه الاحتياط، فلا يقال إن الصحيحه مشتمله على ما لا يقول به حتى الإسكافى. والعمده إعراض

ص: ١١٤

١- المستدرک: ج ١ ص ٤٨٣ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقعه... ح ١، وعن فقه الرضا ص ١٠ سطر ٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٢ باب ١٦ فى السجود ح ١.

المشهور عن هاتين الروايتين، وإلا كان القول بالتخير بين هاتين روايات المشهور هو المتعين كما ذكره المصباح وغيره.

الرابع: ما عن علي بن بابويه من التفصيل بين الركعات، وقد اعترف الذكرى بأنه لم يظفر على مستنده، واحتمل الفقيه الهمداني استناده إلى الرضوى، وحيث إن ذكر التفصيل والدليل يوجبان تطويلاً تركناهما لمظانه، فراجع مصباح الفقيه.

ثم لا يخفى أن المراد بالسجده مسماها، فلو أتى بالسجده بدون شروطها لم يكن مما نحن فيه، بل اللازم سجده السهو لو قلنا بأنها لكل زياده ونقيصه.

هذا تمام الكلام فى نسيان السجده.

وأما نسيان التشهد، فالمشهور قضاؤه بعد الصلاة، سواء كان التشهد الأول أو التشهد الثانى، وفى المدارك إنه مذهب الأكثر، وعن الشيخ والغنيه والمقاصد وغيرها الإجماع عليه، وذهب الكاتب إلى بطلان الصلاة بنسيانه ولزوم إعادتها.

ثم هل التشهد المقضى مستقلاً مطلقاً، بمعنى أنه يجب قضاء التشهد بعد الصلاة، خارجاً عن سجده السهو كما هو المشهور، أم أن المقضى مستقلاً إنما هو التشهد الثانى، أما إذا كان المنسى التشهد الأول أتاه فى ضمن سجده السهو، كما مال إليه صاحب المدارك، واستظهره الحدائق تبعاً للمحكى عن الصدوقين والمفيد.

وفى المستمسك: وعلى هذا فالمتحصل من ظاهر مجموع النصوص أنه إن كان المنسى التشهد الأخير رجع إليه فتلافاه، وكذا لو كان الوسط وذكره قبل الركوع، وإن ذكره بعده ليس عليه إلا سجود السهو. (١)

ص: ١١٥

استدل المشهور على ما ذكره، بصحيح محمد، عن أحدهما (عليهما السلام) في الرجل يفرغ من صلاته وقد نسي التشهد حتى ينصرف؟ فقال (عليه السلام): «إن كان قريباً رجع إلى مكانه فتشهد، وإلا طلب مكاناً نظيفاً فتشهد فيه». (١)

وصحيح حكم بن حكم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي من صلاته ركعه أو سجده أو الشيء منها ثم يذكر بعد ذلك؟ قال: «يقضى ذلك بعينه»، قلت: أيعيد الصلاة؟ قال: «لا». (٢)

وخبر على بن أبي حمزه، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا قمت في الركعتين الأولتين ولم تتشهد فذكرت قبل أن ترقع فاقعد فتشهد، وإن لم تذكر حتى ترقع فامض في صلاتك كما أنت، فإذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيهما ثم تشهد التشهد الذي فاتك». (٣)

وصحيحه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً، فاصنع الذي فاتك سواء». (٤) بناءً على عموم «الشيء» وأن المذكورات من باب المثال.

أما الكاتب فقد استدل له بموثقه عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إن نسي الرجل التشهد في الصلاة فذكر أنه قال: بسم الله وبالله فقط، فقد جازت صلاته، وإن لم يذكر شيئاً من التشهد أعاد الصلاة». (٥)

ص: ١١٦

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٥ باب ٧ في التشهد ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٨ باب ٣ في الخلل ح ٦.
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤١ باب ٢٦ من أبواب الخلل الواقع... ح ٢.
- ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤١ باب ٢٦ من أبواب الخلل الواقع... ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٩٩٦ باب ٧ من أبواب التشهد ح ٧.

وخير على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل ترك التشهد حتى سلم كيف يصنع؟ قال: «إن ذكر قبل أن يسلم فليتشهد وعليه سجدة السهو، وإن ذكر أنه قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وبسم الله، أجزأه في صلاته، وإن لم يتكلم بقليل ولا كثير حتى يسلم أعاد الصلاة». (١)

ولعل أقرب المحامل للخبرين الاستحباب جمعاً بينهما وما تقدم من أخبار المشهور كما في المصباح، والظاهر أن الاكتفاء بالأذكار المذكورة، إما من جهة كاشفيه ذلك عن إتيانه بالتشهد الكامل، أو من جهة كفايه هذا المقدار كما تقدم في مبحث التشهد جملة من الروايات الدالة على كفايه كل ذكر في باب التشهد، وعلى أي حال فهذا القول ضعيف.

ثم إنه استدلل للمشهور القائلين بوجوب قضاء التشهد مستقلاً بإطلاق صحيح ابن مسلم، وخبر حكم، وابن أبي حمزة، بالإضافة إلى ما عرفت من دعوى الإجماع على ذلك.

أما ما حكى عن غير المشهور، فقد استدلل لهم بجملة من الروايات الصريحة في كون تشهد سجده السهو كافياً، أو الساكتة في مقام البيان، كموثقه أبي بصير قال: سألته عن الرجل ينسى أن يتشهد، قال: «يسجد سجدتين يتشهد فيهما». (٢)

وخبر الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يصلى ركعتين من الوتر، ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع فيذكر وهو راكع؟ قال: «يجلس من ركوعه يتشهد، ثم يقوم فيتم»، قلت: أليس قلت في الفريضة

ص: ١١٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٦ باب ٧ في التشهد ح ٨.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٩٩٦ باب ٧ في التشهد ح ٦.

إذا ذكره بعد ما ركع مضى في صلاته وسجد سجدة السهو بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال: «ليس النافله مثل الفريضة». (١)

والرضوى: «وإن نسيت التشهد في الركعه الثانيه فذكرت في الثالثه فأرسل نفسك وتشهد ما لم تركع، فإن ذكرت بعد ما ركعت فامض في صلاتك، فإذا سلمت سجدة السهو وتشهدت فيها ما قد فاتك». (٢)

وصحيحه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى الركعتين من المكتوبه، فلا يجلس فيها؟ فقال: «إن كان ذكره وهو قائم في الثالثه فليجلس، وإن لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته ثم يسجد سجدةين وهو جالس قبل أن يتكلم». (٣)

إلى غيرها من الروايات الكثيره، كأخبار ابن أبى يعفور وابن سنان والفضيل والحلبى وابن أبى العلاء وغيرها مما سكتت في مقام البيان عن التشهد، وإنما أوجبت سجده السهو.

وقد ناقش المشهور في هذه الروايات بأن المصرحه منها بكون التشهد في السجدةين لا تقاوم المشهور، إذ موثقه أبى بصير وخبر الحسن لا ينهضان حجه بعد إعراض المشهور عنهما، والرضوى ضعيف، والأخبار الساكته لا بد أن تقيد بصحيحى ابن مسلم وحكم، فإن المقيد ولو كان واحداً مقدماً على المطلق ولو كان متعدداً، كما أن غير المشهور ناقشوا في أدله المشهور بأن العمده صحيحاً

ص: ١١٨

١- المصدر: ج ٤ ص ٩٩٧ باب ٨ في التشهد ح ١.

٢- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١٧.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٦ باب ٧ في التشهد ح ٤.

ابن مسلم وحكم وهما يدلان على لزوم التشهد، أما أن محل التشهد بعد الصلاة أو في سجده السهو، فهما مطلقان من هذه الجهة، فما تقدم من موثقه أبي بصير وغيرها يبين ويفسر كيفية التشهد فهي حاكمه عليهما وشارحه لهما.

وأما روايه ابن أبي حمزه فإنها لا تأبى أن يراد بالتشهد فيها تشهد سجدة السهو، بل هو ظاهرها، ولذا قال الفقيه الهمداني: إن خبر علي بن أبي حمزه مشعر أو ظاهر في إرادته الإتيان بالتشهد مكان تشهد السجدين حسبما وقع التصريح به في الرضوى، فالإنصاف أن تنزله على مذهب الخصم أوفق بظاهره من تطبيقه على مذهب المشهور الذين لا يلتزمون بما تضمنه من تأخير القضاء عن السجود^(١)، انتهى.

وعلى هذا فالأدلة لا تدل على مذهب المشهور، نعم الشهرة في ذاك الطرف، فمن لاحظها احتاط بالإتيان بالتشهد، ثم سجدة السهو، ومن عمل بمقتضى الأدلة اكتفى بالإتيان بالتشهد في سجدة السهو، والقول بأن فصل السجدين عن الصلاة بالتشهد كما يقول المشهور خلاف الاحتياط تام، لو كان سجده السهو واجب الملاصقه بالصلاه وليس كذلك. وربما عورض بين الاحتياطين، وقيل بالتخير بين الأمرين، كما أن القول بأن لسجده السهو تشهداً فكيف يتداخل التشهدان هنا على قول غير المشهور، اجتهاد في مقابل النص لو قلنا باستفاده ذلك من النصوص.

ثم إن الإتيان بالسجده والتشهد المنسيين {قبل سجدة السهو} قالوا: لأن التشهد والسجده جزء، والجزء مقدم على التبعه، وسيأتى الكلام في ذلك في باب سجده

وإن بقي محل التدارك وجب العود للتدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليه مما فعله سابقاً، وسجدتا السهو لكل زياده، وفوت محل التدارك إما بالدخول في ركن بعده على وجه لو تدارك المنسى لزم زياده الركن

السهو إن شاء الله تعالى.

{وإن بقي محل التدارك} كأن لم يدخل في ركن آخر {وجب العود} إلى المنسى بإلغاء ما أتى به {للتدارك} من باب وجوب الامتثال عقلاً بعد حرمة القطع كما في المستمسك، فإن الأمر دائر بين المضى وبين القطع وبين التدارك، والأولان لا يجوزان لأنهما قطع للصلاه، وقد عرفت حرمة قطع الصلاه، فلم يبق إلا التدارك.

{ثم الإتيان بما هو مرتب عليه} فلو قرأ السوره أولاً- ثم ذكر رجع فقرأ الحمد ثم السوره {مما فعله سابقاً} تحفظاً على الترتيب المأمور به {وسجدتا السهو} بعد الصلاه {لكل زياده} بناءً على ما يأتي في مبحث سجده السهو من أنها لكل زياده ونقيصه {وفوت محل التدارك} له صور لأنه {إما بالدخول في ركن بعده} أي بعد الشيء المنسى كأن ينسى القراءه حتى يدخل في الركوع {على وجه لو تدارك المنسى لزم زياده الركن} إنما ذكر هذا القيد لاستثناء ما إذا نسي الركوع حتى دخل في السجده الأولى الذي تقدم في المسأله الرابعه عشره حكمه، فإنه وإن دخل في الركن لكن الدخول ليس على وجه لو تدارك المنسى لزم زياده الركن، وإنما نقول بلزوم العود إلى المنسى قبل الدخول في الركن لحديث «لا تعاد» فإن المأتى به يكون من توابع النسيان ولا تعاد الصلاه من مثله، وحينئذ يلغى

لأنه جاء بخلاف الترتيب بالنسبه إليه، وإذا ألغى كان المحل للمنسى فيأتى به.

وما فى المستمسك من أن ظاهر الحديث التعرض لخصوص الأجزاء المترتبه بلا- نظر إلى الترتيب فى قبالها، منظور فيه، إذ الحديث عام، ولذا نحكم بصحة صلاه من قدم السوره على الحمد أو القنوت عليهما أو ما أشبهه، خصوصاً وأن الحديث جىء لضرب القاعدة.

وإن شئت قلت: إن «لا تعاد» يحكم بعدم إعادته الصلاه، فيدور الأمر حينئذ بين المضى كأن يتم السوره ويركع، وبين الرجوع إلى الحمد ثم السوره، وبين قراءة الحمد وحدها ثم الركوع، لأنه قرأ السوره قبلها، لكن أدله وجوب قراءة تهما مرتبه لا- مسقط لها فيتعين الأخذ بها، وكأنه مراد من استدلال لذلك بإمكان إتيان المنسى على وجه لا يؤثر خلا ولا إخلالاً بمهيه الصلاه.

ولا يرد عليه ما ذكره المستند بقوله بمنع عدم الخلل فى جميع الصور لإيجاب بعضها الزيادة فى الصلاه وهى خلل (11)، انتهى.

وذلك لأن الزيادة مستنده إلى النسيان، لا لإتيان الأمور به.

وما عن الذخيره من الاستدلال لذلك بفحوى ما دل على هذا الحكم فى صورته الشك منظور فيه، لما فى المستند من أنها إنما هى إذا علمت عله الحكم فى صورته الشك وهى غير معلومه لخصوصيه الشك فيه مدخلية.

هذا بالإضافة إلى دعوى عدم الخلاف، أو الإجماع فى كثير من هذه الموارد، ووجود الأدله الخاصه التى تأتى مما يستفاد منها الحكم الكلى بالمناط.

ص: ١٢١

وإما يكون محله في فعل خاص جاز محل ذلك الفعل، كالذكر في الركوع والسجود إذا نسيه وتذكر بعد رفع الرأس منهما

قال في الجواهر: الظاهر من تتبع كلمات الأصحاب أن المراد بالمحل بالنسبة للسهو عدم الدخول في ركن آخر، بل يمكن تحصيل الإجماع على ذلك. (١)

{وإما يكون محله في فعل خاص جاز محل ذلك الفعل} وإن لم يدخل في ركن آخر {كالذكر في الركوع والسجود إذا نسيه وتذكر بعد رفع الرأس منهما} فإنه قد فات محل الذكر، ولا شيء عليه إلا سجدته السهو، بناءً على أنها لكل زيادة أو نقيصه، وذلك لأنه إما أن يعيد الصلاة، أو يعيد المحل والحال، أو يأتي بالحال في غير محله، والأول خلاف حديث «لا تعاد»، والثاني موجب لزيادة الركن في مثل الركوع والسجود، وذلك موجب للبطلان والأمر بما يوجب من وجوده عدمه لغو، والثالث خلاف أدله كون الحال في هذا المحل المخصوص، هذا مضافاً إلى ما يأتي من الأدلة الخاصة.

لا يقال: إن ما ذكرتم من كون الإتيان بالركوع والسجود ثانياً لتدارك الذكر موجب لبطلان الصلاة لزيادة الركن غير تام، إذ ما أتى به أولاً بدون الذكر ليس كافياً فهو زيادة سهويه.

لأننا نقول: ليس الأمر كذلك، فإن ما أتى به لم يكن زياده وإنما الذكر المتروك من باب النسيان الذي لا يضر في الصلاة ولا تعاد الصلاة منه، فما أتى

ص: ١٢٢

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٢٨٢.

وإما بالتذكر بعد السلام الواجب.

به هو الجزء المنطبق عليه الأمر.

{وإما} بكون فوت محل التدارك {بالتذكر بعد السلام الواجب} سواء قلنا بكونه السلام علينا أو السلام عليكم، والتقيد بالواجب لإخراج السلام السهوى كما لو سلم في وسط الصلاة، وإخراج السلام المستحب كالسلام عليك، لإخراج السلام المستحب بعد الواجب، إذ قد تحقق السلام الواجب قبله، وذلك لأن السلام مخرج عن الصلاة، فلا يبقى محل لتدارك الجزء المنسى، هكذا علله غير واحد منهم المستمسك.

وربما أشكل ذلك بأن نسيان التشهد، بل السجده لا يفوت السلام محلها، إذ هو يقع اشتهاً، ولذا يلزم التدارك ثم السلام، فحال السلام هنا حال السلام السهوى وسط الصلاة، ولذا أفتى الخلاف والنهايه والجمل وابن حمزه والحلى وغيرهم بأنه لو نسي التشهد وسلم أعاد التشهد والسلام، وعلى هذا فلا يكون التذكر بعد السلام من فوت محل التدارك، والجواب عدم تسليم ما ذكره، إذ فرق بين السلام في الوسط اشتهاً، والسلام هنا، فإن السلام في الوسط حيث لم يشرع يكون سهواً، والسلام هنا حيث شرع يكون السهو عما تقدمه، ولذا لم يذكر السلام بعد التشهد المنسى في الروايات مع أنه مما يغفل عنه، بل المذكور فيها مجرد الإتيان بالتشهد.

كصحيحه محمد: في الرجل يفرغ من صلاته وقد نسي التشهد حتى ينصرف. فقال: «إن كان قريباً رجع إلى مكانه فتشهد، وإلا طلب مكاناً نظيفاً فيتشهد فيه» (١).

ص: ١٢٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٥ باب ٧ في التشهد ح ٢.

فلو نسي القراءه أو الذكر، أو بعضهما، أو الترتيب فيهما، أو إعرابهما، أو القيام فيهما، أو الطمأنينه فيه، وذكر بعد الدخول في الركوع فات محل التدارك

ومثلها غيرها، ولذا ذهب المشهور إلى تدارك التشهد وحده.

نعم قد عرفت سابقاً أن السلام ليس مفوتاً لمحل السجدين في الركعه الأخيره فراجع، ولذا علق السيد البروجردى هنا لإخراج هذا الفرد من إطلاق كلام المصنف (رحمه الله فتأمل).

{فلو نسي القراءه أو الذكر} أى التسيحات الأربع {أو بعضهما أو الترتيب فيهما} أى فى القراءه والذكر، كما لو قدم السوره على الحمد أو قدم بعض آيات الحمد أو السوره التى حقها التأخير على الآيات التى حقها التقديم، أو قدم الجزء المؤخر من الذكر على الجزء المقدم، كما قرأ الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر.

{أو أعرابهما} كأن رفع ما حقه النصب، أو شبه ذلك، {أو القيام فيهما} بأن سها فجلس وقرأ أو ذكر {أو الطمأنينه فيه} بأن قرأ أو ذكر من غير طمأنينه فى القيام، بل متحركاً مضطرباً {وذكر} هذا النقص والاشتباه {بعد الدخول فى الركوع فات محل التدارك} وقد ادعى الإجماع أو عدم الخلاف فى أكثر هذه الموارد.

ويدل على ذلك قبل الإجماع ونحوه حديث «لا تعاد»، مضافاً إلى أخبار خاصه فى بعض هذه الموارد، ففى نسيان القراءه حتى ركع، صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إن الله عز وجل فرض الركوع والسجود، وجعل القراءه سنه، فمن ترك القراءه متعمداً أعاد الصلاه، ومن نسي القراءه فقد تمت صلاته

وموثقه منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها؟ فقال: «أليس قد أتممت الركوع والسجود؟» قلت: بلى، قال: «قد تمت صلاتك إذا كان نسياناً». (٢)

بل هذا الخبر يدل على كثير مما تقدم بالعموم، وإن كان المراد خاصاً بالقراءة التي لا يبعد أن يراد بها الأعم من القراءة والأذكار. ومثلها صحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت: الرجل يسهو في القراءة في الركعتين الأوليين فيذكر في الركعتين الأخيرتين إنه لم يقرأ؟ قال: «أتم الركوع والسجود؟» قلت: نعم، قال: «إني أكره أن أجعل آخر صلاتي أولها». (٣)

وهذا كناية عن عدم لزوم قراءة الحمد في الأخيرتين، كما ربما يتوهم من جهة حديث «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب». (٤)

وموثقه أبي بصير، قال: «إذا نسي أن يقرأ في الأولى والثانية أجزاء تسيح الركوع والسجود، وإن كان الغداه فنسى أن يقرأ فيها، فليمض في صلاته». (٥)

ولعل المراد من الإجزاء، الأجزاء في مقام الخضوع، فإن القراءة والذكر إنما شرعاً لأجل خضوع العبد وتبته، كما أن التصريح بصلاة الغداه لدفع توهم

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٧ باب ٢٧ في القراءة ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٩ باب ٢٩ في القراءة ح ٢.

٣- المصدر: ج ٤ ص ٧٧٠ باب ٣٠ في القراءة ح ١.

٤- عوالي اللئالي: ج ٢ ص ٢١٨ باب الصلاة ح ١٣.

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٩ باب ٢٩ في القراءة ح ٣.

بطلانها لأنها مما لا يدخلها الوهم.

وخبر الحسين بن حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: أسهوا عن القراءة في الركعة الأولى؟ قال: «اقرأ في الثانية»، قلت: أسهوا في الثانية؟ قال: «اقرأ في الثالثة»، قلت: أسهوا في صلاتي كلها؟ قال: «إذا حفظت الركوع والسجود فقد تمت صلاتك». (١)

ويدل على عدم البطلان بنسيان الذكر، خصوصاً خبر القداح، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) سئل عن رجل ركع ولم يسبح ناسياً؟ قال: تمت صلاته». (٢)

وخبر علي بن يقطين: سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن رجل نسي تسيحه في ركوعه وسجوده؟ قال: «لا بأس بذلك». (٣)

ومن المعلوم أن نسيان البعض كنسيان الكل، لفحوى الأدلة، وعموم «لا تعاد»، ومثله نسيان تسيحات القيام، بل ربما قيل _ كما في المستند نقله _ إن المراد بالتسيح في خبر القداح ذلك.

وأما الترتيب، فيدل عليه مضافاً على الفحوى عموم «لا تعاد»، وما ذكره المستمسك من أن الترتيب لم يلحظ في حديث «لا تعاد» موضوعاً لنفي الإعادة، فنسيانه راجع إلى زياده سهويه ونقيصه كذلك (٤)، انتهى.

ص: ١٢٤

١- المصدر: ج ٤ ص ٧٧١ باب ٣٠ في القراءة ح ٣.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٩ باب ١٥ في الركوع ح ١.

٣- المصدر: ج ٤ ص ٩٣٩ باب ١٥ في الركوع ح ٢.

٤- المستمسك: ج ٧ ص ٤١٦.

قد عرفت وجه النظر فيه، وأنه من المصاديق الظاهره للحديث.

كما أنه يدل على عدم البطالان بنسيان الإعراب والغلط النحوي فيه إطلاق «لا تعاد»، وربما احتتمل الفرق بين ما يوجب خلاف المعنى نحو قراءه «أنعمت» بضم التاء، وبين غيره، نحو قراءه «نعبد» بفتح الدال فيبطل الأول دون الثاني، إذ ليس الأول قراءه للحمد، وإنما لشيء خارج عن القرآن عملاً.

وفيه: إن المتفاهم عرفاً أنه قارئ غلطاً لا أنه قارئ شيئاً آخر، بل ذهب بعض الفقهاء من واسعى النظر إلى كفايه الصدق عرفاً حتى تسامحاً، كما هو ديدن العوام فى كثير من الأحيان.

ثم إن ما ذكره المصنف من «الإعراب» يراد به الأعم من الإعراب والبناء وما أشبه كالإدغام فى حروف يرملون، ومثله تغيير جوهر الكلمه، كما لو قرأ (ألعمت) نسياناً ونحوه، ويدل على عدم البطالان بنسيان القيام حاله القراءه والتسييح حديث «لا تعاد»، بل استدل له فى المصباح بمرسله سفيان: «تسجد سجدي السهو لكل زياده ونقيصه».

أقول: وذلك لأن إطلاقها شامل للمقام، والمفهوم منها الصحه، وإلا لا تحتاج الباطله إلى سجده السهو.

ويدل على الصحه إذا نسى الطمأنينه فى القيام حديث «لا تعاد»، وهل يجب التدارك لو تذكر قبل الركوع، أم يكفى ما أتى به فى حاله الاضطراب؟ احتمالان، من أنه أتى بالمأمور به إذ الطمأنينه ساقطه حاله النسيان فلا يحتاج إلى الإعاده، ومن أن الامتثال لا يتحقق إذا تذكر فى الموضوع، لأن سقوط الاطمينان إنما كان إذا ركع، وهذا هو الأقرب، ولذا قال الشرائع:

ف يتم الصلاة، ويسجد سجدة السهو للنقصان، إذا كان المنسى من الأجزاء، لا لمثل الترتيب والطمأنينه مما ليس بجزء، وإن تذكر قبل الدخول فى الركوع رجوع وتدارك

فى ما لو لم يطمئن حاله الجلوس بين السجدين ما لفظه: أو الطمأنينه فيه حتى سجد(1).

ومنه يعرف حال ما لو تذكر نسيان القيام حال القراءة قبل أن يركع وما أشبه ذلك من سائر الفروع، ولذلك قيده المصنف بقوله: وذكر بعد الدخول فى الركوع {ف يتم الصلاة، ويسجد سجدة السهو للنقصان، إذا كان المنسى من الأجزاء} لما سيأتى من وجوبها لكل زياده ونقصان، لمرسله سفيان(2): «تسجد سجدة السهو، فى كل زياده تدخل عليك، أو نقصان» {لا لمثل} نسيان {الترتيب} بين الحمد والسوره، أو القنوت والقراءه، كما لو قنت قبل القراءة أو أثنائها.

{و الطمأنينه مما ليس بجزء} وذلك لظهور النقصان فى مرسله سفيان فى الأجزاء لا الشروط، فإنه المتبادر إلى ذهن السامع لدى إطلاق اللفظ، والقول بأن خلاف الترتيب معناه زياده جزء ونقصان جزء كما فى المستمسك، قد عرفت ما فيه.

{وإن تذكر} الناقص من الترتيب وما أشبه {قبل الدخول فى الركوع رجوع وتدارك} كأن يأتى بالقراءه حاله القيام أو مع الاطمينان، أو قرأ السوره بعد الحمد بعد أن قرأها قبل الحمد اشتباهاً، وربما يدل على الأخير خبر على بن جعفر المروى

ص: ١٢٨

١- الشرائع: ص ٨٦.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤٦ باب ٣٢ فى الخلل ح ٣.

وأتى بما بعده وسجد سجدة السهو لزياده ما أتى به من الأجزاء، نعم فى نسيان القيام حال القراءه أو الذكر ونسيان الطمأنينه فيه لا يبعد فوت محلها قبل الدخول فى الركوع أيضاً،

عن قرب الإسناد: إنه سأل أخاه عن رجل افتتح الصلاه فقرأ سورة قبل فاتحه الكتاب ثم ذكر بعد ما فرغ من السوره؟ قال: «يمضى فى صلاته ويقرأ فاتحه الكتاب فيما يستقبل». (١)

بناءً على أن المراد يمضى فى صلاته مبتدئاً من الفاتحه.

وأصرح منه الرضوى قال: «وإن نسيت الحمد حتى قراءه السوره ثم ذكرت قبل أن ترقع، فاقراً الحمد وأعد السوره، فإن ركعت فامض على حالتك». (٢)

فالقول بالبطلان لأنه إن قرأ السوره ثانياً كان من الزيادة فى الصلاه، وإن لم يقرأ كان خلاف الترتيب عمداً ليس فى محله، فإن زياده السوره إنما تحققت بالتى قرأها قبل الحمد، وذلك حيث كان سهواً لم يكن عليه شىء.

{و} كيف كان، إذا ذكر خلاف الترتيب {أتى} المصلى بالناقص و{بما بعده} قبل الركن {وسجد سجدة السهو لزياده ما أتى به من الأجزاء} لمرسله سفيان المتقدمه.

{نعم فى نسيان القيام حال القراءه أو الذكر} أى التسيحات الأربعة {ونسيان الطمأنينه فيه} أى فى القيام حال القراءه والتسيح {لا يبعد فوت محلها قبل الدخول فى الركوع أيضاً} فلا تحب إعادتها، بل يركع وإن كانت القراءه والتسيح

ص: ١٢٩

١- قرب الإسناد: ص ٩٢.

٢- فقه الرضا: ص ٩ سطر ما قبل الأخير.

لا احتمال كون القيام واجباً حال القراءة لا شرطاً فيها، وكذا كون الطمأنينه واجبه حال القيام لا شرطاً فيه، وكذا الحال في الطمأنينه حال التشهد وسائر الأذكار

حاله الجلوس {لا احتمال كون القيام واجباً حال القراءة لا شرطاً فيها} فإذا تحققت القراءة لم يكن محل للقيام.

قال في المستمسك: الذوق العرفي يساعد على كونه واجباً صلواتياً في قبال القراءة لكونه مثولاً بين يدي المولى، وخضوعاً له، فهو في نفسه عباده في قبال الذكر والقراءة، وكأنه لأجل ذلك كان بناء الأصحاب على عد القيام واجباً في قبال الذكر والقراءة^(١)، انتهى.

أقول: إطلاقات الأمر بالقيام تقتضى لزومه مطلقاً، سواء كان شرطاً أو ظرفاً، وحيث إن محله لم يفت لم يكن وجه للاستغناء عنه.

وإن شئت قلت: كان المكلف مأموراً بأن يأتي بالصلاه على حسب المتعارف، ولم يأت هذا الشخص به والمحل باق، فالأمر شامل له، ولا بد من امتثاله، والدليل على الكفايه لو ركع ثم تذكر، أما لو تذكر قبل الركوع فلا مجال للاكتفاء.

{وكذا كون الطمأنينه واجبه حال القيام لا- شرطاً فيه} فإذا قرأ بدون الطمأنينه كفى ولم يجب العود، لكن فيه ما عرفت من الإطلاقات، فاللازم الامتثال الذي لا يتحقق إلا بالقراءة مطمئناً حال القيام.

{وكذا الحال في الطمأنينه حال التشهد وسائر الأذكار} كالتسيح في الركوع

ص: ١٣٠

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤١٨.

فالأحوط العود والإتيان بقصد الاحتياط والقربه لا بقصد الجزئية، ولو نسى الذكر فى الركوع أو السجود أو الطمأنينه حاله وذكر بعد رفع الرأس منهما فات محلها

والسجود والتسبيحات الأربعة {فالأحوط} بل الأقوى كما عرفت {العود} إلى القراءه قائماً أو مطمئناً {والإتيان} بها {بقصد الاحتياط والقربه} المطلقه {لا بقصد الجزئية} وقد تقدم أن القرآن جائز فى الصلاه، وحيث كان القصد الاحتياط لم يكن بأس باجتماع حمدين أو سورتين حتى على القول بعدم الجواز.

لكن بناءً على ما عرفت من عدم كفايه المأتى به بدون قيام أو طمأنينه، كان اللازم الإتيان بهما بقصد الجزئية، ولو قصد القربه مطلقاً أعم من الجزء وغيره كفى، لعدم لزوم قصد الجزئية كما تقدم فى مبحث النيه وغيره.

هذا وربما يفرق بين القراءه بدون القيام، وبينها بدون الطمأنينه، فيلزم الإتيان بها فى الأول دون الثانى، استضعافاً لأدله الطمأنينه، بحيث يشمل المقام، بخلاف أدله القيام، لكن حيث عرفت لزومها فالظاهر عدم الفرق بينهما.

{ولو نسى الذكر فى الركوع أو السجود أو الطمأنينه} أو نسى الطمأنينه {حاله} أى حال الذكر {وذكر بعد رفع الرأس منهما فات محلها} أى محل الذكر والطمأنينه، أما الذكر فقد تقدم أنه يدل عليه خبر قداح وابن يقطين، بالإضافه إلى حديث «لا تعاد»، ومرسله سفيان.

وأما الطمأنينه فيكفى فى الدليل على عدم الضرر بنسيانها حديث «لا تعاد»، والقول بأن الركوع والسجود لم يتحققا إذا جىء بهما بدون طمأنينه فهو داخل فى المستثنى لا المستثنى منه، منظور فيه، إذ الظاهر من الأدله كون الطمأنينه خارجه

ولو تذكر قبل الرفع، أو قبل الخروج عن مسمى الركوع، وجب الإتيان بالذكر، ولو كان المنسى الطمأنينه حال الذكر فالأحوط إعادته بقصد الاحتياط والقربه، وكذا لو نسي وضع أحد المساجد حال السجود

عن حقيقتهما كخروجها عن حقيقته القيام والقراءة وما أشبهه، ولذا يقال ركع حتى وإن لم يطمئن، ولو كانت داخله في حقيقته ولو بنحو الشرطيه لم يصدق الركوع، واعتبار الشارع لها ليس بنحو الدخل، إذ لا يفهم ذلك من أدله اعتبارها فراجع، فاحتمال لزوم إعادته الركوع والسجود كما في المستمسك مخدوش.

{ولو تذكر} نسيان الذكر {قبل الرفع} من السجود {أو قبل الخروج عن مسمى الركوع} وإن أخذ في الرفع {وجب الإتيان بالذكر} بديهيه لبقاء المحل، والنسيان في الأول ليس مسقطاً، فلو لم يذكر ورفع رأسه بطلت الصلاة، لأنه من الترك العمدي.

نعم لو لم يقدر على حفظ نفسه في حالهما بعد التذكر للاندفاع الحاصل من إرادته الرفع كما أحياناً يتفق ذلك، صحت وكان من نسيان الذكر.

{ولو كان المنسى الطمأنينه حال الذكر} بأن ذكر مضطرباً نسياناً، ثم تذكر وهو في حال الركوع أو السجود {فالأحوط} لو لم يكن أقوى {إعادته بقصد الاحتياط والقربه} وقد سبق أن الأقوى ذلك، فاللازم قصد الجزئيه، أو القربه المطلقه الأعم من الجزء.

{وكذا لو نسي وضع أحد المساجد} غير الجبهه {حال السجود} لتحقق

مفهوم السجود بوضع الجبهه فيشملة المستثنى منه من حديث «لا تعاد».

قال الفقيه الهمداني: الظاهر عدم الخلاف في أن الركن الذي تبطل الصلاة بالإخلال به سهواً هو مسمى السجود، وما زاد على ذلك كونه على سبعة أعظم مطمئناً باقياً بمقدار أداء الذكر الواجب فهي أمور اعتبرها الشارع لدى التمكن والتذكر لا مطلقاً. (١)

وفي المستمسك (٢): هذا الحكم في الجملة مما لا خلاف فيه، ولا إشكال ظاهر، وهل أن نسيان وضع الجبهه كذلك، أو أن وضع الجبهه من مقومات السجود حتى أنه لو لم يضع الجبهه لم يكن آتياً بالسجود، احتمالاً بل قولاً، فإن ظاهر الشرائع والمصنف ومختار الجواهر وغير واحد استواء الحكم بين الجبهه وغيرها، بدعوى تحقق مفهوم السجود عرفاً بوضع مقدم الرأس والذقن، قال سبحانه (يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ) (٣) بل حتى ولو لم يضع الوجه إطلاقاً، لأن السجود عبارته عن غايه الخضوع، فإذا انحنى نحو الأرض مطئناً فقد سجد، ولو لم يضع جبهته ولا وجهه على الأرض، ولذا يقال: شجره سجدت إذا تواضعت.

لكن الأقوى وفاقاً لغير واحد عدم الصدق بدون وضع الجبهه، لأن المستفاد من الشريعة كون وضع الجبهه مقوماً، ولذا يكون الانخفاض بدون ذلك ولو وضع الذقن أو الأنف غير صادق عليه السجود عرفاً.

ص: ١٣٣

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٤٦ سطر ٢٤.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢٠.

٣- سوره الإسراء: الآيه ١٠٩.

ولو نسي الانتصاب من الركوع وتذكر بعد الدخول في السجده الثانيه فات محله

ففي صحيحى ابن يقطين: «ويجزيك واحده إذا أمكنت جبهتك من الأرض». (١)

وفي خبر الهذلي: «فإذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض» (٢)، إلى غير ذلك.

وعلى هذا يفرق بين موضع الجبهه فهو ترك للسجود إذا نساها مما يلزم قضاؤه بعد الصلاه بخلاف ما لو نسي أحد المساجد الأخر، وقد يستأنس لذلك بجواز رفع سائر الأعضاء ووضعها بدون صدق تكرار السجود، بخلاف ما لو رفع الجبهه ووضعها فإنه يوجب التعدد، كما أفتى بذلك المشهور فيما لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه من أن اللازم جرهما، لا رفعها ووضعها ثانياً.

وفي صحيحه معاويه، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا وضعت جبهتك على نيكه فلا ترفعها ولكن جرهما» (٣) إلى غير ذلك.

{ولو نسي الانتصاب من الركوع} بأن هوى إلى السجود من الركوع بدون قيام بعده {وتذكر بعد الدخول في السجده الثانيه فات محله} وأتم الصلاه لأنه دخل في الركن، كما في المستمسك، وقد أفتى بذلك الشرائع والمستند وغيرهما من غير تقييد للسجود بالثاني بل ذهب الشيخ المرتضى إلى أن اتفاق الفقهاء على عدم وجوب التدارك بالدخول في السجود، وهذا هو الظاهر من إرسالهم

ص: ١٣٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٢٣ باب ١٨١ من أبواب الركوع والسجود ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٤ باب ١ في أفعال الصلاه ح ١٨.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ باب ٨ في السجود ح ١.

وأما لو تذكر قبله فلا يبعد وجوب العود إليه، لعدم استلزامه إلا زيادة سجده واحده وليست بركن، كما أنه كذلك لو نسي الانتصاب من السجده الأولى وتذكر بعد الدخول فى الثانيه

الكلام إرسال المسلمات.

{و} أما ما ذكره المصنف (رحمه الله) بقوله: {أما لو تذكر قبله، فلا يبعد وجوب العود إليه لعدم استلزامه إلا زيادة سجده واحده وليست بركن}، ففيه مضافاً إلى فوات محل الانتصاب بالدخول فى السجود، إذ الظاهر من الأدله أنه من توابع الركوع ولا يتدارك حينئذ، إذ قد فات التابعيه، أن المعيار لو كان ما ذكره بقوله: (وليست بركن) لزم إعادة السجده، لو نسى الذكر فيها للإتيان بالذكر لعدم استلزامه إلا زيادة سجده واحده وليست بركن، وقد عرفت أن المصنف لا يقول بذلك كما تقدم، والقول بأن ذلك لأجل النص المخرج له عن قاعده العود مخدوش، إذ الظاهر منهم أن الحكم على طبق القاعده.

{كما أنه كذلك} يجب العود {لو نسي الانتصاب من السجده الأولى وتذكر بعد الدخول فى الثانيه} بأن رفع رأسه من السجده الأولى، لكنه لم يجلس منتصباً، بل رجع إلى الثانيه قبل الجلوس التام، فإنه يهدم سجوده الثانيه ويجلس ثم يسجد الثانيه، لأنه لا يستلزم إلا-زيادة سجده واحده وليست بركن، ويرد على هذا ما ذكرناه فى ما قبله، بالإضافه إلى أن إطلاقه وإطلاقه السابقه يقتضيان جواز الإتيان بسجدين إذا نسي الانتصابين من الركوع والسجده الأولى، وذلك موجب لزيادة الركن، اللهم إلا أن يقال إن المفهوم من قوله: (وليست بركن) إنه مهما

ص: ١٣٥

لكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاة، ولو نسي الطمأنينه حال أحد الانتصابين احتتمل فوت المحل وإن لم يدخل فى السجده اقتضى زياده الركن لم يفعل، فلو اتفق نسيان الانتصابين فى ركعه لم يأت إلا لسجده واحده تداركاً للانتصاب الأول، فتأمل.

نعم ربما يستدل لتصحيح ما ذكره المصنف، بما عن كتاب الغيبه للشيخ والاحتجاج للطبرسى، عن محمد بن أحمد بن داود القمى قال: كتب محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى إلى الناحيه المقدسه يسأل عن المصلى يكون فى صلاه الليل فى ظلمه، فإذا سجد يغلط بالسجاده ويضع جبهته على مسح أو نطح، فإذا رفع رأسه وجد السجاده، هل يعتد بهذه السجده أم لا يعتد بها؟ الجواب: «ما لم يستو جالساً فلا شىء عليه لرفع رأسه لطلب الخمره». ((١))

فإنه دل على عدم صدق التعدد بدون الاستواء جالساً، فلو لم ينتصب من السجده الأولى لم يضر العود، ولكن فيه: إن الحديث على تقدير تماميته سنداً وعدم تقدم معارض أقوى عليه، إنما يدل على أن الثانيه تكمله للأولى، وهذا أجنبى عما نحن فيه، إذ كلامنا فى كون الثانيه لغواً، وإنما يلزم العود للانتصاب حتى تكون الثانيه بعد الانتصاب.

{لكن الأحوط مع ذلك} الإعادته لتحصيل الانتصاب بعد الركوع أو السجده الأولى {إعادته الصلاة} لإيجاب ذلك زياده السجده المحتمله للإبطال، بل قد عرفت أن الظاهر من الأدله الإبطال، فإذا فعل ذلك كان الأقوى الإعادته.

{ولو نسي الطمأنينه حال أحد الانتصابين} بأن انتصب من الركوع،

ص: ١٣٦

كما مر نظيره، ولو نسي السجده الواحده أو التشهد وذكر بعد الدخول فى الركوع أو بعد السلام فات محلها

لكن لم يستقر واقفاً بل ذهب إلى السجود فى حال الاضطراب، وهكذا فيما جلس من السجود {احتمل فوت المحل وإن لم يدخل فى السجده} فلا يلزم العود لإدراك الطمأنينه، قال فى المستمسك: إن العمده فى الدليل على اعتبار الطمأنينه هو الإجماع ولم يثبت حال السهو (١)، انتهى.

أقول: لا قصور فى الأدله، فإن قوله (عليه السلام) فى صحيحه أبى بصير: «وإذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع مفاصلك، وإذا سجدت فاقعد مثل ذلك، وإذا كنت فى الركعه الأولى والثانيه فرفعت رأسك من السجود، فاستقم جالساً حتى ترجع مفاصلك». (٢)

ومثلها غيرها داله على وجوب الاطمينان، وحيث لم يفعله المصلى ولم يخرج عن محله كان اللازم العود للامثال {كما مر نظيره} فيرجع إلى القيام أو الجلوس حتى يطمئن ثم يأتى بالسجده، وقد احتاط أو أفتى بذلك جمع من المعلقين.

{ولو نسي السجده الواحده أو التشهد وذكر بعد الدخول فى الركوع أو بعد السلام} الواجب، وإنما قيدناه بذلك، لأنه لو ذكر نسيان التشهد قبل السلام الواجب كان المحل باقياً، لأنه لم يفعل ما ينافى المحل {فات محلها} كما تقدم فيقضيها بعد الصلاه، وما ذكره بعض المعلقين من احتمال عدم فوت المحل، فيلزم الإتيان بالسجده أو التشهد، ثم بما بعدهما فيما كان المنسى من الركعه

ص: ١٣٧

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢١.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٨ باب ١ فى أفعال الصلاه ح ٩.

ولو ذكر قبل ذلك،

الأخيره، وإن كان يؤيده أن النسيان قد ينسب عرفاً إلى ما يأتي بعد المنسى فيقال جاء بالتشهد والسلام سهواً قبل أن يسجد، أو جاء بالسلام سهواً قبل أن يتشهد، لكن يرد عليه أن النسيان حقيقه عن السجده والتشهد، ونسبته إلى مصبه أولى من نسبته إلى ما بعده، ولذا لو دخل في ركن لا يقال: إنه أتى بالركن نسياناً.

مضافاً إلى إطلاقات النصوص الواردة في المقام، بحيث إنه لو وجب الإتيان بما بعد المنسى كان إهمالاً فيما يغفل عنه العامه، كقوله (عليه السلام) في موثقه أبى بصير، عن الرجل ينسى أن يتشهد؟ قال: «يسجد سجدين يتشهد فيهما». (١)

وقول أبى الحسن (عليه السلام) في خبر أحمد: «فتركت سجده بعد أن تكون قد حفظت الركوع أعدت السجود». (٢)

وقد تقدم في المسأله الخامسه عشره ما ينفع المقام.

ولا يخفى أنه لا يقاس نسيان السجده الواحده والتشهد بنسيان السجدين، حيث قلنا هناك بقاء محلها لو تذكرها بعد السلام، إذ أن الشارع لم يشرع التشهد والسلام قبل السجدين فيكون السهو فيهما، وحديث «لا تعاد» حاكم بالصحه، كما لم يشرع السلام بعد التشهد الوسط، بخلاف ما نحن فيه، فإن السلام شرع عند نسيان التشهد أو السجده الواحده.

{ولو ذكر} التشهد أو السجده الواحده {قبل ذلك} {الدخول في الركوع

ص: ١٣٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٦ باب ٧ في التشهد ح ٦.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٩٦٩ باب ١٤ في السجود ح ٣.

تداركهما، ولو نسي الطمأنينه في التشهد فالحال كما مر من أن الأحوط الإعادة بقصد القربه والاحتياط، والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضاً، لاحتمال كون التشهد زياده عمديه حينئذ خصوصاً إذا تذكر نسيان الطمأنينه فيه بعد القيام.

أو قبل السلام {تداركهما} ثم أتى بما بعدهما، فيهدم القيام ويسجد السجده المنسيه، ثم يقوم، ومثله ما لو ذكر في التشهد أنه لم يسجد سجده، وقد تقدم الوجه في ذلك فراجع.

{ولو نسي الطمأنينه في التشهد} فذكر ذلك قبل الركوع {فالحال كما مر} في سائر أقسام الطمأنينه إذا نسيها {من أن الأحوط الإعادة} للتشهد مطمئناً {بقصد القربه والاحتياط} لا بقصد الجزئيه، لاحتمال أن يكون قد فات محل الطمأنينه، فإذا قصد الجزئيه في الصلاة كان مبطلاً، إذ لم يشرع التشهد الثاني، لكن لا- يبعد لزوم الإعادة للزوم الإطاعه ولم يدخل في ركن حتى يفوت المحل، فإن الاستفادة من أدله نسيان السجده والتشهد والتذكر قبل الركوع أن المحل باق قبله.

نعم الأحسن قصد القربه المطلقه {والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضاً} بعد الإتمام وإتيان تشهد ثان مع الطمأنينه {لاحتمال كون التشهد زياده عمديه حينئذ} أي حين أتى به ثانياً لتحصيل الطمأنينه حاله.

{خصوصاً إذا تذكر نسيان الطمأنينه فيه بعد القيام}، بخلاف ما لو تذكر النسيان وهو جالس بعد، إذ لو قام كان الاحتياط أكد لزياده القيام أيضاً، وما في المستمسك من قوله: لكن الاحتمال ضعيف جداً لأن التشهد ذكر فيجوز الإتيان

به بقصد القرية المرده بين الجزء والذكر (11))، انتهى. وإن كان في محله، إلا أن الاحتياط له مساع حتى مع ضعف الاحتمال.
لكن قد عرفت أن الأظهر لزوم الرجوع مطلقاً قبل الركوع، تحصيلاً للامثال بعد الشغل اليقيني، ولا دليل على وجود مناف في
المقام من التشهد الأول الذي أتى به بدون الطمأنينه، أو القيام أو التسبيح حاله، والله العالم.

ص: ١٤٠

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢١.

مسأله _ ١٩ _ لو كان المنسى الجهر أو الإخفات لم يجب التدارك بإعادة القراءة أو الذكر على الأقوى

{مسأله _ ١٩ _ لو كان المنسى الجهر} فيما يجب الجهر فيه {أو الإخفات} فيما يجب الإخفات فيه {لم يجب التدارك بإعادة القراءة أو الذكر} كالتسيحات الأربعة {على الأقوى} إجماعاً محكياً ومستفيضاً كما فى المستند، بل ادعى الإجماع التذكرة والرياض والجواهر وغيرها، وفى المصباح بلا خلاف فيه فى الجمله.

ويدل عليه: صحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) فى رجل جهر فيما لا ينبغى الإجهار فيه، وأخفى فيما لا ينبغى الإخفاء فيه؟ فقال: «أى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته وعليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدرى فلا شىء عليه وقد تمت صلاته». (١)

وصحيحته الأخرى، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغى الجهر فيه، أو أخفى فيما لا ينبغى الإخفاء فيه، وترك القراءة فيما ينبغى القراءة فيه، أو قرأ فيما لا ينبغى القراءة فيه؟ فقال: «أى ذلك فعل ناسياً أو ساهياً، فلا شىء عليه». (٢)

أما الاستدلال لذلك بأنه من قبيل الواجب فى الواجب، كما فى المستمسك، فلا يخفى ما فيه، إذ ترك الواجب موجب للبطلان لو لا الأدله الخاصه التى منها حديث «لا تعاد»، والاستدلال بالحديث مغن من العله، كما أن الإشكال فى ذلك بأن اللازم تقييد وجوب الجهر والإخفات بالعلم وذلك غير معقول، إذ العلم فرع الوجوب

ص: ١٤١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٦ باب ٢٦ فى القراءة ح ١.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٧٦٦ باب ٢٦ فى القراءة ح ٢.

وإن كان أحوط إذا لم يدخل في الركوع.

فلا- يمكن أن يؤخذ في موضوعه في غير موقعه، لأن النص كاشف عن استيفاء المصلى لمقدار من المصلحه لا مجال بعده للإعاده، وإن كان آثماً لو كان جهله عن تقصير.

ثم إنه لا- فرق بين كون الذكر قبل الركوع أو بعده على الأقوى، لإطلاق النص والفتوى {وإن كان} التدارك {أحوط إذا لم يدخل في الركوع} كما عن جامع المقاصد وغيره بناءً على المنع عن إطلاق النص بدعوى انصرافه كانصراف نسيان القراءة ما لو دخل في الركوع كذلك، وقد تقدم تفصيل المسألة في مبحث الجهر والإخفات، وأن نسيان القراءة لا- يصدق إلا إذا ركع كذلك، بخلاف مثل قوله (عليه السلام): «جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه»، فراجع.

ص: ١٤٢

وهو إما فى أصل الصلاه وأنه هل أتى بها أم لا، وإما فى شرائطها، وإما فى أجزائها، وإما فى ركعاتها.

{فصل

فى الشك}

وهو اصطلاحاً: ما تساوى طرفاه، والظن هو الطرف الراجح مع الاختلاف بين الطرفين، والوهم هو الطرف المرجوح، كما أن اليقين هو القطع المطابق للواقع، والقطع هو الجزم وإن لم يطابق الواقع.

لكن فى الأحاديث كثيراً ما يأتى بخلاف هذا الاصطلاح على نحو المعنى اللغوى، كإطلاق الوهم على الظن.

والمراد هنا فى كلام المصنف والفقهاء المعانى الاصطلاحيه غالباً.

لو حصل للشخص حاله لا يدري أنها شك أو ظن، أو شك أو وهم، أو ظن أو يقين، بنى على الأضعف، لأنه متيقن وما سواه مشكوك، فالأصل العدم، فتأمل.

{وهو إما فى أصل الصلاه وأنه هل أتى بها أم لا} فى الوقت أو خارجه {وإما فى شرائطها} كالطهاره والقبله والستر {وإما فى أجزائها} كالركوع والقراءه

{وإما في ركعاتها} كأن لم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً ونحو ذلك.

ومن المعلوم أن الشك في النواقض داخل في الشك في الشرائط، وكأنه لذلك لم يذكرها مستقلاً.

ص: ١٤٤

مسألة ١ _ إذا شك في أنه هل صلى أم لا، فإن كان بعد مضي الوقت لم يلتفت وبني على أنه صلى، سواء كان

{مسألة ١ _ إذا شك في أنه هل صلى أم لا، فإن كان بعد مضي الوقت لم يلتفت} إلى شكه {وبني على أنه صلى}. قال في المستمسك: ويظهر من كلام جماعه من الأعاظم في مسألة ما لو ترددت الفائته بين الأقل والأكثر، كونه من المسلمات، منهم شيخنا في الجواهر وشيخنا الأعظم في مبحث الشبهه الوجوبيه الموضوعيه من رساله البراءه(١)، انتهى.

وفي المستند بعد أن نسبه إلى صريح الذكرى قال: بل هو المشهور، كما في البحار(٢).

ويدل عليه صحيح زراره والفضيل، عن أبي جعفر (عليه السلام): «متى استيقنت أو شككت في وقت في فريضه أنك لم تصلها أو في وقت فوتها أنك لم تصل صليتها، وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا إعادته عليك من شيء حتى تستيقن، فإن استيقنتها فعليك أن تصلها في أي حاله كنت». (٣)

هذا مضافاً إلى عمومات عدم الالتفات إلى الشك بعد مضيه، أي مضي وقته أو بعد الخروج عن موضعه، كما في المستند. (٤)

ثم إنه لو شك في خروج الوقت كان استصحاب بقائه محكماً {سواء كان

ص: ١٤٥

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢٣ في الشك.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٩٠ سطر ٢٦ المسألة الرابعه.

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٥ باب ٦٠ في أبواب المواقيت ح ١.

٤- المستند: ج ١ ص ٤٩٠ سطر ٢٦.

الشك في صلاه واحده، أو في الصلاتين

الشك في صلاه واحده { كالظهر والمغرب { أو في الصلاتين { كالظهرين والمغربين، وذلك لإطلاق النص والفتوى، كما أنه لا يفرق فيه بين أن تكون الصلاه المشكوكه لوقت متصل أو لوقت سابق، فلا يفرق أن يشك بعد المغرب في إتيانه بصلاه الظهر أو إتيانه بصلاه الصبح، وذلك للإطلاق أيضاً.

وهل ينحسب الحكم لغير المبالي بصلاته ممن قد يصلى وقد لا يصلى أم لا؟ احتمالان، من الإطلاق، ومن احتمال الانصراف، فإن الظاهر من الحديث نزوله في المتعارف المبالي، كما ذكروا مثل ذلك بالنسبه إلى النسيان الموجب لسقوط التكليف، حيث قيده جماعه بالمبالي، فلا ينسب الحكم إلى غير المبالي.

وربما يستدل لذلك بأن التكليف قد توجه إليه حين ... في الوقت قطعاً ثم لا- يعلم الامتثال لهذا التكليف المتيقن فمقتضى القاعده القضاء، إلا إذا كان هناك دليل مقطوع، وشمول الصحيحه لمثل المقام مشكوك فيه.

ومثله في الاحتمالين من لا- يعلم أنه هل كان حين الوقت ملتفتاً أم لا، بأن احتمال الذهول المطلق، بأن كان نائماً أو مغمى عليه، بناءً على لزوم قضائه، أو سكراناً وما أشبهه، وذلك لاحتمال أن يكون الحديث من باب حمل فعل المسلم على الصحه، الذى يراد به الأعم من الفعل ومكان الفعل، لقوله (عليه السلام): «ضع أمر أخيك على أحسنه»^(١) والأمر شامل لمثل هذا الشك، فلا يلزم أن يكون هناك شك في الصحه، بل يشمل الشك في أصل وجود الفعل، كما حقق في محله بعد تنقيح المناط بعدم الفرق بين فعل النفس وفعل الغير.

ص: ١٤٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٤ باب ١٦١ فى أحكام العشره ح ٣.

وإن كان في الوقت وجب الإتيان بها، كأن شك في أنه صلى صلاه الصبح أم لا، أو هل صلى الظهرين أم لا، أو هل صلى العصر بعد العلم بأنه صلى الظهر أم لا

والحاصل: هل النص منصرف عن مثل ذلك حتى نقول بوجوب القضاء، أو أنه مطلق يشمل المقام، احتمالان، وربما كانت أصالة الإطلاق محكمه، كما حقق في الأصول من أن الإطلاق الأصل إذا شك فيه {وإن كان} الشك في أنه صلى أم لا {في الوقت} المقرر للفريضه {وجب الإتيان بها} على المشهور، كما نقله المستند عن البحار، واستدل فيه وفي المستمسك لذلك بأصالة الاشتغال، فإن التكليف يشمل هذا الشاك، ولا يعلم بالامتنال، فالاشتغال المقطوع يحتاج إلى البراءة اليقينية.

وهل الاعتبار بالوقت بما هو وقت، أو بما أن المكلف مكلف فيه بإتيان الصلاه، حتى إذا حاضت في الوقت، كان شكها من قبيل الشك في خارج الوقت، احتمالان، من أن ظاهر الوقت الأعم من كون التكليف فيه وعدمه، فاللازم القضاء بعد زوال العذر، ومن استفادته الاختصاص بالمكلف من المناط، خصوصاً بعد قوله (عليه السلام): «وقد دخل حائل» مما يستفاد منه العله، وهذا غير بعيد بعد الاستيناس لذلك من سائر الأدله التي ذكرناها نقلاً عن المستند في الفرع الأول.

{كأن شك في أنه صلى صلاه الصبح أم لا، أو هل صلى الظهرين أم لا، أو هل صلى العصر بعد العلم بأنه صلى الظهر أم لا} كل ذلك والوقت باق، فإنه يلزم الإتيان بالصلاه المشكوكه، إلا إذا كان كثير الشك، فإنه يبنى على الإتيان.

ومثل اليوميه في هذا الحكم سائر الموقتات.

ولو علم أنه صلى العصر ولم يدر أنه صلى الظهر أم لا، فيحتمل جواز البناء على أنه صلاها

أما هل هي مثلها في ما إذا خرج الوقت المضروب شرعاً، كما لو شك في صلاه الميت بعد دفنه، أو في صلاه الطواف بعد السعي، أو في أنه هل صلى الجمعة بعد أول وقتها حين كان وقت الظهر باقياً، بل في مثل ما لو نذر الإتيان بالنافله في وقت خاص، ثم شك بعد ذلك الوقت في الإتيان بها، احتمالان كما تقدم في مسأله الحائض، ولا يبعد القول بالكفايه لما استظهرناه هناك من الأدله.

وفي انسحاب الحكم بالنسبه إلى تكليف الغير، كما لو شك الولد الأ-كبر بأن أباه صلى صلاه الظهرين ثم مات في الوقت أو خارجه، أم لا- حتى تجب عليه القضاء، وجهان، والانسحاب في ما لو كان الموت خارج الوقت أظهر، أما فيما لو مات داخل الوقت ففيه تردد.

{ولو علم أنه صلى العصر} في حال كون الوقت باق {ولو يدر أنه صلى الظهر أم لا} ومثله الشك في المغرب بعد العلم بالعشاء {فيحتمل جواز البناء على أنه صلاها} لأنه شك بعد وقتها المقرر لها اختياراً، وإن كان أصل الوقت باقياً.

ويدل عليه خبر حريز، عن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «إذا جاء يقين بعد حائل قضاها ومضى على اليقين ويقضى الحائل والشك جميعاً، فإن شك في الظهر فيما بينه وبين أن يصلى العصر قضاها، وإن دخله الشك بعد أن يصلى العصر فقد مضت، إلا أن يستيقن، لأن العصر حائل فيما بينه وبين الظهر، فلا يدع الحائل لما كان من الشك إلا يقين». ((1))

ص: ١٤٨

لكن الأحوط الإتيان بها، بل لا يخلو عن قوه

{لكن الأحوط الإتيان بها، بل لا يخلو عن قوه} كما هو المنقول عن الأصحاب، نقله المستند عن البحار.

أقول: لكن في ذلك تأملا، إذ الكثير منهم لم يتعرضوا لهذا الحكم.

وكيف كان فقد أشكل في الخبر بأنه يعارض الصحيحه المتقدمه عن الفضيل وزراره بالعموم من وجه، والأصل مع عدم الفعل كما في المستند. (١)

وأجاب عنه المستمسك بعدم التنافي، لأن ظاهر الثاني كون الحكم لحيثه الشك في الوقت، وظاهر الأول كون الحكم لحيثه الشك بعد فعل الحائل، وهما لا يتنافيان، لأن الأول من قبيل اللا مقتضى، والثاني من قبيل المقتضى (٢)، انتهى. وهو كذلك.

وعلى هذا فالخبر سليم عن المعارض، ويؤيده أنه مقتضى أخبار المضى بعد دخول الغير، كقوله (عليه السلام): «إذا شككت في شيء ودخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه» (٣)، وإطلاقه شامل للجزء والكل، ولذا استدل به لما شك الشخص في أعمال سابقه وتكاليف لا يعلم أنه أتى بها أم لا، مما لا أدله خاصه فيها، كما لو شك في أنه هل صام رمضان في أوائل بلوغه، أو هل خمس أمواله في ذلك الحين أو ما أشبه ذلك، فإنه عرفاً من الشك بعد التجاوز، فلا ينطبق عليه قوله (عليه السلام): «إنما الشك» إلخ، ومع ذلك فالمسأله محتاجه إلى التتبع والتأمل.

ص: ١٤٩

١- المستند: ج ١ ص ٤٩٠ سطر ٣١.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢٤.

٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٣١ باب ٤٢ في أبواب الوضوء ح ٢.

بل وكذلك لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر، وعلم أنه أتى بها وشك في أنه أتى بالظهر أيضاً أم لا؟ فإن الأحوط الإتيان بها، وإن كان احتمال البناء على الإتيان بها وإجراء حكم الشك بعد مضي الوقت هنا أقوى من السابق، نعم لو بقي من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر وعلم بعدم الإتيان بها أو شك فيه وكان شاكاً في الإتيان بالظهر وجب الإتيان بالعصر

{بل وكذلك} الحكم في الإتيان بصلاة الظهر {لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر، وعلم أنه أتى بها وشك في أنه أتى بالظهر أيضاً أم لا، فإن الأحوط الإتيان بها} لقاعده الاشتغال بعد المناقشه في شمول خبر حريز له كما عرفت، وتخصيص قاعده التجاوز بالأجزاء وما أشبه فلا تشمل الشك في أصل الوجود.

{وإن كان احتمال البناء على الإتيان بها} أى بصلاة الظهر {وإجراء حكم الشك بعد مضي الوقت} المقتضى لعدم الإتيان بالمشكوك {هنا أقوى من السابق} إذ لا- يبعد كونه من الشك بعد خروج الوقت، فإن بقاء وقت الاختصاص للأخيره معناه خروج وقت الأولى، وإنما لم يجزم بذلك في الفرع المتقدم، لأن احتمال الإتيان بالعصر يوجب احتمال بقاء وقت الظهر، فإن الاختصاص إنما يكون إذا لم يأت بالفريضه ذات الوقت، أما إذا أتى بها فإنه لا اختصاص كما مر في فصل المواقيت.

{نعم لو بقي من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر وعلم بعدم الإتيان بها أو شك فيه وكان شاكاً في الإتيان بالظهر وجب الإتيان بالعصر} لأنه مع العلم يلزم الإتيان، لأنه وقتها، ومع الشك تجرى قاعده الشك في الوقت التي تقدمت من

ويجرى حكم الشك بعد الوقت بالنسبة إلى الظهر، لكن الأحوط قضاء الظهر أيضاً.

الاشتغال اليقيني المحتاج إلى البراءة اليقينية.

{ويجرى حكم الشك بعد الوقت بالنسبة إلى الظهر} لزوال وقته باختصاص الوقت بالعصر، فهو من مصاديق الشك بعد الوقت.

{لكن الأحوط قضاء الظهر أيضاً} إذ محتمل الدليل حيلولة الوقت مطلقاً بالدخول في وقت آخر كالمغرب، لا الحيلولة بهذا القدر، مضافاً إلى احتمال اشتراك الوقت بين الفريضة وإن كان للأولى نوع اختصاص بأول الوقت، وللأخرى نوع اختصاص بآخر الوقت، وقد يفصل بين العلم بعدم الإتيان بالعصر فلا يجب قضاء الظهر، وبين الشك فيه فيجب، ووجهه أن في الأول يعلم بخروج وقت الظهر بخلاف الثاني.

ص: ١٥١

مسألة ٢ _ إذا شك في فعل الصلاة، وقد بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت أو لا، وجهان، أقواهما الأول، أما لو بقي أقل من ذلك فالأقوى كونه بمنزله الخروج.

{مسألة ٢ _ إذا شك في فعل الصلاة، وقد بقي من الوقت مقدار ركعه} كما لو شك في الظهر وعلم بعدم الإتيان بالعصر وقد بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب، أو شك في العصر وقد بقي مقدار ركعه، أو شك في المغرب وعلم بعدم إتيان العشاء في السفر، وقد بقي مقدار ثلاث ركعات، أو ما أشبهه، أو شك في العشاء وقد بقي إلى نصف الليل مقدار ركعه {فهل ينزل منزله تمام الوقت} حتى يكون من الشك في الوقت المقتضى للإتيان بالصلاة {أو لا} وإنما هو بمنزله الشك بعد خروج الوقت فلا يلزم الإتيان بالصلاة؟ {وجهان} من أن قوله (عليه السلام): «من أدرك دركعه من الصلاة فقد أدرك الصلاة» (١)، شامل لما نحن فيه، فالمكلف في الوقت ويتم لزوم الإتيان، بضميمه ما دل على أن الشك في الوقت مقتضى للإتيان من القاعده والنص الخاص، ومن إنه في الحقيقة لم يبق الوقت وإنما ذلك تنزيل لم يعرف ساعته لمثل ما نحن فيه، فهو مصداق للشك بعد خروج الوقت، لكن {أقواهما الأول} لبقاء الوقت شرعاً، ولا وجه لعدم عموم التنزيل له.

{أما لو بقي أقل من ذلك} بأن لم يكف الوقت لركعه {فالأقوى كونه بمنزله الخروج} إذ الوقت لم يبق لا حقيقة ولا تنزيلاً، ودعوى أن ظاهر النص المتقدم خروج تمام الوقت دقه في غير محلها، وإن تأمل فيه بعض المعلقين كالسيد البروجردى.

ثم إنه لو شك في مقدار الوقت كان أصاله البقاء محكمه.

ص: ١٥٢

مسألة ٣ _ لو ظن فعل الصلاة فالظاهر أن حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت أو في خارجه، وكذا لو ظن عدم فعلها.

{مسألة ٣ _ لو ظن فعل الصلاة} فيما لم يدر أنه صلى أم لا في الوقت {فالظاهر} من الدليل المعلق للحكم بالاستيقان والشك {أن حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت} فيلزم الإتيان {أو في خارجه} فلا يلزم الإتيان، وذلك لأن الظن غير المعبر عنه حكم الشك لمقابلته باليقين في النص، بالإضافة إلى ما علم من عدم اعتبار الظن إلا ما خرج وليس هذا منه {وكذا لو ظن عدم فعلها} بأن كان الإتيان موهوماً أعنى الطرف المرجوح، لما تقدم.

مسألة _ ٤ _ إذا شك في بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء.

{مسألة _ ٤ _ إذا شك في بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء} للاستصحاب الجارى حتى في الوقت، وإشكال أن الوقت متصرم، فما علم غير باق، وما لم يعلم مشكوك فيه، فلا تتم أركان الاستصحاب، قد عرف الجواب عنه في الأصول بأن الموضوع العرفي باق، كجريان ماء النهر وسيلان دم الحيض أو غير هذا من الجواب الذي ذكر هناك، والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أقسام الشك، فقد يعلم بأن الوقت باق إلى الساعة الثانية عشره، لكنه لا يعلم هل صارت الساعه المذكوره أم لا؟ وقد لا يعلم أن الوقت يبقى إلى أيه ساعه، لكنه يعلم بأن الساعه الثانيه عشره قد حانت، وقد لا يعلم بالأمرين.

كما أنت قد عرفت في بعض المباحث السابقه ويأتى في كتاب الحج لزوم الفحص في الشبهات الموضوعيه من هذا القبيل.

فلو شك في الوقت لزم الفحص، فإن لم يصل فحصه إلى نتيجة أجرى الاستصحاب.

ثم إن احتمال أن يكون الظاهر من الشك في وقت الفريضة الشك في وقت هو وقت الفريضة بنحو مفاد كان الناقصه الموجب لامتناع جريان استصحاب الوقت لأنه لا يثبت كون وقت الشك هو وقت الفريضة، إلا على الأصل المثبت كما في المستمسك، خلاف الظاهر المستفاد من النص، ولو فتح باب هذا الاحتمال لكان كثير من الاستصحابات في معرض التزلزل.

مسألة ٥ _ لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا؟ فإن كان في الوقت المختص بالعصر بنى على الإتيان بها، وإن كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر بعد البناء على عدم الإتيان بها.

{مسألة ٥ _ لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا؟ فإن كان في الوقت المختص بالعصر} كأن صلاها في آخر الوقت {بنى على الإتيان بها} أى بالظهر لأنه من الشك بعد خروج الوقت كما في المستمسك^(١)، لصدق قوله (عليه السلام) في صحيح زراره والفضيل: «وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت، وقد دخل حائل فلا إعادته عليك من شيء». ^(٢)

بل أصرح منها خبره، عن الباقر (عليه السلام): «وإن دخله الشك بعد أن يصلى العصر فقد مضت». ^(٣)

{وإن كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر} لأنه من الشك في الوقت المقتضى للإتيان بالمشكوك، ولكن عدوله إلى الظهر إنما هو {بعد البناء على عدم الإتيان بها} وكان هذا قيد طبعي، فإن الإنسان لا يعدل إلا إذا بنى على عدم الإتيان بالمعدول إليه، وليس بقيد شرعي لعدم دليل عليه.

هذا ولكن لا يبعد عدم العدول وإتمام العصر لما تقدم من ظهور النص، وقاعده التجاوز، بل وقاعده الفراغ أيضاً، وهذا هو الظاهر من السيد الحكيم

ص: ١٥٥

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢٨.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٥ باب ٦٠ من أبواب المواقيت ح ١.

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٥ باب ٦٠ من أبواب المواقيت ح ٢.

فى المسمسك؁ واحطاط بالعدول السىء الحجه الكوه كمرى فى تعليقه الكواب.

والحكم فى المرين مثل الظهرين فىما ذكر.

ولو التفت فى أثناء العصر أنه فى الوقت المخص بالظهر؁ وشك فى أنه أءى بالظهر أم لا؟ عدل يقيناً لأنه إما كان آءياً بالظهر قبل الوقت أو لم ياء بها؁ وفى كلتا الصورتين هو الآن مأمور بالظهر؁ لبطلان الظهر المأءى به قبل الوقت على تقءير الإءيان.

ص: ١٥٤

مسألة ٦ _ إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر، ولم يدر المعين منهما، يجزيه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه، سواء كان فى الوقت أو فى خارجه

{مسألة ٦ _ إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ولم يدر المعين منهما} بأن احتمال أنه اشتبه فصلى العصر قبل إتيانه بالظهر {يجزيه الإتيان بأربع ركعات} فى الحضر وركعتين فى السفر {بقصد ما فى الذمه} لكفايه النيه إجمالاً، ولا دليل على لزوم التعيين، اللهم إلا أن يقال: بكفايه الإتيان بصلاه العصر، لأن ما أتى به إن كان قصد به الظهر فهو، وإن كان قصد به العصر وقع ظهراً قهراً للنص.

ففى صحيحه زراره: «وإن نسيت الظهر حتى صليت العصر، فذكرتها وأنت فى الصلاه أو بعد فراغها، فانوها الأولى، ثم صل العصر، فإنما هى أربع مكان أربع». (١)

وقد تقدم بحث ذلك فى مبحث المواقيت فراجع.

نعم لا شك فى كفايه الإتيان بقصد ما فى الذمه إلا على القول بلزوم الجزم فى النيه، لكنه تحقق فى موضعه عدم الدليل على ذلك، {سواء كان فى الوقت أو فى خارجه} إذ الخروج عن الوقت إنما ينفع فيما إذا شك شكاً بدوياً، لا- مقرونأً بالعلم الإجمالى كما فى المقام، وقد يقال بكفايه الإتيان بالعصر فيما إذا كان الشك خارج الوقت، لأصالة حمل فعل المسلم على الصحيح، بمعنى الإتيان بالوظيفه، لا الصحه بمعنى عدم لزوم القضاء والإعاده وعدم فعله المحرم، لقوله (عليه

ص: ١٥٧

نعم لو كان في وقت الاختصاص بالعصر يجوز له البناء على أن ما أتى به هو الظهر، فينوى فيما يأتي به العصر.

(السلام): «ضع أمر أخيك على أحسنه»^(١)، بعد سحبه إلى فعل النفس بالإجماع وشبهه.

وفيه: إن شمول أصاله الصحه لمثل ذلك مشكل، وإلا لجرى فيما لو كان الشك في الوقت أيضاً، إذ أصاله بالمعنى المذكور لا يفرق فيها بين داخل الوقت وخارجه، ولا يظن أن يلتزم بها القائل، فتأمل.

{نعم لو كان} الشك {في وقت الاختصاص بالعصر يجوز له البناء على أن ما أتى به هو الظهر، فينوى فيما يأتي به العصر} وذلك لأن الشك في الظهر شك بعد خروج الوقت، وفي العصر شك في الوقت، فيترتب في كل أثره، فيبنى على الإتيان بالظهر، وعدم الإتيان بالعصر^(٢)، هكذا في المستمسك.

وقد أورد عليه جماعه من المعلقين بلزوم الإتيان بأربع ركع بقصد ما في الذمه كالصوره السابقه، وكان الوجه أن الوقت مشترك بين الظهر والعصر، وإنما يختص العصر بآخر الوقت لمن لم يأت به، والمفروض أن المكلف شاك في الإتيان بأيهما فهو لا يعلم بالاختصاص حتى يبنى على ذلك كون الشك في الظهر خارج وقته، والشك في العصر في وقته.

وربما يقرب كلام المصنف، بأن أصاله عدم فعل العصر جاريه في المقام، ولا تعارض بأصاله عدم فعل الظهر، لأن الأصل الثاني لا ينفي اختصاص الوقت بالعصر فإذا ثبت الاختصاص كانت قاعده الشك بعد

ص: ١٥٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦١٤ باب ١٦١ من أحكام العشره ح ٣.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٢٩.

ولو علم أنه صلى إحدى العشائين ولم يدر المعين منهما، وجب الإتيان بهما، سواء كان في الوقت أو في خارجه، وهنا أيضاً لو كان في وقت الاختصاص بالعشاء، بنى على أن ما أتى به هو المغرب وأن الباقي هو العشاء.

الوقت بالنسبة إلى الظهر حاكمه على أصاله عدم الإتيان بها، فلا تعارض بين الأصلين.

وإن شئت قلت: إن هناك ثلاثه أمور: أصل عدم فعل العصر، وأصل عدم فعل الظهر، وقاعده الاختصاص، لكن قاعده الاختصاص تنفى أصل عدم فعل الظهر، فلقاعده تجعل هذا الأصل من الشك بعد الوقت، فتبقى أصاله عدم فعل العصر خاليه عن المعارض.

ولكن فيه: إن أصاله عدم فعل الظهر تنفى الاختصاص بالعصر، بضميمه أنه آت بصلاه بالوجدان، فإن من أتى بإحدى الفريضتين بالوجدان، وليست هي الظهر بحكم الأصل، يتحقق عنده موضوع عدم اختصاص آخر الوقت بالعصر فتدبر.

{ولو علم أنه صلى إحدى العشائين ولم يدر المعين منهما وجب الإتيان بهما} للعلم إجمالاً باشتغال الذمه بإحداهما، ولا يعلم بالفراغ إلا بالإتيان بهما، وهنا ليس محلاً لإتيان صلاه مردده للاختلاف كما هو واضح {سواء كان في الوقت أو في خارجه} لما عرفت في المسأله المتقدمه {وهنا أيضاً لو كان} الشك {في وقت الاختصاص بالعشاء بنى على أن ما أتى به هو المغرب وأن الباقي هو العشاء} لما تقدم نظيره في الظهرين، وقد عرفت الإشكال فيه، وأن مقتضى ذلك الإتيان بهما أيضاً.

مسألة ٧ _ إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت ونسى الإتيان بها وجب عليه القضاء إذا تذكر خارج الوقت، وكذا إذا شك واعتقد أنه خارج الوقت، ثم تبين أن شكه كان في أثناء الوقت

{مسألة ٧ _ إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت} مما يقتضى الإتيان بها لقاعده الشغل {و} لكن {نسى} بعد ذلك {الإتيان بها، وجب عليه القضاء إذا تذكر خارج الوقت} وذلك للعلم بتعلق التكليف والشك في الفراغ، وليس المقام من الشك بعد خروج الوقت، إذ مورد ذلك الشك الحادث لا الشك الممتد من داخل الوقت. هذا إذا علم بالنسيان آخر الوقت، أما إذا شك في أنه هل تذكر بعد النسيان ثم أتى بها أم لا؟ كان الوقت حائلاً، لأنه شاك حينئذ في الإتيان بالصلاة داخل الوقت.

ثم إن الطوارئ المانعه بعد الشك الذى حدث داخل الوقت كالنوم والإغماء والسكر الممتد إلى بعد الوقت، حالها حال النسيان، لانسياب الدليل المتقدم في النسيان فيها أيضاً.

{وكذا} يجب الإتيان بالصلاة {إذا شك} في الإتيان بها {أو اعتقد أنه} أى شكه {خارج الوقت، ثم تبين أن شكه كان في أثناء الوقت} إذ المدار في الشك في الوقت والشك خارج الوقت على الموضوع الواقعي لا الخيالي، وهل يفرق في ذلك أن كون الاعتقاد خارج الوقت يكون من باب الجهل بالموضوع، أو من باب تبدل الاجتهاد في الحكم، كما لو كان اجتهاده السابق أن وقت الظهرين يمتدان إلى الغروب، ثم اجتهد بامتدادهما إلى المغرب، أو لا فرق بين الأمرين؟

وأما إذا شك واعتقد أنه في الوقت، فترك الإتيان بها عمداً أو سهواً، ثم تبين أن شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء.

الظاهر الفرق واختصاص لزوم الإتيان بالجهل الموضوعي، وذلك لأن الاجتهاد الثاني لا يجعل شكه من الشك في الوقت حتى يترتب عليه أثره بالنسبة إلى الماضي.

نعم إذا حدث له مثل هذا الشك في الحال الثاني، كان متعبداً باجتهاده، ومثل ذلك لو شك وهو مقلد لمن يقول بعدم الامتداد، ثم قلد من يقول بالامتداد. {وأما إذا شك أو اعتقد أنه في الوقت، فترك الإتيان بها عمداً أو سهواً ثم تبين أن شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء} لما تقدم من أن الحكم دائر مدار الواقع لا مدار الخيال.

أما من احتاط بلزوم الإتيان كبعض معلقى الكتاب، فكأنه نظر إلى أنه توجه إليه الأمر الظاهري حال الشك، ولا يعلم من دليل إلغاء الشك بعد الوقت شموله لمثل المقام، لكن فيه أن الإطلاق محكم ولا وجه للاحتمال المذكور، ومن ما تقدم في الفرع السابق تعرف أنه لا يجب عليه القضاء إذا تبدل اجتهاده أو تقليده، لأنه معذور حسب اجتهاده الثاني المقتضى لعدم القضاء لمثل ذلك.

نعم لو كان الترك عمداً، وكان اجتهاده الأول مطابقاً للواقع، عوقب على ذلك الترك. لا على عدم الإتيان بعد الاجتهاد الثاني.

مسألة ٨ _ حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاة وعدمه حكم غيره، فيجرب فيه التفصيل بين كونه في الوقت وخارجه.

{مسألة ٨ _ حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاة وعدمه} بأن يشك كثيراً هل أتى بصلاته الواجبه أم لا؟ {حكم غيره} ممن يشك في أنه هل صلى أم لا، ولا- مزيه لكثرة الشك هنا {فيجرب فيه التفصيل بين كونه في الوقت وخارجه} فإذا شك في الوقت أتى بالصلاة، وإذا شك في خارج الوقت لم يعتن بشكه وبنى على الإتيان، وذلك لإطلاق الأدله الفارقه بين الشك في الوقت وغيره كما في المستمسك، وسكت على المتن كثير من المعلقين، خلافاً لصاحب المستند قال: لو شك كثير الشك في أصل فعل الصلاة، لا- يلتفت إليه وبنى على الفعل، كما صرح به بعض مشايخنا المحققين، ويدل عليه العله المتقدمه ((١))، انتهى.

أقول: مراده بالعله ما ذكر في صحيحه زراره وأبى بصير أو حسنتهما، قالوا: قلنا له: الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا يدري صلى ولا ما بقى عليه؟ قال: «يعيد»، قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك كلما أعاد شك؟ قال: «يمض في شكه». ثم قال: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود، فليمض أحدكم في وهمه، ولا يكثرن نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك»، قال زراره: ثم قال (عليه السلام): «إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم». ((٢))

أقول: الروايه الأصرح منه دلالة ما رواه الدعائم، عن أبى جعفر (عليه السلام) إنه

ص: ١٦٢

١- المستند: ج ١ ص ٤٩٠ في الشك سطر ١١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٩ باب ١٦ في الخلل ح ٢.

وأما الوسواسي فالظاهر أنه يبني على الإتيان وإن كان في الوقت.

سئل عن الرجل يشك في صلاته؟ قال: «يعيد»، قيل: فإنه يكثر ذلك عليه كلما أعاد شكك؟ قال: «يمضي في شكه»، قال: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم بقضاء الصلاة فتطمعوه فإنه إن فعل ذلك لم يعد إليه». (١١)

وأشكل على ذلك بأن الاستدلال بالصحيحه يتوقف على إحراز كون كثره الشك هنا من الشيطان وهو غير ظاهر مطلقاً، وكونه من الشيطان إذا كان يؤدي إلى نقض الصلاة لا يلزم كونه كذلك في غيره، انتهى.

لكن لا- يبعد استفادة الإطلاق من التعليل، إذ ليس المعيار نقض الصلاة، وإنما ذلك من باب المثال المتعارف، وإلا فالحكم كذلك فيمن لا ينقض الصلاة وإنما يتمها ويعيدها، مضافاً إلى استفاده كون كثره الشك من الشيطان من الصحيحه، بل ربما يقال: إن الإطلاقات الداله على لزوم الإتيان بالصلاه إذا شك في الوقت منصرفه عن كثير الشك إذ المطلق منصب على المتعارف لا النادر.

ولو شك في شمول الإطلاق، كانت أصاله الإطلاق محكمه، فما ذهب إليه المستند لعله الأظهر، خصوصاً بعد تأييده بما عرفت عن الدعائم، فإن لفظه قضاء الصلاة أعم من الإتيان بها لخلل حدث فيها مع العلم بأنه أتى بها، أو الإتيان بها للشك في إنه هل صلاها أم لا.

{وأما الوسواسي، فالظاهر أنه يبني على الإتيان وإن كان في الوقت} لا يخفى أن كثير الشك المذكور في المتن غير الوسواسي، وإن كان ربما انجر الأول

ص: ١٤٣

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٠ في ذكر السهو.

إلى الثاني، وذلك أن الوسوسة عبارته عن حاله نفسيه تمنع عن الإذعان بالمعلومات واطمينان النفس إليها بعد حصول العلم بها، وقد تترقى الوسوسة حتى تمنع عن حصول العلم من أسبابه المتعارفه، وقد تترقى حتى يتحصل العلم بالخلاف من أسباب ومقدمات خياليه، وقد تترقى حتى ينكر صاحبها المعلومات كالسوفسطائيين.

والوسوسة مرض نفسي لا يجوز عقلاً وشرعاً اتباعها، بل في المستمسك وغيره دعوى الإجماع على ذلك.

ويدل عليه قبل ذلك بالإضافة إلى انصراف أدله التكاليف عن مثله: صحيح ابن سنان، قال: ذكرت لأبي عبد الله (عليه السلام) رجلاً مبتلى بالوضوء والصلاه، قلت: هو رجل عاقل؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «وأى عقل له وهو يطيع الشيطان» فقلت له: وكيف يطيع الشيطان؟ فقال: «سله هذا الذي يأتيه من أى شيء هو، فإنه يقول لك من عمل الشيطان». (١)

إلى غير ذلك مما تقدم في كتاب الطهاره في المسأله الواحده من فصل طريق ثبوت النجاسه، عند قول المصنف: لا اعتبار بعلم الوسواسى وقبله.

ص: ١٦٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٦ باب ١٠ في مقدمه العبادات ح ١.

مسألة ٩ _ إذا شك في بعض شرائط الصلاة، فإما أن يكون قبل الشروع فيها، أو في أثنائها، أو بعد الفراغ منها، فإن كان قبل الشروع فلا بد من إحراز ذلك الشرط ولو بالاستصحاب ونحوه من الأصول

{مسألة ٩ _ إذا شك في بعض شرائط الصلاة، فإما أن يكون} الشك {قبل الشروع فيها، أو في أثنائها، أو بعد الفراغ منها} بأن شك هل أنه كان واجداً للشرط حال الصلاة أم لا {فإن كان قبل الشروع، فلا بد من إحراز ذلك الشرط} وذلك لوضوح أنه تكليف متوقف على الشرط، فبدون الإحراز لا يعلم بإتيان المكلف به، وهذا لا يحتاج إلى دليل غير أدله الشرائط كما لا يخفى، ولذا أرسلوه إرسال المسلمات {ولو} كان الإحراز {بالاستصحاب ونحوه} كإخبار البيهقي، وأصالة الطهارة والحليه {من الأصول} ونحوها، لأن الشارع نزلها منزلة العلم كما حقق في محالها، ولو لم يعتن وصلّى مع الشك في الشرط فإن تمشى منه القربة وكان الشرط موجوداً واقعاً صحت صلاته، إذ لا مدخلية للعلم في الشرط، فإن أدله الشرائط كأدله سائر التكاليف ظاهره في الواقعية لا- في العلميه كما لا يخفى، وفقدانها للوجه ونحوه غير مضر، لما تقدم غير مره من عدم اشتراط التكاليف بالوجه والتميز ونحوهما.

ومنه يعلم أنه لو كان قاطعاً أو ظاناً بعدم اشتماله على الشرط وصلّى مع تمشى القربة وكان في الواقع واجداً للشرط كفى

كما لا يقال: كيف يتمشى قصد القربة في مثل هذا الحال؟

لأننا نقول: غير الملتفتين من الناس يكون قصدها عندهم خفيف المؤنه

وكذا إذا كان فى الأثناء، وإن كان بعد الفراغ منها حكم بصحتها

فإنهم يرون خصوصيات الأحكام تشرىفات وآداباً، ولذا نرى العصاه يصلون بخاتم الذهب وماء مغصوب وما أشبه مع أنهم يقصدون القربه بصلاتهم حتى أنهم لو علموا عدم الفائدة لم يصلوها.

ثم إنه لو أحرز الشرط علماً أو تعبداً وصلّى ثم تبين فقدانه، فإن كان الشرط شرطاً واقعياً كالطهاره وما أشبه بطلت واحتاجت إلى القضاء والإعاده، وإن كان الشرط علمياً صحت كما تحقق فى ثنايا المسائل المتشتمه السابقه.

{وكذا} لا بد من الإحراز {إذا كان} الشك {فى الأثناء} كما لو شك فى وسط الصلاه فى أنه هل كان متطهراً، أو هل هو متوجه إلى القبله، أو هل بقى ساتره أم أزاحته الريح مثلاً وإنما يشترط الإحراز لأنه لا يتمكن من الإتيان ببقية الصلاه بدون الشرط، والطريق إليه الإحراز.

ولو أحرز فى الأثناء، وعلم بأنه كان فاقداً له قبل ذلك، كما لو صلى فى القطار بزعم القبله ثم تفكر فى الأثناء فعلم أن صلاته فعلاً واجده للقبله لانحراف القطار، بينما كان أول شروعه غير مواجه لها، فإن كان الشرط واقعياً بطلت الصلاه ولم يفد وجدانها الشرط فعلاً، وإن كان علمياً كفى، لأنه أحرزه أول الصلاه والفرض كفايه الإحراز عن الواقع.

ومما تقدم فى الشق الأول من المسأله تعلم أنه لو شك فى الأثناء، ثم لم يبال وأتم الصلاه، وكان فى الواقع موجوداً كفى، إذا تمشى منه قصد القربه كما ذكر.

{وإن كان} الشك {بعد الفراغ منها حكم بصحتها} بلا- خلاص ولا- إشكال، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه، كما فى المستمسك وغيره، وأرسله المستند فى الشك فى الأجزاء إرسال المسلمات، ويدل عليه غير واحد من النصوص:

كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كلما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد». (١)

وصحيحته الثانيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يشك بعد ما ينصرف من صلاته؟ قال: فقال (عليه السلام): «لا يعيد ولا شيء عليه». (٢)

وصحيحته الأخرى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أيضاً قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاة؟ قال: «يمضى على صلاته ولا يعيد». (٣)

وصحيحته الرابعه عنه (عليه السلام) قال: «إذا شك الرجل بعد ما صلى فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً وكان يقينه حين انصرف أنه كان قد أتم، لم يعد الصلاة وكان حين انصرف أقرب إلى الحق منه بعد ذلك». (٤)

أقول: قوله (عليه السلام): «وكان يقينه حين انصرف» إلخ، يراد به المتعارف من أن الإنسان مطمئن بتماميه صلاته حين يسلم، ومعنى كونه أقرب أن الإنسان حين العمل أذكر، ولذا يأتي بالعمل على وجهه.

وموثق ابن أبي يعفور: «إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه». (٥)

وموثق ابن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كلما مضى من

ص: ١٦٧

-
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤٣ باب ٢٧ في الخلل ح ٢.
 - ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٤٢ باب ٢٧ في الخلل ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٣١ باب ٤٢ في أبواب الوضوء ح ٥.
 - ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٤٣ باب ٢٧ في الخلل ح ٣.
 - ٥- المصدر: ج ١ ص ٣٣١ باب ٤٢ في الوضوء ح ٢.

صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا إعاده عليك فيه».(١)

وموثقته الأخرى، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو».(٢)

وخبر الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، إنه قال: «من شك في صلاته بعد انصرافه فلا شيء عليه».(٣)

والدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وإن شك في شيء من الصلاة بعد أن سلم منها لم يكن عليه إعادته».(٤)

وفي الفقه الرضوي: «وكل سهو بعد الخروج من الصلاة، فليس بشيء ولا إعادته فيه».(٥)

ثم إنه حيث تقدم البحث في الفرق بين قاعده التجاوز وقاعده الفراغ، وأنه هل هما قاعدتان، أم قاعده واحده؟ وهل تجرى قاعده التجاوز في مثل المقام لو كانت قاعده مستقلة؟ لا نطيل المقام بالإعادته.

ثم إن الظاهر لزوم الفراغ من الصلاة بجميع أجزائها، فلا ينفع ذلك فيما لو حصل الشك وقد نسي ركعه أو سجوداً أو تشهداً مما يلزم الإتيان به بعد السلام.

نعم لو شك بين الركعات بما يلزم الإتيان بركعه أو ركعتين، وحصل

ص: ١٦٨

١- المصدر: ج ١ ص ٣٣١ باب ٤٢ في الوضوء ح ٦.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٣٦ باب ٢٣ في الخلل ح ٣.

٣- الجعفریات: ص ٥١ باب السهو والشك.

٤- الدعائم: ج ١ ص ١٨٩ في ذكر السهو.

٥- فقه الرضا: ص ٩ سطر ٢.

وإن كان يجب إحرازه للصلاه الأخرى.

الشك فى الشرط بعد تمام الصلاه قبل الإتيان بها، ثم تبين كمال الصلاه كان من الشك بعد الفراغ، ومع عدم تبين ذلك يلزم إعادة الصلاه بالشرط.

{وإن كان يجب إحرازه} علماً أو علمياً {للصلاه الأخرى} لأن الأدله على الصحه إنما هى بالنسبه إلى العمل السابق، فيبقى العمل الأتى على الأصل من لزوم لإحراز شرطه قبل الإتيان به.

بل يشمل قوله (عليه السلام): «إنما الشك إذا كنت فى شىء لم تجزه».

ولا يستشكل على هذا إنه كيف يمكن الانفكاك بين المتلازمين، فإنه إن كان جامعاً للشرط حال الصلاه الأولى كفت فى الثانيه، وإلا لم تكف فى الأولى أيضاً، لأنه من الممكن التفكيك فى التكاليف، فإن الشارع اكتفى بالأولى تسهياً وامتناناً، وليس عزيز مثل ذلك فى الشرعيات كما لا يخفى، وقد حقق فى محله مفصلاً.

ص: ١٦٩

مسألة ١٠ _ إذا شك في شيء من أفعال الصلاة، فإما أن يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه، وإما أن يكون بعده، فإن كان قبله وجب الإتيان

{مسألة ١٠ _ إذا شك في شيء من أفعال الصلاة} بأن لم يدر أنه أتاه أم لم يأت به {فإما أن يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه} ذلك الغير شرعاً {وإما أن يكون بعده، فإن كان قبله وجب الإتيان} إجماعاً محكياً على لسان جماعه إن لم يكن محصلاً كما في الجواهر، وبلا خلاف فيه على الظاهر كما في الحقائق، وذكره المستند والمصباح والمستمسك ساكتين عليه.

وذلك لقاعده الاشتغال، وأصاله بقاء الخطاب المتعلق بذلك الفعل، ومفهوم جملة من النصوص المصرحة بعدم التدارك للشيء بعد الخروج عن موضعه، وجمهره من النصوص الخاصة:

كالصحيح الذي رواه الشيخ، عن عمران الحلبي قال: قلت: الرجل يشك وهو قائم فلا يدرى ركع أم لا؟ قال: «فليركع». ((١))

وصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل أن يستوى جالساً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: «يسجد»، قلت: فرجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: «يسجد». ((٢))

وخبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل شك وهو

ص: ١٧٠

- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٣٥٧ باب ٢٠٨ من شك وهو قائم... ح ١.
- ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٦١ باب ٢١١ من شك فلم يدر... ح ٤.

قائم فلم يدر ركع أم لم يركع؟ قال: «يركع ويسجد».(١١)

وخبر الحلبي قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل سهى، فلم يدر سجد سجده أم ثنتين؟ قال: «يسجد أخرى وليس عليه بعد انقضاء الصلاة سجداً سهواً».(١٢)

وخبر أبي بصير المروى عن الكافي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل شك فلم يدر سجد سجدين؟ قال: «يسجد حتى يستيقن أنها سجدتان».(١٣)

وخبر الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن رجل شبّه عليه فلم يدر واحده سجد أو اثنتين؟ قال: «فليسجد أخرى».(١٤)

ورواه أبو بصير والحلبي جميعاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل لا يدرى أركع أم لم يركع؟ قال: «يركع».(١٥)
إلى غيرها من الروايات التي يأتي بعضها الآخر.

أما الصحيح الذي رواه الشيخ، عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أستقيم قائماً فلا أدري ركعت أم لا؟ قال: «بلى قد ركعت، فامض في صلاتك فإن ذلك من الشيطان».(١٦)

فالظاهر أن منشأ شكّه كان الوسوسة، كما يدل على ذلك ذيل الحديث، وقد

ص: ١٧١

-
- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٣٥٧ باب ٢٠٨ من شك وهو قائم... ح ٢.
 - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٦١ باب ٢١١ من شك فلم يدر... ح ١.
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ٣٤٩ باب السهو في السجود ح ٢.
 - ٤- الكافي: ج ٣ ص ٣٤٩ باب السهو في السجود ح ٤.
 - ٥- الاستبصار: ج ١ ص ٣٥٧ باب ٢٠٨ من شك وهو قائم... ح ٣.
 - ٦- الاستبصار: ج ١ ص ٣٥٧ باب ٢٠٨ من شك وهو قائم فلا يدرى... ح ٤.

كما إذا شك في الركوع وهو قائم، أو شك في السجدين أو السجده الواحده ولم يدخل في القيام أو التشهد، وهكذا لو شك في تكبيره الإحرام ولم يدخل فيما بعدها، أو شك في الحمد ولم يدخل في السوره، أو فيها ولم يدخل في الركوع أو القنوت. وإن كان بعده لم يلتفت

حمله على هذا الفقيه الهمداني وغيره، وأكثر في المستند وغيره في ذكر محامل له فيما لا حاجه إليها.

ومن إطلاق ما تقدم تعرف عدم الفرق بين أقسام المشكوكات إذا كان الشك في المحل.

{كما إذا شك في السجدين أو في الركوع وهو قائم، أو شك في السجدين أو السجده الواحده ولم يدخل في القيام} وسيأتي الكلام في حكم مقدمات القيام كالنهوض قبل الوصول إلى حاله القائم، وهل الشك في المحل أو بعد المحل؟ {أو} شك في {التشهد} ولم يدخل في القيام، ولا يخفى أن كون المعيار القيام في باب الشك في السجده إنما هو بالنسبه إلى الركعه التي لم يكن فيها التشهد، وإلا كان المعيار الدخول في التشهد لأنه مفوت لمحل السجده.

{وهكذا لو شك في تكبيره الإحرام ولم يدخل في ما بعدها} من القراءه {أو شك في الحمد ولم يدخل في السوره، أو فيها} أى في السوره {ولم يدخل في الركوع أو القنوت} إذ لا فرق بين الدخول في الجزء المستحب أو الواجب، كما لا فرق بين كون المشكوك جزءاً واجباً أو مستحباً، فلو شك في القنوت ولم يركع أتى به لإطلاق النص والفتوى.

{وإن كان} الشك {بعده} أى بعد الدخول في الغير {لم يلتفت} إلى شكه ولم يحتج المشكوك إلى إعادته أو قضاء أو أثر من آثار

الترك، كسجده السهو بلا- إشكال ولا- خلاف، وإجماعاً منقولاً عن جماعه كما صرح بذلك الحدائق والجواهر والمستند ومصباح الفقيه والمستمسك وغيرها، ويدل على ذلك مستفيض النصوص.

كصحيحه زراره قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامه؟ قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في الأذان والإقامه وقد كبر؟ قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في التكبير وقد قرأ؟ قال: «يمضى»، قلت: رجل شك في القراءة وقد ركع؟ قال: «يمضى»، قلت: شك في الركوع وقد سجد؟ قال: «يمضى على صلاته» ثم قال: «يا زراره إذا خرجت من شيء ودخلت في غيره فشكك ليس بشيء». (١)

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع؟ قال: «يمضى في صلاته». (٢)

وصحيحه إسماعيل بن جابر قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن شك في الركوع بعد ما سجد فليمض، وإن شك في السجود بعد ما قام فليمض، كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه». (٣)

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله.

ص: ١٧٣

-
- ١- التهذيب: ج ٢ ص ٣٥٢ في أحكام السهو ح ٤٧ (١٤٥٩).
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٧ باب ١٣ من أبواب الركوع ح ٥.
 - ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٧ باب ١٣ من أبواب الركوع ح ٤.

وصحيحه حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أشك وأنا ساجد فلا أدري ركعت أم لا؟ فقال: «قد ركعت، امضه». (١)

وموثقه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو». (٢)

والمتفاهم عرفاً من قوله (عليه السلام): «مما قد مضى» أنه سواء كان شك في الإتيان به أو شك في صحته بعد العلم بالإتيان، فاستظهار الفقيه الهمداني من ذلك الشك في الصحه لا في أصل الوجود محل نظر.

وخبر محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كلما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه كما هو، ولا إعادته عليك فيه». (٣)

وخبر عبيد بن زرارة، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا شككت في شيء من صلاتك وقد أخذت في مستأنف فليس بشيء، امض». (٤)

ومعنى (المستأنف) العمل الذي يكون بعد ذلك المشكوك، لا صلاه مستأنفه، كما ربما يتوهم.

ومرسله الصدوق، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إنك إن شككت أن لم تؤذن وقد أقيمت فامض، وإن شككت في الإقامه بعد ما كبرت فامض، وإن شككت

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٦ باب ١٣ من أبواب الركوع ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٣٦ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ح ٦.

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٤٨٣ باب ٢٠ من أبواب الخلل الواقع... ح ٣.

وبنى على إنه أتى به من غير فرق بين الأولتين والأخيرتين

فى القراءه بعد ما ركعت فامض، وإن شككت فى الركوع بعد ما سجدت فامض، وكل شىء شككت فيه وقد دخلت فى حاله أخرى فامض، ولا تلتفت إلى الشك إلا أن تستيقن». (١)

وصحيح عبد الرحمان، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل أهوى إلى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع؟ قال: «قد ركع». (٢)

فإن المستفاد من مجموع هذه الروايات أن الشك بعد المحل يوجب عدم الاعتناء والمضى {وبنى على أنه أتى به، من غير فرق بين {الركعتين {الأولتين والأخيرتين} وذلك لإطلاق النصوص المتقدمه كما رأيتها، وخصوص خبر محمد بن المنصور، قال: سألته عن الذى ينسى السجده الثانيه من الركعه الثانيه أو شك فيها؟ فقال: «إذا خفت أن لا تكون وضعت وجهك إلا مره واحده فإذا سلمت سجدت سجده واحده، وتضع وجهك مره واحده وليس عليك سهو». (٣)

وقوله (عليه السلام): «إذا خفت» تعبير عرفى يقال فى مثل هذا الموضع، لأنه كثيراً ما يكون عدم الإتيان ظناً ونحوه.

خلافاً فى المسأله للمفيد والشيخ فى بعض كتبه وغيرهما، فقالوا بالبطلان بكل سهو أو شك يتعلق بالأولتين، وحكى نحو ذلك عن ابن حمزه والعلامه بالمناقشه فى بعض أفراد الشك فى الأولتين

ص: ١٧٥

١- الهدايه من كتاب الجوامع الفقيهيه: ص ٥٢ سطر ١٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٧ باب ١٣ من أبواب الركوع ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٠ باب ١٤ من أبواب السجود ح ٦.

وذلك لما دل على عدم دخول السهو في فريضه الله الشامله للاولتين والصبح والمغرب وصلاه السفر.

كصحيحه زراره: «من شك في الأوليين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين، ومن شك في الأخيرتين عمل بالوهم».(١)

وروايه موسى بن بكير: «إذا شككت في الأوليين فأعد».(٢)

وصحيحه البقباق: «إذا لم تحفظ الركعتين الأوليين فأعد صلاتك».(٣)

وروايه العامري: «فمن شك في أصل الفرض في الركعتين الأوليين استقبل صلاته».(٤)

وفي الجميع ما لا يخفى، إذ مضافاً إلى أن الظاهر من الشك في الأوليين ولو بقرينه فهم المشهور الشك في الركعات لا الشك في الأجزاء، أن روايه محمد بن المنصور صالح لبيان المراد أو تخصيص هذه الروايات، خصوصاً مع أنه مؤيد بما دل على صحه الصلاه بالسهو عن السجده الواحده ولو من الأوليين، وما دل على أن نسيان السجديتين من الأوليين والأخيرين سواء.

وبذلك كله تعرف عدم الفرق بين الأوليين والأخيرين {على الأصح} كما تعرف عدم الفرق بين الثنائيه والثلاثيه والرابعيه، بل ربما يقال بأن إطلاق الروايات

ص: ١٧٦

- ١- المصدر: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ في الخلل ح ١.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ في الخلل ح ١٩.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ في الخلل ح ١٣.
- ٤- المصدر: ج ٣ ص ٣٥ باب ١٣ في أعداد الفرائض ح ١٤.

المصححه الكثيره تأبى عن الحمل على خصوص الأ-خيرتين من الرباعيه التي ليست هي إلا-سته من سبع عشره ركعه، فيانه كالتخصيص المستهجن.

ثم هل المصحح هو التجاوز، أو الدخول فى الغير، وعلى الثانى فهل المراد بالغير الغير الشرعى أو الأعم منه ومن العقلى أو العادى، فالغير الشرعى كالركوع بالنسبه إلى القراءه، والعقلى كالهوى للسجود بالنسبه إلى الركوع، والعادى كما لو اعتاد أن يبدل مكان خاتمه فى الركوع؟ الظاهر من أخبار الباب كفايه التجاوز، كما هو ظاهر الشرائع وغيره، حيث قال: إذا شك فى شىء من أفعال الصلاه، فإن كان فى موضعه أتى به وأتم، وإن انتقل عنه مضى فى صلاته(1)، انتهى.

وذلك لظهور قوله (عليه السلام) فى صحيحه إسماعيل: «مما جاوزه»، وكذلك خبر أبى بصير وموثقه محمد بن مسلم: «كلما شككت فيه مما قد مضى». وخبره الآخر: «كلما مضى من صلاتك وطهورك» فى أن العبره بالتجاوز.

ولا- يرد على ذلك أن الصحيحه والخبر عطفاً على «مما جاوزه» قوله (عليه السلام): «ودخل فى غيره»، والموثقه والخبر ظاهران فى أن الشك فى الصحه لا فى أصل الوجود، إذ الجواب أن الظاهر كون «ودخل فى غيره» عطف تفسير لقوله «مما جاوزه» وإلا لم يبق مجال للجمله الأولى، وهذا هو المتعارف فى عطف بعض الجمل ببعض، حيث إن المستفاد عرفاً كون المتقدمه لبيان المطلب والمتأخره لتوضيحها، لا أن المتقدمه مقدمى للمتأخره.

أما الموثقه فقد سبق أنه لا وجه لتخصيصها بكون الشك فى الصحه، فإن العرف

ص: ١٧٧

١- الشرائع: ص ٨٦.

يفهم من مثل ذلك: أن المعيار هو الشك المتعلق بالشيء السابق، سواء كان شكاً في الوجود أو في الصحة، والمضى باعتبار المحل لا باعتبار نفس الشيء، وهذا هو المطابق للقاعده العرفيه التي تبنى على أن الماضي صحيح، والظاهر من الروايه أنها تقرير للقاعده العرفيه، ألا- ترى أن العرف لو شك في أنه خمّس أم لا، أو علم أنه خمّس ولم يعلم بصحة تخميسه _ فيما كان مواظباً على خمسه طبعاً _ لم يبال بأحد من الشكين، ويبنى على الصحة، مثل ما يبني على الصحة في عمل الغير، سواء شك في أصل وجوده أو في صحته، وإلا- لزم القول بلزوم إعطاء الأبناء خمس الآباء وسائر الحقوق الإلهيه أو الخلقيه التي علموا بتعلقها بهم في وقت ما.

لا يقال: إنه إذا سلمنا ذلك كله، يرد عليه أن الظاهر من صحيحه زواره حيث قال: «ثم دخلت في غيره» لزوم الدخول في الغير حيث إنه عطف بـ «ثم» الظاهره في التراخي.

لأننا نقول: لا- يمكن الاعتماد على لفظه «ثم» في استفاده هذا المطلب، إذ الظاهر أن التعبير بها باعتبار المباينه الذاتيه بين الفعل وغيره، لا- باعتبار الزمان، فهي للتوطئه بالنسبه إلى قوله: «فشككت»، وإلا فإن كان «ثم» بمعناه الأول لزوم الفصل ولا يقول أحد به، مضافاً إلى أن الأمثله في صدر الروايه تأبى ذلك، إذ لا فصل بين الأذان والإقامه والتكبير والقراءه كما لا يخفى، فالمناط هو الخروج من الشيء، كما صرحت بذلك الجملة الأولى في ضرب القاعده، وهذه الصحيحه مثل مرسله الصدوق: «وقد دخلت في حاله أخرى» ولعل هذه الأمور وأمثالها بالإضافه إلى الارتكاز العرفي سميت هذه القاعده بـ «قاعده التجاوز» مما يشير إلى أن المناط

التجاوز لا الدخول فى الغير.

ولا يبقى فى المقام إلا أن يقال: إنه لو كان المعيار التجاوز فقط، فما سر الإتيان بالجمله الثانيه فى صحيحه إسماعيل وزراره وما أشبه؟

والجواب: إن ذلك طبيعى، فإن التجاوز غالباً لا يتحقق إلا بالدخول فى الغير، بالإضافة إلى أن الشك فى وجود الشىء لا يتحقق غالباً إلا مع الفصل.

وإذا اعتبرنا التجاوز تخلصنا من إشكال أنه لم يذكر فى الروايات الأبعاض كالشك فى الآيات الأول بعد ما دخل فى الآيات الأخر وهكذا، كما أنه لا يبقى مجال التكلم حول الغير، وأن المراد به هل الشرعى أو العقلى أو العادى؟

أو أن المعتبر هل الجزء الذى له عنوان مستقل، أو الواجب أو الركن؟ فلا يكون من التجاوز ما له عنوان غير مستقل كآياه، أو ما ليس بواجب كالقنوت أو ما ليس بركن، أو ما أشبه ذلك من الأقوال المتشبهه التى استدلوا لكل واحد منها بمختلف الإشارات الواردة فى الروايات.

أما الأمثله الوارده فى الروايات فهى أمثله لما يقع الشك فيها غالباً، فلا يرد أنه كيف لم يذكر الشك فى الأبعاض، أو لم يذكر فى مثل صحيح زراره الشك فى الركوع بعد الهوى نحو السجود، أو عكسه من الشك فى السجود بعد النهوض إلى القيام، ولذا حيث سأل عبد الرحمن الإمام (عليه السلام) عن الأول، وهو الشك فى الركوع حين الهوى، أجاب (عليه السلام) بالبناء على إتيان الركوع، وتأويل ذلك إلى الدخول فى السجود خلاف الظاهر.

نعم قد ينافى ذلك صحيح عبد الرحمن الآخر، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل رفع رأسه من السجود، فشك قبل أن يستوى جالساً فلم يدر أسجد

والمراد بالغير مطلق الغير المترتب على الأول، كالسوره بالنسبه إلى الفاتحه، فلا يلتفت إلى الشك فيها وهو آخذ في السوره، بل ولا إلى أول الفاتحه أو السوره وهو في آخرهما، بل ولا إلى الآيه وهو في المتأخره، بل ولا إلى أول الآيه وهو في آخرها

أم لم يسجد؟ قال: «يسجد»، قلت: فرجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: «يسجد». (١)

وقد استجود في المدارك العمل بهذه الصحيحه، وأيده الفقيه الهمداني، إذ ليس قاعده الشك بعد تجاوز المحل قاعده عقليه غير قابله للتخصيص، ولا بأس بذلك.

{و} من ذلك كله تعرف أن {المراد بالغير} لو قلنا باعتباره وصرفنا النظر عما يظهر من النصوص من كفايه التجاوز {مطلق الغير المترتب على الأول، كالسوره بالنسبه إلى الفاتحه، فلا يلتفت إلى الشك فيها وهو آخذ في السوره} وفاقاً للمفيد في رسالته إلى ولده، والحلي والمعتبر والذخير والأردبيلي والمجلسي والمستند وغيرهم، لصدق التجاوز والدخول في الغير. وخلافاً للمدارك، وربما نسب إلى المشهور، وإن كان في صحه النسبه نظر، قالوا لعدم التمثيل به في الروايه، بل فيها شك في القراءه وقد ركع، وقد عرفت الجواب عنه سابقاً، مضافاً إلى أن مثل هذا الاستدلال من مفهوم اللقب الذي لا حجه فيه.

{بل ولا-} يلتفت {إلى أول الفاتحه أو السوره وهو في آخرهما، بل ولا إلى الآيه وهو في المتأخره، بل ولا إلى أول الآيه وهو في آخرها} كما صرح به

ص: ١٨٠

ولا فرق بين أن يكون ذلك الغير جزءاً واجباً أو مستحباً، كالقنوت بالنسبة إلى الشك في السوره

المستند ناقلاً عن الأردبيلي وصاحب الذخيريه ونفى عنه البعد صاحب البحار.

بل تعدى الأول قائلاً: ولا يبعد إجراء الحكم في الحرف من الكلمه الواحده إذا شك في إخراجها عن مخرجه إذا دخل في حرف آخر (١١)، انتهى.

وإن كان ربما يتردد في ذلك، لعدم جريان القاعده العقليه، وعدم شمول الروايات لمثله، إذ قد تقدم أنها إنما تقرر القاعده العقلانيه، فلو شك في صحه الميم من «الحمد» وهو يتلفظ بالبدال لا يبعد لزوم الرجوع وهو الأحوط.

{ولا فرق بين أن يكون ذلك الغير جزءاً واجباً أو مستحباً، كالقنوت بالنسبة إلى الشك في السوره} كما اختاره المستند ناسباً له إلى الذخيريه، وهو المحكى عن المدارك ومجمع البرهان والكفايه والرياض وغيرها، وذلك لما عرفت من الإطلاق، بل على ما تقدم من كفايه التجاوز مطلقاً، لا يبقى مجال لهذا الكلام أصلاً.

وخلافاً للمحكى عن الذكرى وإرشاد الجعفرية والروض والروضه، فقالوا بلزوم التدارك في المستحب، واستدل بأن صحيحه زراره لم يفصل بين القراءه والركوع ولو كان القنوت موجباً للتجاوز لذكره، وأن القنوت ليس من أفعال الصلاه المعهوده فلا يدخل في الأخبار، وبأن موثقه البصرى دلت على العود إلى السجود لو شك فيه قبل استتمام القيام، فالعود هنا أولى لوجوب القيام والقراءه بخلاف القنوت.

والجواب عن الكل واضح، إذ الصحيحه

ص: ١٨١

١- المستند: ج ١ ص ٤٨٥ في الشك سطر ٣٣.

والاستعاذه بالنسبه إلى تكبيره الإحرام والاستغفار بالنسبه إلى التسيحات الأربعة، فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في أحد المذكورات لم يلتفت، كما إنه لا فرق في المشكوك فيه أيضاً بين الواجب والمستحب، والظاهر عدم الفرق بين أن يكون ذلك الغير

ليست في مقام جميع الأمثله كما تقدم، والقنوت من أوضح أجزاء الصلاه، وعدم كونه واجباً لا يوجب عدم معهوديته، والأولويه ممنوعه جداً، مضافاً إلى أن الموثقه محل خدشه حتى في موردها.

{و} من ذلك تعرف حكم الشك في سائر الواجبات إذا تعداها إلى مستحب، مثل {الاستعاذه بالنسبه إلى تكبيره الإحرام، والاستغفار بالنسبه إلى التسيحات الأربعة، فلو شك في شيء من المذكورات} القراءه وتكبيره الإحرام والتسيحات {بعد الدخول في أحد المذكورات} القنوت والاستغفار والاستعاذه {لم يلتفت} ومضى.

{كما أنه لا فرق في المشكوك فيه أيضاً بين الواجب والمستحب} كأن شك في الاستعاذه وهو في القراءه، أو في القنوت وهو في الركوع، أو في الاستغفار وقد ذهب في الركوع في الركعه الثالثه والرابعه، وذلك لإطلاق النص، بل تصريح صحيحه زواره بالمستحبات والفتوى، ومثل الصحيح المنقول عن الرضوى، قال: «وإن شككت في أذانك وقد أقمت للصلاه فامض، وإن شككت في الإقامه بعد ما كبرت فامض»^(١) إلى آخره.

{والظاهر عدم الفرق بين أن يكون ذلك الغير} الموجب لعدم الاعتناء

ص: ١٨٢

من الأجزاء أو مقدماتها فلو شك في الركوع أو الانتصاب منه بعد الهوى للسجود لم يلتفت، نعم لو شك في السجود وهو آخذ في القيام وجب عليه العود

بالمشكوك السابق {من الأجزاء أو مقدماتها} أما على ما رجحناه من كفايه التجاوز فلائنه تجاوز عن المشكوك، وإن لم يدخل بعد في فعل، وأما على اشتراط الدخول في الغير، فلائنه مقدمات الشيء مغاير لما تقدمها.

{فلو شك في الركوع أو الانتصاب منه} بأن علم أنه ركع، لكنه لا يعلم هل انتصب ثم هوى إلى السجود، أم من الركوع بدون الانتصاب هوى للسجود {بعد الهوى للسجود لم يلتفت} كما أفتى به غير واحد، خلافاً للمحكي عن المسالك والذكري والروض والروضه والرياض، فأوجبوا العود لأنه لم يدخل في عمل آخر ومقدمات العمل ليس من العمل.

ويرد عليهم مضافاً إلى إطلاق النص والفتوى، خصوص صحيح عبد الرحمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) المتقدم، وحمله على الوصول إلى حد السجود خلاف ظاهر الهوى، ولذا قال في مصباح الفقيه في رد القائلين بالعود بأنه مع كونه تخصيصاً بلا مخصص محجوج بالصحيحه.

واستدل عنهم في المستند بمفهوم صحيحه ابن جابر: «إن شك في الركوع بعد ما سجد فليمض»^(١)، وفيه: عدم المفهوم وإنما وهو من باب المثال كما عرفت سابقاً في صحيح زراره وغيره.

{نعم لو شك في السجود وهو آخذ في القيام وجب عليه العود} إلى السجود

ص: ١٨٣

كما فى الجواهر، وعن المدارك وفى مصباح الفقيه والمستمسك ساكتاً على المتن، بل قال الأول: إنى لم أعر على مخالف هنا فى وجوب الرجوع (١).

نعم ظاهر الإشاره عدم الرجوع، ويدل على المشهور صحىحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله، قلت: فرجل نهض من سجود فشك قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال (عليه السلام): «يسجد». (٢)

ويدل على ما ذهب إليه الإشاره قوله (عليه السلام): «كلما شككت فيه مما قد مضى».

وقوله (عليه السلام): «وقد أخذت فى مستأنف».

وقوله (عليه السلام): «وقد دخلت فى حاله أخرى». إلى غير ذلك.

لكن اللازم تخصيص الإطلاقات بهذه الصحىحه، لأنها أخص منها، ولولاها لكانت أدله التجاوز كافيه بدون حاجه إلى الاستدلال بما دل على لزوم الدخول فى الغير، بل يرد الإشاره ما دل على عدم الاعتناء بالشك فى السجود بعد ما قام، اللهم إلا أن يقال: لا عبره بمثل هذا المفهوم، لولا الصحىحه لما عرفت من حمل أمثال ذلك على المثل.

ثم إنه ليس شرط القيام الاستقرار وما أشبهه، بل صدق مسمى القيام، ولو قام ثم انحنى لأمر فات المحل لمجىء الحائل، كما أنه لو شك فى الركوع وهو قائم قياماً بعد أن جلس للسجود فبدأ له حاجه فقام لأجله.

ص: ١٨٤

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٢٠.

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٦١ باب من شك فلم يدر... ح ٢.

وفى إلحاق التشهد به فى ذلك وجه، إلا أن الأقوى خلافه، فلو شك فيه بعد الأخذ فى القيام لم يلتفت، والفارق النص الدال على العود فى السجود فيقتصر على مورده

{وفى إلحاق التشهد به} أى بالسجود {فى ذلك} حتى أنه لو شك فى أنه تشهد أم لا، وهو آخذ فى القيام يلزم العود {وجه} مبنى على ظهور الرواية فى كون الرجوع فيها لعدم تحقق التجاوز فيكون الحكم بالرجوع من التخصص لا التخصيص كما فى المستمسك. (١)

{إلا أن الأقوى خلافه} واختاره المستند وغيره، قال: وأما التشهد فلو شك فيه قبل الأخذ فى القيام وقبل استكمالها، فالظاهر عدم الرجوع لما مر (٢)، انتهى.

ويظهر من الهمداني التردد حيث قال: نعم لو شك فى التشهد حال النهوض لا يبعد دعوى استفادته منها بتنقيح المناط، إلا أن عهده على مدعيه، فليتأمل.

أقول: وما اختاره المصنف هو الأقوى، أما بناءً على كون المعيار التجاوز، كما اختاره جماعه وقويناه فواضح، وأما بناءً على اعتبار الدخول فى الغير فلا أنه مغاير للسجود عقلاً و عرفاً و شرعاً، فلا وجه لرفع اليد عن الإطلاقات لمجرد تنقيح مناط غير معلوم.

{فلو شك فيه بعد الأخذ فى القيام لم يلتفت، والفارق} بين الالتفات إلى السجود المشكوك وبين عدم الالتفات إلى التشهد المشكوك {النص} وهو صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله {الدال على العود فى السجود، فيقتصر على مورده

ص: ١٨٥

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٤٠.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٨٦ فى الشك سطر ٢٢.

ويعمل بالقاعده في غيره.

ويعمل بالقاعده {الداله على كفايه التجاوز أو الدخول في الغير} في غيره {، ومنه تعرف أن ما ذهب إليه السيد البروجردى وبعض آخر من المعلقين على الكتاب من الرجوع غير معلوم الوجه.

ص: ١٨٦

مسألة ١١ _ الأقرى جريان الحكم المذكور، فى غير صلاة المختار، فمن كان فرضه الجلوس مثلاً وقد شك فى أنه هل سجد أم لا؟ وهو فى حال الجلوس الذى هو بدل عن القيام لم يلتفت

{مسألة ١١ _ الأقرى جريان الحكم المذكور} من عدم الالتفات إلى المشكوك بعد الدخول فى الغير {فى غير صلاة المختار} وهو المضطر فى تنقيص الصلاة لعله {فمن كان فرضه الجلوس مثلاً وقد شك فى أنه هل سجد أم لا، وهو فى حال الجلوس الذى هو بدل عن القيام لم يلتفت} خلافاً للفقهاء الهمداني، حيث حكم بكون هذا الجلوس ليس بمنزلة القيام، وتردد صاحب الجواهر فى المسألة بعد أن بناها على أن الجلوس بدل فىجى عليه حكم القيام، أو أن القيام ساقط للاضطرار فىجى عليه حكم الشك فى المحل، ثم استظهر الأول، ثم قال: والإنصاف أن المسألة لا تخلو من إشكال، بل للتأمل فيها مجال.

وقد علق السيد البروجردى على المتن بقوله: لا- يكون الجلوس بدلاً عن القيام إلا- بالشروع فى القراءة أو التسيحات، وحينئذ يحصل التجاوز بها لا به. (١)

والمستمسك مال إلى ما فى المتن حيث قال: ولعل منع الانصراف والحكم بصدق التجاوز فى هذه الموارد، وعدم الاعتناء بالشك، أقرب إلى المتفاهم العرفى، وأوفق بالمرتكز العقلانى. (٢)

ص: ١٨٧

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه الوثقى: ص ٦٥ فصل فى الشك مسألة ١١.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٤٢.

وكذا إذا شك في التشهد، نعم لو لم يعلم أنه الجلوس الذي هو بدل عن القيام أو جلوس للسجده أو للتشهد وجب التدارك، لعدم إحراز الدخول في الغير حينئذ

أقول: لا- يبعد رجحان قول المصنف، إذ الظاهر من الأدله كون الجلوس بدلاً عن القيام، ولذا يجرى عليه أحكامه، فيصدق التجاوز والدخول في الغير، وكما لا يتعين لصدق اسم التجاوز والدخول في الغير أن يشرع في القراءة حال القيام، كذلك لا يتوقف التجاوز والدخول في الغير على الشروع في القراءة أو التسبيح حال الجلوس، ومنه يعلم حال بقيه أنواع الاضطراب وأن كل بدل يجرى عليه حكم المبدل منه، فمن كان تكليفه القراءة من سائر القرآن أو الذكر، لعدم عرفانه الحمد جرى على قراءته وذكره حكم الدخول في الغير إذا شك في التكبير حالها، وكذلك من تكليفه الركوع والسجود إيماءً قائماً أو قاعداً أو نائماً جرى عليهما حكم الركوع والسجود المتعارفين وهكذا.

{وكذا إذا شك في التشهد} وهو جالس جلوس القراءة الذي هو بدل عن القيام لم يلتفت وبنى على الإتيان بالتشهد.

{نعم لو لم يعلم أنه الجلوس الذي} أي جلوسه الذي فيه {هو بدل عن القيام أو جلوس للسجده أو للتشهد وجب التدارك} ولا يجرى عليه حكم القيام فيما لو شك في الإتيان بالسجده أو بالتشهد {لعدم إحراز الدخول في الغير حينئذ} وربما يقال بأنه محرز بالأصل عدم الدخول في الغير، هذا إن اعتبرنا الدخول في الغير، وكذلك إن اكتفينا بالتجاوز لأنه لا يعلم بالتجاوز.

ثم إنه ربما أشكل فى ذلك لعدم جريان الأصل للعلم الإجمالى بأنه مكلف حينئذ بأحد أمرين، إما السجده أو التشهد، وإما القراءه أو التسبيح، ومع وجود العلم الإجمالى لا يجرى الأصل فى جانب من الأطراف.

وربما يحتمل العكس، وأنه يقرأ الحمد أو التسبيح لأنه يعلم إجمالاً إما تكليفه بالأمرين السجده أو التشهد، ثم القراءه أو التسبيح، أو بأمر واحد هو القراءه والتسبيح، والأصل البراءه من الزائد، كمن علم بأن تكليفه واجبان أو واجب.

وفى الكلامين ما لا يخفى، إذ لا مجال للعلم الإجمالى ونحوه بعد أن كان مكلفاً بالسجده أو التشهد تعييناً، ولا يعلم بالفراغ منها لا بالوجدان ولا بأصل التجاوز ونحوه، ولذا كان ما ذكره المصنف (رحمه الله) هو المتعين.

مسألة ١٢ _ لو شك في صحة ما أتى به وفساده لا- في أصل الإتيان فإن كان بعد الدخول في الغير فلا إشكال في عدم الالتفات

{مسألة ١٢ _ لو شك في صحة ما أتى به وفساده لا- في أصل الإتيان} كأن علم بأنه سجد لكنه لا يعلم هل سجد على ما يصح السجود عليه أو على ما لا يصح السجود حتى يلزم الإتيان ثانياً {فإن كان بعد الدخول في الغير فلا إشكال} عند المشهور {في عدم الالتفات} واستدل لذلك بقاعده التجاوز وقاعده الفراغ وأصالة الصحة في فعل المسلم الجاربه حتى فعل نفس الإنسان، وبالأولويه، فإنه لو كان الشك في أصل الوجود غير مضر بعد تجاوز المحل كان عدم ضرر الشك في الصحة بطريق أولى، ويارجاع هذا الشك إلى الشك في أصل الوجود إذ الشك في الصحة شك في الوجود الصحيح الذي اعتبره الشارع جزءاً، وبعدم القول بالفصل، وهذا هو الذي اختاره الفقيه الهمداني وغير واحد من المعلقين على الكتاب، كما إنه مختار الجواهر، وإن كان جعل الدليل في المسألة أصالة الصحة قال: ويحتمل العدم لظهور الأخبار في الشك في أصل الوقوع، فيقتصر عليه ويحكم بالصحة في محل البحث لأصالتها في كل فعل يقع من المسلم، ولعله الأقوى. (١)

وربما أشكل في الأدلة المتقدمه، بأن قاعده التجاوز خاصه بالشك في أصل الوجود لا في وجود الصحيح، كما في المستمسك، وأن قاعده الفراغ وأصالة الصحة إنما تجريان في الشك في العمل بعد الفراغ من مجموعه، لا بالنسبه إلى كل جزء جزء منه والأولويه ظنيه فلا تنفع، وإرجاع هذا الشك إلى الشك في

ص: ١٩٠

وإن كان قبله فالأقوى عدم الالتفات أيضاً

أصل الوجود اعتباري، فلا يدخل مثل هذا الشك في الأدلة التي ظاهرها الشك في أصل الوجود، وعدم القول بالفصل ناش من هذه الأدلة، والإجماع المحتمل الاستناد ليس بحجه.

أقول: عدم شمول أدله التجاوز لما نحن فيه محل نظر، إذ الظاهر إطلاق الأدلة بالنسبة إلى قسمي الشك، فإن قوله (عليه السلام) في صحيح زراره [\(١\)](#): «رجل شك في التكبير وقد قرأ» وما أشبهه، يشمل الشك في أصل الوجود والشك في الصحة، ألا ترى أنك إذا شككت هل كبرت تكبيراً غير صحيح؟ تقول شككت في التكبير، كما أنك إذا لم تعرف هل كبرت أم لا؟ تقول مثل ذلك، وكذا سائر الروايات المشابهة.

كما أن المستفاد عرفاً من القاعده التي بينها الإمام: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره» الخروج عن محل الشيء، وأصرح من ذلك قوله (عليه السلام): «كلما مضى من صلاتك وطهورك» إلخ، وقد عرفت سابقاً شموله لمثل المقام.

هذا بالإضافة إلى أن الفحوى والأولوية قطعية حسب فهم العرف من الروايات، ويصلح بعض الأدلة الأخر مؤيده فالمناقشه في الحكم ليس في محلها {وإن كان قبله} كما لو شك في صحة الحمد الذي أتى به، وهو في حاله القيام ولم يركع بعد {فالأقوى عدم الالتفات أيضاً} والبناء على الصحة لشمول مثل موثقه ابن مسلم له، فإنه من مصاديق قوله (عليه السلام): «شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو». [\(٢\)](#)

ص: ١٩١

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٣.

وإن كان الأحوط الإتمام والاستيناف إن كان من الأفعال، والتدارك إن كان من القراءة أو الأذكار ما عدا تكبيره الإحرام.

ومثله خبره الآخر، ولا يضر في ذلك عدم شمول صحيحه زواره وإسماعيل وما أشبه له، إذ لامناه بين القاعدتين، وقد تقدم أن الموثقه لا تختص بالشك بعد الفراغ من العمل.

{وإن كان الأحوط الإتمام} والالتفات إلى الشك، بل هو الذى قواه غير واحد من المعلقين، والوجه فيه ظاهر ما ذكره، إذ هؤلاء يخصصون موثقى ابن مسلم بالشك بعد الفراغ، فلا يبقى فى المقام إلا- أدله التجاوز التى ظاهرها لزوم الرجوع إذا كان فى المحل، بالإضافة إلى أصل الاشتغال المقتضى بالإتيان إلا ما خرج، ولم يخرج إلا الشك بعد التجاوز أو بعد الفراغ.

{و} على هذا فالالتفات إنما يكون {الاستيناف إن كان من الأفعال، والتدارك إن كان من القراءة أو الأذكار ما عدا تكبيره الإحرام} وما عدا السلام كما لا يخفى وجهه.

مسألة ١٣ _ إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به، ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتياً به، فإن كان ركناً بطلت الصلاة

{مسألة ١٣ _ إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به، ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتياً به فإن كان ركناً} كتكبيره الإحرام والركوع والسجدتين {بطلت الصلاة} بلا خلاف، كما في المستند، وذلك لما تقدم من الأدلة على بطلان الصلاة بزيادة الركن ولو سهواً، ولا فرق في ذلك بين المقام وغيره، واحتمال عدم البطلان للأمر به ظاهراً فإن الشارع هو الذي أمر بهذه الزيادة، فكيف يحكم ببطلان الصلاة بها، غير تام، لأن الأمر الظاهري لا يقتضى الإجزاء، ولذا لو انكشف نجاسه ماء وضوئه واستدباره القبلة وما أشبه وجبت الإعادة، وإن كان في الأول مستصحب الطهارة، وفي الثاني معتمداً على شهادة العدلين وشبهها مما كان له أمر في الظاهر.

نعم اختلفوا في صورته واحده هي ما لو شك في الركوع فركع، ثم ذكر أنه كان قد ركع، فإن الأظهر الأشهر بين المتأخرين البطلان كما في المستند، وذلك لصدق الزيادة المشمولة لأدلة البطلان، سواء رفع رأسه من الركوع أم لم يرفع، خلافاً للمحكي عن الشيخ والسيد والكليني والحلي والحلي والدروس والذكري والمدارك والأردبيلي وغيرهم، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه، واستقره الفقيه الهمداني، قالوا: فإنه لو تذكر في الركوع أرسل نفسه إرسالاً إلى السجود وتصح صلاته، ووجهه في المدارك بأن هذه الزيادة لم تقتض تغييراً لهيئته الصلاة، ولا خروجاً عن الترتيب الموظف، فلا تكون مبطله، وإن تحقق مسمى الركوع

وإلا فلا، نعم يجب عليه سجدة السهو للزيادة، وإذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلتفت ثم تبين عدم الإتيان به

لانتفاء ما يدل على بطلان الصلاة بزيادته على هذا الوجه من نص أو إجماع، انتهى. (١)

وقد استوجهه في المصباح قائلًا: إن عمده المستند لبطلان الصلاة بزيادة الركوع سهواً هو الإجماع، وهو غير حاصل في المقام، بل قد سمعت عن الغنية دعوى الإجماع على خلافه (٢)، انتهى.

أقول: لكن إطلاقات الزيادة شامله لما نحن فيه، ولا يشمله حديث «لا تعاد» لأنه استثنى الركوع، وإن كان ذهاب مثل الأساطين المتقدم أسماؤهم يوجب التوقف في المسألة، فلعلهم أفتوا بذلك لنص وصل إليهم كما في المستند (٣)، ووجه الاحتياط واضح.

{وإلا-} يكن المأتي به ثانياً ركناً {فلا تبطل الصلاة على الأشهر الأظهر كما في المستند، وذلك لمطلقات الزيادة وخصوصاً صحيحه منصور وموثقه عبيد الواردين في خصوص السجده، ويتعدى إلى غيرها بالإجماع المركب كما ادعاه المستند، خلافاً للمحكي عن السيد والعماني والحلبى في السجده الواحد.

وفيه: ما لا يخفى من النص والقاعده، بل ربما أوجب سجده السهو، ولذا قال: {نعم يجب عليه سجدة السهو للزيادة} إذا قلنا بوجوبها لكل زيادة.

{وإذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلتفت، ثم تبين عدم الإتيان به} فإن كان

ص: ١٩٤

١- المدارك: ص ٢١٤ سطر ٣٤.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٤٠ في خلل الصلاة سطر ٢٣.

٣- المصدر: سطر ٣٥.

فإن كان محل تدارك المنسى باقياً بأن لم يدخل في ركن بعده تداركه، وإلا فإن كان ركناً بطلت الصلاة، وإلا فلا، ويجب عليه سجدة السهو للنقيصه.

التبين بعد تمام الصلاة صحت الصلاة إن لم يكن المنسى ركناً، وإلا بطلت، ثم إن كان المنسى غير الركن مما يوجب القضاء وسجده السهو لزم الإتيان به، وإلا لم يكن عليه شيء حسب ما تقرر في نسيان الأجزاء.

وإن كان التبين في أثناء الصلاة {فإن كان محل تدارك المنسى باقياً، بأن لم يدخل في ركن بعده} ولا كان الإتيان بالمنسى موجباً لزياده الركن، كما لو كان المنسى تسييح الركوع والسجود {تداركه} لأدله النسيان الشامله لما نحن فيه، فلو شك في الحمد وهو في السوره ثم تبين بعد تمام السوره عدم قراءه للحمد قرأها، وذلك لأدله السهو والنسيان المتقدمه، وليس المستفاد من أدله الشك بعد المحل موضوعيه الشك في عدم الإتيان بالمشكوك إذا شك بعد المحل، وإنما الظاهر منها الطريقيه، فلو تبين الخلاف كان الحكم تابعاً لما تبين.

{وإلا} يكن محل تدارك المنسى باقياً {فإن كان} المنسى {ركناً} كما لو شك في الركوع بعد المحل فتذكر بعد السجدين أنه لم يكن أتى به {بطلت الصلاة} لما تقدم من أن زياده الركن ونقصه مبطلان للصلاه، سواء كان عمداً أو سهواً، {وإلا} يكن ركناً {فلا} تبطل الصلاة {ويجب عليه} القضاء إذا كان له قضاء كالتشهد والسجده الواحده، و{سجدتا السهو للنقيصه} في كل مكان قلنا بهما.

وهنا تنبيه لا بأس بإيراده، وهو أن ظاهر الأدله كون كل من التدارك في المحل وعدم الاعتناء بعد المحل عزيمة لا رخصه، كما استظهره الجواهر وغيره.

نعم أدله الاحتياط الشامله حتى لما قام الحججه على أحد طرفيه محكمه فيما كان الشك بعد المحل، مما لا يوجب الاحتياط خلا، كما لو شك في الآيه السابقه وهو في الآيه اللاحقه، فإنه لا بأس بالاحتياط بالرجوع، واحتمال أن يكون الأمر بالمضى في الشك بعد المحل عزيمة خلاف الظاهر بالإضافه إلى ما ذكره الفقيه الهمداني بقوله: إن كونه عزيمة لا يتوقف على كون الأمر بالمضى للوجوب، بل يكفي في ذلك كونه متفرعاً على حكم الشارع، بأن شكه ليس بشيء، كما في صحيحه زراره التي وقع فيها الأمر بالمضى متفرعاً على هذه القاعده، فإن مقتضاها كون التلافي بقصد المشروعيه تشريعاً وملحقاً بالزيادة العمديه(1)، انتهى.

ثم إن مما تقدم تعرف أن حكم التدارك في المحل والمضى بعد المحل واقعي، فلو ظن أنه بعد المحل لشبهه حكميه، كما لو ظن أن النهوض إلى القيام بعد المحل فيما لو قلنا بأن المحل للسجود بعد باق، أو لشبهه موضوعيه كما لو شك في السوره ظاناً بأنه قد قنت والحال أنه لم يكن قد قنت، أو ظن بأنه في المحل لشبهه موضوعيه أو حكميه، فرتب على الشك حكمه وقد كان الواقع خلافه ترتب على الصلاه الحكم الواقعي من البطلان والصحه مع القضاء أو بدونه

ص: ١٩٤

وذلك لأن المستفاد من الأدله كون الحكم للواقع لا للصفه النفسيه، كما هو كذلك في سائر الأحكام الشرعيه.

ص: ١٩٧

مسألة ١٤ _ إذا شك في التسليم فإن كان بعد الدخول في صلاة أخرى أو في التعقيب أو بعد الإتيان بالمنافيات لم يلتفت

{مسألة ١٤ _ إذا شك في التسليم فإن كان بعد الدخول في صلاة أخرى أو في التعقيب أو بعد الإتيان بالمنافيات} التي منها الفصل الطويل الماحي لصوره الصلاة {لم يلتفت}، وذلك لإطلاق ما دل على أن الماضي من الصلاة لا يلتفت إليه، فإن من يفعل المنافي، أو يأتي بصلاة أخرى، أو يشتغل بالتعقيب يصدق عليه أنه مضت صلاته السابقة، إذ قد عرفت أن المراد بالماضي أعم من مضي الذات ومضي المحل، وكذلك يصدق عليه مثل صحيحه زواره: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء»^(١)، وكذلك قوله (عليه السلام) في مرسله الصدوق: «وكل شيء شككت فيه وقد دخلت في حاله أخرى»^(٢).

وبهذا تعرف أن تفصيل المستمسك بين الإتيان بالتعقيب فلا يعتنى، وبين الإتيان بصلاة أخرى أو بالمنافي، فموضع تأمل، لأنهما ليسا مرتبين على التسليم، فلا تجرى قاعده التجاوز، ولا مجال لقاعده الفراغ، لأنها إنما تجرى مع إحراز المضي الظاهر في الفراغ البنائي، منظور فيه.

إذ قد عرفت أن المعيار هو التجاوز لا-الدخول في الغير، والتجاوز هنا متحقق، بل الفراغ أيضاً صادق، إذ من هو في عمل غير عمل الصلاة فارغ عن الصلاة، إذ قد خرج من شيء ودخل في غيره، وهكذا يصدق عليه أنه شك فيه وقد دخل في

ص: ١٩٨

١- التهذيب: ج ٢ ص ٣٥٢ في أحكام السهو ح ٤٧ (١٤٥٩).

٢- الهداية، للصدوق: ص ٣٢، نقلاً عن الجامع: ج ٥ ص ٥٧٥ ح ٤.

وإن كان قبل ذلك أتى به.

حاله أخرى.

ومنه يظهر أن قول السيد الجمال الكلبي كاني في التعليق: هذا بإطلاقه مشكك، إلا إذا عد المنافي في العرف فعلاً آخر، أو كان من عاداته الإتيان به بعد الفراغ، وإن لم يعد في العرف فعلاً آخر.

وقول السيد البروجردى: بل لا بد معه من صدق الانصراف عن حال الصلاة عرفاً، محل إشكال.

هذا مضافاً إلى شمول حديث «لا تعاد» لمورد الكلام، إذ لو قلنا بالإعادة كان خلاف المستثنى، فإن الإعادة لو كانت إنما هي بسبب عدم السلام، فتأمل.

{وإن كان} الشك {قبل ذلك} الذى ذكرناه {أتى به} لأنه من الشك فى المحل الذى عرفت أن حكمه الإتيان.

ص: ١٩٩

مسألة _ ١٥ _ إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا؟ فإن كان بهيئه المصلي جماعه من الإنصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يلتفت على الأقوى، وإن كان الأحوط الإتمام والإعاده.

{مسألة _ ١٥ _ إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا؟ فإن كان بهيئه المصلي جماعه من الإنصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك} والمهم كونه في هيئه المصلي وما ذكره المصنف من باب المثال، وإلا فلا مدخله للمذكورين في الحكم كما لا يخفى.

{لم يلتفت} إلى الشك وبنى على أنه كبر {على الأقوى} وذلك لقاعده التجاوز، فإنه يصدق عليه أن التكبير مضى من صلاته باعتبار مضى محله بعد أن كان في هيئه المصلي، وكذلك يصدق عليه أنه دخل في حاله أخرى، لأنها حاله القراءه، وإن لم يقرأ المأموم. فإن هيئه المأموم بعنوان متابعه الإمام تجاوز عن حال تكبيره الإحرام، بل دخول في حاله أخرى.

{وإن كان الأحوط الإتمام والإعاده} وفي حاشيه ابن العم والاصطهباناتي والجمال الكلبيكاني تعليق على ذلك بقولهم: لا يترك، كما تأمل فيه في المستمسك، والوجه في ذلك المناقشه في شمول أدله التجاوز لمثل ذلك، إذ هذا من الشك في الدخول في الصلاه.

لكن قد عرفت الظهور عرفاً لصدق الأدله، وعليه فلا- حاجه إلى الاشتغال بما هو مترتب على تكبيره الإحرام كما ذكره البروجردى.(١)

ص: ٢٠٠

نعم الاحتياط حسن على كل حال، ولعله يكفي في الاحتياط أن ينوى بتكبيره الركوع، أو تكبيره أخرى يقولها بعد الشك: الأعم من تكبيره الإحرام، إن لم يكن ذكرها واقعاً، وتكبيره الركوع أو تكبيره بعنوان الذكر إن كان ذكرها.

ص: ٢٠١

مسألة ١٦ _ إذا شك وهو فعل في أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمة أم لا لم يلتفت.

وكذا لو شك في إنه هل سهى أم لا

{مسألة ١٦ _ إذا شك وهو في فعل} من أفعال الصلاة {في أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمة أم لا} كما لو شك في السورة في أنه هل شك في تكبيره الإحرام عند محلها، أو هل شك في الحمد أم لا {لم يلتفت} إلى الشك وأتم صلاته ولا شيء عليه، لأن الأصل عدم هذا الشك الموجب للإتيان بالمشكوك الذي إذا لم يأت به سبب بطلان الصلاة، ومع هذا الأصل الموضوعي لا- يبقى مجال أن يقال إنه لا يتمكن من إتمام الصلاة، إذ أصله صحة الأجزاء السابقة لا تكفى في لحوق الأجزاء المستقبلية بالصلاة، على ما ذكره شيخنا المرتضى (رحمه الله) من الإشكال في ذلك.

ثم إن الشك في أنه هل شك أم لا، يرجع في الحقيقة إلى الشك في الجزء السابق، لكنه لما كان متجاوزاً عنه لم يكن له أثر، كما نبه عليه السيد الحكيم. (١)

أما ما ذكره السيد البروجردى في التعليقه من أنه لم يظهر للفروع المذكوره في هذه المسألة معنى محصل يحتاج إلى الذكر فغير معلوم الوجه، إذ مثل هذه الشكوك كثيره في الصلاة وبيان حكمها لازم.

{وكذا لو شك في أنه هل سها} عن الجزء المتقدم فزاد أو نقص مما يوجب سجده السهو أو القضاء للجزء أو الإعادة {أم لا} فإنه يجرى أصل العدم.

ص: ٢٠٢

وقد جاز محل ذلك الشيء الذى شك فى أنه سها عنه أو لا، نعم لو شك فى السهو وعدمه وهو فى محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به على الأصح.

{و} لكن ذلك فيما لو {قد جاز محل ذلك الشيء الذى شك فى أنه سها عنه أو لا} إذ لو كان شكه فى السهو فى محل محتمل السهو لزم ترتيب الأثر، فلو شك فى أنه هل سهى عن السجده أو التشهد وهو فى المحل لزم الإتيان بهما لما عرفت من أن الشك المتعلق بالشك أو السهو راجع فى الحقيقه إلى الشك فى المشكوك والمسهو.

ولذا قال (رحمه الله): {نعم لو شك فى السهو وعدمه وهو فى محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به على الأصح} وقوله (على الأصح) يمكن أن يكون لدفع توهم أنه لا يلزم الإتيان، إذ ظاهر الأدله الداله كلى لزوم الإتيان بالمشكوك فيه إذا شك فى المحل وحده الشك لا مثل تعلق الشك بالشك أو السهو.

ولكن فيه: إن أصاله الاشتغال كافيه للزوم الإتيان، مضافاً إلى أن ذلك الاحتمال لا وجه له بعد كون الشك بالنتيجه راجعاً إلى ذلك المشكوك فيه.

ولا يخفى أن هذه المسأله لا ربط له بمسأله (لا سهو فى السهو) كما نبه عليه المستمسك.

ثم إنه لو علم وهو فى الفعل اللاحق بأنه شك فى الفعل السابق فى محله، ولكنه لا يعلم الآن هل رتب الأثر بإتيان المشكوك فيه أم لا؟ بأن ذهل ولم يأت به، كان مقتضى أصاله حمل الفعل على الصحيح البناء على الإتيان، بالإضافة إلى اندراجه فى مصاديق الشك فى الفعل بعد التجاوز.

فصل

فى الشك فى الركعات

مسأله _ ١ _ الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه ثمانيه:

أحدها: الشك فى الصلاه الثنائيه، كالصبح وصلاه السفر.

{فصل

فى الشك فى الركعات }

{مسأله _ ١ _ الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه ثمانيه } فإن الشك ينقسم إلى هذا وإلى شكوك لا اعتناء بها وإنما الصلاه صحيحه بدون تدارك، وإلى شكوك تصح الصلاه معها ولكنها تحتاج إلى تدارك خاص.

{أحدها: الشك فى الصلاه الثنائيه، كالصبح وصلاه السفر } ظهراً أو عصرراً أو عشاءً، ومثلهما صلاه الجمعة والعيد، وصلاه الآيات وصلاه الطواف، ولعل إتيان المصنف بكاف التشبيه لذلك.

قال فى المستند: بلا- خلاف كما قيل، بل بإجماع غير الصدوق كما فى المنتهى، بل مطلقاً كما عن الخلاف والاستبصار والانتصار والسرائر، وجعله فى السرائر

من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به. (١)

وفى الجواهر: حكاية الإجماع عن الغنيه، كما حكى الإجماع عن العلامة الطباطبائى فى مصابيح فى كل شك تعلق بغير الرباعيه، وصلاه الاحتياط من الفرائض. (٢)

وفى الحدائق: ادعى عدم الخلاف فى ذلك، وأن نسبه الخلاف إلى ابن بابويه اشتباه. (٣)

وفى مصباح الفقيه: ادعى الشهره على ذلك. (٤)

وفى المستمسك: عن الجواهر المضيئه الإجماع إلا من ابن بابويه. (٥)

وكيف كان، فيدل على الحكم جمله من النصوص:

كصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى ولا يدرى واحده صلى أم ثنتين؟ قال: «يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم، وفى الجمعه وفى المغرب وفى الصلاه فى السفر». (٦)

وخبر زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت له: رجل لا يدرى واحده صلى أو ثنتين؟ قال: «يعيد». (٧)

ص: ٢٠٦

١- المستند: ج ١ ص ٤٤٧ المسأله الأولى سطر ٢٦.

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٠٣.

٣- الحدائق: ج ٩ ص ١٦٢.

٤- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٥٣ سطر ٧.

٥- المستمسك: ج ٧ ص ٤٤٧.

٦- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ فى الخلل ح ٧.

٧- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ فى الخلل ح ٦.

ورواه إسماعيل الجعفي وابن أبي يعفور، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، قال: «إذا لم تدر أواحدة صليت أم اثنتين فاستقبل». (١)

وخبر عبد الله بن الفضل الهاشمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه سأل عن رجل لم يدر أواحدة صلى أو اثنتين؟ فقال له: «يعيد الصلاة»، فقال له: فأين ما روى أن الفقيه لا يعيد الصلاة؟ قال: «إنما ذلك في الثلاث والأربع». (٢)

ومضمرة سماعه، قال: سألته عن السهو في صلاة الغداة؟ قال: «إذا لم تدر واحدة صليت أم اثنتين، فأعد الصلاة من أولها، والجمعه أيضاً إذا سهى فيها الإمام فعليه أن يعيد الصلاة لأنها ركعتان، والمغرب إذا سهى فيها، فلم يدر كم ركعه صلى، فعليه أن يعيد الصلاة». (٣)

والرضوى: «وإن شككت في المغرب فأعد، وإن شككت في الفجر فأعد». (٤)

وصحيحه الحلبي والحفص بن البختری وغير واحد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا شككت في المغرب فأعد، وإذا شككت في الفجر فأعد». (٥)

ومرسله يونس، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ليس في المغرب سهو ولا في الفجر سهو». (٦)

ص: ٢٠٧

- ١- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ في الخلل ح ١٦.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ في الخلل ح ٥.
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ في الخلل ح ١٨.
- ٤- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١٨.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٥ باب ٢ في الخلل ح ٥.
- ٦- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٤ باب ٢ في الخلل ح ٣.

ومرسله الصدوق، عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال: «وليس في المغرب سهو ولا في الفجر سهو».(١)

وروايه الخصال في حديث الأربعمائه، عن علي (عليه السلام) قال: «لا- يكون السهو في خمس: في الوتر والجمعه والركعتين الأولتين من كل صلاة مكتوبه، وفي الصبح وفي المغرب»(٢)، إلى غيرها من الروايات.

ولا- يخفى أن المستفاد من التعليل في مضمرة سماعه، حيث قال (عليه السلام): «لأنها ركعتان»(٣)، بل وكذا قوله في خبر الهاشمي: «أواحدته صلى أم اثنتين»(٤) أن المناط في البطلان كون الصلاة ثنائيه، أو تعلق الشك بالأولى والثانيه، فلا خصوصيه لصلاه الغداه والجمعه، ومنه يعرف انسحاب الحكم إلى العيدين والكسوف والطواف، ولذا اتفق العلماء على ذلك كما قد عرفت.

وربما يدل على إطلاق الحكم: الروايات الوارده في أن أصل الفرض كان عشر ركعات، وأن السهو لا يدخلها، وقد عرفت سابقاً أن المراد زياده رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأمره تعالى وإلهامه إياه، فإنه (صلى الله عليه وآله) ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى كالشفاعه التي هي منه (صلى الله عليه وآله) ومن غيره إنما هي بإلهام الله تعالى، ولذا قال: (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً)(٥)، والإيماته التي هي

ص: ٢٠٨

- ١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٣١ في أحكام السهو ح ٤٥.
- ٢- الخصال: ج ٢ ص ٦٢٧ حديث الأربعمائه سطر ٥.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ ح ١٨.
- ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ ح ٥.
- ٥- سورة الزمر: الآية ٤٤.

منه لكن بواسطه الملائكه، كما قال سبحانه: (تَوَفَّقَهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ). (١)

وكيف كان، ففي تلك الروايات دلالة على ما نحن فيه، ففي خبر عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لما عرج برسول الله (صلى الله عليه وآله) نزل بالصلاه عشر ركعات، فلما ولد الحسن والحسين (عليهما السلام) زاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) سبع ركعات، وإنما يجب السهو فيما زاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فمن شك في أصل الفرض الركعتين الأولتين استقبل صلاته». (٢)

وخبر زراره قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «كان الذي فرض الله على العباد عشر ركعات وفيهن القراءة وليس فيهن وهم يعنى سهواً، فزاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسلم سبعاً وفيهن الوهم وليس فيهن قراءة، فمن شك في الأولتين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين، ومن شك في الأخيرتين عمل بالوهم». (٣)

وروايه الوشاء، عن الرضا (عليه السلام) قال: «الإعاده في الركعتين الأولتين والسهو في الركعتين الأخيرتين». (٤) إلى غيرها.

وحكى عن الصدوق القول بالتخير بين الإعاده وبين البناء على الأقل، ونفى صاحب الحدائق مخالفه الصدوق للمشهور، لكن لا اعتماد بهذا النفي بعد نقل

ص: ٢٠٩

١- سورة الأنعام: الآية ٦١.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥ باب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ح ١٤.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ح ١.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ح ١٠.

العلامه وغيره من المحققين ذلك عنه، فإن كتب الصدوق لا تنحصر فيما نقل عنه الحدائق، فلعلهم وجدوا فتواه في غير الكتب التي استند عليها صاحب الحدائق في مقاله.

وكيف كان، فالذى يمكن أن يكون مستنداً لهذا القول هو الجمع بين الأخبار المتقدمه الداله على البطلان، وبينما دل على البناء على الأقل _بالإضافه إلى أصل الاشتغال، وإن كان لا محل له بعد الدليل _ فمن تلك الروايات الداله على البناء على الأقل خبر عمار السابطي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لم يدر صلى الفجر ركعتين أو ركعه؟ قال: «ليتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه، فإن كان صلى ركعتين كانت هذه تطوعاً، وإن صلى ركعه كانت هذه تمام الصلاة». (١)

وخبر عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال في الرجل لا يدرى صلى ركعه أم ثنتين؟ قال: «ينى على الركعه». (٢)

وموثقه عبد الله بن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يدرى أركعتين صلى أم واحده؟ قال: «يتم بركعه». (٣)

وخبر الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لا يدرى أركعتين صلى أم واحده؟ قال: «يتم». (٤)

ص: ٢١٠

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٦ باب ٢ في الخلل ح ١٢.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٣ باب ١ في الخلل ح ٢٣.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٣ باب ١ في الخلل ح ٢٢.
- ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٣ باب ١ في الخلل ح ٢٠.

ومرسله المقنع: «إذا لم تدر واحده صليت أم اثنتين فأعد الصلاة». (١)

وروى «ابن علي ركعه». إلى غير ذلك.

والإنصاف أن بين الطائفتين تعارضاً حسب متفاهم العرف، وإن أمكن الجمع بالتخيير حسب الدقه، فاللازم مراجعته باب العلاج، وفي روايات المشهور ترجيحان منه:

الأول: ذهب المشهور حتى أن خلاف الصدوق مورد مناقشه كما عرفت، وتخصيص الراجح بالأشهر روايه ينافيه العله المذكوره في بعض روايات العلاج بقوله (عليه السلام): «فإن المجمع عليه لا ريب فيه» (٢)، كما حقق في الأصول.

الثاني: موافقه روايات غير المشهور للعامه.

ففي الحدائق نقل عن المسلم في صحيحه بإسناده، عن عبد الرحمان بن عوف قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وآله) يقول: «إذا سهى أحدكم في صلاته فلم يدر واحده صلى أو اثنتين، فليبن على واحده، وإن لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً فليبن على ثنتين، وإن لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليبن على ثلاث ويسجد سجدين قبل أن يسلم»، ثم قال: قال البغوي في شرح السنه بعد نقل الخبر المذكور هذا الحديث يشمل على أحكام، إلى أن قال: أكثر العلماء على أنه يبنى على الأقل ويسجد للسهو (٣)، انتهى.

ص: ٢١١

١- المقنع: ص ٨ باب السهو في الصلاة سطر ٣٢.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٧٦ باب ٩ في صفات القاضي ح ١.

٣- الحدائق: ج ٩ ص ١٩٦.

أما الحمل على النافله كما عن الشيخ، فهو تفاد عن الطرح والحمل على التقيه، لكنه لا يتمشى في مثل روايه الوشا كما لا يخفى.

ثم إنه قد ذكرنا بطلان الصلاه بالشك في الثنائيه، فلو لم يعتن بالبطلان وأتم الصلاه شاكاً بانياً على أحد الطرفين، ثم تبين تماميه الصلاه، كانت صحيحه، إذ لا- دليل على بطلان الصلاه بالشك، وإنما الظاهر من الأدله عدم الاكتفاء بالمشكوك، فإن العلم والشك وما أشبهه المعلق عليه الحكم حسب المستفاد عرفاً أمور طريقيه لا موضوعيه لها، ولذا قال الامام (عليه السلام) في ذيل صحيحه محمد بن مسلم التي وقع السؤال فيها عن لا يدرى واحده صلى أم ثنتين: «يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم». (1)

فلا وجه للانسباق مع الظهور البدوى في مثل خبر ابن أبى يعفور الوارد فيمن لا يدرى كم صلى من قوله (عليه السلام): «أعد ولا تمض على الشك».

ومن هنا تعرف أن حدوث الشك بمجرد ليس كالحدث موجباً لبطلان الصلاه، كما هو المحكى عن صريح جماعه، وظاهر آخرين، وإنما يرفع اليد عن الصلاه لو تروى ولم يزل، كما اختاره الفقيه الهمداني (رحمه الله) وذلك لأن المستفاد من جمله من النصوص أن المناط في رفع اليد عدم المضى على الشك كالخبرين السابقين.

وكخبر زراره: «فيمن شك في الأولتين أعاد حتى يحفظ ويكون على

ص: ٢١٢

وخبر أبي بصير: «إذا سهوت في الأولتين فأعدهما حتى تثبتهما».(٢)

وغير ذلك، فلا وجه للأخذ بما يترأى من قوله (عليه السلام): «وليس فيهن وهم»(٣)، وما أشبهه من رفع اليد والبطان بمجرد الشك.

ثم إن الظاهر من إطلاقات أنه «ليس في الثائيه وهم» وما أشبهه، عدم الفرق في البطان ورفع اليد بين أن يكون الشك بين الأولى والثانية، أو بين الثانية والثالثة، كأن لم يعلم أنه صلى اثنتين أم ثلاثاً، ولا يصلح مثل قوله (عليه السلام) في موثقه سماعه: «إذا لم تدر واحده صليت أم ثنتين فأعد الصلاة»(٤)، مقيداً لذلك.

فإن مثل قوله (عليه السلام) في خبر زراره: «وليس فيهن وهم»(٥)، كاف في استفاده الإطلاق، فما ذكره المستمسك من التأمل في استفاده الإطلاق من الروايات والتمسك لإثبات ذلك بعدم الفصل، محل تأمل.

وربما يدخل في الأولين وهم، لكنه بدوى لا يعتنى به، كمن لم يدر أن ما بيده أولى العصر أو ثائيه الظهر، فإنه يتم بعنوان الظهر ويستأنف العصر، لأنها إن كانت من الظهر أتمها وصحت، وإن كانت من العصر لم يضر السلام بعد عدم وجود إطلاق لحرمة البطان يشمل مثل المقام، وهذا في الحقيقة ليس دخولاً للوهم

ص: ٢١٣

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ في الخلل ح ١٥.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ في الخلل ح ١.
- ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ في الخلل ح ١٨.
- ٥- المصدر: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ في الخلل ح ١.

الثانى: الشك فى الثلاثيه كالمغرب.

فى الثنائيه كما لا يخفى.

{الثانى} من الشكوك الموجهه لبطلان الصلاه: {الشك فى الثلاثيه كالمغرب} (الكاف) ليست لإفاده المثال بل للبيان، كما هو الظاهر فى أمثال هذا المقام، ويدل على الحكم قبل الإجماع المحكى عن الانتصار والخلاف والاستبصار والغنيه والسرائر وغيرها، كما تقدم فى القسم الأول، جملة من النصوص التى مرت بعضها.

وخصوص خبر محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن السهو فى المغرب؟ قال: «يعيد حتى يحفظ أنها ليست مثل الشفع».(١)

أقول: المراد بالشفع الرباعيات.

وخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال (عليه السلام): «إذا سهوت فى المغرب فأعد الصلاه».(٢)

وخبر العلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يشك فى الفجر؟ قال: «يعيد»، قلت: المغرب؟ قال: «نعم والوتر والجمعه» من غير أن أسأله.(٣)

وخبر موسى بن بكر، عن الفضيل، قال: سألته عن السهو فى صلاه المغرب؟ فقال: «إذا لم تحفظ ما بين الثلاث إلى الأربع فأعد صلاتك»، إلى غير ذلك.

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٤ باب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٤ باب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٥ باب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ح ٧.

وبعد هذه النصوص لا مجال لأن يقال: كيف لم يدخل السهو في المغرب مع ما دل على دخول السهو في ما زاده النبي (صلى الله عليه وآله) مما يقتضى الصحه إذا شك بين الاثنين والثلاث، فإن المغرب استثنيت عن مثل هذه الأحكام، كما استثنيت من السقوط في السفر، وكأنه للاهتمام بشأنها، حيث إنها في وقت الغفله.

وكيف كان، فقد حكى عن الصدوق القول بالتخير بين الإعادة والبناء على الأقل جمعاً بين الروايات المتقدمه، وبين مثل خبر عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل شك في المغرب فلم يدر ركعتين صلى أم ثلاثه؟ قال: «يسلم ثم يقوم فيضيف إليها ركعه»، ثم قال: «هذا والله مما لا يقضى أبداً». (١)

وخبره الآخر، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لم يدر صلى الفجر ركعتين أو ركعه؟ قال: «يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه، فإن كان قد صلى ركعتين كان هذه تطوعاً، وإن كان قد صلى ركعه كان هذه تمام الصلاة»، قلت: فصلى هذا المغرب فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: «يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه، فإن كان صلى ثلاثاً كانت هذه تطوعاً، وإن كان صلى اثنتين كانت هذه تمام الصلاة، وهذه والله مما لا يقضى». (٢)

أقول: وكان هذين خبر واحد، ومثله لا يتمكن أن يقاوم المشهور روايه وفتوى، كما عرفت في الصلاة الثنائيه، مضافاً إلى تشابه الجملة التي في ذيلها،

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٥ باب ٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ١١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٦ باب ٢ في الخلل ح ١٢.

الثالث: الشك بين الواحد والأزيد.

ولعل أن الصدر كان تقيه، لكن الإمام أراد التنبيه على عدم الاعتداد بأنه مما لا يقضى مريداً به عدم الإتيان بالذى ذكره، فإن القضاء بمعنى الإتيان، كما قال تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ). (١)

أما توجيه الخبرين بما عن الشيخ، كما فى الوسائل، من إرادته نافله الفجر والمغرب، أو كون المراد من الشك غلبه الظن على الأكثر، ويكون إضافة الركعه على وجه الاستحباب، فذلك تفاد عن الطرح كما لا يخفى.

قال فى الوسائل: والأقرب حمل الحديثين على التقيه لموافقتهما لجميع العامه. (٢)

أقول: لا- يحضرنى الآن كتب العامه حتى أرى هل أنهم يبنون على الأقل ويأتون بالركعه متصله أم على الأكثر ويأتون بالركعه منفصله، وكيف كان فلا إشكال فى الحكم.

{الثالث} من الشكوك الموجه لبطالان الصلاه: {الشك بين الواحد والأزيد} على الأظهر الأشهر كما فى المستند، وعلى المشهور بين الأصحاب نقلا- وتحصيلا شهره تكاد تكون إجماعاً، بل حكاة عليه فى الانتصار والخلاف والغنيه والسرائر، وعن الناصريه وإرشاد الجعفرية، وعن البشرى، وظاهرا التذكرة والمعتبر، كما فى الجواهر، وعلى المشهور، بل غير واحد دعوى الإجماع عليه كما فى مصباح الفقيه، وإجماعاً حكاة جماعه كثيره من القدماء والمتأخرين كما فى

ص: ٢١٤

١- سورة الجمعة: الآية ١٠.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٦ باب ١ فى الخلل ح ١٢.

المستمسك ولكن لا يخفى أن عنوان الأولين هو الشك في أوليى الرباعيه، وعنوان الأخير ما فى المتن.

وكيف كان، فالأخبار بذلك مستفيضه، كصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت: أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل شك فى الركعه الأولى؟ قال: «يستأنف». (١)

وموثقه سماعه، قال: قال (عليه السلام): «إذا سهى الرجل فى الركعتين الأولتين من الظهر والعصر، فلم يدر واحده صلى أم ثنتين فعليه أن يعيد». (٢)

وخبر عبد الملك، قال: قال لى: «إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فأعد صلاتك». (٣)

وروايه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا سهوت فى الركعتين الأولتين فأعدهما حتى تثبتهما». (٤)

وصحيحه رفاعه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لا يدرى صلى ركعه أم ثنتين؟ قال: «يعيد». (٥)

وخبر زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت له: رجل لا يدرى واحده صلى أم ثنتين؟ قال: «يعيد». (٦)

وحسنه الحسن بن على الوشاء، قال: قال أبو الحسن الرضا (عليه السلام): «الإعاده

ص: ٢١٧

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠١ باب ١ فى الخلل ح ١١.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ فى الخلل ح ١٧.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠١ باب ١ فى الخلل ح ١٣.
- ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ فى الخلل ح ١٥.
- ٥- المصدر: ج ٥ ص ٣٠١ باب ١ فى الخلل ح ١٢.
- ٦- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ فى الخلل ح ٦.

فى الركعتين الأولتين والسهو فى الركعتين الأخيرتين». (١)

وخبر عنسه بن مصعب، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا شككت فى الركعتين الأولتين أعد». (٢)

وخبر إسماعيل الجعفى وابن أبى يعفور، عن أبى جعفر وأبى عبد الله (عليهما السلام) أنهما قالوا: «إذا لم تدر واحده صليت أم ثنتين فاستقبل». (٣)

إلى غيرها مما تقدم من الأخبار الداله على أن فرض الله وهى عشر ركعات لا يدخل فيها الوهم، والمخالف فى المسأله على ما نسب الصدوقان، فقد قال الصدوق بالتخير بين ما تقدم من البطلان والبناء على الأقل جمعاً بين هذه الروايات وبين الروايات الداله على البناء على الأقل من خبر الحسين بن أبى العلاء.

وموثقه ابن أبى يعفور، وروايه عبد الرحمان بن الحجاج، ومرسله المقنع مما تقدم فى الفرع الأول، وهو الشك فى الثائيه، وقد عرفت عدم إمكان مقاومه هذه الروايات لروايات المشهور، وفصل والد الصدوق فوافق المشهور فى المره الأولى من الشك من البطلان والاستيناف، وحكم بالبناء على الأقل وصلاه الاحتياط فى المره الثانيه.

قال الفقيه الهمدانى: ولم يعرف مستند لهذا التفصيل عدا ما عن الفقه الرضوى، ففيه على ما نقل عنه: «إن شككت فى الركعه الأولى والثائيه، فأعد صلاتك، وإن

ص: ٢١٨

- ١- المصدر: ج ٥ ص ٣٠١ باب ١ فى الخل ح ١٠.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠١ باب ١ فى الخل ح ١٤.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ فى الخل ح ١٦.

الرابع: الشك بين الاثنتين والأزيد قبل إكمال السجدين.

شككت مره أخرى فيهما وكان أكثر وهمك إلى الثانيه فاجعلها ثانيه، فإذا سلمت صليت ركعتين من قعود بأم الكتاب، وإن ذهب وهمك إلى الأولى جعلتها الأولى وتشهدت في كل ركعه، وإن استيقنت بعد ما سلمت أن التي بنيت عليها واحده، كانت ثانيه وزدت في صلاتك ركعه لم يكن عليك شيء، لأن التشهد حائل بين الرابعه والخامسه، وإن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت صليت ركعه من قيام، وإلا ركعتين وأنت جالس». (١)

ولا يخفى ما فيه مما لا يمكن مقاومته للمشهور، مضافاً إلى معارضته بما في الرضوى نفسه، ففيه: «وإن شككت في الركعه الأولى والثانيه فأعد صلاتك». (٢)

وقال في موضع آخر: «وإذا سهوت في الركعتين الأولتين، فلم تعلم ركعه صليت أم ركعتين أعد الصلاة». (٣)

وقال في موضع آخر: «وإن نسيت فلم تدر ركعه ركعت أم ثنتين، فإن كانت الأولتين من الفريضه فأعد» (٤)، كذا نقله عنه مستدرک الوسائل.

{الرابع} من الشكوك المبطله للصلاه {الشك بين الاثنتين والأزيد قبل إكمال السجدين} على المشهور في اشتراط أن كون ذلك إنما لا يوجب البطلان إذا كان بعد إكمال السجدين، بل لم يعرف الخلاف إلا من ابن طاووس في محكى

ص: ٢١٩

١- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ٥. مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٦١ سطر ٥.

٢- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ٥.

٣- فقه الرضا: ص ٩ سطر ١.

٤- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١٧.

النَّبِيُّ، وَالْمُحَقِّقُ فِي الْفُتَاوَى الْبَغْدَادِيَّةِ، حَيْثُ أَفْتِيََا بِتَحَقُّقِ إِكْمَالِ الرَّكْعَةِ بِالرُّكُوعِ، وَالْوَجْهَ فِي فُتْوَى الْمَشْهُورِ بِالْبَطْلَانِ عَدَمَ تَحَقُّقِ الرَّكْعَةِ بَدُونَ إِكْمَالِ السُّجْدَتَيْنِ، فَيَشْمَلُهُ مَا دَلَّ عَلَى الْبَطْلَانِ، إِذَا دَخَلَ السُّهُوَّ فِي الْأَوَّلِينَ، كَقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي صَحِيحِهِ زَرَّارَهُ: «مَنْ شَكَّ فِي الْأَوَّلِينَ أَعَادَ حَتَّى يَحْفَظَ وَيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ». (١)

وَمِثْلَهُ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «عَشْرَ رَكَعَاتٍ»، إِلَى أَنْ قَالَ: «لَا يَجُوزُ الْوَهْمُ فِيهِنَّ وَمَنْ وَهَمَ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ». (٢)

وَهَكَذَا رَوَاهُ الْعَامِرِيُّ: «مَنْ شَكَّ فِي أَصْلِ الْفَرَضِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلِينَ اسْتَقْبَلَ صَلَاتَهُ». (٣)

وَصَحِيحُهُ ابْنُ أَدِينَةَ: «وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ صَارَتِ الرَّكْعَتَانِ كَلِمًا أَحَدًا فِيهَا حَدَثًا كَانَ عَلَى صَاحِبَيْهَا إِعَادَتَهُمَا». (٤)

وَصَحِيحُهُ الْبُقَاعِيُّ: «إِذَا لَمْ تَحْفَظِ الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلِينَ فَأَعَدَّ صَلَاتَكَ» (٥)، إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الرَّوَايَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى لُزُومِ حِفْظِ الْأَوَّلِينَ اللَّتَيْنِ لَا تَحْقُقَانِ إِلَّا بِإِكْمَالِ السُّجْدَتَيْنِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شَكَّ فِيهَا قَبْلَ الْإِكْمَالِ ثُمَّ أَكْمَلَ السُّجْدَتَيْنِ فَقَدْ

ص: ٢٢٠

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٤ باب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض... ح ١٢.
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥ باب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض... ح ١٤.
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٠ باب ١ من أبواب كيفية الصلاة... ح ١٠.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠١ باب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ١٣.

حفظها، مردود بأن المعيار ليس هو الحفظ بعد الشك، وإلا أمكن ذلك فيما لو شك بأن ما بيده الركعة الأولى أو الثانية، إذ يمكن أن يأتي بركعه أخرى حتى يرجع شكه إلى الثانية والثالثة، ولا يقول أحد بذلك، فإن ظاهر قوله: «كلما أحدث فيها حدثاً» أن مجرد إحداث الحدث موجب للبطلان، كما أن ما ربما استدلل للقول الآخر من تحقق الركعة بالركوع، ولذا نرى إطلاق الركعات على ركوعات صلاه الآيات، وكذا في بعض الروايات الأخرى، منظور فيه، لأن الإطلاق مجاز، فإن الركعة لغه وشرعاً ليست إلا المجموع من الأفعال والأذكار.

بل ربما قيل باندرج الشك بين الثانية والثالثة قبل الإكمال في موضوع الشك بين الأولى والثانية، إذ الركعة اسم للمجموع، فالشك في الحقيقة لا يدري أنه صلى ركعة أو ركعتين، فيعمه الأخبار الواردة فيه المتضمنه للأمر بالإعادة، وربما أيد ذلك بأن الشارع بين حكم الشك بين الأولى والثانية بالبطلان، وبين حكم الشك بين الثانية والثالثة بالصحة، وحيث إن الموضوع ليس مندرجاً في الصحيح، لا بد وأن يندرج فيما حكم عليه بالبطلان.

لكن لا يخفى ما في ذلك، فإن المواضيع ثلاثة: شك بين الركعة والركعتين، وقد ذكر في بعض الأخبار، وشك بين الثانية والثالثة قبل الإكمال، وشك بينهما بعد الإكمال، ولكل منها دليل خاص، ومن المعلوم أن الشك بين الاثنتين والثلاث غير الشك بين الأولى والثانية، وإن كان حكمهما واحداً من حيث البطلان، لوجود الدليل في كل واحد منهما.

الخامس: الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد وإن كان بعد الإكمال.

ثم إنه سيأتى الكلام فيما يتحقق به إكمال السجدين عند تعرض المصنف له إن شاء الله تعالى.

{الخامس} من الشكوك الموجه لبطلان الصلاة: {الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد} كالست والسبع وما أشبهه.

قال الشاعر:

فوالله ما أدري وإنى لحائر

بثنتين صليت العشا أم ثمانيا

قال بعض الأدباء: إنه كان يعلم ذلك بخاتمه فراه فى الأصبع الثانيه، فلم يدر أن المأتى بها من هذا الطرف حتى تكون اثنتين، أم من ذلك الطرف حتى تكون ثمانيه.

{وإن كان بعد الإكمال} للسجدين على المشهور كما فى المستمسك، وذلك لأنه إن كان الشك قبل الإكمال، كان مشمولاً لما دل على بطلان الصلاة إن حصل الوهم فى الركعتين الأوليين، وإن كان الشك بعد الإكمال، لم يكن له وجه مصحح، إذ الاشتغال اليقيني يحتاج إلى براءه يقينيه، فإنه لو بنى على الاثنتين كان بلا دليل، ولو بنى على الخمس كان موجباً للبطلان، وما يمكن أن يقال فى وجه صحه هذه الصلاة أمور:

الأول: البناء على الاثنتين للاستصحاب، وإتمام الصلاة بإضافه ركعتين آخرين، وفيه: إن المشهور إلغاء الشارع للاستصحاب فى باب الركعات، بل جعل هناك علاجاً آخر، كما قد عرفت فى بعض المسائل.

ص: ٢٢٢

لكنه ربما أشكل على ذلك بأن قاعده الاستصحاب عامه شامله لكل مقام، إلا ما خرج بالدليل، وليست هذه الصورة مما خرج، فمن استفاد من صغريات الأدله فى مقام الركعات إلغاء الشارع لها كان عليه أن يحكم بالبطلان، أما من لم يستفد فاللازم عليه اتباع القاعده.

وربما أورد على الاستصحاب بموثق عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «يا عمار أجمع لك السهو كله فى كلمتين، متى شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلمت فأتم ما ظننت أنك قد نقصت»^(١)، فإنه يدل على أن الشارع جعل أصاله الأكثر هى المرجع فى كل سهو، وفيه: إن الظاهر من الحديث كون ذلك فيما كان الأ-كثر صحيحاً، لا- فى مثل المقام، فالمرجع فيه ليس إلا الاستصحاب.

الثانى: استفاده المناط من الشك بين الأربع والخمس، فإن الشارع لم يبطل الصلاه وإنما حكم بالأربع هناك، وإذ لا خصوصيه فالشك بين الاثنتين والخمس هكذا فيبنى على الأربع ويتم الصلاه ويأتى بركعتى الاحتياط، وفيه: بالإضافة إلى عدم استفاده مثل هذا المناط عن الروايه الوارده فى مورد خاص، وجود الفرق بين المقامين، فإن بناء الشاك فيما نحن فيه على الأربع مخالف لعلمه الإجمالى بأن المأتى به أحد الأمرين الركعتان أو الخمس، بخلاف الشك بين الأربع والخمس، فإنه ليس يخالف علمه إذا بنى على الأربع، بل يفهم من حكم الشارع أنه رجح أحد طرفى العلم.

ومنه يعلم أنه لا مجال فى المقام لحديث لا يعيد الصلاه، ففيه: لأنه بالإضافة

ص: ٢٢٣

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ١.

إلى ما فسر بكون المراد منه الشك بين الثلاث والأربع، ليس هنا مجال للاحتياط، حتى تصح على كل حال، بخلاف سائر الشكوك التي يبنى فيها على الأكثر، ثم يأتي بما يحتمل النقص، فإنه مصحح للصلاة على كل حال.

الثالث: الروايات الدالة على عدم الضرر بالصلاة زاد أم نقص، وإنما يلزم العلاج كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً، أم نقصت أم زدت، فتشهد وسلم واسجد سجدةً بغير ركوع ولا قراءة، فتشهد فيهما تشهداً خفيفاً». (١)

وموثق زيد الشحام، عن رجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات، قال (عليه السلام): «إن استيقن أنه صلى خمساً أو ستاً فليعد، وإن كان لا يدرى أزيد أم نقص فليكبّر وهو جالس، ثم ليركع ركعتين يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب في آخر صلاته ثم يتشهد». (٢)

وصحيح زرارة، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدةً وهو جالس، وسماهما رسول الله (صلى الله عليه وآله) المرغمتين». (٣)

فإن إطلاقات أزيد أم نقص في هذه الروايات شامله لما نحن فيه، إذ الشاك بين الاثنتين والخمس لا يدرى أزيد أم نقص، منتهى الأمر يلزم تقييد هذه المطلقات

ص: ٢٢٤

- ١- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٤ في الخلل ح ٤.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٤ في الخلل ح ٥.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٦ باب ١٤ في الخلل ح ٢.

السادس: الشك بين الثلاث والست أو الأزيد.

فى المقام بما دل على أن الشك بين الاثنتين والأربع موجب للإتيان بركعتين احتياطاً، وذلك لو حده المناط فى المسألتين، فهذا يبنى على الأربع ويأتى بركعتين احتياطاً وسجدتين للسهو، جمعاً بين الأدله.

وأما ما يقال: من أن اللازم حمل هذه الروايات على الشك فى الزيادة والتمام، كالأربع والخمس، أو على الشك فى النقيصه والتمام، كالثلاث والأربع فلا تشمل ما نحن فيه من مورد الشك بين النقيصه والزيادة، ففيه: إن ذلك خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا بقريته، ولو سلمت القرينه فى بعضها فليست هى فى جميعها، ولذا يكون الإطلاق محكماً.

وربما يقال: إن هذا من أفراد ما لا يعلم كم صلى فيشملة الأدله الداله على بطلان الصلاه بذلك.

كخبر صفوان، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: إن كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شىء فأعد الصلاه، (١)، فإنه لا يدري كم صلى اثنتين أم خمساً، وفيه ما لا يخفى، فإن الظاهر من عدم درايه كم المجهول المطلق، أو كون أطراف الشك كثيراً، وإلا كان كل شك مصداقاً لذلك، ولا يقول به أحد.

هذا ولكن الإنصاف أن الجراه بفتوى الصحه فى المقام وإن مال إليه بعض الأعلام مشكله، بعد عدم فتوى المشهور، وإن كنا لم نحقق فتوى المشهور، إذ أمثال هذا الفرع فى أكثر الكتب التى راجعناها غير موجوده، ووجه الاحتياط واضح.

{السادس} من الشكوك الموجهه لبطلان الصلاه: {الشك بين الثلاث والست أو الأزيد} ووجه البطلان ما تقدم من الإشكال فى الأدله الداله على الصحه فى

ص: ٢٢٥

السابع: الشك بين الأربع والست أو الأزيد.

الخامس من الشكوك.

وربما أورد على الصحة في هذا الفرض إذا وقع الشك قبل إكمال السجدين بأنه لا يتمكن من الإتمام، إذ لا يعلم بتوجه الأمر إليه، لاحتمال كون ما بيده السادسة.

ولا يخفى ما فيه، إذ لو تمت أدله الصحة كان مكلفاً بالإتمام خصوصاً إذا جرت أصاله عدم الزيادة.

{السابع} من الشكوك الموجه لبطلان الصلاة: {الشك بين الأربع والست أو الأزيد} قال في المصباح: ربما استظهر من المشهور العدم. (١)

أقول: وكان الاستظهار هنا وفي الشك الخامس لأجل عدم بيانهم صحة الصلاة فيه، مع أنهم بصدد بيان الشكوك الصحيحه.

وكيف كان، فالمخالف في المسألة ابن أبي عقيل والمحقق الثاني في محكى شرح الألفيه والمنسوب إلى العلامة والشهيد في بعض كتبهما، واحتمله المختلف، فقالوا بالصحة إلحاقاً له بالشك بين الأربع والخمس.

وربما يستدل لذلك بالأدله المتقدمه في الشك بين الاثنتين والخمس من أصاله عدم الزيادة، ومناطق الشك بين الأربع والخمس، بل هنا أقرب مناطقاً من هناك، وما دل على أنه إذا لم يدر أزيد أم نقص، على ما مر تفصيلها هناك، وقد عرفت الجواب عن ذلك في الجمله، ولذا وافق المصنف المستمسك وغيره من سائر المعلقين وقد عرفت الوجه في البطلان

ص: ٢٢٤

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٧٠ سطر ١٣.

الثامن: الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى.

وأن الأحوط الجمع.

{الثامن} من الشكوك الموجه لبطلان الصلاة: {الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى} قال في المستند: بالإجماع صرح به بعضهم (١)، وفي الجواهر: كانت الإجماعات السابقة وغيرها من الحجج هنا (٢)، مضافاً إلى ظاهر المنتهى، وما عن ظاهر إرشاد الجعفرية أو صريحه من الإجماع عليه.

وفي المستمسك: إجماعاً صريحاً أو ظاهراً، حكاها غير واحد. (٣)

ويدل عليه مضافاً إلى البطلان إذا كان بعض أطراف الشك واحداً أو اثنتين قبل الإكمال، أو كان في الثنائي والثلاثي للأدلة السابقة، عدم الدليل على صحته، وذلك كاف في البطلان، وليس في المقام إلا الاستصحاب، وما دل على البناء على الأقل لدى الشك في الأقل والأكثر.

كرواية عبد الرحمن بن الحجاج، وعلي، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) في السهو في الصلاة، فقال: «تبنى على اليقين وتأخذ بالجزم وتحتاط بالصلوات كلها». (٤)

وصحيح إسحاق بن عمار، قال لى أبو الحسن الأول (عليه السلام): «إذا شككت فابن على اليقين»، قلت: هذا أصل؟ قال: «نعم». (٥)

ص: ٢٢٧

١- المستند: ج ١ ص ٤٧٨.

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٣١.

٣- المستمسك: ج ٧ ص ٤٥٥.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ في الخلل ح ٥.

٥- المصدر: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ في الخلل ح ٢.

لكن قد تقدم أن الاستصحاب ليس بحجه في الركعات كما هو الظاهر من مختلف الروايات الواردة في هذا الباب، وبنى على ذلك الفقهاء.

وأما الروايتان، فلا بد من كون المراد بهما اليقين المفسر في سائر الروايات بعمل يوجب اليقين بالصحة بالبناء على الأكثر، ثم الإتيان بركعات الاحتياط كما سيأتي، وإلا فكيف يكون أصلاً ما حكم بخلافه في غالب أقسام الشك الدارجه حتى إنه لو لم نرد أن نقول بذلك لزم حمل الروايتين على التقيه، لأن البناء على الأقل فتوى العامه كما قد تقدم.

وكيف كان، فيدل على البطلان بالإضافة إلى ما تقدم، جملة من الروايات:

كخبر صفوان، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: «إن كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة». (١)

وخبر ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا شككت ولم تدري أفي ثلاث أنت أم في اثنتين أم في واحده أم في أربع، فأعد ولا تمض على الشك». (٢)

وخبر أبي بصير قال: قلنا له: الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه؟ قال: «يعيد»، قلنا: يكثر عليه ذلك كلما أعاد شكك؟ قال: «يمضي في شكه». (٣)

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٥ في الخلل ح ١.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ في الخلل ح ٢.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ في الخلل ح ٣.

وإنما قال (عليه السلام) ذلك لأنه من مصاديق كثير الشك حينئذ.

وخبر على بن نعمان الرازي في حديث، قال: «إنما يعيد من لم يدر ما صلى». (١)

وخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يقوم في الصلاة، فلا يدرى صلى شيئاً أم لا؟ قال: «يستقبل». (٢)

وقد حكى عن ابن بابويه الصحة فيمن لا يدرى واحده صلى أم اثنتين أم ثلاثاً أم أربعاً، ثم صلى ركعه من قيام وركعتين من جلوس، وكان المستند له صحيحه على بن يقطين، عن أبي الحسن (عليه السلام)، عن الرجل لا يدرى كم صلى واحده أم اثنتين أو ثلاثاً؟ قال: «يبنى على الجزم ويسجد سجدة السهو ويتشهد فيها تشهداً خفيفاً» (٣)، بحمل الجزم على إرادته البناء على الأكثر وصلاة الاحتياط.

ونحوها رواه سهل بن اليسع في ذلك، عن الرضا (عليه السلام) إنه قال: «يبنى على يقينه ويسجد سجدة السهو». (٤)

وروايه عنبسه بن مصعب، قال: سألته عن الرجل لا يدرى ركعتين ركع أم واحده أم ثلاثاً؟ قال: «يبنى صلاته على ركعه واحده يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ويسجد سجدة السهو». (٥)

ص: ٢٢٩

- ١- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ في الخلل ح ٤.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ في الخلل ح ٥.
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ في الخلل ح ٦.
- ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٥ باب ١٣ في الخلل ح ٢.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٣ باب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٢٤.

وروايه عمار: «إذا سهوت فابن علي الأكثر».(١)

والروايات الداله على أنه إذا لم يدر أزيد أم نقص يبني على صحه صلاته.

ولكن لا يخفى أن شيئاً من هذه الروايات لا تقاوم المشهور روايه وفتوى مما دل على أن الشك إذا كان طرفه الركعه الأولى أو الثانيه بطلت الصلاه، فاللازم إما حملها على التقيه لما عرفت من أن البناء على الأقل مذهب العامه، أو رد علمها إلى أهلها، ولا جمع عرفي في المقام، فإنه يبعد من التناقض عرفاً إن فرض أنه لا- يدخله سهو، وأنه يبني على الأقل أو الأكثر، بالإضافة إلى الاضطراب في المتن في بعضها، وعدم الدلاله في البعض الآخر، فخير ابن يقطين لم يبين المراد من الجزم، وخير ابن اليسع مجمل في أن المراد باليقين هل هو اليقين في باب الصلاه أو اليقين الوجداني، وروايه عنبسه لم يظهر المراد من قوله (عليه السلام): «يقرأ فيها بفاتحه الكتاب».

أما روايه عمار وما تليها فهي مخصصه على تقدير عمومها بما تقدم من أدله المشهور، وحيث عرفت وجود النقص في المقام، فلا مجال للتمسك بالاستصحاب والبناء على الأقل والإتيان بالركعات المشكوك فيها.

ص: ٢٣٠

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ من الخلل ح ٣.

مسألة ٢ _ الشكوك الصحيحة تسعه في الرباعية:

أحدها: الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين، فإنه يبنى على الثلاث ويأتي بالرباعه ويتم صلاته.

{مسألة ٢ _ الشكوك الصحيحة} نسبه الصحه إلى الشك مجاز، فإن الصحه للصلاه التي حدث الشك فيها {تسعه} وكلها {فى} {أخيرتى} {الرباعيه} سواء كانت بينها أو بين بعضها وغيرها، كالشك بين الأربع والخمس.

{أحدها: الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين} والتقييد بهذا لما تقدم من أن الشك قبل الإكمال شك فى فريضه الله، وذلك موجب للبطلان، وسيأتى المراد بالإكمال {فإنه يبنى على الثلاث ويأتى بالرباعه ويتم صلاته}، فى المستند على الأظهر الأشهر بين من تقدم وتأخر، بل عليه الإجماع عن صريح الانتصار والخلاف وظاهر السرائر وغيره، وعن أمالى الصدوق إنه جعله من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به.

وفى الجواهر (١١) إجماعاً، كما فى المعتمد والمنتهى، وعن التذكرة والعزیه كما نقله أيضاً عن مجمع البرهان، وعن الحسن دعوى تواتر الأخبار به، وفى الحدائق والمستمسك ما يشبه ذلك، وفى المصباح إجماعاً، كما عن جماعه نقله فى أصل صحه الصلاه، وعلى الأشهر، بل المشهور فى البناء على الثلاث.

ويدل عليه موثقه عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) إنه قال له: «يا عمار أجمع لك السهو كله فى كلمتين، متى شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلمت فأتم

ص: ٢٣١

ما ظننت أنك نقصت». (١)

وموثقته الأخرى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شيء من السهو في الصلاة؟ فقال: «ألا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء»، قلت: بلى، قال: «إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شيء، وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت». (٢)

وموثقته الثالثة، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «كلما دخل عليك من الشك في صلاتك فاعمل عمل الأكثر»، قال: «فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك نقصت». (٣)

بل وخبرى قرب الإسناد، وموثقه إسحاق.

قال: (عليه السلام) في الأول: في رجل صلى ركعتين وشك في الثالثة، قال: «يبني على اليقين، فإذا فرغ تشهد، وقام وصلى ركعه بفتاحه القرآن» (٤).

فإن الأمر بصلاه الاحتياط شاهد على إرادته اليقين المعتبر في الصلاة، لا اليقين الوجداني الذي هو مقتضى الاستصحاب.

وقال أبو الحسن (عليه السلام) في الثانى: «إذا شككت فابن على اليقين»، قال: قلت: هذا أصل؟ قال: «نعم» (٥)، بأن يكون المراد اليقين فى باب الصلاة من

ص: ٢٣٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٧ باب ٨ فى الخلل ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ٤.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٩ باب ٩ فى الخلل ح ٢.

٥- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٣١ فى أحكام السهو فى الصلاة ح ٤٢ (١٠٢٥).

البناء على الأكثر، ثم الإتيان بصلاة الاحتياط.

وخبر زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت له رجل لا يدرى واحده صلى أم اثنتين؟ قال: «يعيد»، قلت: رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: «إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الأخرى ولا شيء عليه ويسلم». (١)

والظاهر أن المراد بقوله (عليه السلام): «بعد دخوله في الثالثة» تجاوزه عن الاثنتين مما يتحقق بإكمال السجدين، فإن رفع الرأس عن الثانيه دخول في الثالثه.

والمراد بالمضى في الثالثه إتمام الركعه المشكوكه كونها ثالثه أو رابعه، والمراد بالصلاه الأخرى الاحتياط.

ورواه العلاء، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل صلى ركعتين وشك في الثالثه؟ قال: «يبنى على اليقين، فإذا فرغ تشهد وقام قائماً، فصلى ركعه بفاتحه القرآن». (٢)

فإن قرينه صلاه الاحتياط تعين كون المراد من اليقين البناء على الأكثر، إلى غيرها من بعض الروايات المشعره بالمطلب، بل يدل على ذلك الروايات الوارده في الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع، وبين الاثنتين والأربع، فإنه يفهم منها المناط الكلى الذى يكون هو المعيار فى الشكوك الصحيحه مطلقاً

ص: ٢٣٣

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٩ باب ٩ فى الخلل ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٩ باب ٩ فى الخلل ح ٢.

التي منها الشك بين الاثنتين والثلاث، لكن مع ذلك فقد حكى عن جماعه مخالفه المشهور، فعن السيد فى المسائل الناصريه البناء على الأقل، وعن والد الصدوق التخيير بين البناء على الأقل والبناء على الأكثر، وعن المقنع الحكم بالإبطال حين عرض هذا الشك.

استدل للبناء على الأقل بجملة من الروايات، كموثقه إسحاق بن عمار التي نصت على البناء على اليقين بإرادته الأقل من اليقين، لا كما ذكرناه.

وروايه سهل بن اليسع، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل لا يدري أثلاثاً صلى أم اثنتين؟ قال: «ينى على النقصان ويأخذ بالجزم ويتشهد بعد انصرافه تشهداً خفيفاً كذلك فى أول الصلاة وآخرها». (١)

وخبر عبد الرحمان بن الحجاج وعلى، عن أبى إبراهيم (عليه السلام)، فى السهو فى الصلاة؟ فقال: «تبني على اليقين وتأخذ بالجزم وتحتاط بالصلوات كلها». (٢)

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «وإن شك فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً بنى على اليقين مما يذهب وهمه إليه». (٣)

كما إنه استدل للقائل بالتخيير بالجمع بين الطائفتين من الروايات، الطائفة التي تقول بالبناء على الأكثر كما هو المشهور، والطائفة الدالة على البناء على

ص: ٢٣٤

١- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٥ باب ١٣ فى الخلل ح ٢.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ٥.

٣- الدعائم: ج ١ ص ١٨٨ فى ذكر السهو.

الأقل كما يقوله السيد، وقد قوى هذا القول غير واحد من المتأخرين، كما فى مصباح الفقيه، وغيره نقله عنهم، ولا يخفى ما فى القولين من الضعف.

أما قول السيد، فإنه مضافاً إلى عدم معلوميه ذهاب السيد إليه، إذ عبارته المنقوله مجمله كما لا يخفى على من راجع، أن الروايات التى استدلت بها له ضعيفه الدلاله، فإن موثقه عمار قد عرفت إجمالها، إن لم تكن داله على قول المشهور، وروايه سهل مجمله أيضاً، فإن البناء على النقصان هل هو بالبناء على الاثنتين أم البناء على الثلاث وإتيان ركعه مفصوله، بل ربما يقال بدالاتها على المشهور، إذ الظاهر من الأخذ بالجزم والتشهد الخفيف الإيماء إلى صلاه الاحتياط.

هذا مع الغض عن أن ما فى ذيل الروايه من قوله (عليه السلام): «كذلك فى أول الصلاه وآخرها» يدل على اعتبار الشك فى الأوليين مما قد عرفت حاله، وأنه مذهب العامه مما يوجب الشك فى صدورهما لبيان الحكم الواقعى.

ومما تقدم تعرف حال خبر عبد الرحمان والدعائم، كما إنه إذا سقط أدله القول بالبناء على الأقل لا يبقى مجال للقول بالتخيير.

أما ما ذكره المصباح فى رد هذا القول من أنه لو تمت أدله الأقل لزم إعمال المرجحات لا القول بالتخيير، فإنه وإن كان كذلك ذوقاً، لكنه ليس كذلك صناعه، إذ التنافى بين الطائفتين مثل التنافى بين «سبح واحده» و«سبح ثلاثاً» مما يمكن عرفاً الجمع بينهما بالتخيير فتأمل.

أما قول الصدوق بالبطان، فإن صح ذهابه إليه، فيدل عليه صحيحه عبيد

ثم يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس

بن زراره، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن رجل لم يدر ركعتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: «يعيد»، قلت: أليس يقال: لا يعيد الصلاة فقيه؟ فقال: «إنما ذلك في الثلاث والأربع». (١)

فاللزام حمله على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما دل على عدم الإعادة، أو رد علمها إلى أهلها كما في المصباح، أو حملها على الشك في المغرب كما عن الشيخ، أو إرادته الشك قبل إكمال السجدين كما في المستمسك وغيره، أو غير ذلك من المحامل الممكنة.

وهناك قول رابع مخالف للمشهور، منقول عن والد الصدوق، وهو تجويز البناء على الأقل مع التشهد في كل ركعه والبناء على الأكثر.

واستدل له بالرضوى: «وإن اعتدل وهمك أنت بالخيار، فإن شئت بنيت على الأقل وتشهدت في كل ركعه، وإن شئت بنيت على الأكثر وعملت ما وصفناه لك». (٢)

لكن الرضوى لا يمكن أن يقاوم أدله المشهور كما لا يخفى.

{ثم يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس} على المشهور كما في الحدائق، وفي الجواهر على المشهور نقلاً مستفيضاً وتحصيلاً شهرة كاملة كادت تبلغ الإجماع، بل حكى عليه في الخلاف والانتصار والغنية كما عن كشف الرموز وهو فتوى الأصحاب لا أعرف فيه مخالفاً، بل في ظاهر النافع

ص: ٢٣٦

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٠ باب ٩ من أبواب الخلل الواقع ... ح ٣.

٢- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١٠.

وعن صريح السرائر نسبته إلى الرواية (١)، انتهى.

وفى المستند على الأشهر، كما صرح به جماعه (٢)، ثم نقل عن العماني تواتر الأخبار به، وعن الحلبي من ورود الخبر بكل من الأمرين وهما بمنزله مرسلتين منجبرتين بما مر، وهكذا نقل في المصباح والمستمسك الشهره أو الإجماع.

ثم إن هناك قولين آخرين: أحدهما تعين ركعه من القيام، وهو المحكي عن الكاتب والمفيد والقاضي، والثاني تعين ركعتين من جلوس، وهو المحكي عن ابن أبي عقيل والجعفي.

استدل للمشهور أما للركعه من قيام، فبالأخبار المتقدمه، وبظاهر ما دل على أن الشاك بينى على الأكثر، ثم يأتي بما ظن أنه نقص، الظاهر في كون الاحتياط كالأصل في جميع الخصوصيات إلا ما استثنى من تعين قراءه الحمد، وأما للركعتين من جلوس فبالإجماع المنقول والشهره المحققه والمرسلتين كما تقدم عن المستند، وبعدم القول بالفصل بين المقام وبين الشك بين الثلاث والأربع، الذي ورد النص بركعتين من جلوس فيه، أو بفهم المناط، إذ لا خصوصيه للثلاث والأربع.

وأما ما ذكره مصباح الفقيه أن بعض أخبار باب الشك بين الثلاث والأربع شامل بإطلاقه لبعض صور الشك بين الاثنتين والثلاث، فلا يخفى ما فيه، ولا بأس بقول المشهور بعد وجود المرسله مؤيده بما عرفت.

ص: ٢٣٧

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٣٦.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٨١ سطر ٣٢ المسأله السابعه.

والأحوط اختيار الركعه من قيام، وأحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعه من قيام، وأحوط من ذلك استيناف الصلاه مع ذلك، ويتحقق إكمال السجدين

ومما تقدم يظهر وجه القولين الآخرين، أما القول بتعين القيام فوجهه الأخبار الواردة في هذا الباب، وأما القول بتعين الجلوس فوجهه أخبار باب الشك بين الثلاث والأربع بعد وحده المناط، وفيه ما لا يخفى، فإنه لا وجه ل طرح ما دل على الصلاه قائماً في المورد والأخذ بما دل على الصلاه جالساً في مورد آخر.

وحيث عرفت أن ما ورد في المورد هو الصلاه قائماً، قال المصنف (رحمه الله): {والأحوط اختيار الركعه من قيام} ولا يعارضه قول من أوجب الجلوس، لأنه ضعيف كما عرفت.

{وأحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعه من قيام} لأنه أوفق بما ورد من الصلاه قائماً في المورد، إذ لو قدم الركعتين كان محتملاً للفصل بين أصل الصلاه واحتياطها بالأجنبي.

{وأحوط من ذلك استيناف الصلاه مع ذلك} لاحتمال كون التكليف الركعتين من جلوس كما ذكر العماني والجعفي، فتقديم الركعه من قيام فصل بين الصلاه وبين احتياطها بالأجنبي، وإن كان لا يخفى أن هذه الاحتياطات ضعيفه جداً.

{و} إذ قد عرفت أن الصحه في الشك بين الاثنتين والثلاث متوقفه على إكمال السجدين فاللازم بيان أنه بما ذا {يتحقق إكمال السجدين} فإن فيه أقوالاً:

الأول، وهو الأقوى: كونه برفع الرأس من السجده الثانيه، قال في الجواهر

بإتمام الذكر الواجب من السجده الثانيه على الأقوى.

ولعله ظاهر المشهور مما يستفاد من الذكرى والمدارك، بل لعله الظاهر أيضاً من عرف المتشرعه (١)، انتهى.

وذلك لأن العرف يرى أن الركعه لا تتم إلا بذلك، ولذا لو لم يكن رفع رأسه يقال إنه بعد في الركعه، ولعل صحيح زراره مما يؤيد ذلك، قال: قلت له: رجل لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: «إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثه مضى» (٢)، فإن تحقق الدخول في الثالثه رفع الرأس من السجده الثانيه، فإن مقدمات الثالثه تعد منها.

هذا مضافاً إلى استصحاب الثانيه لو شك في ذلك.

ومنه يعرف عدم الفرق بين كونه في الذكر الواجب أو المستحب، أو كان ساكتاً حال الشك فإنه ما لم يرفع رأسه لم يتحقق تمام الثانيه.

نعم الاعتبار برفع الجبهه دون سائر الأعضاء، لأن المتمم للركعه ذلك، ولو لم يتمكن من وضع الرأس، وإنما كان تكليفه إصاق المسجد بالجبهه أو وضع الذقن أو ما أشبهه، قام مقام السجده في أن تمام الركعه بتمامه.

الثانى: وهو الذى اختاره المصنف (رحمه الله) تبعاً للروض والروضه والمسالك والمقاصد العليه، وربما نسب إلى الشهيد الأول، وعن المحقق الثانى فى فوائد الشرائع الميل إليه، وعن بعض متابعتهم وهو أن الاتمام يتحقق بإتمام الذكر الواجب من السجده الثانيه على الأقوى { وذلك لأن الرفع ليس جزءاً من السجود وإنما يتم السجود بالذكر الواجب.

ص: ٢٣٩

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٣٧.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٩ باب ٩ فى الخلل ح ١.

قال في مصباح الفقيه: إن مناط البطالين دخول الشك في الأولتين، وهو حاصل ما لم يتحقق الفراغ منهما، ولا يتحقق الفراغ منهما إلا بالفراغ من الشخص الذي هو متلبس (١)، إلى آخره.

ومنه يظهر أن الاستدلال لهذا القول، بعموم قوله (عليه السلام): «إذا سهوت فابن على الأكثر» (٢) كما في المستمسك في غير محله، إذ العموم مخصوص بغير الشك في الأولين حسب ما عرفت من الأخبار، ولما ذكرناه خالف كثير من المعلقين المتن فتوى أو احتياطاً.

الثالث: تحقق الإكمال بالركوع، حكى عن ابن طاوس والمحقق في الفتاوى البغدادية وغيرهما، وذلك لأن الركعة مشتقة من الركوع، كما أن السجدة مشتقة من السجود، ولإطلاق الركعة على الركوع في صلاة الآيات، ولأن معظم الأجزاء تحصل بالركوع فيجتزى به تنزيلاً - للأكثر منزله الجميع، وشمول بعض الإطلاقات في الروايات له، فإن مثل قوله (عليه السلام): «رجل صلى ركعتين وشك في الثالثة» (٣)، وغيره شامل لمن شك وهو في الركوع فلم يدر أنه الثاني أو الثالث لأنه يعلم بالاثنتين.

وفي الجميع ما لا يخفى، فإن الاشتقاق غير الفهم والتبادر عرفاً، والإطلاق في صلاة الآيات مجاز بالقرينه، والتنزيل يحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

ص: ٢٤٠

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٦٤ سطر ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ في الخلل ح ٣.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣١٩ باب ٩ في الخلل ح ٢.

وإن كان الأحوط إذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم الإعادة، وكذا في كل مورد يعتبر إكمال السجدين.

أما الإطلاقات فقد تقدم لزوم تقييدها بما دل على اشتراط الإكمال، هذا على تقدير تسليم الإطلاقات.

وهناك أقوال آخر يظهر من كلمات الفقهاء، كالاكتفاء بوضع الجبهة في السجده الثانيه، والاكتفاء بوضع الجبهة في السجده الأولى، والاكتفاء بالإتيان بسجده واحده وما أشبه، وكلها ترجع إلى صدق الركعه، أو تحقق مهيه السجود أو ما أشبه من الكلمات التي أشرنا إلى بعضها، فلا حاجة إلى إطاله الكلام حول ذكرها والجواب عنها.

{وإن كان الأحوط} في بعضها البناء ثم الإعادة، خروجاً من خلاف من أوجب، وكيف كان فقد عرفت أن الأقوى البطلان {إذا كان قبل رفع الرأس} أما {البناء ثم الإعادة} الذي اختاره المتن فمنظور فيه، {وكذا في كل مورد يعتبر إكمال السجدين} لا يتحقق ذلك إلا- برفع الرأس، ثم هل المعتبر واقع الإكمال أم يكفي الظاهر، كما لو قطع بأنه سجد اثنتين، ثم شك بين الثلاث والأربع، وأتم الصلاه وبعد ذلك علم بأنه ترك سجده قطعاً، لا يبعد الأول إذ الحكم منوط بالواقع، ولا مدخلية للعلم هنا، فإن الأصل كون الأحكام دائره مدار الموضوعات الواقعيه لا الخياليه.

وهل يكتفى بالسجده التي جاء بها في الجماعه فيما لو اشتبه برفع رأسه قبل الإمام، ثم شك فرأى الإمام ساجداً فسجد ثانيه، أم المعتبر السجده الثالثه التي جاء بها متابعه تمييزاً للثانيه، لا يبعد الأول، لأن

الثاني: الشك بين الثلاث والأربع في أى موضع كان، وحكمه كالأول

الثانيه تكليف شرعى، فإنه قد سجد الاثنتين ولذا لو بدا له الانفراد اكتفى بهما، ولو انعكس الحال بأن سجد الثانيه قبل الإمام اشتباهاً فرفع رأسه للمتابعه فيما لو قلنا بذلك، ثم شك قبل ثانيه الإمام أو فى أثنائها، لا يبعد الأول أيضاً، لما ذكر فى الفرع المتقدم وإن كان الأمر هنا أخفى.

{الثانى} من الشكوك التى لا توجب بطلان الصلاه، وإنما يعالج للصحة: {الشك بين الثلاث والأربع فى أى موضع كان} فى حاله القيام أو الركوع أو السجود أو غيرها {وحكمه كالأول} فى البناء على الأربع وإتمام الصلاه، ثم يأتى بركعتين عن جلوس أو ركعه عن قيام.

ففى الجواهر بلا خلاف أجده [\(١١\)](#)، بل نقل عليه الإجماع جماعه، ثم نقله عن الخلاف والانتصار والغنيه، وعن ظاهر الأمالى والسرائر والمعتبر والروض، ونحوه المستند والمصباح والمستمسك وغيرها، ويدل عليه متواتر الروايات.

كصحيحه عبد الرحمان بن سيابه، وأبى العباس، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر ثلاثاً صليت أم أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، وإن وقع رأيك على الأربع فابن على الأربع، فسلم وانصرف، وإن اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت جالس» [\(٢٢\)](#).

وخير الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «وإن كنت لا تدرى ثلاثاً صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شىء فسلم ثم صل ركعتين

ص: ٢٤٢

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٤٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٦ باب ٧ فى الخلل ح ١.

وأنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب، فإن ذهب وهمك إلى الثلاث، فقم فصل الرابعه ولا تسجد سجدتى السهو، وإن ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد وسلم، ثم اسجد سجدتى السهو». (١)

وخبر الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا استوى وهمه فى الثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين وأربع سجّادات بفاتحه الكتاب وهو جالس يقصر فى التشهد». (٢)

وعن بعض النسخ (يقصد) بدل (يقصر) وكلاهما بمعنى واحد.

ومرسل جميل، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «فيمن لا يدرى ثلاثاً صلى أم أربعاً، ووهمه فى ذلك سواء، قال فقال: إذا اعتدل الوهم فى الثلاث والأربع فهو بالخيار، إن شاء صلى ركعه وهو قائم، وإن شاء ركعتين وأربع سجّادات وهو جالس». (٣)

والرضوى: «وإن شككت، فلم تدر ثلاثاً صليت أم أربعاً، وذهب وهمك إلى الثالثه فأضف إليها ركعه من قيام، وإن اعتدل وهمك فصلّ ركعتين وأنت جالس». (٤)

وروايه محمد بن مسلم المرويه عن المقنع: «إن ذهب وهمك إلى الثالثه فصل ركعه واسجد سجدتى السهو بغير قراءه، وإن اعتدل وهمك فأنت بالخيار

ص: ٢٤٣

- ١- المصدر: ج ٥ ص ٣٢١ باب ١٠ فى الخلل ح ٥.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٢ باب ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ح ٦.
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٠ باب ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ح ٢.
- ٤- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١١.

إن شئت صليت ركعه من قيام، وإلا ركعتين من جلوس، فإن ذهب وهمك مره إلى ثلاث ومره إلى أربع فتشهد وسلم وصل ركعتين وأربع سجودات وأنت قاعد تقرأ فيهما بأم القرآن». (١)

وفى بعض النسخ: «وإن ذهب وهمك» بالعطف بالواو.

قال فى المستدرک: الظاهر أن روايه محمد بن مسلم إلى قوله: «بغير قراءه» والباقي خبر أو خبران غيرها على ما نراه وعلى معتقده فهو من كلام الصدوق فنقله فى غير محله. (٢)

وفى المصباح وجه الروايه توجيهاً لا بأس به.

ولو قلنا بإجمالها لا يضرنا فى شيء لوجود ما فيه غنى وكفايه كما لا يخفى.

وخير دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «وإن شك فلم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فإنه يصلى ركعتين جالساً بعد أن يسلم، فإن كان قد صلى ثلاثاً كانتا هاتان الركعتان اللتان صلاهما جالساً مقام ركعه فأتى الصلاة أربعاً، وإن كان قد صلى أربعاً كانتا نافله له». (٣)

هذا بالإضافة إلى العمومات التى تقدمت بعضها مما دل على البناء على الأكثر مطلقاً، ثم القيام والإتيان بما ظن أنه نقصه مما يشمل المقام بالعموم.

نعم فى المقام روايات توهم خلاف ذلك، كصحيح محمد بن مسلم قال:

ص: ٢٤٤

١- المقنع: ص ٩ باب السهو فى الصلاة سطر ٥.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٤٨٢ باب ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة.

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٨٨ فى ذكر السهو.

إنما السهو بين الثلاث والأربع، وفي الاثنتين والأربع بتلك المنزله، ومن سهى فلم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً واعتدل شكه، قال: «يقوم فيتم، ثم يجلس فيتشهد ويسلم ويصلى ركعتين وأربع سجعات وهو جالس، أو كان أكثر وهمه إلى الأربع تشهد وسلم، ثم قرأ فاتحه الكتاب وركع وسجد سجدين وتشهد وسلم، وإن كان وهمه إلى الثنتين، نهض وصلى ركعتين وتشهد وسلم».(١)

وصحيحه زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت له: من لم يدر في أربع هو أو في اثنتين وقد أحرز الثنتين؟ قال: «يركع ركعتين وأربع سجعات وهو قائم بفاتحه الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه، وإن لم يدر في ثلاث هو أو في أربع وقد أحرز الثلاث، قام فأضاف إليها أخرى ولا شيء عليه، ولا ينقض اليقين بالشك، ولا يدخل الشك في اليقين، ولا يدخل أحدهما بالآخر، ولكن ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فيبنى عليه ولا يعتد بالشك في حال من الحالات».(٢)

ولأجل ما يستظهر من هذين الصحيحين اختار الصدوق والوافي وابن ادريس التخيير بين البناء على الأقل والبناء على الأكثر، جمعاً بين هاتين الطائفتين، لكن لا يخفى أنه لا يمكن الاعتماد على ما يبدو من ظاهرهما.

أما الصحيح الأول: فإنه لا يمكن الاعتماد عليه في البناء على الأقل في قبال روايات المشهور الكثيره الداله على البناء على الأكثر، وهذا عمده الإشكال، وإلا فما ذكره المصباح وغيره من منافاته بعض الروايات والفتاوى الآخر، فلا

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢١ باب ١٠ في الخلل ح ٤.

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٧٣ باب ٢١٦ من شك في اثنتين وأربعه ح ٣.

إلا أن الأحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس، ومع الجمع تقديمهما على الركعه من قيام.

يدفع الإشكال في المقام، كما أن ما ذكره الوافي من أن أو بدل الواو في قوله «ويصلى ركعتين» استظهار على خلاف الأصل.

وأما الصحيح الثاني: فإنه من القريب أن يراد بعدم نقض اليقين، اليقين في باب الركعات لا اليقين في باب الاستصحاب، كما هو مذهب العامه، وكان الإمام (عليه السلام) أراد إخفاء ذلك مع الحكم به من طرف خفي، وإلا لم يكن داع لهذه التأكيدات الست أو السبع، فالمراد من عدم خلط الشك باليقين عدم الإتيان بالركعه المشكوكه جزءاً من الصلاه، وإنما يؤتى بها خارجاً حتى تكون نافله إن كانت الصلاه في الواقع تامه، كما صرح بذلك الروايات الأخر مما تقدم.

ولقد أوضح الفقيه الهمداني (رحمه الله) الروايتين إشكالاً وجواباً ووجهاً مما لا داعى إلى إيرادهما، فمن شاء التفصيل فليرجع إليه.

ثم إنه قد عرفت تخير الشاك بين الإتيان بركعتين جالساً أو ركعه قائماً للتصريح بها في الروايات والفتاوى، خلافاً لما عن جماعه من تعيين القيام استضعافاً لنصوص الجلوس لكونها خلاف الأصل وخلاف ظاهر العمومات الداله على إتيان ما ظن أنه نقص، ولما عن آخرين من تعيين الجلوس استضعافاً لما دل على القيام لكثرة ما دل على الإتيان بهذه الصلاه جالساً وقله ما دل على القيام وشذوذه.

{إلا أن الأحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس} بعكس الفرع السابق لكثرة الروايات الداله عليه كما تقدم {ومع الجمع} بين الركعتين من جلوس والركعه من قيام أخذاً بالقولين، الأحوط {تقديمهما على الركعه من قيام} لأكثره روايات

الجلوس مما يجعله أقرب إلى الاحتياط، لكن لا يخفى أن هذه الاحتياطات ليست لها وجوه شرعية محكمة.

ثم لا يخفى أن مقتضى ما تقدم في باب الشك بين الاثنتين والثلاث من كون الظاهر من إخباره كون ذلك بعد كمال السجدين، أن هنا أيضاً كذلك، فاللازم أن يكون الشك بين الثلاث والأربع بعد كمال السجدين، لكن العلماء عموماً هذا الشك لكل موضع كما تقدم في عبارته المتن، وذلك لوجوه:

الأول: إطلاق أخبار الباب.

لا يقال: إن الإطلاق لا يفيد بعد ما تقدم في الشك بين الاثنتين والثلاث.

لأنه يقال: هناك أيضاً نقول بالإطلاق، إلا أنه وجد المقيد في ذلك المقام، وهو فرض أنه لا يدخله الوهم، أما في المقام فليس مقيد، إذ لا دليل على عدم دخول الوهم في الثالث والرابع، ولذا نتمسك بإطلاقات الأخبار في المقام دون مقام الشك بين الاثنتين والثلاث.

الثاني: إن أخبار الباب إنما تشمل الشك بعد الإكمال، وإنما نقول بالإطلاق لأنه من مصاديق الشك بعد الإكمال بين الاثنتين والثلاث، فلو شك بين الثلاث والأربع في حال القيام مثلاً، فإنه شاك في أن الذي أتى به هل هو ركعتان أم ثلاث، لكن لا يخفى أن هذا بعيد عن مساق تلك الأخبار فالقول بذلك مشكل جداً.

الثالث: شمول إطلاقات أخبار الشك الأمره بالبناء على الأكثر للمقام، ولا مقيد لها هنا مثلما كان لها المقيد في باب الشك بين الاثنتين والثلاث.

ص: ٢٤٧

الثالث: الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال، فإنه يبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام.

{الثالث} من الشكوك الصحيحه: {الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال} للسجدتين الذى تقدم أن تحققه برفع الرأس من السجده الثانيه {فإنه يبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام}، وكونه بعد الإكمال لما عرفت فى الشك الأول من أنه إذا لم يكن بعد الإكمال دخل الشك فى فرض الله تعالى، وذلك مبطل بالنص والإجماع.

والحكم بذلك هو المشهور كما فى الحدائق، وفى الجواهر بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل فى الخلاف وعن الانتصار وظاهر السرائر الإجماع عليه، بل فى الرياض عن أمالى الصدوق إنه من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به، وفى المستند على الأظهر الأشهر، ثم نقل الإجماع عن جماعه، وفى المصباح نسبه إلى المشهور، وفى المستمسك كذلك، ثم نقل الإجماع عن جماعه عليه، ويدل عليه مضافاً إلى ما دل على البناء على الأكثر فى مورد الشك من المطلقات،

خصوصاً صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر ثنتين صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شىء فسلم، ثم صل ركعتين وأربع سجداً تقرأ فيهما بأمر الكتاب، ثم تشهد وتسلم، فإن كنت إنما صليت ركعتين كانتا هاتان تمام الأربع، وإن كنت صليت أربعاً كانتا هاتان نافله» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٣ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع... ح ١.

صلى ركعتين فلا يدري ركعتان هي أو أربع؟ قال: «يسلم ثم يقوم فيصلى ركعتين بفاتحه الكتاب فيتشهد وينصرف وليس عليه شيء».(١)

وخبر ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل لا يدري صلى ركعتين أو أربع؟ قال: «يتشهد ويسلم ثم يقوم فيصلى ركعتين وأربع سجدة، يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب ثم يتشهد ويسلم، فإن كان أربعاً كانت هاتان نافله، وإن كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الأربع، وإن تكلم فليسجد سجدة السهو».(٢)

وصحيحه زراره: من لم يدري في أربع هو أو في ثنتين وقد أحرز الثنتين؟ قال: «يركع ركعتين وأربع سجدة وهو قائم بفاتحه الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه».(٣)

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وإن شك فلم يدري اثنتين صلى أم أربعاً، سلم وصلّى ركعتين يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب، فإن كان إنما صلى ركعتين كانتا تمام صلاته، وإن كان صلى أربعاً كانتا له نافله، وعليه في كل شيء من هذا أن يسجد سجدة السهو بعد السلام».(٤)

والرضوى: «وإذا لم تدر اثنتين صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شيء

ص: ٢٤٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٤ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع... ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٣ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٣ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٣.

٤- الدعائم: ج ١ ص ١٨٨ في ذكر السهو.

فتشهد، ثم تصلى ركعتين وأربع سجودات تقرأ فيهما بأم الكتاب ثم تشهد وتسلم، فإن كنت صليت ركعتين كانتا هاتان تماماً للأربع، وإن كنت صليت أربعاً كانتا هاتان نافله». (١)

أما بعض الروايات التي يمكن أن يدعى دلالتها على الإتيان بالركعتين موصوله فاللازم حملها على الروايات السابقة، لأنه مقتضى الجمع الدلالي عرفاً.

كخبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم ركعتين، فقم واركع ركعتين، ثم سلم واسجد سجدتين وأنت جالس ثم سلم بعدهما». (٢)

بل ربما يقال: إن ظاهر قوله (عليه السلام): «قم» كون الركعتين مفصولتين، وإلا قال: أتم الصلاة.

وخبر بكير بن أعين، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: رجل شك فلم يدر أربعاً صلى أم اثنتين وهو قاعد؟ قال: «يركع ركعتين وأربع سجودات ويسلم ثم يسجد سجدتين وهو جالس». (٣)

ولو سلم أن ظاهر الخبرين البناء على الأقل، كان اللازم حملهما على التقيه، لكون ذلك مذهب العامة، والجمع بالتخيير بين الأمرين وإن كان ممكناً،

ص: ٢٥٠

١- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١٨.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٤ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٨.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٤ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ح ٩.

لكن العرف فيما كان أحد الطرفين موافقاً للعامه لا يشك في أن الصادر على طبقه للتقيه، وهذا لا ينافي ما اشتهر بينهم من أن الجمع الدلالي مقدم على العلاج، والتقيه علاج لا جمع، إذ إن ذلك إنما هو للاستفاده من العرف، فإذا كان العرف مخالفاً كان العلاج مقدماً على مثل ذلك الجمع الذي لا يساعد العرف عليه، إذا كان ذهنه مشوباً بأمور خارجيه، ألا ترى أن المولى إذا قال: ما سمعته عن أعدائي فليس بحكمي، فسمع العبد من المولى مره أنه قال: ابن علي الأكثر، ومره أنه قال: ابن علي الأقل، وسمع عن العدو أنه قال: ابن علي الأقل، حمل كلام المولى الثاني على التقيه، وهذا لا ينافي الجمع فيما لم تكن هناك مناسبات خارجيه.

ولمثل هذا حمل الفقهاء أخبار الغروب بغيوبه القرص، وغيرها من أمثال ذلك على التقيه مع إمكان الجمع عرفاً، فالقول بالتخير بين الأقل والأكثر في المقام كما قال به بعض غير وجيه، وكذلك ما يحكى عن الصدوق من أنه أفتى بإعادة الصلاه في صوره الشك بين الاثنين والأربع مطلقاً.

ويستدل له بصحيح محمد بن مسلم، قال: سألته عن رجل لا يدرى صلى ركعتين أم أربعاً؟ قال: «يعيد الصلاه». (١)

ولا يبعد أن تكون فتواه التخير بين ما ذهب إليه المشهور والإعاده، لأنه كما حكى عنه بعد الفتوى بالإعاده قال: «وروى أنه يسلم فيقوم فيصل ركعتين»

ص: ٢٥١

الرابع: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال

ولذا استظهر منه جماعه التخيير.

وكيف كان ففي هذا الخبر احتمالات:

الأول: كونه محمولاً على صلاة المغرب والصبح كما عن الشيخ.

الثاني: كونه فيما إذا كان الشك قبل الإكمال، كما عن جماعه وتبعهم المستمسك.

الثالث: الحمل على الاستحباب بإتيان الاحتياط ثم الإعادة، جمعاً بين الأخبار.

الرابع: التخيير كما احتمله العلامة والشهيد وتبعهما المصباح، قال: إن قضيه الجمع بين الأخبار هو الالتزام بما احتمله العلامة والشهيد من جواز الإعادة، وكون البناء على الأكثر من باب الرخصة. (١)

الخامس: طرح الخبر لإضماره وشدوذه وإعراض الأصحاب عنه.

أما الكلام في لزوم سجده السهو وعدمه، فسيأتي وأن مقتضى القاعده الاستحباب جمعاً بين ما دل على الإتيان وبين ما دل على عدم الإتيان، وإن احتمل أن ما دل على الإتيان فيما إذا لم يتكلم، لكن الجمع الأول أقرب إلى ظاهر الأخبار، والله العالم.

{الرابع} من الشكوك الصحيحه التي لا توجب بطلان الصلاه: {الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال} للسجدتين الذي قد عرفت تحققه

ص: ٢٥٢

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٦٦.

فإنه يبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام، وركعتين من جلوس

برفع الرأس من السجده الثانيه.

{فإنه يبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام، وركعتين من جلوس} ودعوى الشهره والإجماع هنا من الحدائق والجواهر والمستند والمصباح والمستمسك كالمسألتين السابقتين فلا حازه إلى الإعادة.

ويدل على الحكم جملة من الروايات:

كمرسله ابن أبى عمير، عن الصادق (عليه السلام): فى رجل صلى فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً أم أربعاً؟ قال: «يقوم فيصلى ركعتين من قيام، ثم يسلم ثم يصلى ركعتين من جلوس ويسلم، فإن كانت أربع ركعات كانت الركعتان نافله، وإلا تمت الأربع». (١)

وصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى إبراهيم، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثاً أم أربعاً؟ فقال: «يصلى ركعتين من قيام ثم يسلم ثم يصلى ركعتين وهو جالس». (٢)

وعموم ما دل على أنه بعد أن يتم الصلاه يأتى بما ظن أنه نقص، فإنه فى مثل المقام ركعتان من قيام وركعتان من جلوس، لأنه المظنون نقصه، خلافاً للمحكى عن الصدوقين والإسكافى، وقواه فى الذكرى فجعلوا الاحتياط بركعه من قيام وركعتين من جلوس، واستدل لذلك بأنه مقتضى القاعده، فإن الصلاه

ص: ٢٥٣

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٦ باب ١٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٦ باب ١٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ١.

لو كان نقصها ركعه وقعت الركعه من قيام موقعها، وإن كان نقصها ركعتين انضمت الصلاه قائمه وجالسه بعضها ببعض وقامتا مقام الركعتين.

وبصحيحه عبدالرحمان بن الحجاج المتقدمه، فإن بعض النسخ رواها «ركعه من قيام» مكان «ركعتين من قيام».

وبالرضوى قال: «وإن شككت فلم تدر اثنتين صليت أم ثلاثاً أم أربعاً، فصل ركعه قيام وركعتين وأنت جالس» (١).

قالوا: ولا يقوم في قبال ذلك إلا المرسله وهى لا تقاوم الصحيحه، والعموم لا يدل على أزيد من أن يأتى بمحتمل النقص، ولا يدل على الكيفيه، وقد ذهب صاحب الوسائل والمستدرک إلى التخيير بين الركعتين والركعه فى عنوان الباب، وكأنه لقاعده «بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك».

أقول: لقد أطال الفقهاء (رحمهم الله) الكلام حول الصحيحه، والإنصاف عدم إمكان الاعتماد عليها بعد هذا الاختلاف فى المتن، وإن ذكر كل صاحب رأى مرجحات لكون النسخه كذا، بالإضافة إلى الاضطراب فى سندها، لأن فى بعضها حذف (أبى إبراهيم) بالإضافة إلى استبعاد روايه الكاظم (عليه السلام) عن الصادق (عليه السلام) كما فى المستند فتأمل.

فلا يبقى الا الرضوى وهو ليس بحجه خصوصاً فى قبال المرسل من مثل ابن أبى عمير الذى لمراسيله حكم المسانيد.

ص: ٢٥٤

أما العمومات، فالإنصاف إنها إن لم تدل على قول المشهور فليس لها دلالة على قول غير المشهور، فما ذهب إليه المشهور من الإتيان بركعتين من قيام وركعتين من جلوس أقوى كما فى المصباح وغيره.

وأما التخيير فهو فرع الحجية، وقد عرفت الإشكال فيها.

وربما يستدل لقول غير المشهور بأن الشاك بين الاثنين والثلاث والأربع من مصاديق الشاك بين الاثنين والثلاث، وكذلك من مصاديق الشاك بين الثلاث والأربع، وقد كان تكليهما الإتيان بركعه فلا بأس بإتيانه بالركعه من باب انطباق أحد العنوانين عليه، فإذا أتى بركعه كان من مصاديق الشاك بين الثلاث والأربع فيأتى بركعتين جالساً، وفيه: إن ذلك فرع عدم الدليل الخاص وقد عرفت وجوده فى المقام.

ثم إن المحكى عن ابن الجنييد فى هذا الشك البناء على الأقل، ولعل دليله الاستصحاب وما أشبهه، ولا- يقاوم ذلك الدليل الخاص.

ثم إن المشهور لزوم الجلوس فى الركعتين الأخيرتين لظاهر النص المتقدم، وذهب المفيد والديلمى وأبو العباس فى المحكى منهم إلى لزوم القيام فى الركعه، وكأنه لقوله (عليه السلام): «أتمم ما ظننت أنك نقصت» فإن المظنون نقص الركعه من القيام، ولأن هذا الشك من مصاديق الشك بين الثلاث والأربع ويجوز فيه القيام، وفيه إن النص الخاص يدفعها بالإضافه إلى أن كونه من المصاديق يلزم التخيير لا تعين القيام.

والأحوط، تأخير الركعتين من جلوس.

الخامس: الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين، فيبنى على الأربع ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو.

ومنه يظهر أن ما حكى من العلامة والشهيد من الفتوى بالتخير بين الأمرين غير معلوم الوجه.

{والأحوط} إن لم يكن أقوى {تأخير الركعتين من جلوس} كما عن المفيد في المقنعه والسيد في أحد قوليه، والروضه والبيان والألفيه وجمع من متأخرى المتأخرين، بل عن الأخير نسبه إلى المشهور، وذلك لظاهر النص العاطف، وقيل يتخير في تقديم أيهما شاء كما عن السيد في الانتصار وجمع آخر، بل في المستند إنه المشهور، وذلك لصدق «أتمم ما ظننت أنك نقصت» وكونه من مصاديق الشك بين الاثنتين والثلاث والشك بين الثلاث والأربع.

وهناك قول بتحتم تقديم الركعتين جالساً، ولعله لغلبه احتمال فوات ركعه لأنه احتمالان بالنسبه إلى فوات ركعتين الذى هو احتمال واحد.

وللمفيد قول بتحتم تقديم ركعه قائماً على أصله الذى تقدم أنه جعل الركعه من قيام بدلا من ركعتين جالساً، وفي الجميع ما لا يخفى بعد ورود النص، وكون (ثم) لعطف اللفظ لا للترتيب خلاف الظاهر، ولعل احتياط المصنف من أجل تلك الأقوال، وإلا فمقتضى القاعده الوقوف على مورد النص.

{الخامس} من الشكوك الصحيحه: {الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين، فيبنى على الأربع ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو} على الأظهر

الأشهر كما في المستند، وعن العماني نسبته إلى آل الرسول (صلى الله عليه وآله) بل عن المقاصد العلية الإجماع عليه، وفي المستمسك نسبته إلى المشهور، وفي الجواهر احتمال كون المسألة إجماعية، والمخالف في المسألة الصدوق حيث إن الظاهر منه الصحة مع الإتيان بركتين جالساً أو سجود السهو، والشيخ في الخلاف حيث أفتى بالبطلان.

ويدل على المشهور روايه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم خمساً، فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما».(١)

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً، فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك وأنت جالس ثم سلم بعدهما».

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم زدت أم نقصت، فتشهد وسلم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءه تتشهد فيهما تشهداً خفيفاً».(٢)

بل ربما استدل بصحيحه زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدتين وهو جالس، وسماهما رسول الله (صلى الله عليه وآله) المرغمتين».(٣)

ص: ٢٥٧

-
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٦ باب ١٤ من أبواب الخلل الواقع... ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٤ من أبواب الخلل الواقع.... ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٦ باب ١٤ في الخلل ح ٢.

فإن إطلاقه يشمل المقام، ونحوه عن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام).

ثم إن ظاهر قوله (عليه السلام): «صليت» إتمام الركعة، ولذا خصص الفقهاء بهذه الصورة.

أما الصدوق فما يمكن أن يكون مستنده هو مضمرة الشحام قال: سألته عن رجل صلى العصر ست ركعت أو خمس ركعات؟ قال: «إن استيقن أنه صلى خمساً أو ستاً فليعد وإن كان لا يدري أزد أم نقص فليكبّر وهو جالس ثم ليركع ركعتين يقرأ فيهما بفتحة الكتاب في آخر صلاته ثم يتشهد».(١)

والرضوى: «وإن لم تدر أربعاً صليت أم خمساً، أم زدت أو نقصت، فتشهد وسلم وصل ركعتين وأربع سجّادات وأنت جالس بعد تسليمك».

وفي حديث آخر: «تسجد سجّدتين بعد ركوعك ولا قراءه وتشهد فيهما تشهداً خفيفاً»(٢)، كذا نقله في المستدرک، ثم قال: المقنع للصدوق مثله.(٣)

ولعل معنى قوله (عليه السلام) في المضمرة: «أزد أم نقص» أزد على الأربع أم نقص عن الزيادة.

وربما يفسر بغير هذا المعنى، وكيف كان فمستند الصدوق لا يقام أدله المشهور بعد الإشكال في سند الرضوى، وإعراض الأصحاب عن مضمرة الشحام مع عدم حجيتها في نفسها بحيث تقاوم دليل المشهور، ولو لا ذلك لأمكن الجمع، إذ لا منافاه بينهما دلالة.

ص: ٢٥٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١١ باب ٣ في الخلل ح ١٧.

٢- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ٢٠.

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٤٨٢ باب ١٣ من أبواب الخلل الواقع ... ح ١.

السادس: الشك بين الأربعاء والخمس حال القيام، فإنه يهدم

وأما ما ذكره بعض من التنافى دلالة، حيث إن عدم ذكر الركعتين في الروايات مع ذكر مثل سجده السهو كاشف عن العدم، ففيه إن مقتضى المطلق والمقيد ذلك، ولذا قالوا إن المقيد ولو كان واحداً يقيد ولو كان المطلق متعدداً، أما القول ببطلان الصلاة، كما حكى عن خلاف الشيخ فلم يظهر وجهه، اللهم إلا أن يوجه بأن المستفاد من النصوص البناء على الأكثر في باب الشكوك الصحيحة، ولا يمكن هنا ذلك، والاستصحاب ساقط فلاشغال اليقيني بالصلاة يحتاج إلى البراءة اليقينية، لكن هذا لا يمكن أن يقاوم الأدلة الدالة على الصحة كما لا يخفى.

بقي الكلام في وجوب سجده السهو في هذا الشك، فإن المشهور تبعاً لظاهر النصوص المتقدمة أفتوا بالوجوب، والمخالف كما يحكى: المفيد والشيخ في الخلاف والصدوقان وسالار وأبو الصلاح، وربما احتج لهم بما في المصباح بأن عطف «أم زدت أم نقصت» على هذا الشك في صحيقه الحلبي، موجب لإسقاط ظاهر الأمر عن الوجوب، إذ لا تجب سجده السهو لكل زياده ونقصيه.

وفيه: إن عدم الوجوب في بعض الفقرات لدليل خارج لا يوجب سقوط الظهور بالنسبة إلى الفقرات التي ليس فيها هذا الدليل، ولذا قال الفقهاء بأن مثل (اغتسل للجمعه والجنابه) لا يضر ظهور الأمر في الوجوب بالنسبة إلى الجنابه، عدم وجوب الغسل للجمعه بدليل خارج.

{السادس} من الشكوك الصحيحة: {الشك بين الأربعاء والخمس حال القيام} من غير فرق بين كونه قبل الذكر أو في أثناءه أو بعده {فإنه يهدم} القيام

ويجلس ويرجع شكه إلى ما بين الثلاث والأربع فيتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من جلوس أو ركعه من قيام.

{ويجلس ويرجع شكه إلى ما بين الثلاث والأربع فيتم صلاته} بانياً على الأربع لدخوله في ذلك القسم من الشك {ثم يحتاط بركعتين من جلوس أو ركعه من قيام} كما هو تكليف كل شاك بين الثلاث والأربع، وهذا الحكم هو المشهور بين الأصحاب، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه.

قال في الحدائق: الظاهر إنه لا خلاف ولا إشكال في أنه يجلس وينقلب شكه إلى الثلاث والأربع ((١))، ونسبه في الجواهر إلى ظاهر جملة من الأصحاب، وفي المستند بلاخلاف كما صرح به جماعه ((٢))، وفي المصباح صرح غير واحد ((٣))، وفي المستمسك كما عن جملة من الأصحاب ((٤))، وقد ذكر الفقهاء لوجه الصحة في هذا القسم من الشك وجوهاً:

الأولى: ما ذكره كثير من الفقهاء، وهو أنه داخل في موضع الشك بين الثلاث والأربع قبل هدم القيام، لأنه إذا شك بين الأربع والخمس صدق عليه أنه لا يدري هل الركعات المأتى بها ثلاث أم أربع، لأن ما بيده لو كان الرابع فقد أتى بالثلاث، ولو كان الخامس فقد أتى بالأربع، وحيث لا يعلم بتوجه الأمر إليه بالنسبة إلى ما بيده لزم هدمه، قالوا: ولذا يكون التعبير بأنه شاك بين الثلاث

ص: ٢٦٠

١- الحدائق: ج ١٢ ص ٢٤٧.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٨٣ في الشك سطر ٦.

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٦٨ السطر الأخير.

٤- المستمسك: ج ٧ ص ٤٦٥.

والأربع أولى من التعبير بأنه بعد الهدم يرجع شكه إليها.

الثانية: ما ذكره شيخنا المرتضى (رحمه الله) من أنه حال الشك داخل في عمومات البناء على الأكثر، فإن مقتضى ذلك البناء على أنها الخامسة، وحيث لم يدخل في الركوع لزم رفع اليد عن الركعة بالجلوس والبناء على الأربع، وحيث يحتمل بعد ذلك نقصاً في صلاته لزم عليه الإتيان بصلاة الاحتياط.

الثالثة: ما ذكره جمع من الفقهاء من دخوله في العمومات:

كخبر حمزه بن حمران، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ما أعاد الصلاة فقيه قط حتى يحتال لها ويدبرها حتى لا يعيدها». (١)

ومضمرة الشحام: «إن استيقن أنه صلى خمساً أو ستاً، فليعد وإن كان لا يدري أزداد أم نقص فليكبر وهو جالس» (٢)، إلخ.

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً، أم زدت أم نقصت، فتشهد وسلم واسجد سجدين بغير ركوع ولا قراءة تتشهد فيهما تشهداً خفيفاً». (٣)

فإن إطلاقات هذه الروايات شامله لما نحن فيه.

وربما أشكل في صحة الصلاة في هذه الصورة بأنه إن أتم الركعة احتمل زياده، وإن هدمها احتمل النقصه فلا يتمكن من البراءة اليقينية بعد أن علم بالاشتغال اليقيني.

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤٤ باب ٢٩ في الخلل ح ١.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٤ في الخلل ح ٥.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٤ في الخلل ح ٤.

السابع: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام، فإنه يهدم القيام ويرجع شكه إلى ما بين الاثنتين والأربع

أما الأدلة التي أقيمت، فلا يصلح شيء منها للاستناد، أما أنه داخل في موضوع الشك بين الثلاث والأربع، ففيه: إنه خلاف الواقع، ولذا ذكره الفقهاء في فصل الشك بين الأربع والخمس فهو غير مشمول للنصوص.

وأما أنه داخل في عمومات البناء على الأكثر، ففيه: إن ذلك خلاف ظاهر أدلته، لأنها تشمل ما كان الأكثر صحيحاً، لا ما كان فاسداً بدليل ترتيب أثر الصحة على الأكثر، وليس المقام منه.

وأما أنه مشمول للروايات، فإن روايه حمزه وارده في الشك بين الثلاث والأربع، والمضمرة غير معمول بها لمعارضتها لما عرفت في المسألة السابقة، والصحيحه فيها إجمال من جهه «أم زدت أم نقصت»، فلا يمكن التمسك بها في المقام.

أقول: لكن العمومات لا غبار فيها، إذ التفسير في روايه حمزه إضافي، فلا مانع من شمولها للمقام، والمضمرة غير معارضه من حيث هذا القسم من الشك، وكونها معارضه من حيث آخر لا ينافي جواز التمسك بها من هذا الجهه، والصحيحه مطلقه في مقام البيان، فيتمسك بها في غير المورد المعلوم خروجه، وبعد هذا لا يبقى مجال للإشكال بأنه إن أتم فكذا وإن هدم فكذا.

{السابع} من الشكوك الصحيحه: {الشك بين الثلاث والخمس حال القيام، فإنه يهدم القيام ويرجع شكه إلى ما بين الاثنتين والأربع} لأنه لو كان ثلاثاً صار

فيبنى على الأربع ويعمل عمله.

الثامن: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام، فيهدم القيام، ويرجع شكه إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع

اثنتين ولو كان خمساً صار أربعاً.

{فيبنى على الأربع ويعمل عمله} كما أفتى بذلك الجواهر وغيره، ووجهه ما تقدم في الشك بين الأربع والخمس في حال القيام، والكلام من الطرفين هنا كالكلام هناك، وربما زيد هنا أن الجلوس لا بأس به، إذ لا دليل على وجوب الاستمرار في القيام إلا في المورد الذي يوجب الجلوس بطلان الصلاة، وليس ما نحن فيه منه، أو المورد الذي أمر الشارع باستمرار القيام، ولا يعلم بذلك، فإذا جلس انقلب شكه، فهو الآن شاك بين الاثنتين والأربع.

أقول: هذا الكلام آت في الفروع المشابهة لذلك، ولو لا إطلاقات الأدلة لكان للقول بالبطلان وجه وجيه، كما أن من تمسك هنا، وفي بعض الفروع الأخر بالأصل، بتقريب أنه لا دليل على سقوط الاستصحاب مطلقاً في باب الصلاة، فلا مانع من البناء على الثلاث وإتمام الصلاة بدون الإتيان بالاحتياط.

يرد عليه: إن المستفاد من الأدلة عدم تدخل الأصل في باب الركعات، ولذا لم يتمسك به في أي مورد من موارد الشك فيها، ولا أقل من إحداث ذلك شكاً في إطلاق أدلة الاستصحاب لمثل المقام، خصوصاً وأن العامه يأخذون بالاستصحاب، فتأمل.

{الثامن} من الشكوك الصحيحة: {الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام، فيهدم القيام ويرجع شكه إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع

فَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ وَبَعَلَ عَمَلَهُ.

التاسع: الشك بين الخمس والست حال القيام، فإنه يهدم القيام، فيرجع شكه إلى ما بين الأربع والخمس، فيتم ويسجد سجدة السهو مرتين إن لم يشتغل بالقراءة أو التسيحات، وإلا فتلاث مرات، وإن قال

فَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ وَبَعَلَ عَمَلَهُ { وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ } كَمَا أَفْتَى بِهِ الْحَدَائِقُ وَغَيْرُهُ، وَالِدَلِيلُ لِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي السَّادِسِ مِنَ الشُّكُوكِ طَابِقِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَقَدْ ادَّعَى الْمُسْتَنْدُ الْإِتْفَاقَ عَلَى هَدْمِ الرُّكْعَةِ وَالرُّجُوعَ إِلَى الثَّنِينَ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، وَاخْتَارَ هُوَ تَبَعاً لِلذَّخِيرَةِ الْبِنَاءَ عَلَى الْأَقْلِ وَسَجَدَتِي السَّهُوِ، وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى الْبَطْلَانِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ احْتِيَاجِ الْإِسْتِغَالِ الْيَقِينِيِّ إِلَى الْبِرَاءَةِ الْيَقِينِيَّةِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّةِ مِثْلِ هَذِهِ الصَّلَاةِ.

{التاسع} من الشكوك الصحيحة: {الشك بين الخمس والست حال القيام فإنه يهدم القيام فيرجع شكه إلى ما بين الأربع والخمس} بعد إكمال السجدين {فَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ وَبَعَلَ عَمَلَهُ} الصلاة بإتيان التشهد والسلام.

{وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهُوِ مَرَّتَيْنِ} مَرَّةً لِلشُّكِّ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالْخَمْسِ كَمَا كَانَ مُورِدَ الرَّوَايَةِ، وَمَرَّةً لِلْقِيَامِ الزَّائِدِ، وَقَدْ أَفْتَى بِصِحَّةِ هَذِهِ الصُّوْرَةِ الْجَوَاهِرِ وَالْمُسْتَنْدِ وَغَيْرِهِمَا، وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي السَّادِسِ مِنَ الشُّكُوكِ إِشْكَالاً وَجَوَاباً وَاسْتِدْلَالاً، كَمَا أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى سَجْدَةِ السَّهُوِ عَمُومَاتٌ لِكُلِّ زِيَادَةٍ وَنَقِيصَةٍ، وَخُصُوصٌ مَا دَلَّ عَلَى لُزُومِهَا فِي الشُّكِّ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالْخَمْسِ مِمَّا تَقَدَّمَ.

ثم إن الإتيان بسجدة السهو مرتين {إن لم يشتغل بالقراءة أو التسيحات، وإلا فتلاث مرات} والثالث لقراءة الحمد أو التسيح الذي أتى به {وإن قال

بحول الله فأربع مرات، مره للشك بين الأربع والخمس، وثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله: بحول الله، والقيام، والقراءة أو التسيحات

بحول الله { حال قيامه بعنوان الجزئيه لا بعنوان مطلق الذكر {ف_} يسجد للسهو {أربع مرات، مره للشك بين الأربع والخمس، وثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله: بحول الله، والقيام، والقراءة أو التسيحات} ولو قلنا بوجوب سجده السهو لكل زياده لم يكن إشكال في لزومها للمستحبات للإطلاقات، وقد عرفت أن ما ذكره المستمسك من الإشكال في جزئيه المستحب غير تام.

ثم إن الفقهاء فصلوا في هذا الباب تفصيلا طويلا يجده المراجع في الحقائق والجواهر والمستند وغيرها، وحاصل حكمهم يرجع إلى الصحه مطلقاً، والبناء على الأقل إذا قلنا بذلك في باب الركعات مما لا نص فيه، والبطلان مطلقاً إذا لم نجر الاستصحاب في هذا الباب، فيما لا نص فيه، والتفصيل بين الصحه في البعض والبطلان في البعض إذا لم نستند إلى الوجهين السابقين، وإنما اعتمدنا على شمول الأدله الخاصه، مثلاً من يعتمد الاستصحاب يقول بصحه الصلاه إذا شك بين الأربع والخمس حال الركوع، ومن يعتمد الدليل الخاص يقول بالبطلان، ومن لا يعتمد شيئاً منهما يلتمس الدليل الخاص، فإن وجده أفتى بالصحه وإلا أفتى بالبطلان.

وكيف كان، فالصور كثيره ربما تجاوزت الخمسين، بملاحظه ضربها في مختلف أحوال القيام والركوع وبعده قبل السجدين وبعدهما، وحيث عرف المستند لا وجه للتفصيل الذي هو عبارته أخرى عن تكرار الأدله السابقه، بالإضافة

والأحوط في الأربعاء المتأخره بعد البناء وعمل الشك إعادته الصلاة أيضاً، كما أن الأحوط في الشك بين الاثنين والأربع والخمس والشك بين الثلاث والأربع والخمس العمل

إلى ذكر الأقوال المتضاربه، والله العالم.

{والأحوط في} الصور {الأربعه المتأخره} التي لا- نص فيها {بعد البناء} على ما ذكرناه {وعمل الشك} كما تقدم {إعادته الصلاة أيضاً} لأن في المسأله قولين آخرين:

الأول: البطلان، لعدم شمول النصوص لهذه الصور، فالاشتغال اليقيني بالصلاه يحتاج إلى البراءه اليقنيه.

الثاني: البناء على الأقل، لعدم شمول النصوص لها، فالحكم فيها الاستصحاب بعد عدم تسليم أن الشارع ألغى حكم الأصل في هذه الصور، وإنما الملغى حكمه في الصور المنصوصه وليس هذه منها، ولذا احتاط في هذه الصور غير واحد من الفقهاء، كما لا يخفى على من راجع كتبهم.

ثم إنه ربما أيد الاحتياط بصحيحه صفوان المتقدمه، الداله على لزوم الإعادته لمن لم يدر كم صلى، فإن المكلف لا يدرى صلى خمساً أو ستاً، وهكذا سائر الصور غير المنصوصه، ولكن فيه إن الظاهر من الصحيحه ليس مثل هذه الشكوك التي لها طرفان أو ثلاثه، وإلا لزم أن تكون الشكوك الصحيحه مخصصه، ولا يقول بذلك أحد.

{كما أن الأحوط في الشك بين الاثنين والأربع والخمس} بعد إكمال السجدين {والشك بين الثلاث والأربع والخمس} في أى موضع كان العمل

بموجب الشكين { ففي الفرض الأول الشك مركب من شكين منصوصين.

الأول: الشك بين الاثنتين والأربع، والثاني: الشك بين الأربع والخمس.

وفي الفرض الثاني: الشك مركب من الشك بين الثلاث والأربع، والشك بين الأربع والخمس، وكيفيه العمل بموجب الشكين أن يبنى على الأربع في الفرض الأول، ثم يأتي بركتي الاحتياط باعتباره شكا بين الاثنتين والأربع ثم سجدتي السهو، لكونه شكاً بين الأربع والخمس بعد الإكمال، ويبنى على الأربع في الفرض الثاني، ثم يأتي بركعه قائماً أو ركعتين جالساً، ثم يسجد للسهو، وهكذا فيما لم يذكره المصنف (رحمه الله) من الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع والخمس بعد الإكمال يبنى على الأربع، ثم يأتي بركتين قائماً وركعتين جالساً وسجدتي السهو، لأنه مركب من الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع، والشك بين الأربع والخمس، وهكذا بعض الصور الأخر كالشك بين الثلاث والأربع والخمس والست في حال القيام، يهدم فيرجع شكه الاثنتين والثلاث والأربع والخمس فيكون كالصور السابقه.

ثم إن العمل بموجب الشكين أو الشكوك في هذه الفروض هو المشهور بين الأصحاب كما نسب إليهم.

قال في المصباح: أشهرهما، بل المشهور ممن تعرض له الصحه، بل عن العلامة الطباطبائي (رحمه الله): الإجماع على عدم تأثير الهيئه الاجتماعيه في الشكوك بالنسبه إلى الصحه والبطالان، فالشك المركب تابع لبسائطه فيهما، وفي البناء

ثم الاستئناف.

على الأقل والأكثر وكيفيه الاحتياط (١)، كذا نقله المستمسك (٢) وغيره.

استدل الحدائق وغيره على الصحة بإطلاق أدله أحكام الشكوك، فإن المطلق شامل لصورتى الانفراد والاجتماع.

ألا ترى أنه لو قال المولى: أكرم زيدا، كان مطلقاً بالنسبه إلى حاله انفراده وحاله اجتماعه مع غيره، وكذلك إذا قال إذا شككت بين الاثنين والثلاث فابن على الثلاث، وقال: إذا شككت بين الأربع والخمس فابن على الأربع، كان كل واحد منهما مطلقاً من حيث الاجتماع مع الآخر والانفراد عنه.

لكن قال فى الجواهر: وما يقال إنها مشتمله على شكين كل منهما صحيح، يدفعه أن الاجتماع غير الانفراد، إلى أن قال: ظاهر أخبار الشكوك المنصوصه الانفراد لا مع اجتماع غيرها معها (٣)، انتهى.

أقول: وما ذكره الجواهر، وتبعه غير واحد ليس ببعيد، والقياس بالمثال المتقدم على إكرام العالم ليس فى محله، لتوقيفه العباده، وفهم العرف هناك الإطلاق وتردده هنا.

نعم من قال بالبناء على الأقل، يمكن أن يقول هنا بذلك، وكذلك من تمسك بروايات «أم زاد أم نقص» يمكن أن يقول هنا بذاك.

وكيف كان فالأحوط {ثم الاستئناف} بعد العمل على مقتضى الشكين أو الشكوك كما فى المصباح وغيره.

ص: ٢٦٨

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٧٠ سطر ٢٠.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٤٦٩.

٣- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٦٠.

مسألة ٣ _ الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسع، موجب للبطلان كما عرفت، لكن الأحوط فيما إذا كان الطرف الأقل صحيحاً والأكثر باطلاً كالثلاث والخمس والأربع والست،

{مسألة ٣ _ الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسع} المتقدمه {موجب للبطلان كما عرفت} حيث ذكر أن الصور الصحيحة تسعه فقط، لكن فيه ما أشار إليه المستمسك من أنه حصر الشكوك الباطله في الثمانية فلا يعرف حكم سائر الأقسام التي لم تذكر، ووجه البطلان في غير المنصوص عدم مجال للبناء على الأكثر، لأن المستفاد من النصوص في البناء على الأكثر هي الصور التي ذكرت لا كل صوره، ولا لبناء على الأقل لسقوط الاستصحاب في باب الركعات كما تقدم وجهه، فلم يبق إلا الاشتغال اليقيني الذي لا تبرء الذمه منه إلا بالإتيان بما يعلم صحته.

قال الفقيه الهمداني: قد مر في مطاوي كلماتنا السابقة تصريحاً وتلويحاً التنبيه على أن مقتضى الأصل في كل ما لم يرد نص بصحته من الشكوك المتعلقة بعدد الركعات البطلان (١)، انتهى.

{لكن الأحوط فيما إذا كان الطرف الأقل صحيحاً والأكثر باطلاً كالثلاث والخمس} في حال الركوع أو بعده، إذ قد عرفت صحته حال القيام فإنه يهدم ويرجع الشك إلى الاثنتين والأربع، {والأربع والست} مطلقاً لأنه في حال القيام إذا جلس يرجع شكه إلى الثلاث والخمس ولا علاج له.

ص: ٢٦٩

ونحو ذلك البناء على الأقل والإتمام، ثم الإعادة، وفي مثل الشك بين الثلاث والأربع والست يجوز البناء على الأكثر الصحيح وهو الأربع، والإتمام وعمل الشك بين الثلاث والأربع، ثم الإعادة، أو البناء على الأقل وهو الثلاث ثم الإتمام

{ونحو ذلك البناء على الأقل والإتمام ثم الإعادة} كما اختاره الذخيره والمستند وغيرهما في الجملة، لأنه لا راد للاستصحاب إلا أدله البناء على الأكثر، وهي لا تشمل المقام فيبقى الاستصحاب بلا مانع.

{وفي مثل الشك بين الثلاث والأربع والست يجوز البناء على الأكثر الصحيح وهو الأربع} وإن لم يكن هو الأقل حتى يشمل الاستصحاب، ولا أكثر حتى يستأنس له بأدله البناء على الأكثر في سائر الشكوك الصحيحه.

{والإتمام} للصلاه {وعمل الشك بين الثلاث والأربع} بإتيان ركعتين جالساً أو ركعه قائماً.

{ثم الإعادة} وإنما قلنا بجواز ذلك إذ رفع اليد عن الصلاه التي لا يدري الشاك صحتها ليس عزمه حتى يحرم المضى فيها بعنوان الاحتياط {أو البناء على الأقل وهو الثلاث} استصحاباً، ولقوله (عليه السلام): «ما أعاد الصلاه فقيه».(1)

{ثم الإتمام} بلا احتياج إلى صلاه الاحتياط حينئذ، لأنه إن كان في الواقع الثلاث فقد أتى بتكليفه، وإن كان أربعاً أو ستاً فقد بطلت بزياده ركعه أو ركعات.

ص: ٢٧٠

ثم الإعادة.

{ثم الإعادة} تحصيلًا للبراءة اليقينية، بعد عدم دليل على كفايه المأتي بها، ولهذه الصور التي ذكرها المصنف تفاصيل تركناها خوف الإطالة.

ص: ٢٧١

مسألة ٤ _ لا- يجوز العمل بحكم الشك من البطالين أو البناء بمجرد حدوثه، بل لا بد من التروى والتأمل حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين، أو يستقر الشك.

{مسألة ٤ _ لا- يجوز العمل بحكم الشك من البطالين} فى الشكوك الباطله {أو البناء} عى الأكثر وغيره فى الشكوك الصحيحه {بمجرد حدوثه، بل لا بد من التروى} أى أعمال الرويه والفكر {والتأمل حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين} فيعمل بالراجح لأن الظن فى الأفعال حجه {أو يستقر الشك} فيعمل بمقتضاه خلافاً للحدائق، حيث إنه بعد أن نقل عن الشهيد الثانى لزوم التروى قال: وأنت خبير بأن الأخبار خاليه من ذلك، وتقييد إطلاقها من غير دليل مشكل، وإن كان الأحوط ما ذكره ((١))، انتهى.

قال فى الجواهر: فهل يجب عليه التروى أو يجوز له القطع قبله؟ وجهان، لا- يخلو أولهما من قوه، وعلى تقدير وجوب التروى، فهل يقدر بخروجه من الصلاه مثلاً- أو يكفى ما دون ذلك؟ لا- يبعد الثانى، فيتروى مقداراً يكتفى به الناس فى مثل ذلك فتأمل ((٢))، انتهى.

وقواه فى المستند قائلًا: وهو الأقوى ((٣))، ومثله مصباح الفقيه وغيره.

استدلا للقول الأول: بالأصل، فإن أصاله عدم لزوم التروى حاكمه على عدم جواز إبطال الصلاه بمجرد عروض الشك، وبإطلاقات الأدله المعلقه لأحكام

ص: ٢٧٢

١- الحدائق: ج ٩ ص ٢٠٩.

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٠٦.

٣- المستند: ج ١ ص ٤٨٧ سطر ٣ قبل الأخير.

الشك بلفظ الشك ونحوه، فترتب تلك الأحكام من البطلان، أو الإتيان بعمل الشك بمجرد عروضه، وبعدم تقدير الأخبار لحد التروى مما يكشف عن عدم لزومه، إذ لو كان لازماً ولم يذكر كان سكوتاً في مقام البيان، فإنه ليس شيئاً معلوماً محدوداً.

ويرد على ذلك: إن الأصل قاض بالعكس، إذ كون الشك كالحدث ونحوه مما يوجب حدوثه ترتب البطلان، أو حكم آخر للصلاه خلاف الأصل، ولا- إطلاق في المقام يريد البيان من هذه الجهة، فإن المنصرف من الشك كاليقين والظن وما أشبه استقراره، ولذا قال المستند: الإطلاق ينصرف إلى الكامل وهو المستقر لا بمجرد الخطور والبدار(١)، وأيده الجواهر بقوله: على أن فيه _ أي في ترتب الحكم بمجرد الصفه النفسيه _ ما لا يخفى، إذ اشتراط حصول اليقين أو الظن من أول الصلاه إلى آخرها بأول التفات الذهن لا يتيسر في أغلب الأوقات(٢)، انتهى.

ومنه يظهر أن ما ذكره المستمسك بقوله: فالأوفق بالقواعد الأخذ بإطلاق الأدله(٣) منظور فيه.

أما عدم تقدير حد التروى، فإن ذلك ظاهر عرفاً، فإن العرف يرى مقداراً متوسطاً لذلك، ولو لزم بيان مثل هذه الأشياء في الأخبار لزم خروج الكلام

ص: ٢٧٣

١- المستند: ج ١ ص ٤٨٧ سطر ٤ قبل الأخير.

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٠٦.

٣- المستمسك: ج ٧ ص ٤٧١.

عن المتعارف، فإن العرف لا يقول: أنا شاك أو ظان أو متيقن، إلا بعد ترو ما واستقرار حاله، ولذا استدل القائلون باللزوم بعدم صدق الشاك بمجرد عروض حاله بدون التروى، وبالأصل كما عرفت، وبأنه لم يحكم أحد بأن الشك من المبطلات كالحدث، فتأمل.

وبظواهر الأدله الداله على أن أحكام الشك إنما هي لأجل عدم المضى شاكاً.

كصحيحه محمد بن مسلم: «يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم». (١)

وخبر ابن أبي يعفور: «أعد ولا تمض على الشك». (٢)

وخبر زراره: «أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين». (٣)

وخبر أبي بصير: «أعهما حتى تثبتهما». (٤)

بل أصرح من ذلك قوله (عليه السلام): «وقع رأيك على الثلاث». وقوله: «وإن ذهب وهمك» وما أشبه مما لا يطلق عرفاً إلا بعد التروى.

وعلى هذا فالأقوى ما هو المشهور من لزوم التروى.

ومن ذلك كله تعرف عدم الفرق من لزوم التروى بين الشكوك المبطله والشكوك الصحيحه، كما استظهر ذلك المستمسك من المذكور في كلامهم

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ فى الخلل ح ٧.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ فى الخلل ح ٢.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ فى الخلل ح ١.

٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ فى الخلل ح ١٥.

بل الأ-حوط فى الشكوك غير الصحيحه التروى إلى أن تمنحى صوره الصلاه، أو يحصل اليأس من العلم أو الظن، وإن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشك.

المحكى فى مفتاح الكرامه، فاحتمال الفرق بلزوم التروى فى الشكوك المبطله دون الصحيحه فى غير محله.

{بل الأ-حوط فى الشكوك غير الصحيحه التروى إلى أن تمنحى صوره الصلاه، أو يحصل اليأس من العلم أو الظن} بأحد الطرفين.

{وإن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشك}، أما وجه الاحتياط فهو الجمع بين عدم جواز المضى مع الشك، وبين النهى عن إبطال الصلاه، فيبقى ساكتاً حتى يحصل الفصل الطويل الماحى. وخروجاً من خلاف من أوجه، ولاحتمال وجوب البقاء متروياً من جهه حرمة القطع، فلا يقطع الصلاه المكلف وإنما يبقى حتى تنقطع بنفسها.

وأما وجه القوه فى عدم، فلا إطلاق النص والفتوى بجواز الهدم مع الشك الذى لم يخرج منه إلا مقدار ما قبل الاستقرار، والقول بأنه لا-إطلاق فى النصوص لأنها وارده مورد حكم آخر لا يخفى ما فيه، إذ قد عرفت أن عدم جواز الإبطال بمجرد عروض الشك قبل الاستقرار كان محل الكلام، وقد ذهب صاحب الحدائق إلى جواز الإبطال بمجرد عروض الشك، ولم يستبعده المستمسك فكيف يقال بعدم جواز الإبطال بعدم الاستقرار.

ومنه تعرف أن ما جعله المصباح أوجه الوجوه من مسمى الفصل الطويل

منظور فيه، قال: وهل يجب التروى إلى أن يتحقق الفصل الطويل أو يكفى مسماه؟ وجوه أو جهها أو سطها (1)، انتهى.

وليس مراده بـ (مسماه) مسمى التروى، إذ إنه تكلم عن ذلك أولاً فكأنه قال: هل يجب التروى أم لا؟ وبعد اختيار الوجوب قال: هل يلزم الفصل الطويل أم مسمى الفصل أم لا يجب الفصل أصلاً؟

وكيف كان، ففي الإطلاقات كفايه، فتأمل.

بقى الكلام فى أنه هل يجوز الإتيان بصلاه أخرى بدون إتيان مبطل؟ كما لو شك شكاً مبطلا فقام وكبر لصلاه أخرى بدون فصل طويل أو ما أشبهه، أم يحتاج ذلك إلى فصل مبطل؟ الظاهر الأول، وفاقاً للمصباح وغيره، لظهور المطلقات فى ذلك. وقيل بالثانى لعدم إحراز الإطلاق من هذه الجهه فاستصحاب البقاء فى الصلاه موجب لعدم انعقاد الثانية إذا تخللت الأولى بدون مبطل.

وفيه ما لا يخفى، لأن النصوص ظاهره فى بيان الحكم الفعلى للشاك المتحير.

ص: ٢٧٦

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٥٤ سطر ٢٥.

مسألة ٥ _ المراد بالشك فى الركعات تساوى الطرفين، لا ما يشتمل الظن، فإنه فى الركعات بحكم اليقين، سواء فى الركعتين الأولتين والأخيرتين.

{مسألة ٥ _ المراد بالشك فى الركعات} المحكوم بالأحكام المتقدمه من البطلان، أو الصحه مع الاحتياط، أو بدون الاحتياط {تساوى الطرفين} فى ذهن المكلف {لا- ما يشتمل الظن} كما يطلق الشك كثيراً لغهً و عرفاً و شرعاً على الأعم من التساوى والترجح {فإنه فى الركعات بحكم اليقين} نسب ذلك إلى تصريح الأصحاب فى الحدائق، وفى المستند بلا خلاف يوجد. (١)

وفى الجواهر على المشهور نقلاً وتحصيلاً (٢)، بل عن ظاهر الخلاف أو صريحه الإجماع عليه، بل فى المصابيح وعن الغنيه والذكري الإجماع عليه، بل فى الرياض صرح به، أى بالإجماع جماعه بلا خلاف معتد به أجده فيما عدا الأولتين والثنائيه والثلاثيه. انتهى.

وحكم بالشهره والإجماع عليه فى المصباح، وفى المستمسك نسبه إلى الشهره.

{سواء فى الركعتين الأولتين والأخيرتين} وسواء فى الثنائيه والثلاثيه وغيرها، خلافاً لابن أدريس، وتبعه الحدائق، فلم يعتبر الظن فى هذه الموارد الثلاثه.

ص: ٢٧٧

١- المستند: ج ١ ص ٤٨٦ سطر ٢ قبل الأخير.

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٦٢.

ويدل على المشهور صحيحه صفوان، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «إن كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة». (١)

وروايات خاصه فى موارد مخصوصه، كخبر عبد الرحمان بن سيابه، وأبى العباس: «إذا لم تدر ثلاثاً صليت أو أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، وإن وقع رأيك على الأربع فسلم أو انصرف، وإن اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت جالس». (٢)

وخبر الحلبي: «وإن كنت لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين وأنت جالس». (٣)

وصحيحه الحلبي: «إذا لم تدر اثنتين صليت أم أربعاً، ولم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين». (٤)

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام): «وإن شك فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً بنى على اليقين مما يذهب وهمه إليه». (٥)

وخبر الصدوق فى المقنع، روى عن بعضهم (عليهم السلام): «يبنى على الذى ذهب وهمه إليه». (٦)

ص: ٢٧٨

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٧ باب ١٥ فى الخلل ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٦ باب ٧ فى الخلل ح ١.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٢١ باب ١٠ فى الخلل ح ٥.
- ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٢ باب ١١ فى الخلل ح ١.
- ٥- الدعائم: ج ١ ص ١٨٨ فى ذكر السهو.
- ٦- المقنع: ص ٨ باب السهو فى الصلاة سطر ٣٥.

وروايه ابن مسلم: «إن ذهب وهمك إلى الثالثه فصل ركعه واسجد سجدتى السهو بغير قراءه». (١)

والرضوى: «وإن شككت فلم تدر اثنتين صليت أم ثلاثاً، وذهب وهمك إلى الثالثه فأضف إليها الرابعه» إلى أن قال: «وإن ذهب وهمك على الأقل فابن عليه».

وقال فى موضع آخر، فى الشك بين الواحده والثلاث والأربع: «وإن ذهب وهمك إلى واحد فاجعلها واحد». (٢)

إلى غيرها من المواضع المذكوره فى الرضوى، وسائر الروايات التى تقدمت بعضها، بالإضافة إلى النبويين المذكورين فى كتب الأصحاب.

أحدهما: «إذا شك أحدكم فى الصلاه فليُنظر أحرى ذلك إلى الصواب، وليبن عليه».

والآخر: «إذا شك أحدكم فليتحر الصواب».

وأنت خير بأن هذه الروايات شامله لجميع الصلوات، إما بالإطلاق كصحيحه صفوان والنبوى.

أو بالتنصيص كالرضوى بالنسبه إلى الشك فى الأوليين وما أشبهه، أو بالفهم العرفى حسب الاستقراء كما يظهر من سائر الروايات.

أما ما يمكن أن يحتج لابن إدريس والحدائق، فهو ما دل على عدم دخول

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٢ باب ١٠ فى الخلل ح ٩.

٢- فقه الرضا: ص ١٠ سطر ١٣.

كصحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «كان الذى فرض الله على العباد عشر ركعات، وفيهن القراءه وليس فيهن وهم، يعنى سهواً، فزاد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سبعاً، وفيهن الوهم، وليس فيهن قراءه، فمن شك فى الأولتين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين، ومن شك فى الأخيرتين عمل بالوهم».(1)

ومثلها غيرها مما تقدم بعضها، فإن الظاهر لزوم اليقين فى الأوليين، وذلك دال على عدم كفايه الظن.

ومن المعلوم، أن مثل هذه الروايه أخص من صحيح صفوان والنبوى المطلقين فيقيدان بها، بعد الغض عن سند النبوى وعدم صلاحيته للاستناد فى نفسه.

أما الرضوى، فلا يصلح سنده للاتكاء، وإن كان خاصاً بالشك الذى طرفه الواحد، وسائر الروايات أخبار خاصه للأخيرتين، والاستقراء ليس بحجه فى مثل هذا المقام حتى لو قلنا بحجته فى الجمله.

وفى الاستدلال ما لا يخفى، فإن صحيحه صفوان غير قابل للتخصيص، بل هى حاكمه على تلك الأخبار الداله على عدم دخول الوهم فى تلك الركعات، فإن الشارع جعل الظن قائماً مقام العلم فى الركعات، كما جعل الشاهدين كذلك.

ص: ٢٨٠

أما عدم صلاحية تلك الأخبار لتخصيص صحيحه صفوان، فلأن الصحيحه دلت على أن من لم يدر كم صلى أعاد، والمراد بذلك إما عام شامل لمن لم يدر أنما بيده الأولى أو غيرها، وإما خاص بمن لا يدرى ما بيده الثالثة أو غيرها، أعنى أن المنطوق إما شامل للأولى والثانية أو خاص بالثالثة والرابعة.

لكنه لا يمكن أن يكون خاصاً، إذ لازم ذلك الإعادة في الشك في الثالثة والرابعة، وقد عرفت أن الصلاة لا تعاد بسببها، فإنه «لا يعيد الصلاة فقيه»، وقد دلت الأدلة على العلاج في الشكوك المتعلقة بالثالثة والرابعة، فاللازم أن يكون المنطوق عاماً، ولازم ذلك عدم لزوم الإعادة لمن لم يدر كم صلى، ولكنه كان وقع وهمه على شيء، وإذا ثبت كفايه الوهم في الأولين ثبت الكفايه في الثنائه والثلاثيه، لعدم القول بالفصل.

أما صحيح على بن جعفر (عليه السلام)، عن الرجل يسهو فيبنى على ما ظن كيف يصنع أيفتح الصلاة أم يقوم فيكبر ويقراً، وهل عليه أذان وإقامه، وإن كان قد سهى في الركعتين الأخرتين وقد فرغ من قراءته هل عليه أن يسبح أو يكبر؟ قال: «ينى على ما كان صلى إن كان فرغ من القراءه». (١)

ففيه: إجمال، وإن كان استدل به لعدم اعتبار الظن في الأولين بتقريب أن البناء _ على ما أجاب الإمام (عليه السلام) _ إنما كان بعد الفراغ من القراءه بمعنى عدم كونه في الأولين، وذلك لأن البناء على الظن لا يلائم لا الافتتاح بمعنى

ص: ٢٨١

الإعاده، ولا أن يكبر بمعنى يحتاط _ إذا كان في الأخيرتين _ هذا مضافاً إلى أن الرضوى مؤيد للمطلب بعد عمل المشهور على طبقه، وإن كان في نفسه لا يصلح مستنداً.

ومن ذلك كله تعرف أن ما قواه المستند تبعاً للحلى والحدائق، من الفرق بين الأوليين والأخيرين، قال: بل قيل هو ظاهر الكليني والفقيه والمقنعه والنهائيه والمبسوط والخلاف والمنتهى والنافع، وهو ظاهر الانتصار، أو محتمله، واختاره بعض مشايخنا المتأخرين، وظاهر الأردبيلي والذخيره(١)، انتهى، ليس بقوى.

وأما النسبه فقد راجعنا كلام بعض هؤلاء فكان على خلاف ما استظهر منهم القيل.

بقى الكلام في أنه في المسأله قولان آخران:

الأول: ما حكى عن والد الصدوق، حيث قال: وإن شككت في الركعه الأولى والثانيه فأعد صلاتك، وإن شككت مره أخرى فيها وكان أكثر وهمك إلى الثانيه فابن عليها واجعلها ثانيه، فإذا سلمت صليت ركعتين من قعود بأمر الكتاب، وإن ذهب وهمك إلى الأولى جعلتها الأولى وتشهدت في كل ركعه.(٢)

وقال في مسأله الشك بين الاثنتين والثلاث إنه إذا حصل الظن بالثلاث يبنى عليه ويتم ويصلى صلاه الاحتياط ركعه قائماً، ويسجد سجدة السهو، و

ص: ٢٨٢

١- المستند: ج ١ ص ٤٧٨ سطر ١٩.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢١ باب ١٠ في الخلل ح ٥.

لا دليل معتمد على ذلك يصلح حجه في مقابل أدله المشهور. (١١)

نعم لا بأس بالقول باستحباب بعض ذلك لفتوى الفقيه، أو الرضوى، أو ما أشبهه.

الثانى: ما حكى عن الصدوق من إيجاب سجدة السهو على من شك بين الثلاث والأربع وظن الأربع.

نعم فى المقام روايتان ليس العمل عليهما، لإعراض المشهور ومعارضتهما بغيرهما فى الجملة، لا بأس بالقول باستحباب بعض ما ضمناه وهما خبر الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن كنت لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً، ولم يذهب وهمك إلى شيء، فسلم ثم صلّ ركعتين وأنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب، وإن ذهب وهمك الثلاث فتمم فصل الركعة الرابعة ولا يسجد سجدة السهو، فإن ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد وسلم ثم اسجد سجدة السهو».

وصحيح محمد بن مسلم قال: «إنما السهو بين الثلاث والأربع وفى الاثنتين والأربع بتلك المنزلة، ومن سهى فلم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً واعتدل شكه قال: فيتم ثم يجلس فيتشهد ويسلم ويصلى ركعتين وأربع سجعات وهو جالس، وإن كان أكثر وهمه إلى الأربع تشهد وسلم ثم قرأ فاتحه الكتاب وركع وسجد، ثم قرأ وسجد سجدة وتشهد وسلم، وإن كان أكثر وهمه إلى الثنتين نهض وصلى ركعتين وتشهد وسلم».

ص: ٢٨٣

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢١ باب ١٠ فى الخلل ح ٤.

مسألة ٦ _ في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين، كالشك بين الاثنتين والثلاث، والشك بين الاثنتين والأربع، والشك بين الاثنتين والثلاث والأربع، إذا شك مع ذلك في إتيان السجدين أو إحداهما وعدمه إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد، بطلت الصلاة، لأنه محكوم بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما فيكون قبل الإكمال،

{مسألة ٦ _ في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين} حتى تصح الصلاة {كالشك بين الاثنتين والثلاث} في الرباعية {والشك بين الاثنتين والأربع والشك بين الاثنتين والثلاث والأربع} وسيأتي حكم الشك بين الأربعة والخمس الذي اعتبر فيه إكمال السجدين كما عرفت.

{إذا شك مع ذلك} الشك في الركعات {في إتيان السجدين أو إحداهما وعدمه} بأن لم يدر جاء بالسجدين أم لا، أو لم يدر جاء بالسجده الثانيه أم لا، فيكون شكاً الأول في الركعات والثاني في السجده.

{إن كان ذلك} الشك {حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد بطلت الصلاة} بعد التروى على ما عرفت من توقف البطلان عليه {لأنه} حيث شك في المحل {محكوم} شرعاً {بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما فيكون} من الشك بين الاثنتين والثلاث {قبل الإكمال} إذ الشك محرز بالوجدان، وكونه قبل الإكمال محرز بالأصل، وبقاعده الشك في المحل.

واحتمال أن يأتي بالسجده أو السجدين حتى يتحقق الشك بعد الإكمال

وإن كان بعد الدخول في القيام أو التشهد لم تبطل، لأنه محكوم بالإتيان شرعاً، فيكون بعد الإكمال، ولا فرق بين مقارنه حدوث الشكين أو تقدم أحدهما على الآخر، والأحوط الإتمام والإعاده،

غير صحيح، إذ المعيار حدوث الشك لا- حاله بعد بعض الأعمال، فقد تقدم النهي عن المضى في الشك وأنه لا وهم في الأوليين.

{وإن كان} الشك في الإتيان بالسجدتين أو بأحدهما {بعد الدخول في القيام أو التشهد لم تبطل} الصلاة {لأنه محكوم بالإتيان شرعاً} إذ هو من الشك بعد المحل {فيكون} شكه بين الاثنتين والثلاث {بعد الإكمال} والمحكوم شرعاً بالإكمال كالمعلوم إكماله، إذ لم يؤخذ في موضوع الإكمال العلم صفه، ومنه يعلم أن قيام البيئه قائم مقام العلم.

{ولا فرق} في كون الشك قبل الإكمال الموجب لبطلان الصلاة {بين مقارنه حدوث الشكين} بأن شك في وقت واحد هل أن ما بيده الثانيه أو الثالثه؟ وهل أنه سجد أم لا؟ {أو تقدم أحدهما على الآخر} كأن شك أولاً في أنه هل سجد، ثم شك في أنها الثالثه أو الثانيه، أو بالعكس؟ وذلك لاطراد وجه البطلان في الأقسام الثالثه.

{و} لكن {الأحوط} مع ذلك {الإتمام} للصلاه {والإعاده} بعد ذلك، ووجه احتمال أن يكون آت بالسجده أو السجدتين فيكون الشك بين الركعات بعد الإكمال واقعاً، وإن كان محكوماً ظاهراً بعدم الإكمال، فإنه قد تقرر في موضعه أن الاحتياط جار حتى في ما قام الدليل على خلافه، ولذا يجوز الاحتياط بالاجتناب عن محكوم الطهاره، أو الحليه بأصلى الطهاره والحل أو قاعدتهما.

خصوصاً مع المقارنه أو تقدم الشك في الركعه.

أما القول بأن ذلك لأصالة الصحه واستصحابها، ففيه ما لا يخفى، فإنه لا مجال لهذين بعد أصاله عدم الإتيان، وقاعده الشغل في الشك في المحل {خصوصاً مع المقارنه} للشكين {أو تقدم الشك في الركعه} ووجه الخصوصيه أن في صورته تقدم الشك في السجده يكون محكوماً بعدم السجده، فإذا جاء الشك في الركعه بعده كان شكاً بعد حكم الشارع بعدم الإكمال، فيضعف الاحتياط بالإتمام، بخلاف صورتى التقارن وتقدم الشك في الركعه، فإنه لم يرد الشك في الركعه على المحكوم بعد الإكمال.

ولكن لا يخفى أن مثل هذه الوجوه الاعتباريه لا تصلح سبباً لأولويه الاحتياط، فإن العبره بتقدم نفس الإكمال وجداناً أو شرعاً.

ثم إنك حيث عرفت سابقاً أن الشك ليس مثل الحدث موجباً للبطلان، لو احتاط الشاك بالشكين المتقدمين بالإتمام، ثم تبين أن الشك كان بعد الإكمال ولم يأت بركن زائد بأن كان شكاً في سجده واحده وأتى بها وأتم الصلاه كان ما أتى به مجزياً.

نعم لو أتى بالسجدين بعد الشك ثم تبين أنه كان آتياً بهما قبل الشك، بطلت الصلاه من جهه زياده الركن.

ثم إن الشك بين الأربع والخمس الذى قلنا بصحته بعد الإكمال لو حدث، وقد شك في السجده أو السجدين، فإن قلنا بصحه مثل هذا الشك مطلقاً كان ذلك غير مانع، بل يأتى بالسجده أو السجدين المشكوك فيها أو فيهما، ثم يتم الصلاه

ويأتي بسجدة السهو، وإن قلنا باختصاص الصحة بحال القيام وحال بعد الإكمال كان اللازم القول بالبطان.

ص: ٢٨٧

مسأله ٧ _ فى الشك بين الثلاث والأربع والشك بين الثلاث والأربع والخمس، إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدتين من الركعه السابقه بطلت الصلاه، لأنه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجده المنسيه، فيرجع شكه إلى ما قبل الإكمال

{مسأله ٧ _ فى الشك بين الثلاث والأربع، والشك بين الثلاث والأربع والخمس} الذين تقدم صحه الصلاه معهما فى حال القيام أيضاً {إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدتين من الركعه السابقه} بأن شك فى الركعه وهو قائم ثم علم بأنه ترك سجده، أو سجدتين من الركعه المتصله بهذه الركعه التى هو فيها لا من الركعه الأولى بالنسبه إلى السجده الواحده.

أما بالنسبه إلى السجدتين فهو مبطل من جهه أخرى {بطلت الصلاه} بعد التروى على ما عرفت سابقاً {لأنه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجده المنسيه} واحده كانت أو ثنتين {فيرجع شكه إلى ما قبل الإكمال} ومعنى يرجع أن الشك آتلى إلى ذلك، لا أنه بعد الجلوس ينقلب إلى الشك بعد الإكمال.

نعم لو كان مراده ذلك، ورد عليه ما أشار إليه المستمسك تبعاً لما سبق مما أشار إليه الجواهر وغيره بقوله: بل شكه قبل الهدم شك قبل الإكمال، إذ لا عبره بالقيام فى غير محله (١)، انتهى.

ووجه ما ذكره المصنف (رحمه الله) واضح، إذ أنه شك فى الركعه قبل أن يكمل سجدتى الثانية، وقد تقدم أن الفريضة لا يدخلها الوهم.

ص: ٢٨٨

ولا فرق بين أن يكون تذكره للنسيان قبل البناء على الأربع أو بعده.

نعم لو شك في أنه هل ترك سجده أو سجدتين أو لا؟ لم يعتن، لأنه من الشك بعد المحل، وهو محكوم بالإتيان، فيكون شكه في الركعة بعد الإكمال.

ولو علم أنه ترك سجده، إما من الركعة الأولى أو الثانية، كان محكوماً بالبطلان أيضاً للعلم إجمالاً بتوجه أحد التكليفين إليه، إما إتمام الصلاة والإتيان بالسجده المنسيه، أو إبطال الصلاة واستينافها.

{ولا فرق بين أن يكون تذكره للنسيان} لسجده أو سجدتين {قبل البناء على الأربع أو بعده} بناءً في النيه، ووجه عدم الفرق أن البناء لا يجعل تلك السجده المنسيه فائته المحل حتى لا يلزم الرجوع إلى الجلوس لتداركها، خلافاً لمن توهم بأنه إذا بنى على الأربع فقد حكم الشارع بأنها الرابعه فلا- يكون تركه للسجده إلا- من الثالثه بحكم الشارع لا من الثانيه، فإن فيه إن الشارع لم يحكم بأنها الرابعه، بل حكم بالإتمام هنا، ثالثه كانت في الواقع أو رابعه، ولذا قال: «ألا أعلمك شيئاً إن زدت أو نقصت» إلخ.

ثم إنه لا- يلزم أن يجلس ثم يبطل صلاته، بل يجوز له الإبطال حال عروض الشك واقفاً، كما أنه لو جلس فتذكر أن قطعه كان جهلاً مركباً، وأنه كان آتياً بهما لم تبطل الصلاة، لما عرفت من أن الشك ليس حكمه حكم الحدث.

ولو علم بنسيانها بعد أن ركع مضت صلاته لفوت محلها، وإنما يجب قضاؤها بعد الصلاة.

مسألة ٨ _ إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع، ثم بعد ذلك انقلب شكه إلى الظن بالثلاث بنى عليه، ولو ظن الثلاث ثم انقلب شكاً عمل بمقتضى

{مسألة ٨ _ إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً} أو غيره من الشكوك الصحيحة بل والباطله {فبنى على الأربع ثم بعد ذلك انقلب شكه إلى الظن بالثلاث بنى عليه} وذلك لأن الاعتبار بالشك والظن حدوثاً وبقاءً لدوران التكليف مدارهما في ظاهر النص والفتوى، ولذا قال في المستمسك: بلا إشكال فيه ظاهر، ويظهر من بعض أنه من المسلّمات (١)، انتهى.

وربما يحتمل الخلاف باعتبار أنه بعد البناء على الأربع كان محكوماً من قبل الشارع بإنجاز أعمال الشك بين الثلاث والأربع من السلام وركعه الاحتياط، لا الإتيان بركعه موصوله.

وفيه: ما تقدم من دوران الحكم مدار الموضوع حدوثاً وبقاءً لا حدوثاً فقط، فإنه خلاف ظواهر الأدله، وكذلك كل دليل علق الحكم على موضوعين أو أكثر، فإن مدخلية الموضوع في الحكم حدوثاً لا بقاءً، كما قالوا في نجاسه المتغير وإن زال تغيره، خلاف المتفاهم عرفاً، ويحتاج إلى الدليل المفقود في المقام.

ثم إنا ذكرنا أن حال الشكوك الباطله أيضاً كذلك لنفس الدليل، فإنه لو شك في ركعات المغرب، ثم ظن بأحد أطرافه كان محكوماً بذلك الطرف، وهكذا الصلوات الثنائية.

{ولو ظن الثلاث ثم انقلب شكاً} فلم يدر أنه ثلاث أو أربع مثلاً {عمل بمقتضى

ص: ٢٩٠

الشك ولو انقلب شكه إلى شك آخر عمل بالأخير، فلو شك وهو قائم بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنتين والأربع عمل عمل الشك الثاني، وكذا العكس فإنه يعمل بالأخير.

{الشك} لا بمقتضى الظن لما عرفت من الدليل، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشك والظن المتواردان أحدهما على خلاف الآخر في محط واحد كالمثالين، أو محطين كما لو شك بين الاثنتين والثلاث بعد الإكمال ثم انقلب ظناً بالأربع، أو انعكس بأن ظن الأربع ثم انقلب شكاً بين الاثنتين والثلاث، كل ذلك لاطراد الدليل المتقدم.

{ولو انقلب} ظنه إلى ظن آخر عمل بالثاني لنفس الدليل المتقدم، وهكذا لو انقلب {شكه إلى شك آخر عمل بالأخير} سواء كانا صحيحين أو باطلين أو مختلفين، من غير فرق بين بطلان الأول أو الثاني في صورته الاختلاف.

{فلو شك وهو قائم بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنتين والأربع} وكان المصنف (رحمه الله) قيده بقوله: (فلما...) ليكون الشك صحيحاً {عمل عمل الشك الثاني} من البناء على الأربع، وإتمام الصلاة والاحتياط بركعتين قائماً.

{وكذا العكس فإنه يعمل بـ} الشك {الأخير} وفي المقام تبطل الصلاة، لأنه من الشك قبل الإكمال كما في تعليقه البروجردى، فتأمل.

ولو شك بين الثلاث والأربع قبل الإكمال ثم انقلب إلى الاثنتين والثلاث بطل، ولو انعكس بأن شك بين الاثنتين والثلاث قبل الإكمال ثم انقلب إلى الثلاث

والأربع صح، ولو شك بين الاثنتين والثلاث قبل الإكمال ثم انقلب بين الاثنتين والست كان انقلاباً من باطل إلى باطل.

ولا- يخفى أن معنى الانقلاب تبدل عين الشك لا انتقاله، فإنه لو شك بين الاثنتين والثلاث ثم أتى بركعه مما جعل الشك بين الثلاث والأربع كان انتقالاً لا انقلاباً للشك.

ص: ٢٩٢

مسألة ٩ _ لو تردد في أن الحاصل له ظن أو شك، كما يتفق كثيراً لبعض الناس، كان ذلك شكاً

{مسألة ٩ _ لو تردد في أن الحاصل له} من حاله النفسي {ظن أو شك كما يتفق كثيراً لبعض الناس} من جهة اضطراب النفس، فإنها إنما تحكم على أحوالها الوجدانية في حاله استقامتها إما في حاله الاضطراب المنتهية إلى السفسطه فلا تتمكن أن تحكم، وإن كانت حاله نفسيه ووجدانيه في النفوس المستقيمه.

{كان ذلك شكاً} أى محكوماً بحكم الشك فيلزم ترتيب آثار الشك عليه، مثلاً: لو لم يعلم أنه هل هو شاك بين الاثنتين والثلاث، أو ظان بأحدهما رتب حكم الشك من البناء على الثلاث بعد الإكمال والإتيان بركعه الاحتياط، والعله فيما ذكره المصنف (رحمه الله) أن المستفاد من النص حسب الفهم العرفى أن من علم أو قام لديه طريق إلى الركعه عمل على طبقه، ومن لم يطمع عنده ذلك كان محكوماً بأنه شاك فيجوز عليه حكم الشك، فإن احتمال العلم أو احتمال الطريق لا يكفى في رفع اليد من الحكم المرتب على الشك، ولذا قال في المستمسك: المستفاد من مجموع النصوص أن من لا يدرى ثلاثاً صلى أو أربعاً مثلاً، إن قام عنده طريق إلى أحد الأمرين عول عليه، وإلا بنى على الأكثر فيكون تمام الموضوع لقاعده البناء على الأكثر هو عدم الطريق إلى الواقع المجهول، فمع الجهل بالواقع واحتمال وجود الطريق عليه يرجع إلى أصاله عدمه (١)، انتهى.

ص: ٢٩٣

وكذا لو حصل له حاله في أثناء الصلاة وبعد أن دخل في فعل آخر لم يدر أنه كان شكاً أو ظناً بنى على أنه كان شكاً إن كان فعلاً شاكاً، وبنى على أنه كان ظناً إن كان فعلاً ظاناً

ثم إن ما ذكره المستمسك والاصطهباناتي من استصحاب الظن إذا كان هو الحال السابقه على طرو الحال المشكوكه ... لا يخلو من نظر، إذ لا مجال للاستصحاب هنا بعد الشك في الموضوع.

ألا- ترى أنه لو حكم الشارع باتباع العلم في شيء، وكان المكلف عالماً به ثم طرأت له حاله شك هل أن ما في نفسه فعلاً علم أو ظن، لم يجز له أن يرتب عليه أثر العلم بحجه استصحابه للعلم السابق، ولا يعلم وجه تخصيصهما الاستصحاب بالظن السابق، إذ لو جرى الاستصحاب لكان جارياً فيما كانت الحال السابقه الشك أيضاً.

ومما تقدم يظهر أنه لا وجه أيضاً لما في تعليقه السيد محمد تقى الخونسارى من الاحتياط برعايه الوظيفتين، أو القول الآخر من لزوم مراعاتهما بحجه أن كلاً- من الظن والشك موضوع مستقل له حكم خاص، فإذا علم إجمالاً- بإحدهما لزم عليه ترتب آثارهما خروجاً عن التكليف المعلوم بينهما.

{وكذا لو حصل له حاله في أثناء الصلاة وبعد أن دخل في فعل آخر لم يدر أنه كان شكاً أو ظناً، بنى على أنه كان شكاً} يترتب عليه آثار الشك وأحكامه {إن كان فعلاً شاكاً، وبنى على أنه كان ظناً} يترتب عليه أحكامه وآثاره {إن كان فعلاً ظاناً} لأنه على تقدير موافقه بين الحالتين السابقه واللاحقه لم تتبدل الحال،

مثلاً- لو علم إنه تردد بين الاثنتين والثلاث وبنى على الثلاث ولم يدر أنه حصل له الظن بالثلاث فبنى عليه، أو بنى عليه من باب الشك، يبنى على حاله الفعلية وإن علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين والثلاث

وعلى تقدير المخالفة كان من الانقلاب الذى قد عرفت أن الاعتبار بالمنقلب إليه لا المنقلب عنه، واحتمال أن تكون حالته السابقة الشك بين الاثنتين والثلاث قبل الإكمال حين كان ظاناً بعد ذلك غير ضار لقاعده التجاوز، فما استشكله فى المستمسك لا يخلو من إشكال.

{مثلاً لو علم أنه تردد بين الاثنتين والثلاث وبنى على الثلاث ولم يدر أنه حصل له الظن بالثلاث فبنى عليه} حتى لا يكون عليه الاحتياط بعد الصلاة {أو بنى عليه من باب الشك} حتى يلزم عليه صلاة الاحتياط بعد الصلاة {يبنى على حاله الفعلية} فإن كان شاكاً الآن أتى بصلاة الاحتياط وإن كان ظاناً لم يأت بها.

ولا- يخفى أن المعبر حالته النفسية الآن بالنسبة إلى السابق، لا بالنسبة إلى الحال، لإمكان حصول الاختلاف بينهما، مثلاً لو ظن الآن بأنها أربعة، لكنه لا يدرى أنها أربع لبنائه على الثلاث حيث كانت حالته السابقة شكاً، أو أربع لأنه كانت حالته السابقة ظناً بالثلاث لم يفد هذا الظن الفعلى بالأربع فى عدم الإتيان بالاحتياط، لأنه اشتغل ذمته بالأربع ولم يعلم بالامتثال إذا لم يأت بصلاة الاحتياط، وليس هنا مجال لكفايه الظن، إذ لا ظن له بأربع ركعات، فتأمل.

{وإن علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين والثلاث

وأنه بنى على الثلاث وشك في أنه حصل له الظن به أو كان من باب البناء في الشك فالظاهر عدم وجوب صلاة الاحتياط عليه وإن كان أحوط.

وأنه بنى على الثلاث وشك في أنه حصل له الظن به { أى بالثلاث حتى لا يلزم عليه صلاة الاحتياط.

{أو كان} بناؤه على الثلاث {من باب البناء في الشك} حتى يلزم عليه ركعه الاحتياط {فالظاهر عدم وجوب صلاة الاحتياط عليه} لأصله البراءة، وقاعده الاشتغال محكوم به بقاعده الفراغ(١)، كما في المستمسك.

{وإن كان} الاحتياط بإتيان ركعه {أحوط} بل أوجه أو قواه غير واحد من المعلقين كالسيد البروجردى والكوه كمرى والخوانسارى، وهو الأقوى لما عرفت من أنه علم بالتكليف بأربع ركعات ولم يعلم الفراغ منها، ولا قام لديه طريق معتبر كالظن لأنه لا يدرى به.

ومن المعلوم أن الركعه المفصوله في صلاة الاحتياط على تقدير نقصان الصلاة هي الركعه الموصوله السابقه، وإنما فصلها الشارع لاحتمال دخول النافله في الفريضة في صورته تمام الصلاة واقعاً، ولذا لا مجال لأصله البراءة بل قاعده الشغل محكمه، كما لا مجال لقاعده الفراغ، إذ هي فيما إذا شك بعد الفراغ، لا فيما إذا علم بطرو الحاله في الصلاة.

ومنه تعرف أنه لا محل لأن يقال إن طرفي الشك لا أثر لهما، وإنما الأثر

ص: ٢٩٤

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٨١.

لأحدهما وهو البناء على الثلاث في صورته محض الشك، فلا علم إجمالي في المقام يقتضى الإتيان بطرفي الاحتمال، إذ لا يراد إثبات الاحتياط بالعلم الإجمالي، وإنما بالعلم التفصيلي بالاشتغال بأربع ركعات الذي لا مخرج منه.

ص: ٢٩٧

مسألة ١٠ _ لو شك في أن شكه السابق كان موجباً للبطلان أو للبناء، بنى على الثانى، مثلاً لو علم أنه شك سابقاً بين الاثنتين والثلاث وبعده أن دخل في فعل آخر أو ركعه أخرى شك في أنه كان قبل إكمال السجدين حتى يكون باطلاً، أو بعده حتى يكون صحيحاً، بنى على أنه كان بعد الإكمال

{مسألة ١٠ _ لو شك في أن شكه السابق كان موجباً للبطلان} للصلاه {أو للبناء} بأن كان من الشكوك الصحيحه {بنى على الثانى} لقاعده التجاوز، فإنه لا يعلم بإتيان مبطل فى الصلاه فيبنى على الصحه، وليس حاله أكثر من حال من شك فى أنه هل ركع فى الركعه السابقه أم لا؟ أو علم بأنه شك هناك فى الركوع فى المحل، ثم لم يعلم حالاً فى أنه هل ركع فى محله أم لا؟، فإن ذلك ونحوه مشمول لقوله (عليه السلام): «كلما مضى من صلاتك وطهورك فامضه كما هو» (١) وغيره من أدله التجاوز.

{مثلاً- لو علم أنه شك سابقاً بين الاثنتين والثلاث، وبعده أن دخل فى فعل آخر} كالتشهد {أو ركعه أخرى} حتى يصدق التجاوز الموجب لعدم الاعتناء بالشك بالنسبه إلى السابق {شك فى أنه كان قبل إكمال السجدين} ذلك الشك الذى حصل له {حتى يكون باطلاً} بمعنى مبطلاً للصلاه {أو بعده حتى يكون صحيحاً} وإنما اللازم الإتيان بصلاه الاحتياط {بنى على أنه كان بعد الإكمال} وذلك

ص: ٢٩٨

وكذا إذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة.

لقاعده التجاوز.

والقول بلزوم الاحتياط بإتمام الصلاة والإتيان بركعه الاحتياط ثم إعادته الصلاة، للعلم إجمالاً بتوجه أحد تكليفين إليه من لزوم الإكمال وركعه ومن لزوم الصلاة مستأنفاً، في غير محله، إذ قاعده التجاوز موجبه للانحلال، ولذا لو شك بعد التجاوز في أنه هل ركع أم لا؟ لا يلزم عليه الاحتياط بالإتمام والاستيناف، مع أن هذا العلم الإجمالى بلزوم الإتمام إن كان ركع، والاستيناف إن لم يكن ركع موجود في المقام أيضاً.

{وكذا إذا كان ذلك} الشك الذي تقدم حصوله في أثناء الصلاة حاصلًا {بعد الفراغ من الصلاة} لانحلال العلم الإجمالى بقاعده الفراغ هنا.

ومنه تعرف أنه لا وجه لاحتياط الاصطهاناتى بالإتمام والإعادة.

ص: ٢٩٩

مسألة _ ١١ _ لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكه هل كان موجباً للركعة، بأن كان بين الثلاث والأربع مثلاً، أو موجباً للركعتين بأن كان بين الاثنتين والأربع، فالأحوط الإتيان بهما ثم إعادته الصلاة.

{مسألة _ ١١ _ لو شك بعد الفراغ من الصلاة} أو قبل الفراغ {أن شكه هل كان موجباً للركعة، بأن كان بين الثلاث والأربع مثلاً} أو بين الاثنتين والثلاث {أو موجباً للركعتين بأن كان بين الاثنتين والأربع} وقد عرفت أنه يمكن أن يشك بمثل هذا الشك في نفس الصلاة كالأخذ في التشهد {فالأحوط الإتيان بهما} أي بركعه مفصوله وركعتين مفصولتين، وذلك للعلم الإجمالي، وهناك احتمال عدم لزوم أكثر من ركعه لانحلال العلم الإجمالي باليقين التفصيلي بلزوم ركعه والشك البدوي في الركعة الثانية، لكن لا يخفى أنه قد تحقق في الأصول أن مثل هذا العلم الإجمالي لا ينحل، فهو مثل أن يعلم أنه نذر أن يصوم في شوال خمسه أيام أو في ذى الحجه عشره، حيث يجب عليه الإتيان بهما، ولا يكفى الإتيان بخمسه في كل شهر تمسكاً بأنه لا يعلم أكثر من ذلك.

{ثم إعادته الصلاة} لاحتمال الفصل بين الصلاة والمقدار اللازم من الاحتياط بالأجنبي كأن يكون اللازم في الواقع الركعة فيقدم الركعتين أو العكس، وأفتى السيد الجمال الكلبيكاني بالاحتياط بدون الإعادة.

وكأنه لما ذكره المستمسك من العمل بعموم «لا تعاد» حتى بناءً على قبح الفاصل، لاحتمال عدم تحقق الفصل.

أقول: ويمكن أن يستأنس له بما دل على الإتيان بالركعة والركعتين في من شك بين الثنتين والثلاث والأربع، وهذا لا يخلو من وجه لعدم فهم الخصوصية.

مسألة ١٢ _ لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك فى الأثناء، لكن لم يدر كيفيته من رأس، فإن انحصر فى الوجوه الصحيحة أتى بموجب الجميع وهو ركعتان وركعتان من جلوس وسجود السهو، ثم الإعادة وإن لم ينحصر فى الصحيح،

{مسألة ١٢ _ لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك فى الأثناء، لكن لم يدر كيفيته من رأس} بأنه هل كان من الشكوك الصحيحة أو الباطلة، ولو كان من القسم الأول فما هو الشك الصحيح {فإن انحصر فى الوجوه الصحيحة}.

بأن علم أنه كان أحدها {أتى بموجب الجميع} للعلم الإجمالى بذلك {وهو ركعتان} لاحتمال الشك بين الاثنتين والأربع {وركعتان من جلوس} لاحتمال كون الشك بين الاثنتين والثلاث، واحتمال كونه بين الثلاث والأربع، واحتمال كونه بين الاثنتين والثلاث والأربع المحتاج إليهما معاً {وسجود السهو} لاحتمال كون الشك بين الرابع والخامس بعد الإكمال {ثم الإعادة} لاحتمال فصل الركعات الاحتياطية بين الصلاة وبين الاحتياط المكلف به.

ومقتضى ما تقدم فى المسألة السابقة كون الجمع بين الأمرين احتياطاً، لكن المصنف هنا أفتى بذلك بدون أن يشير إلى الاحتياط، ووجهه غير ظاهر إلا أن يكون قد اعتمد على ما بينه فى المسألة السابقة.

ومما ذكرنا تعرف أن الحكم كذلك إذا كان ذلك فى داخل الصلاة، كما لو شك هذا النحو من الشك فى التشهد الأخير، وقد عرفت فى المسألة السابقة قوه احتمال عدم لزوم الإعادة.

{وإن لم ينحصر} الشك المحتمل أطرافه المقطوع حصوله {فى الصحيح

بل احتمال بعض الوجوه الباطله استأنف الصلاه لأنه لم يدر كم صلى.

بل احتمال بعض الوجوه الباطله { مع الصحيحه {استأنف الصلاه} قال فى المستمسك: لقاعده الاشتغال الموجه لانحلال العلم الإجمالى بوجوب الإعادة، أو موجب الشك فىكون المرجع فى احتمال وجوب موجب الشك أصاله البراءه(11))، انتهى.

لكن غالب المعلقين ذكروا لزوم الجمع بين الأمرين، والقاعده تقتضى ذلك للعلم الإجمالى بأنه توجه إليه أحد التكليفين، الإتيان بمقتضى الشك الصحيح واستيناف الصلاه، ولا تتمكن قاعده الاشتغال من حل العلم الإجمالى، لأنه عرف أحد التكليفين ولا يمكن التخلص منهما إلا بالإتيان بكليهما.

أما ما علله المصنف (رحمه الله) ذلك بقوله: {لأنه لم يدر كم صلى} حتى يدرجه فى الشك المبطل الذى هو عدم درايته كم ركعه صلى، فلا يخفى ما فيه، لأن ذلك ما لم يكن له وجه مصحح، وإلا انسحبت هذه العله فى الفرض السابق، بل ذاك أولى بهذه العله، ألا ترى أن من لا يدرى أنه صلى ركعتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أولى بصدق أنه لا يدرى كم صلى، ممن يعلم أنه يدرى كم صلى لكن كان شكه بين الاثنتين والثلاث ذا احتمالى كونه قبل الإكمال وبعد الإكمال.

أما ما فى تعليقه الخوانسارى من رعايه احتمالات الصحه فقط، لأن احتمالات البطلان مدفوعه بقاعده الفراغ، ففيه إنه لا مجال للقاعده بعد العلم الإجمالى بأنه مكلف بالاحتياط، أو الاستيناف.

ص: ٣٠٢

مسألة _ ١٣ _ إذا علم في أثناء الصلاة أنه طرأ له حالة تردد بين الاثنتين والثلاث مثلاً، وشك في أنه هل حصل له الظن بالاثنتين فبنى على الاثنتين، أو لم يحصل له الظن فبنى على الثلاث، يرجع إلى حالته الفعلية، فإن دخل في الركعة الأخرى يكون فعلاً شاكاً بين الثلاث والأربع، وإن لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنتين والثلاث.

{مسألة _ ١٣ _ إذا علم في أثناء الصلاة أنه طرأ له حالة تردد بين الاثنتين والثلاث مثلاً، وشك في أنه هل حصل له الظن بالاثنتين فبنى على الاثنتين، أو لم يحصل له الظن فبنى على الثلاث} فلا يدرى أن ما بيده الثالثة أو الرابعة مثلاً {يرجع إلى حالته الفعلية} فيرى هل أنه ظان فعلاً بشيء أو شاك في أحد شيئين، ويعمل بهذه الحالة الموجودة فعلاً، إذ قد عرفت سابقاً أنه لا أثر للحالة السابقة التي انقلبت إلى غيرها، بل اللازم اتباع الحالة الجديدة، لأن الحكم دائر مدار الموضوع حدوثاً وبقاءً.

{فإن دخل في الركعة الأخرى يكون فعلاً- شاكاً بين الثلاث والأربع، وإن لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنتين والثلاث} وحيث قد عرفت وحده الحكم فيهما وهو التخيير بين الاحتياط بركعه من قيام أو بركعتين من جلوس لم يبق مجال لما ذكره بعض المعلقين من لزوم الاحتياط بإتيان الركعة من قيام.

ومنه يظهر أن ما ذكره المستمسك من الاحتياط بإتيان التكليفين للعلم الإجمالي محل نظر.

مسألة _ ١٤ _ إذا عرض له أحد الشكوك ولم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسألة أو نسيانها، فإن ترجح له أحد الاحتمالين عمل عليه، وإن لم يترجح أخذ بأحد الاحتمالين مخيراً، ثم بعد

{مسألة _ ١٤ _ إذا عرض له أحد الشكوك ولم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسألة أو نسيانها، فإن ترجح له أحد الاحتمالين} الذين كان الشك بينهما {عمل عليه} قال في المستمسك: لحرمة القطع وعدم إمكان الاحتياط فتعين الأخذ بالظن في نظر العقل، لأنه أقرب إلى تحصيل الواقع، فتكون الواقعة الشخصية مجرى لمقدمات الانسداد واستنتاج نتيجهها(١)، انتهى.

أقول: إن كان مراد المصنف جواز العمل على طبق المظنون فهو، لأنه لا دليل على حرمة ذلك برجاء المصادفه، وإن كان مراده الوجوب، كما استظهره المستمسك، ففيه إنه لا دليل على ذلك، إذ دليل حرمة القطع لا يشمل المقام، فإن الإجماع غير مطلق حتى يتمسك به لمثل ما نحن فيه، والأدله قاصره عن ذلك، ولا مجال لمقدمات الانسداد، إذ من مقدماته لزوم الخروج من الدين والعسر والخرج وما أشبهه، ومن المعلوم عدم جريانها في مثل المقام، وحيث كان الإتيان والمضى رجاءً جاز الإتيان بالطرف المرجوح أيضاً، وربما يحتمل لزوم القطع، إذ لا يجوز المضى مع الشك كما ورد في النص.

لكن فيه: إن الظاهر المضى بقصد الاكتفاء لا بقصد الرجاء والاحتياط {وإن لم يترجح بأحد الاحتمالين مخيراً} بينهما ويجوز القطع كما عرفت {ثم بعد

ص: ٣٠٤

الفراغ رجع إلى المجتهد فإن كان موافقاً فهو، وإلا أعاد الصلاة، والأحوط الإعادة في صورته الموافقة أيضاً.

الفراغ رجع إلى المجتهد { أو إلى المدرك { فإن كان { ما أتى به { موافقاً { لقول المجتهد أو للمدرك { فهو { إذ كان مطابقاً للطريق المأمور بسلكه { وإلا- { يكن موافقاً { أعاد الصلاة { لأنه لا دليل على إجزائه، فأصله الاشتغال بحكمه، فإن التكليف المقطوع يحتاج إلى البرائه اليقيني { والأحوط الإعادة في صورته الموافقة أيضاً { لاحتمال عدم إجزاء الإطاعة الاحتمالية مع إمكان الإطاعة الجزئية كما في المستمسك.

وربما وجه بأنه لو كان مخالفاً للواقع يقال له: لم أتيت بهذه الصلاة؟ فلا يتمكن من الإجابة، إذ لم يعلم بصحتها، ولا قام لديه دليل عليها.

أما الإعادة فإنها مستنده إلى الحجج، وفيه ما لا يخفى.

مسأله _ ١٥ _ لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر

{مسأله _ ١٥ _ لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر} فهل الحكم تابع للشك الأول مطلقاً، أو للشك الثانى مطلقاً، أو يفرق بين الشروع والإتيان بصلاه الاحتياط فالحكم للأول، وبين غيره فالحكم للثانى، أو يفصل بين أن ينقلب الشك إلى المماثل فالأول، أو الأكثر والأنقص فالثانى، وجوه وأقوال:

أما الذهاب إلى القول الأول: فقد استدل له بأن الشك أوجب عملاً خاصاً، فإذا انقلب شكه بعد الفراغ كان بحكم أصل الشك بعد الفراغ الذى لا يعتنى به، فكما أنه لو شك بعد الصلاه أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً لا يعتنى، لأن الفراغ حائل، كذلك لو شك فى الصلاه بين الاثنتين والثلاث ثم بعد الصلاه انقلب شكه إلى ما بين الاثنتين والأربع فإنه يأتي بركعه الاحتياط وكفى، وأورد عليه بما فى المصباح من أن ما دل على عدم الاعتناء بالشك فى الشىء بعد الخروج منه لا يتناول مثل هذا الخروج الذى اختاره لا- لزعم الفراغ، بل تعبداً صوتاً للصلاه من أن يلحقها زياده بفعل ما يحتمل كونه تتمه لها، فما لم يتحقق الفراغ من الاحتياط لا يعلم بحصول الفراغ من الصلاه، فضلاً عن أن ينصرف إليه ما دل على عدم الاعتناء بشكهِ(١)، انتهى.

واستدل الذهاب إلى القول الثانى: بأنه بعد فى الصلاه ما لم يفرغ من

ص: ٣٠٦

الاحتياط لقاعده الشغل، وإنما حكم الشارع بإتيان المشكوك منفصلاً احتياطاً، وإذ قد تقدم لزوم اتباع الشك الثاني لدى الانقلاب إذا حصل في الصلاة، كان ما نحن فيه من مصاديقه، وأورد عليه بأن ما دل على الاعتناء بالشك قبل الفراغ منصرف عن ذلك لأن ظاهره حال كونه داخلاً في الصلاة، وليس هذا منه، لاحتمال تمام صلاته وكون ما يأتي به نافله، مضافاً إلى استصحاب التكليف الأول.

ولكن لا يخفى ما في الإيراد، إذ الاحتياط وفق الاشتغال، فهو بعد في الصلاة بحكم الأصل، وإن أتى به منفصلاً بحكم الشارع تحفظاً على عدم التداخل في صورته التمام واقعاً، ومعه لا مجال لاستصحاب التكليف الأول.

واستدل للقول الثالث: بأنه بعد الفراغ من صلاة الاحتياط يكون قد فرغ من الصلاة، فالشك بعد الفراغ وحين الشروع فيها يكون قد تنجز عليه التكليف إذ هو امثل أمر الشارع فلا ينقلب الحكم، أما قبل ذلك فاللازم الانقلاب لما عرفت في دليل القول الثاني.

قال في محكي نجاه العباد: لو كان شاكاً فيما يوجب الركعتين مثلاً فانقلب شكه إلى ما يوجب الواحد في أثناء الاحتياط، أو بعد الفراغ منه لم يلتفت وأتم ما في يده نافله في الأول، انتهى.

وفيه ما لا يخفى، مضافاً إلى أن الصلاة المركبة من النافله والفريضه تحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

واستدل للقول الرابع: بأنه إذا انقلب الشك إلى المماثل كالشك بين الاثنتين

فالأقوى عدم وجوب شيء عليه لأن الشك الأول قد زال، والشك الثاني بعد الصلاة فلا يلتفت إليه

والثالث ينقلب إلى الشك بين الثلاث والأربع، لم يتغير الحكم فيأتي بالصورة السابقة.

أما إذا انقلب إلى المخالف كالشك بين الاثنتين والثلاث ينقلب إلى الاثنتين والأربع أو بالعكس، فإنه يلزم الإتيان بمقتضى الثاني، لأنه يعلم بعدم غناء الواحد أو الاثنتين.

أقول: لكن الأقوى ما اختاره الفقيه الهمداني وجمع آخر من القول الثاني وأن اللازم ترتيب أثر الشك الثاني، سواء كان الانقلاب في صلاة الاحتياط أم قبلها، وذلك لأنه إن كان في الصلاة كان الحكم ذلك، لما عرفت من أن انقلاب الشك في الصلاة مقتضى لكون الحكم تابعاً للمنقلب إليه، وإن كانت الصلاة تامه واقعاً بأن كانت صلاة الاحتياط نافله لم يكن حكم للشك السابق.

وعلى أي تقدير، لا حكم للشك السابق، مضافاً إلى ما عرفت من أدله القول الثاني، وبذلك يظهر أن القول الأول والتفصيل الراجع إلى انتخاب القول الأول في بعض صورته، ليس في محله.

نعم لو كان الانقلاب بعد صلاة الاحتياط لم يكن له أثر لقاعده الفراغ.

وإذ قد عرفت ذلك فلنرجع إلى شرح المتن فنقول: لو انقلب شكه {فالأقوى} عند المصنف {عدم وجوب شيء عليه، لأن الشك الأول قد زال} ومن المعلوم أنه إذا تيقن بعدم الشك الحادث في الصلاة لا يجب عليه ترتيب حكمه {والشك الثاني} حدث {بعد الصلاة فلا يلتفت إليه} لقاعده الفراغ.

سواء كان ذلك قبل الشروع فى صلاه الاحتياط أو فى أثنائها أو بعد الفراغ منها، لكن الأحوط عمل الشك الثانى، ثم إعادته الصلاه

لكن قد عرفت إنه ليس بعد الصلاه، فإنه لم يخرج من الصلاه لا علماً ولا شرعاً.

أما علماً فلائنه لم يعلم بتمام الصلاه، وأما شرعاً فلائن الشارع لم يحكم بأن صلاته قد تمت، وإنما حكم بالاحتياط رعايه للاحتمالين، وأشكل فى المستمسك عليه بأنه ربما لا يزول الشك بالمره، إذا كان الشكان مشتركين، كالشك بين الثلاث والأربع، ينقلب إلى الشك بين الاثنتين والأربع، لأن احتمال عدم فعل الرابعه مستمر من الصلاه إلى خارجها، فما المؤمن الموجب للاكتفاء بهذه الصلاه المشكوكه.

{سواء كان ذلك {الانقلاب {قبل الشروع فى صلاه الاحتياط، أو فى أثنائها أو بعد الفراغ منها} وقد عرفت الفرق بين الأولين، وبين الأخير لجريان قاعده الفراغ فى الأخير دونهما {لكن الأحوط عمل الشك الثانى} لاحتمال كونه فى الصلاه بعد الموجب للاعتناء بشكه، دون الأول الذى قد زال.

{ثم إعادته الصلاه} لاحتمال لزوم العمل بالشك الأول حسب الاستصحاب، فإذا لم يعمل به احتمال بطلان الصلاه الموجب لإعادتها، مثلاً لو كان شكه الأول بين الثلاث والأربع، والثانى بين الاثنتين والأربع، ثم عمل بعد الصلاه بالاحتياط حسب الشك الثانى كان من المحتمل نقصان الصلاه ركعه، وأن تكليفه الإتيان بها، كما أفتى بذلك البعض فيكون الإتيان بالركعتين موجباً لبطلانها.

لكن هذا إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصه، كما إذا شك بين الاثنتين والأربع ثم بعد الصلاه انقلب إلى الثلاث والأربع، أو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع مثلا ثم انقلب إلى الثلاث والأربع، أو عكس الصورتين، وأما إذا شك بين الاثنتين والأربع مثلا ثم بعد الصلاه انقلب إلى الاثنتين والثلاث فاللزام أن يعمل عمل الشك المنقلب إليه الحاصل بعد الصلاه.

ومنه يظهر أن ما ذكره السيد البروجردى بقوله: لا- وجه للاحتياط بالإعاده إذا لم يكن الثانى من الشكوك المبطله كما هو المفروض (1)، انتهى. منظور فيه.

{لكن هذا} الذى ذكرناه {إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصه، كما إذا شك بين الاثنتين والأربع ثم بعد الصلاه انقلب إلى الثلاث والأربع} هذا وما بعده مثال للنفى لا للمنفى {أو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع مثلا ثم انقلب إلى الثلاث والأربع أو عكس الصورتين} كما إذا شك بين الثلاث والأربع ثم انقلب إلى ما بين الاثنتين والأربع أو انقلب إلى ما بين الاثنتين والثلاث والأربع فإنه فى هذه الصور وأمثالها يكون الحكم ما ذكرناه.

{وأما إذا شك بين الاثنتين والأربع مثلا- ثم بعد الصلاه انقلب} شكه {إلى الاثنتين والثلاث} مما يعلم أنه لم يأت بالرابعه {فاللزام أن يعمل عمل الشك المنقلب إليه الحاصل بعد الصلاه} كما أشار

ص: ٣١٠

لتبين كونه فى الصلاه وكون السلام فى غير محله، فى الصوره المفروضه يبنى على الثلاث ويتم ويحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس، ويسجد سجدة السهو للسلام فى غير محله،

إليه الشيخ المرتضى والفقير الهمدانى.

{لتبين كونه فى الصلاه} بعد {وكون السلام} الذى أتى به بظن كونه الشك بين الاثنتين والأربع {فى غير محله، فى الصوره المفروضه يبنى على الثلاث} لعموم من شك بين الاثنتين والثلاث {ويتم} الصلاه بإتيان الرابعه بدون تكبيره الإحرام وكفايه التسيحات الأربع {ويحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس} كما هو شأن الشاك بين الاثنتين والثلاث.

{ويسجد سجدة السهو للسلام فى غير محله} على ما يأتى من وجوبها لذلك، واحتمال عدم الوجوب لأنه كان عامداً فى التسليم، لا ساهياً حتى يجب سجده السهو فى غير محله، إذ لا فرق فى وجوب سجود السهو بين أن يكون السهو فى ذات الشىء أو فى ما سببه، كما لو زعم أنه تشهد فقام عمداً ثم تذكر عدم التشهد، فإنه يجلس ويتشهد ويسجد سجدة السهو للقيام فى غير محله، وإن كان آتياً به عمداً.

ثم لا يخفى أن هذا فيما كان الانقلاب قبل الإتيان بصلاه الاحتياط، وإن كان فى أثنائها أو بعدها فسيأتى حكمه، كما أن كون السجده للسلام فى غير محله يراد به الأعم من التشهد، ومن أوجب لكل من التشهد والسلام سجده قال بها هنا.

والأحوط مع ذلك إعادته الصلاة.

{والأحوط مع ذلك إعادته الصلاة} لاحتمال كون المتبع هو الشك المنقلب عنه، كما عرفت عن بعض فيكون الواجب عليه حينئذ الإتيان بصلاة الاحتياط لا الركعة الموصولة، لأن مقتضى إطلاق «إن زدت أم نقصت» ذلك من غير فرق بين عرفان النقصان قبل الاحتياط أو بعده أو حينه.

ص: ٣١٢

مسألة _ ١٦ _ إذا شك بين الثلاث والأربع أو بين الاثنتين والأربع، ثم بعد الفراغ انقلب شكه إلى الثلاث والخمس والاثنتين والخمس

{مسألة _ ١٦ _ إذا شك بين الثلاث والأربع أو بين الاثنتين والأربع ثم بعد الفراغ { من الصلاة قبل الإتيان بصلاة الاحتياط {انقلب شكه إلى الثلاث والخمس والاثنتين والخمس} كان الاحتياط في صوره عدم صدور ما ينافي الصلاة الإتيان بمقتضى النقصه من الركعه والركعتين موصوله ثم إعادة الصلاة وليس الإتيان بمحتمل النقص لأجل العلم الإجمالى بلزوم الإتيان به لو كانت ناقصه به، أو بالإعادة لو كانت زائده بل للعلم السابق بتوجه التكليف إليه بالإتيان بالصلاة الكامله ولم يأت بها، بل ربما يقال: إن العلم الإجمالى غير مؤثر لتنجز أحد طرفيه قبلاً، فإن الإنسان مكلف بإتيان الركعات قبل العلم الإجمالى، ومثله لا ينجز التكليف، فهو من قبيل أن يعلم الإنسان بوجوب صوم يوم عليه فى رجب ثم يشك من جهه العلم الإجمالى بأن الواجب عليه ذلك أو يوم من شعبان، وكالإنياء الذى علم بنجاسته ثم وقعت قطره نجسه فى أحد الإنائين فإن مثل هذا العلم غير منجز من جهه عدم العلم بإحداثه تكليفاً جديداً.

لكن فيه ما لا يخفى، فإن عدم تنجز مثل هذا العلم إنما هو فيما إذا أمكن إجراء البراءه بالنسبه إلى الطرف الآخر كصوم شعبان، والإنياء الثانى للطرف للمعلوم النجاسه، وليس ما نحن فيه كذلك، إذ لا يمكن إجراء البراءه عن الإعادة فإنه متوقف على أصاله عدم الزيادة وهى لا تجرى فى باب الركعات كما عرفت.

وجب عليه الإعادة للعلم الإجمالى إما بالنقصان أو بالزيادة.

ثم إن ذكرناه من التتميم ثم الإعادة كان حكماً احتياطياً.

أما ما ذكره المصنف (رحمه الله) من قوله: {وجب عليه الإعادة} بإبطال ما بيده واستينافها {للعلم الإجمالى إما بالنقصان} إن كان ما بيده اثنتين أو ثلاثاً {أو بالزيادة} إن كان خمساً فلا يتمكن من علاجه، ففيه إن العلم الإجمالى هنا غير مؤثر، إذ النقصان لا يوجب الإعادة وإنما يوجب الإتمام.

وكيف كان، فمقتضى القاعده الإعادة من جهه سقوط استصحاب النقيصه فى باب الركعات، وعدم دليل على البناء على شىء فى مثل المقام فلا مصحح لهذه الصلاه.

إن قلت: حرمة قطع ما بيده قاضيه بالإتمام.

قلت: لا إطلاق فى أدله حرمة قطع الصلاه بحيث يشمل المقام، إذ الإجماع غير موجود وسائر أدلته لا تشمل مثل هذه الصلاه، وإنما المعين إرادته منها هو الصلاه التى لها وجه الصحه شرعاً.

مسألة ١٧ _ إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث، ثم شك بين الثلاث البنائي والأربع، فهل يجرى عليه حكم الشكين أو حكم الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع وجهان

{مسألة ١٧ _ إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث، ثم شك بين الثلاث البنائي} أى الذى حكم شرعاً بأنه ثلاث لا أنه علم وجداناً بالثلاث.

والحاصل: إن كون أحد طرفى الشك الثلاث قد يكون وجدانياً، وقد يكون بحكم الشارع {والأربع} بأن غفل فلم يدر أن ما بيده هو الثالث الذى بنى عليه أو تعداه إلى الرابع {فهل يجرى عليه حكم الشكين} حتى يكون محكوماً بإجراء حكم الشك بين الاثنتين والثلاث والشك بين الثلاث والأربع وثمره أن يأتى بركعه من قيام مرتين أو ركعتين من جلوس كذلك أو ركعه من قيام وركعتين من جلوس مقدماً أيهما أحب حسب ما عرفت فى كل من الشك بين الاثنتين والثلاث وبين الثلاث والأربع.

{أو حكم الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع} حتى يأتى بركعتين من قيام وركعتين من جلوس {وجهان}.

وجه الأول: إنه بعد أن صار مكلفاً بإتيان الاحتياط حسب شكه بين الاثنتين والثلاث لم يكن وجه لانقلابه إلى تكليف آخر، فإنه شك شكين منفصلين لكل واحد حكمه.

ووجه الثانى: إن المصلى شاك الآن بين الاثنتين والثلاث والأربع، وما دل على أنه محكوم فى مثل هذا الشك بالحكم الكذائى مطلق شامل لما حدث الشك دفعه أو حدث الشك تدريجاً.

أقواهما الثاني.

{أقواهما الثاني} فإن المكلف الآن لا يدري هل أنه صلى اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فاللزام ترتيب أثره.

قال في المستمسك: لأن ظاهر أدله أحكام الشكوك أن موضوعها الشك في الركعات الواقعيه لا ما يعم البنائيه (١)، انتهى.

واحتاط بعض المعلقين بإعادة الصلاة بعد ذلك أيضاً.

ص: ٣١٤

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٨٨.

مسألة ١٨ _ إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث، ولو ظن عدم الاثنتين يجرى عليه حكم الشك بين الثلاث والأربع، ولو ظن عدم الثلاث يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والأربع.

{مسألة ١٨ _ إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع} أى لم يأت بالرابعه، كان ظنه حجه لما عرفت من حجه الظن فى الركعات.

{ويجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث} فيأتى بركعه أخرى، ويتم ويحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس، واحتمال أنه صار محكوماً بحكم الشك الأول، وأدله حجه الظن لا تشمل مثل المقام، بل المنصرف منها الظن البدوى، فى غير محله لإطلاق أدله الظن، وقد عرفت سابقاً أن الانقلاب فى الصلاة يجعل الحكم للمنقلب إليه لا للمنقلب عنه.

{ولو ظن عدم الاثنتين يجرى عليه حكم الشك بين الثلاث والأربع} لنفس الدليل الذى ذكرناه.

{ولو ظن عدم الثلاث يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والأربع} ولكن لا يخفى أن هذا حيث حصل الظن فى الصلاة أو بين الصلاتين أو فى الاحتياط، أما لو حصل بعدهما فلا حكم له، وما ذكرناه من استواء الصور الثلاث قد تقدم وجهه وأنه ما دام لم يتم الاحتياط فهو فى حكم أنه فى الصلاة.

مسأله ١٩ _ إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث وأتى بالرابعه فتيقن عدم الثلاث وشك بين الواحده والاثنتين بالنسبه إلى ما سبق يرجع شكه بالنسبه إلى حاله الفعلى بين الاثنتين والثلاث فيجرى حكمه

{مسأله ١٩ _ إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث وأتى بالرابعه فتيقن عدم الثلاث وشك} بين الاثنتين والثلاث بالنسبه إلى الحال، ومن المعلوم أن شكه السابق يرجع إلى ما {بين الواحده والاثنتين بالنسبه إلى ما سبق} قبل مجيء الرابعه فى ظنه _ التى هى الثالثه فى الحال _ لكن ذلك لا يوجب بطلان الصلاه، إذ {يرجع شكه} الفعلى كان {بالنسبه إلى حاله الفعلى بين الاثنتين والثلاث فيجرى حكمه} وربما يقال ببطلان الصلاه من جهه أنه شك بين الواحده والاثنتين.

وفيه: إنه لم يشك بين الواحده والاثنتين فى حال من الحالات، إذ فى صورته تردده أولاً كان الشك بين الاثنتين والثلاث، وفى صورته تردده ثانياً كان علم بإتيان ركعتين، والشك التقديرى لا يضر، إذ ظاهر الأدله الشك الفعلى.

واحتمال مدخليه الواقع لصدق دخول الوهم فى فريضة الله. إذ الوهم بين الثانيه والثالثه كان واقعاً فى فريضه الله، وإن كان زعم حينذاك أنه ليس فى الفريضه، والألفاظ موضوعه للواقع لا- للمتوهم، مخدوش إذ الظاهر مما دل على أن الوهم لا يدخل فى فريضه الله، الوهم الذى طرفه الفريضه كالواحد والاثنتين قبل الإكمال، لا- الوهم الذى ليس له طرف من فريضه الله، وكأن احتياط بعض الفقهاء بالإعاده بعد ذلك لهذا الوجه.

مسأله _ ٢٠ _ إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلي جالسا من جهه العجز عن القيام فهل الحكم كما فى الصلاه قائما،
فيتخير فى موضع التخير بين ركعه قائما وركعتين جالسا بين ركعه جالسا بدلا عن الركعه قائما، أو ركعتين جالسا من حيث إنه
أحد الفردين المخير بينهما

{مسأله _ ٢٠ _ إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه { التى لها حكم خاص، لا الشكوك الصحيحه التى لا حكم لها كالشك
بين الإمام والمأموم وما أشبه، إذ لا فرق هناك بين أنحاء الصلاه كما لا يخفى.

{للمصلي جالسا من جهه العجز عن القيام، فهل الحكم كما فى الصلاه قائما} من حيث الركعه والركعتين، لا من حيث القيام فى
الركعه والجلوس فى الركعتين.

{فيتخير فى موضع التخير} للقائم {بين ركعه قائما وركعتين جالسا} وهو الشك بين الاثنتين والثلاث والشك بين الثلاث
والأربع {بين ركعه جالسا بدلا عن الركعه قائما، أو ركعتين جالسا} أما الركعتان جالسا فعلى الأصل، وأما الركعه جالسا {من
حيث إنه أحد الفردين المخير بينهما} فإن الجمع بين أدله التخير الداله على الركعه قائما، والركعتين جالسا، وبين أدله بدليه
الجلوس عن القيام فى مورد الاضطرار يقتضى جواز كل واحد منهما، منتهى الأمر لزم قصد البدليه فى الركعه جالسا أو لا يلزم
ذلك أيضا، بل هو من قبيل مطلق أقسام التخير بين الأقل والأكثر بالأخص إذا كان بينهما فرق كالتخير بين القصر

أو يتعين هنا اختيار الركعتين جالساً أو يتعين تتميم ما نقص، ففي الفرض المذكور يتعين ركعه جالساً، وفي الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً، وفي الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعه جالساً وركعتان والتمام في مواضع التخيير.

{أو يتعين هنا اختيار الركعتين جالساً} للقاعده الكليه في صورته تعذر أحد فردى الواجب المخير، فإنه يتعين الفرد الآخر.

ومن المعلوم أن الرجوع إلى البدل إنما هو في صورته تعذر الصحيح، ألا ترى أن من تعذر عليه القيام في أصل الفريضه بعض الوقت لا- يتمكن أن يأتي بها في ذلك الوقت، وإنما يأتي بها حيث يتمكن من القيام، ولا يصح الإتيان بالفرد الناقص بحجه التخيير بين الأفراد الطويله، ولا- فرق بين الطويله والعرضيه من هذه الجبهه، والسر أن البدل إنما هو في صورته الاضطراب، ولا اضطراب في المقام، فإن حال شق المبدل منه حال نفسه في عدم التنزل إلى البدل إلا عند تعذره.

{أو يتعين تتميم ما نقص} جالساً احتياطاً {ففي الفرض المذكور يتعين ركعه جالساً} فإن أدله التخيير في صلاه الاحتياط خاصه بالمصلي قائماً.

{وفي الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً} تتميماً لما نقص لا أربع ركعات جالساً تقوم كل ركعتين مقام ركعه من قيام.

{وفي الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعه جالساً} بدل الركعه قائماً {وركعتان جالساً} بدل الركعتين قائماً، وربما احتتمل هنا وجه رابع وهو استصحاب النقص والإتيان بالمحتمل نقصه موصولاً، لأن أدله الاحتياط غير

شامله للصلاه جالساً {وجوه} وأقوال {أقواها الأول} عند المصنف وبعض المعلقين، والثاني عند الخونساري وغيره، والثالث عند البروجردى والاصطهباناتى وغيرهما.

وقد عرفت وجه الأقوال، والذي قد يقوى هو الوجه الثانى لما تقدم، فإن الركعه من قيام والركعتين من جلوس كانتا واجبين تخييريين، فإذا تعذر أحدهما تعين الآخر.

ولا يرد عليه إنه يلزم أن تكون صلاته ذات خمس ركعات، إذ الركعتان احتياطاً قائمتان مقام ركعه واحده من قيام، فكان صلاته مركبه من ركعه قائمه وثلاث ركعات جالس.

هذا، اللهم إلا- أن يقال: إن الظاهر من ما دل على أن ركعه الاحتياط جابره، كما قال الإمام (عليه السلام): «ألا أعلمك شيئاً إن زدت أو نقصت» إلخ (١) لزوم كون الاحتياط كأصل الصلاه خرج منه ما دل على الاختلاف فى الكيفيه بقيام ركعتين مقام ركعه فيبقى الباقي تحت الأصل وهو المشابهه، ولا إطلاق لأدله التخيير يشمل المقام بقريته وجود الركعه من قيام فى الروايات، وهذا هو الأقرب، وفاقاً لجمع من المعاصرين، تبعاً لما حكاه المستند عن بعض مشايخه المحققين.

ومنه يعرف حال سائر أقسام العجز، كالعجز عن العقود فيمن تكليفه الصلاه قائماً، فإنه لا تخيير بين ركعه من قيام وركعتين من قيام، بل اللانزم الركعه من قيام، والعجز من الجلوس بالاضطجاع والاستلقاء فإنه يأتى بالناقص حسب ما ظن كأصل الصلاه مستقياً أو مضطجعاً وهكذا.

ومن ذلك تعرف وجوه النظر فى تفرع المصنف (رحمه الله) حيث قال: {ففى

ففى الشك بين الاثنتين والثلاث يتخير بين ركعه جالساً أو ركعتين جالساً، وكذا فى الشك بين الثلاث والأربع، وفى الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً، وفى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً

الشك بين الاثنتين والثلاث يتخير بين ركعه جالساً بدلاً عن ركعه قيام المعذره {أو ركعتين جالساً} على تكليفه الأصل، وعلى المختار يتعين الركعه جالساً.

{وكذا فى الشك بين الثلاث والأربع} يأتى بركعه جالساً، لأنها هى التى ظن نقصها على ما دلت الأدله.

{وفى الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً} لما ذكرناه لا لما ذكره المصنف (رحمه الله) بقوله: {بدلاً عن ركعتين قائماً} إلا أن يريد البدليه عن ركعتى أصل الصلاه لكنه بعيد.

وكيف كان، فالنتيجه هنا واحده، وإن كان الأمر يختلف فى النيه على قول من يشترط قصد الوجه وما أشبهه.

{وفى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع} يأتى بركعتين جالساً، لاحتمال نقص الصلاه ركعتين، وركعه أخرى جالساً أيضاً لاحتمال نقصها ركعه.

أما على مختار المصنف (رحمه الله) {يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً}

وركعتان أيضاً جالساً من حيث كونهما أحد الفردين، وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز عن القيام في صلاة الاحتياط،
وأما لو صلى جالساً ثم تمكن من القيام حال صلاة الاحتياط فيعمل كما كان يعمل في الصلاة قائماً

أى صلاة الاحتياط حسب رأى الماتن {وركعتان أيضاً جالساً} بدلاً عن الركعة المحتملة لو كان الواقع أنه صلى ثلاث ركعات
{من حيث كونهما أحد الفردين} حيث إن المصلى قائماً يأتي بهما حسب النص والفتوى، ولم يتعذر هذا الفرد فلا وجه لقيام
شئ مقامه، بخلاف الركعتين قائماً اللتين تعذرتا، لكن قد عرفت الإشكال فيه.

{وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز من القيام في صلاة الاحتياط} فإنه على ما ذكرناه يأتي بوظيفه القاعد، ففي الشك
بين الاثنتين والثلاث والأربع مثلاً يأتي بركعتين جالساً، وركعة جالساً، وعلى رأى المصنف يأتي بركعتين جالساً بدلاً وركعتين
جالساً أصلاً، وذلك لأن سوق الأدلة في هذا كسوقه في الفراغ السابق الذى كان العجز من أول الصلاة.

ومن ذلك تعرف ما لو تركبت الصلاة من قدره وعجز، كأن صلى ركعة قائماً والبقية جالساً، أو بالعكس أو نحو ذلك، وكذلك
لو تركبت الاحتياط كما لو أتى بركعة من الركعتين قائماً ثم طرأ العجز، أو كان عاجزاً فأتى بركعة جالساً ثم طرأت قدره
وهكذا.

{وأما لو صلى} أصل الفريضة {جالساً} لعجزه عن القيام {ثم تمكن من القيام حال صلاة الاحتياط فيعمل كما كان يعمل في
الصلاة قائماً} قال في

والأحوط في جميع الصور المذكوره إعادته الصلاة بعد العمل المذكور.

المستمسك: إذ لا مجال لأدله بدليه الجلوس كى تجيء الوجوه المتقدمه (1)، انتهى.

أقول: مضافاً إلى أن الاحتياط إنما شرع لتتميم النقص لو كان في الواقع، ومن المعلوم أن حال التمكن لا وجه للجلوس، فهو من قبيل من كان عاجزاً في بعض صلاته ثم تمكن من القيام.

والأحوط في جميع الصور المذكوره إعادته الصلاة بعد العمل المذكور { وذلك لما عرفت من اختلاف الأقوال والأدله التي يتمسك بها لتلك الأقوال من القواعد العامه المحتمل انطباق على هذه الفروع.

ص: ٣٢٤

١- المستمسك: ج ٧ ص ٤٩١.

مسأله _ ٢١ _ لا يجوز فى الشكوك الصحيحه قطع الصلاه واستينافها، بل يجب العمل على التفصيل المذكور والإتيان بصلاه الاحتياط

{مسأله _ ٢١ _ لا يجوز فى الشكوك الصحيحه قطع الصلاه واستينافها، بل يجب العمل على التفصيل المذكور} فى كل شك شك {والإتيان بصلاه الاحتياط} بعد ذلك، نعم يجوز الإعادة احتياطاً لحسنه عقلاً وشرعاً.

ثم إن الحكم المذكور هو المشهور قديماً وحديثاً، كما يظهر من إرسالهم للأحكام المتقدمه إرسال المسلمات، ويدل عليه أن الظاهر من الأدله كون ذلك وظيفه المصلى كسائر الوظائف فلا يجوز الإخلال بها.

وربما يحتمل أن الحكم رخصه، ويقرب ذلك بالإضافة إلى إشكال أدله حرمة الإبطال أولاً: بأن أدله حرمة إبطال الصلاه لا إطلاق لها بحيث يشمل المقام.

وثانياً: بأن لحن بعض الأدله أن التكليف بذلك امتنانى، كقوله (عليه الصلاه والسلام): «ألا أعلمك شيئاً إن زدت أو نقصت» بالإضافة إلى أن الحكم وارد مورد توهم الحظر فلا يفهم منه أزيد من الجواز.

أقول: لا يخفى ما فى ذلك، إذ لا وجه لدعوى عدم الإطلاق، فإن الشك ليس نادراً وجوداً حتى يدعى الانصراف أو ما أشبهه، بل لو لم يعين أحكام خاصه للاحتياط كان مقتضى القاعده الاستصحاب، ومن المعلوم أن مجرد ذلك لا يوجب انصراف الأدله، أو القول بعدم إطلاقها وإلا لزم بذلك فى جميع موارد الاستصحاب إذا أريد إدخالها فى مطلقات الأدله الأوليه، وكون التكليف امتنانياً بالإضافة إلى عدم تسليمه، لا يلازم الجواز، فإن كثيراً من الأحكام امتنانيه ومع ذلك يلزم المضى فيه، فإن حكم الشارع بأن شكه ليس بشيء كاف فى إدراج المشكوكه

كما لا يجوز ترك صلاة الاحتياط بعد إتمام الصلاة والاكتفاء بالاستيناف، بل لو استأنف قبل الإتيان بالمنافى فى الأثناء بطلت الصلاتان

فى مطلقات حرمة الإبطال.

ومنه تعرف الجواب عن احتمال كون أدله الشكوك وارده مورد توهم الحظر.

{كما لا يجوز ترك صلاة الاحتياط بعد إتمام الصلاة والاكتفاء بالاستيناف} لعين ما تقدم فى عدم جواز رفع اليد عن الصلاة المشكوكه.

{بل لو استأنف قبل الإتيان بالمنافى فى الأثناء} بأن رفع اليد عن الصلاة المشكوكه وكبر للصلاة بدون المنافى أو فعل ذلك بعد إتمام المشكوكه قبل الإتيان بالاحتياط، وهكذا لو فعل ذلك فى أثناء الاحتياط {بطلت الصلاتان} السابقه، لعدم الإتيان بالوظيفه بالنسبه إليها واللاحقه، لأن أدله الصلاة لا تدل على صحتها إذا أدخلت فى صلاة أخرى فإن ظاهر «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم» أن للصلاة هيئه ارتباطيه تمنع عن سائر الأشياء.

لكن لا يخفى أن بطلانها فى صوره الإتيان بالثانيه بعدها قبل الاحتياط أو فى أثناء الاحتياط إنما هو حسب الظاهر، أما حسب الواقع فهو تابع لنقص الصلاة المشكوكه واقعاً، فإن لم تكن ناقصه واقعاً لم تبطل الأولى لكمالها ولا الثانيه لأنها لم ترد فى الصلاة.

أما فى صوره الإتيان قبل الاحتياط فواضح، وأما فى صوره الإتيان بها فى أثناء الاحتياط فلأنه حينئذ نافله ورفع اليد عن النافله غير محرم.

ص: ٣٢٦

نعم لو أتى بالمنافى فى الأثناء صحت الصلاة المستأنفه، وإن كان آثماً فى الإبطال، ولو استأنف بعد التمام قبل أن يأتى بصلاه الاحتياط لم يكف، وإن أتى بالمنافى أيضاً

{نعم لو أتى بالمنافى فى الأثناء صحت الصلاة المستأنفه} لأن الأولى بطلت بإتيان المنافى فتكون الثانيه مصداقاً للمأمور به.

{وإن كان آثماً فى الإبطال} لأنه خلاف تكليفه كما عرفت أن الإتمام والاحتياط عظيمه لا رخصه.

{ولو استأنف} الصلاة المشكوكه بإتيانها ثانيه {بعد التمام قبل أن يأتى بصلاه الاحتياط لم يكف} الاستيناف فى أداء التكليف {وإن أتى بالمنافى أيضاً} بأن أتم المشكوكه ثم أتى بالمنافى ثم استأنف الصلاة.

لكن لا يخفى أن ما ذكره إنما يتم فى صوره عدم الإتيان بالمنافى، لما تقدم من احتمال كونه إدخالاً للصلاه فى الصلاة الموجب لبطلان كليهما.

وأما فى صوره الإتيان بالمنافى فلا، كما أشار إليه غير واحد من المعلقين، إذ المنافى قد أبطل السابقه على تقدير عدم تماميتها واقعاً، إذ هو من حاله الصلاة كما يظهر من النصوص والفتاوى، حيث صرحوا بوجوب سجده السهو للكلام الذى تكلمه بين المشكوكه والاحتياط، وبأن الصلاة لو كانت ناقصه كان الاحتياط مكملها.

ومحصل القول: إن عدم البطلان فى صوره الإتيان بالمنافى يتوقف:

أولاً: على عدم مبطلية المنافى المتخلل بين الصلاة المشكوكه وصلاه الاحتياط، وهو خلاف المشهور، وخلاف ظاهر النصوص، وإن ذهب إليه الحلّى

وحيث أنه فعليه الإتيان بصلاه الاحتياط أيضاً ولو بعد حين.

والفاضل فى بعض كتبه، والشهيدىن، وجماعه من متأخرى المتأخرىن، وقواه شىخنا المرتضى على ما فى مصباح الفقىه.

وثانىاً: على عدم تخلل الفصل بصلاه أخرى ولهذا قال: {وحيث أنه فعليه الإتيان بصلاه الاحتياط أيضاً ولو بعد حين}، وهذا أيضاً خلاف المشهور فتوى، وخلاف ظاهر النصوص، فإن كون الاحتياط جزءاً من الصلاه على تقدير نقصانها يمنع من مثل هذا الفصل، اللهم إلا أن يقول أحد بجواز تخلل مثل هذا بين ركعات الصلاه، كما ورد نسيان الركعه وأنه يأتى بها ولو بلغ الصىن، لكن المصنف لا يقول بذلك.

ثم إن ما ذكره بعض الأعلام من أنه لو بنى على عدم قدح المنافى فالوجه صحه الثانىه، وتكون امثالاً مجزياً ومسقطاً للتكليف بصلاه الاحتياط، ىرد عليه أن اللانزم القول بعدم صحه الثانىه لأنها لا- تقع امثالاً- فى كلتا صورتى تمام الأول واقعاً ونقصها كذلك، إذ فى صوره التمام لا يتعدد الامتثال، وفى صوره النقص لا يكون الشخص مأموراً باستيناف الصلاه لأنه صلى الركعات الأولى.

ص: ٣٢٨

مسألة ٢٢ _ فى الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه وأتم الصلاه ثم تبين له الموافقه للواقع فى الصحه وجهان.

{مسألة ٢٢ _ فى الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه وأتم الصلاه، ثم تبين له الموافقه للواقع فى الصحه وجهان} بل أقوال: البطلان مطلقاً، كما ذهب إليه السيد البروجردى وبعض آخر، والصحه مطلقاً كما ذهب إليه السيد الحجه والخونسارى وآخرون، والتفصيل بين الأوليين والثنائيه والثلاثيه فالبطالان، وبين سائر الشكوك المبطله فالصحه، ذهب إليه المستمسك.

وجه البطلان ما دل على عدم جواز المضى مع الشك، كقوله (عليه السلام): «حتى يحفظ ويكون على يقين». (١)

وقوله (عليه السلام): «حتى تثبتهما». (٢)

وقوله (عليه السلام): «حتى يستيقن أنه قد أتم». (٣)

وقوله (عليه السلام): «ولا تمض على الشك» (٤) وما أشبه ذلك.

وربما استفاد بعض أن الشك فى الموارد المذكوره كالحدث يوجب بطلان الصلاه بمجرد، لكن قد عرفت أن الأدله لا تدل على ذلك، وإنما يبطل بعد التروى.

ووجه التفصيل ما ذكره المستمسك بقوله: النصوص المشار إليها وارده فى

ص: ٣٢٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ١ فى الخلل ح ١.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٢ باب ١ فى الخلل ح ١٥.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٠٠ باب ١ فى الخلل ح ٧.

٤- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٨ باب ١٥ فى الخلل ح ٢.

الأولين بل مطلق الثنائيه والثلاثيه كما فى مصحح ابن مسلم، وليس مثلها وارداً فى بقيه الشكوك المبطله، فلو شك بين الأربع والست حال الجلوس فغفل وسلم ثم علم أنها أربع لم يكن دليل على الفساد، فنظم الشكوك الباطله فى سلك واحد غير ظاهر، انتهى. (١١)

لكن الأقرب فى النظر الصحه مطلقاً، وذلك لأن الظاهر من الأدله كون المعيار الواقع، وإنما جعل العلم وما أشبه طريقاً، كما هو الظاهر لدى الفهم عرفاً فيما يؤخذ العلم والحفظ وما أشبه فى الدليل، لا أن يكون لذلك مدخل فى الموضوع يدور مداره الحكم وجوداً وعدمًا، وإذا كان المدار الواقع وتبين التمام لم يكن وجه للبطلان.

ومنه يظهر أنه لو لم يكن يعلم أن هذا الشك مبطل من جهه الجهل بالمسأله، فأتى الصلاه رجاءً على طرف من الطرفين ثم تبين الصحه لم يكن به بأس.

أما لو كان عالماً بالبطلان وجاء برجاء تبيين الواقع وتبين التمام، فهل تصح أم لا؟ احتمالان، مقتضى ما ذكرناه الأول، وقد ذكر الفقهاء أنه لو كان آتياً بالعباده بدون التقليد، ولكن مشى فيه قصد القربه صحت عباداته إذا طابقت الواقع، ولذا أشكلوا على المصنف فى (كتاب التقليد) حيث أفتى ببطلان عمل العامى بلا تقليد، وربما يحتمل الثانى لقوه الأدله الناهيه عن المضى وما أشبه فى المقام، ولا يبعد الأول لما عرفت.

ص: ٣٣٠

مسأله ۲۳ _ إذا شك بين الواحد والاثنتين مثلاً وهو في حال القيام أو الركوع أو في السجده الأولى مثلاً، وعلم أنه إذا انتقل إلى الحاله الأخرى من ركوع أو سجود أو رفع الرأس من السجده يتبين له الحال، فالظاهر الصحه وجواز البقاء على الاشتغال إلى أن يتبين الحال.

{مسأله ۲۳ _ إذا شك بين الواحد والاثنتين مثلاً وهو في حال القيام أو الركوع أو في السجده الأولى مثلاً} أى فى أى موضع من المواضع، وذلك لأن الشك مبطل فى أى موضع من مواضع الصلاه إذا كانت الواحد أو الاثنتين قبل الإكمال طرفاً له، كما تقدم.

{وعلم أنه إذا انتقل إلى الحاله الأخرى من ركوع أو سجود أو رفع الرأس من السجده يتبين له الحال فالظاهر الصحه} لما عرفت من أن الأدله طريقه لا موضوعيه فالنهي عن المضى فى الشك إنما هو لعدم الإتيان بما يشك إلى الآخر فى صحته وفساده.

{وجواز البقاء على الاشتغال إلى أن يتبين الحال} وما ذكره بعض المعلقين من البطلان، إنما هو تمسك بظاهر النهى عن المضى على الشك، ولا إطلاق له يشمل المقام بعد فهم العرف أن ذلك طريقى.

ألا- ترى أنه لو قال المولى: إذا شككت فى الطريق فلا- تمش، فإنه لا- يفهم عرفاً الموضوعيه للشك، وإنما المتفاهم عرفاً أن المشى ليس بمحذور إذا كان مشيه يؤدى إلى المعرفه.

ومنه يعرف أن تفصيل المستمسك المضى فيما يعد جزءاً فلا، وما ليس جزءاً

كرفع الرأس من السجده فلا بأس به، محل نظر.

ومثل ما تقدم فى جواز المضى لو عرف أنه يأتى من يخبر بالواقع أو كان أماماً أو مأموماً و عرف أن الاستمرار يؤدى إلى تعرف حاله من الطرف الآخر.

ص: ٣٣٢

مسألة ٢٤ _ قد مر سابقاً أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى حتى يستقر أو يحصل له ترجيح أحد الطرفين، لكن الظاهر أنه إذا كان فى السجده مثلاً- وعلم أنه إذا رفع رأسه لا- يفوت عنه الأمارات الداله على أحد الطرفين، جاز له التأخير إلى رفع الرأس

{مسألة ٢٤ _ قد مر سابقاً أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى حتى يستقر أو يحصل له ترجيح أحد الطرفين} فيعمل على الطرف الراجح إن كان، وإلا فالصححة والاحتياط أو البطلان.

{لكن الظاهر أنه إذا كان فى السجده مثلاً-} أو فى الركوع {وعلم أنه إذا رفع رأسه لا- يفوت عنه الأمارات الداله على أحد الطرفين} كالذين يضعون العلامات بجنبهم إشاره على الركعات أو ما أشبه ذلك {جاز له التأخير} فى التروى بأن لا يفكر حتى يتبين له الأمر {إلى رفع الرأس} لأنه لا مانع منه كما فى المستمسك، واحتمال لزوم التروى فى المحل ولا يكون مثل ما نحن فيه منه مردود بأنه لم يكن هناك دليل على التروى يقتضى ذلك، وإنما قلناه حسب المتفاهم عرفاً من لفظ الشك وما أشبه.

ومن المعلوم أن العرف يعد هذا الفرد منه أيضاً، إذ أقسام عدم الاستقرار المتوقف عليه صدق «شك» ونحوه كلها مشموله للدليل.

هذا مضافاً إلى أن ما نحن فيه مشمول لما دل على إحصاء الركعات بالحصى، فإن كثير الشك يشك كثيراً وهو فى حال السجده مما يتوقف عرفانه بالكميه على

بل وكذا إذا كان في السجده الأولى مثلا- يجوز له التأخير إلى رفع الرأس من السجده الثانيه، وإن كان الشك بين الواحده والاثنتين ونحوه من الشكوك الباطله، نعم لو كان بحيث لو أخر التروى يفوت عنه الأمارات يشكل جوازه

رفع الرأس، وحساب الحصى ولا يشك أحد في دخول مثل هذا الفرد في تلك الروايات.

{بل وكذا إذا كان في السجده الأولى مثلا يجوز له التأخير} في التروى {إلى رفع الرأس من السجده الثانيه} إذ لا خصوصيه في الدليل الذى ذكرناه تخصص التأخير بالرفع من السجده الأولى.

{وإن كان الشك بين الواحده والاثنتين ونحوه من الشكوك الباطله} لإطلاق ما ذكرنا من الدليل الذى هو عبارته عن طريقه ما دل على البطلان، لا الموضوعيه، فما فى المستمسك وتعليقه بعض من التفصيل بين ما جاز المضى عليه من الشكوك الباطله كالرابعه والخامسه، وما لم يجز كالأولى والثانيه، حيث ورد النهى فى الثانى دون الأول، لا يخلو من نظر، كما عرفت فى بعض الفروع المتقدمه.

{نعم لو كان بحيث لو أخر التروى يفوت عنه الأمارات} المعينه لعدد الركعات {يشكل جوازه} لأنه إلقاء للنفس فى الشك فعلى الظاهر من الأدله أن الصلاه المشكوكه المحتاط فيها بدل اضطرارى للصلاه المحفوظه خصوصياتها، ولا يجوز التنزل من الاختيارى إلى الاضطرارى.

ومنه تبين أنه لا يجوز للإنسان أن يلقي نفسه فى الشك، ولو كان الشك من

خصوصاً فى الشكوك الباطله.

الشكوك الصحيحه، لكن ربما يقال: إن اكتفاء الشارع بالمشكوكه مع إمكان الإتيان بالصحيحه برفع اليد عن المشكوكه والاستيناف يدل على أنها ليست بدلاً اضطرارياً، بل هو من قبيل تعدد الموضوع الذى يجوز للمكلف إخراج نفسه من أحدهما وإدخاله فى الآخر كالتصير والتمام وما أشبهه، وعلى هذا فلا يشكل الجواز.

نعم قوله: {خصوصاً فى الشكوك الباطله} فى محله، إذ ذلك موجب لقطع الصلاه وهو غير جائز، ولا فرق مع القطع بين أن يقطع ابتداءً أو يعمل عملاً يؤدي إلى القطع بحكم الشارع.

ومنه يعلم أنه لا يجوز له تضييع العلامات التى يعدد بها الركعات بخلط بعضها ببعض أو ما أشبهه، إذا أوجب بطلان الصلاه لكونه موجباً لأحد الشكوك الباطله.

ص: ٣٣٥

مسأله _ ٢٥ _ لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر وشك في الركعات بطلت، وليس له العدول إلى التمام والبناء على الأكثر مثلاً، إذا كان بعد إتمام السجدين وشك بين الاثنتين والثلاث لا يجوز له العدول إلى التمام والبناء على الثلاث على الأقوى

{مسأله _ ٢٥ _ لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير} كالمسجدين والكوفه والحائر {فنوى بصلاته القصر وشك في الركعات} شكاً صحيحاً لو كان في الرباعيه باطلاً لو كان في الثنائيه كالشك بين الاثنتين والثلاث بعد الإكمال {بطلت} الصلاه كما هو الظاهر من الجواهر في أول كلامه، خلافاً للعلامه الطباطبائي كما حكاه عنه.

{وليس له العدول إلى التمام والبناء على الأكثر} لأنه قد فسد الصلاه بالشك فلا مجال لتصحيحها بعد الفساد.

{مثلاً إذا كان بعد إتمام السجدين وشك بين الاثنتين والثلاث لا يجوز} أي جوازاً وضعياً بمعنى الصحه، أو المراد جواز ترتيب الأثر بالاكْتفاء بهذه الصلاه {له العدول إلى التمام والبناء على الثلاث على الأقوى} عند المصنف وبعض آخر، ومثله لو شك بين الاثنتين والأربع، أو بين الاثنتين والثلاث والأربع.

لكن الأقوى الصحه، وذلك لأن القصر والتمام كما يستفاد من الأدله حقيقه واحده، ولذا يجوز الإتمام لمن نوى القصر، والقصر لمن نوى التمام، بل لو نوى في أثناء القصر البقاء عشرًا أتم مع إنه كان حينئذيه لا موضوع للتمام،

نعم لو عدل إلى التمام ثم شك صح البناء.

وعليه يكون الإبطال بالشك خلاف القاعدة.

نعم يبقى الكلام في أنه هل يجوز الإبطال والحال هذه، بالبقاء على القصر، أم لا يجوز لحرمة إبطال الصلاة؟ احتمالان، من أنه لا يجوز إبطال الفريضة، ومن أن أدله حرمة القطع لا عموم لها يشمل المقام، وكأن ذلك صار سبباً لأن يحتاط جمع من المعلقين بالعدول وبالإتمام ثم الإعادة، وأفتى مصباح الفقيه أولاً بالصحة تبعاً للطباطبائي، لكنه استشكل آخرًا بأن جواز العدول فرع إحراز صحة المعدول عنه وموافقه لأمره وهو محل نظر، مضافاً إلى إمكان أن يقال: بقصور ما دل على جواز العدول عن شمول الفرض، ثم قال (فتأمل) مما يظهر منه تردده في المسألة.

أقول: إن أصل حدوث الشك في الثنائيه لا يوجب البطلان، وإنما بقاءه، ولذا لو تروى فعلم الواقع المأتي به صح.

وعليه يكون الموضوع للبطلان مركباً من الثنائيه وبقاء الشك، فإذا زال أحدهما قبل الحكم بالبطلان صحت الصلاة، فكما أنه لو زال الشك تصح الصلاة كذلك لو زالت كونها ثنائيه.

وعلى هذا، فالحكم بالصحة كما قويناه هو المتعين.

ومما تقدم تعرف أنه لا- يجوز العكس، بأن كان نوى المسافر التمام ثم شك بين الاثنتين والثلاث، فإنه لا يجوز له العدول إلى القصر، لأنه بالإضافة إلى حرمة الإبطال محكوم شرعاً بالثلاث فلا مجال للعدول.

{نعم لو عدل إلى التمام ثم شك صح البناء} لأن الشك حدث في الصلاة الرباعيه، ومن المعلوم أنه لا اعتبار إلا بحاله حدوث الشك.

مسأله _ ٢٦ _ لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على ما هو وظيفته وأتم الصلاه ثم مات قبل الإتيان بصلاه الاحتياط، فالظاهر وجوب قضاء أصل الصلاه عنه

{مسأله _ ٢٦ _ لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على ما هو وظيفته وأتم الصلاه ثم { غفل عن الإتيان بالاحتياط حتى صار فصل بالمنافى، ولو كان طول المده الماحى لصوره الصلاه لزم الإتيان بأصل الصلاه، لأن ظاهر النص والفتوى لزوم الاتصال حتى يصلح الاحتياط أن يكون جزءاً لو كانت الصلاه ناقصه واقعاً.

ولو {مات قبل الإتيان بصلاه الاحتياط} فإن كان شروعه فى أصل الصلاه أول الوقت لم يجب عليه شىء، لا قضاء أصل الصلاه، ولا قضاء الاحتياط، لأن الوقت لم يسع إلا هذا المقدار، فإن كان فى الواقع كاملاً لم يكن عليه احتياط، وإن كان فى الواقع ناقصاً لم يكن مكلفاً، إذ لا تكليف بشىء فى وقت لا يسعه.

وإن كان شروعه فى وقت يسع أربع ركعات {فالظاهر وجوب قضاء أصل الصلاه عنه} وذلك لأن الصلاه لو كانت ناقصه واقعاً كان مقتضى ارتباطيتها الإتيان بجميعها مرتبطه فقضاء الاحتياط يخالف ذلك.

نعم لو دل الدليل على النيبه فى جزء من الارتباطى كان ذلك ثابتاً خلافاً للقاعده، كما ورد فى باب الحج.

لا يقال: إن الميت لم يكن مكلفاً إلا بالاحتياط، وما دل على قضاء ما فات كما فات، يدل على كفايه قضاء ذلك عنه.

لأننا نقول: فرض الارتباطيه يمنع ذلك، إذ التكليف كان الإتيان بالاحتياط

لكن الأحوط قضاء صلاه الاحتياط أولاً، ثم قضاء أصل الصلاه، بل لا يترك هذا الاحتياط، نعم إذا مات قبل قضاء الأجزاء المنسيه التي يجب قضاؤها كالتشهد والسجده الواحده فالظاهر كفايه قضاؤها وعدم وجوب قضاء أصل الصلاه وإن كان أحوط متصلا من نفس المصلى، فعدم الإتيان من الميت بها يوجب بطلان ما أتى به، كما لو مات فى أثناء الصلاه.

{لكن الأحوط} لما ذكرنا فى (لا يقال) {قضاء صلاه الاحتياط أولاً ثم قضاء أصل الصلاه} لاحتمال كون الواجب هو الاحتياط، وعدم ضرر مثل هذا الفصل فالإتيان بأصل الصلاه لا يكون مفرغاً لذمه الميت.

{بل لا يترك هذا الاحتياط} لكنك قد عرفت ضعفه حسب القواعد.

{نعم إذا مات قبل قضاء الأجزاء المنسيه التي يجب قضاؤها كالتشهد والسجده الواحده} من ركعه واحده وإن تعددت بحسب تعدد الركعات {فالظاهر} عند المصنف {كفايه قضاؤها وعدم وجوب قضاء أصل الصلاه}، وعلل ذلك بأنه كلف بهذا الجزء، وإن لم يأت به لزم قضاؤه ولم يكن مكلفاً بالصلاه حتى تقضى عنه، والأصل عدم الارتباط بينهما بحيث تبطل الصلاه إذا لم يأت المكلف بهذا الجزء المنسى.

أقول: فيه ما تقدم من أن الظاهر من الأدله كون الجزء مرتبطاً بالأصل، وهذا مما يوجب رفع اليد عن الأصل المذكور، ولذلك أشكل عليه المستمسك والبروجردى والاصطهباناتى والكلبايكانى وغيرهم {وإن كان أحوط} ووجهه ما ذكرناه.

وكذا إذا مات قبل الإتيان بسجده السهو الواجبه عليه فإنه يجب قضاؤها دون أصل الصلاة.

أما المناقشه فى أصل قضاء الاحتياط والجزء بأصله عدم انتقال مثل هذه التكليف إلى غير الميت، ولا دليل على صحه قضائها لغيره، وإنما الدليل فى أصل الصلاة، ففيها ما لا يخفى، إذ الظاهر أن حكم الأجزاء حكم الكل، إلا إذا كان هناك دليل فارق، وليس بموجود فى المقام.

{وكذا إذا مات قبل الإتيان بسجده السهو الواجبه عليه، فإنه يجب قضاؤها} إذ هو تكليف على الميت قابل للانتقال، فيدل عليه عموم قضاء الفوائت وإن كانت المناقشه المذكوره فى الاحتياط والجزء هنا أوجه.

ولعل حكمه الإرغام الوارد فى وجه تشريع سجده السهو مما يؤيد الوجوب {دون أصل الصلاة} لعدم ارتباط بينهما.

وإن قيل بلزوم الفوريه فإنما هو لظاهر النص، ولا تلازم بينهما كما لا يخفى.

فصل

فى كيفية صلاه الاحتياط

وجمله من أحكامها مضافا إلى ما تقدم فى المسائل السابقه.

مسأله ١ _ يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات

{فصل

فى كيفية صلاه الاحتياط {

التي يوتى بها للشكوك الصحيحه {وجمله من أحكامها مضافاً إلى ما تقدم فى المسائل السابقه { وبيان ذلك فى ضمن مسائل:

{مسأله ١ _ يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات { كما هو المشهور على ما يظهر من الحدائق والجواهر والمستند والمستمسك ومصباح الفقيه وغيرها، بل فى المستند دعوى الإجماع عليه، ويدل على ذلك مطلقاً الأخبار الداله على أنها صلاه، ومن المعلوم أنه لو تحققت حقيقه ثم أطلق لفظ تلك الحقيقه كان المتفاهم عرفاً كون المراد به تلك الحقيقه بجميع أجزائها وشرايطها وسائر كفياتها، ألا ترى أنه لا يحتاج فى إثبات الأجزاء والشرايط

وبعد إحرازها، ينوى ويكبر للإحرام

وسائر الخصوصية لأقسام الصلاة المختلفه، وأقسام الصيام إلى أزيد من تحقق حقيقه الصلاه والصيام فى الشريعه.

ولو احتاج كل جزئى إلى دلاله الأدله بالنسبه إلى كل جزء وشرط ومانع تبدل الفقه ولم يستقر سياق الأنواع، فكما أنه لو قال المولى: صل صلاه الغدير أو المبعث أو كذا، أو قال: صم يوم دحو الأرض أو يوم النيروز، أو قال: اغتسل للإحرام أو لقتل الوزع لم يفهم عرفاً إلا تلك الحقائق الثابته فى محلها كذلك، أو قال: صل ركعتين أو ركعه للاحتياط لم يفهم منه إلا الإتيان بحقيقه الصلاه بكل أجزائها ومزاياها، اللهم إلا أن يكون هناك تخصيص من جهه بعض الخصوصية.

{وبعد إحرازها} من الستر والاستقبال والطهاره عن الحدث والخبث وإباحه المكان واللباس وما أشبه ذلك {ينوى} نيه الاحتياط، والنيه معتبره هنا لما تقدم، والإشكال بأنه كيف يتأتى نيه متردده بين النافله والفريضه والمستقله والجزء كما فى كلام الراوندى لا- يخفى ما فيه، إذ الترديد فى المنوى لا فى النيه، وقد عرفت فى موضعه أن مثل ذلك غير ضار، وأنه لا دليل على لزوم الجزم فى المتعلقة، بل ظاهر ما دل على أن الصلاه لو كانت ناقصه كان الاحتياط جزءاً وإلا وقع نافله، ذلك فإنه لا عمل إلا بنيه.

ومن المعلوم أن مثل هذه الأعمال لا تتعين إلا بها، إذ ليست من الأمور التكوينية التى لا تؤثر فيها النيه.

{ويكبر للإحرام} ولزومها للاحتياط، هو المشهور بين الفقهاء باستثناء

القطب الراوندى، الذى يظهر منه الخلاف، فإنه قال كما حكاه عنه الحدائق وغيره: قام بلا تكبيره الإحرام ولا تجديد نيه، ثم قال: وقيل ينبغى أن ينوى أنه يؤدى ركعات الاحتياط قربه إلى الله ويكبر، انتهى.

ومن الغريب تأييد الحدائق له، بأن إطلاق الأخبار يعضده، وقد عرفت أن الظاهر المتفاهم عرفاً هو العكس، خصوصاً وأن ما دل على أنها تقع نافله لو كانت الفريضة تامه، ليس له وجه إذا لم يكن لها تكبيره، وهل يمكن صلاه بدون تكبيره الإحرام؟

أما إشكال محكى الجعفرية على التذكرة، حيث استدل بهذا الدليل على لزوم التكبير بأن الاحتياط فى معرض الجزئية للصلاه الأصلية وهو مانع من التكبير للزوم زياده الركن، ففيه إن هذا المعرضيه لا بأس بها بعد ما يظهر من النص من أنها صلاه تامه تصلح لأن تكون نافله، ومع هذا لا نحتاج إلى القول بمنع صدق الزيادة، أو القول بعدم دليل على أن زياده تكبيره الإحرام حتى فى أصل الصلاه ضاره فكيف بالمقام، ومنع هذا الوجه لوجوب تكبيره الإحرام وجعل العمده الوفاق الذى ادعاه الدرر كما فى المستمسك محل نظر، إذ الوفاق غير موجود كما عرفت، بالإضافة إلى أن الإجماع المحتمل الاستناد ليس بحجه.

واستدل لذلك فى الحدائق والمستند وغيرهما بخبر الشحام الوارد فىمن صلى العصر ستاً أو خمساً قال: «وإن كان لا يدرى أزد أم نقص، فليكبر وهو جالس، ثم ليركع ركعتين بفاتحه الكتاب فى آخر صلاته ثم يتشهد» (١)، فإن عدم العمل به

ص: ٣٤٣

في مورده لا ينافى استفاده لزوم التكبير منه، لإمكان التفكيك في المجمل في باب الحجية، كما ثبت في الأصول.

{ويقرأ فاتحه الكتاب} على المشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً، كما في الجواهر، وعلى المشهور كما في الحدائق، وعلى الأظهر الأشهر كما صرح به جماعه من المتأخرين كما في المستند، وفي المصباح والمستمسك نقلاً للشهره عن الجواهر ساكتاً عليه، خلافاً لابن إدريس، حيث خير بينها وبين التسبيح، لأن الاحتياط قائم مقام أخيرتى الرباعيه، فيجرى فيه ما يجرى فيها.

وفيه: إن النصوص المتقدمه صرحت بلزوم الفاتحه، فلا مجال لأصالة التخيير، مضافاً إلى أن الظاهر من الأخبار الداله على وقوعها نافله إن كانت الفريضه تامه لزوم الإتيان بالفاتحه، إذ «لا صلاة إلا بفاتحه الكتاب».

ولو وصل الأمر إلى التعيين والتخيير كان أصالة التعيين محكمه في المقام كما هو مقتضى كل علم إجمالي من هذا القبيل، فإن الشاك ملزم من قبل الشارع بأن يعمل عملاً يصلح لكل من المتمميه والنافله.

ومن ما تقدم تعرف أن ما ذكره الذخيره من احتمال حمل الأخبار الداله على قراءه الفاتحه على الاستحباب خال عن الشاهد، ثم إنه لا سوره هنا كما هو ظاهر النص والفتوى.

نعم قراءتها من جهه جواز قراءه القرآن في الصلاه لا بأس بها وإن كان

ويركع ويسجد سجدين ويتشهد ويسلم، وإن كانت ركعتين فيتشهد ويسلم بعد الركعة الثانية، وليس فيها أذان ولا إقامة ولا سورة

ربما نوقش في ذلك، بأنه خلاف الأسلوب المتلقى من الشارع بعد توقيفيه العباده.

{ويركع ويسجد سجدين ويتشهد ويسلم} بلا-خلاف ولا إشكال كما يظهر من الكتب الخمسه السابقه وغيرها، ويدل عليه مضافاً إلى إطلاقات الصلاه المقتضيه لذلك _ كما عرفت وجهه في بابى النيه وتكبيره الإحرام _ التصريح بهذه الأمور في أخبار صلاه الاحتياط، مضافاً إلى إطلاق قوله (عليه السلام): «تحریمها التكبير وتحليلها التسليم»^(١)، وما أشبهه من العمومات، فإن صلاه الاحتياط فرد منها.

{وإن كانت} صلاه الاحتياط {ركعتين} قائمتين أو جالستين {فيتشهد ويسلم بعد الركعة الثانيه} كما هو واضح من غير حاجه إلى الاستدلال، إذ يدل عليه مضافاً إلى إطلاقات باب الصلاه خصوص روايات الباب بلا خلاف من أحد.

{وليس فيها أذان ولا إقامة} لعدم مشروعتيهما في جزء الصلاه، ولا في النافله كما تقدم في باب الأذان والاحتياط، لا يخلو من أحدهما.

أما احتمال أنها صلاه مستقله فيشرعان فيها كما في المستمسك، فإن ذلك خلاف النص والفتوى.

{ولا سورة} ادعى عدم الخلاف فيه في محكى التذكرة، والإجماع في

ص: ٣٤٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٠٠٣ باب ١ في التسليم ح ١.

ولا قنوت، ويجب فيها الإخفات في القراءة وإن كان الصلاه جهريه حتى في البسمله على الأحوط وإن كان الأقوى جواز الجهر بها بل استحبابه.

النهايه وإرشاد الجعفريه، ويدل عليه خلو النصوص مع كونها في مقام البيان، فلا مجال لإطلاقات وجوب السوره في الصلاه، وقد تقدم جواز قراءتها بعنوان مطلق القرآن.

{ولا قنوت} قال في المستمسك: لظهور الاتفاق على ذلك وخلو النصوص عنه. (١)

أقول: مع أنها في مقام البيان بقريه ذكر الحمد، وإطلاقات القنوت رفع بذلك، هذا بالإضافة إلى إشعار كونها أخيرتي الأربع على ذلك.

{ويجب فيها الإخفاف في القراءة} كما عن الدروس والبيان وآخرين، وذلك لما تقدم من كونها أخيرتي الرباعيه على تقدير النقص، فاللازم مراعاة جهاتها فيها من باب العلم الإجمالي، فإنه يلزم أن يعمل عملاً يلائم كلا من الأخيرتين والنافله وبعد ذلك لا مجال للمسك بإطلاق الأدله الموجب للتخير، كما لا وجه لقول المستمسك إن دليله غير ظاهر (٢).

{وإن كانت الصلاه جهريه} فإن الجهر يجب في الركعتين الأوليين، دون الأخيرتين {حتى في البسمله على الأحوط} لإطلاق ما دل على الإخفات في الركعتين الأخيرتين {وإن كان الأقوى جواز الجهر بها بل استحبابه} فإن

ص: ٣٤٦

١- المستمسك: ج ٧ ص ٥٠٠.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٥٠١.

إطلاقات أدله الجهر بيسم الله أقوى من إطلاقات أدله الإخفات فى الأخيرتين.

فإن قول الرضا (عليه السلام) فى خبر المفضل: «والإجهار بيسم الله الرحمن الرحيم فى جميع الصلوات سنه» (١).

وخبر رجا الذى صحب الرضا (عليه السلام) فى طريقه إلى خراسان، كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى جميع صلواته فى الليل والنهار. (٢)

والخبر المروى عن العسكرى (عليه السلام) من علائم المؤمن: «الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم» (٣)، وغيرها من الأخبار الكثيره، لها قوه من الإطلاق لا يقاومها دليل الإخفات فى الأخيرتين، كما لا يخفى على من راجع.

فاختيار جمع من المعلقين الإخفات فتوى أو احتياطاً لا يخلو من مناقشه.

ص: ٣٤٧

١- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١٢٢ ما كتبه الرضا فى محض شرايع الدين سطر ٦.

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣٠ باب ٨ فى القراءة ح ٨.

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٩٨ باب ١٠ فى الصلاه ح ٢٥.

مسألة ٢ _ حيث إن هذه الصلاة مردده بين كونها نافله أو جزءاً أو بمنزلة الجزء، فيراعى فيها جهه الاستقلال والجزئية

{مسألة ٢ _ حيث إن هذه الصلاة مردده بين كونها نافله أو جزءاً أو بمنزلة الجزء فيراعى فيها جهه الاستقلال و { جهه {الجزئية} معاً، الظاهر من النصوص أن صلاة الاحتياط جزء من الصلاة المفروضة لو كانت ناقصة واقعاً، وإنما جعل الشارع لها صورته خاصة من التكبير والحمد والجلوس فى بعض الأقسام مراعاة لاحتمال كونها نافله، ولذا يلزم مراعاة الجزئية فيها من جميع الجهات باستثناء ما دل النص على خلافه، وعلى هذا يلزم الفوريه فيها، ويبطلها المنافى كالحديث، وتجب سجده السهو للمنافى سهواً كالتكلم، وما أشبه.

والمراجع إلى الروايات، بل كلام المشهور من الفقهاء يجد ذلك ظاهر الاعتبار عليه، مثل قول الصادق (عليه السلام) فى خبر عمار: «متى شككت فخذ بالأكثر فإذا سلمت فأتم ما ظننت أنك نقصت». (١)

وخبره الآخر: «وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت». (٢)

وخبره الثالث: «فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك نقصت». (٣)

وخبر زراره، عن أحدهما (عليه السلام): «ثم صلى الأخرى» (٤)، الظاهر فى الركعة الأخرى المشكوكه.

ص: ٣٤٨

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٧ باب ٨ فى الخلل ح ١.
- ٢- المصدر: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ٣.
- ٣- المصدر: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ٤.
- ٤- المصدر: ج ٥ ص ٣١٩ باب ٩ فى الخلل ح ١.

وخبر أبى بصير: «فإن كنت صليت ثلاثاً كانت هاتان تمام صلاتك».(١)

وخبر الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «فإن كنت إنما صليت ركعتين، كانت هاتان تمام الأربع».(٢)

وخبر ابن أبى يعفور عنه (عليه السلام): «وإن كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الأربع».(٣)، إلى غير ذلك.

والناظر فى هذه الأخبار لا يشك فيما استفاده المشهور منها من أن الصلاة على تقدير النقص هى الصلاة السابقه، وإنما شرع الشارع بين الركعات تكبيره الإحرام وبعض الخصوصيات مراعاة لجانب احتمال النافله، قال فى المستمسك: فى بيان وجه الجزئيه وهو أحد الاحتمالات الثلاثة الجاريه فى الاحتياط.

الثانى: انقلاب الصلاة الرباعيه التى اشتغلت بها الذمه من كيفية إلى كيفية أخرى، فتكون صلاة الاحتياط على تقدير النقص جزءاً من مجموع الصلاة البنائيه والاحتياطيه، فىكون بين الصلاة تركب كتركب ركعاتها قبل طرؤء الشك، إلى أن قال: وهذا هو ظاهر الأكثر أو المشهور(٤)، انتهى.

ومن ما ذكرنا نصاً وفتوى يظهر أن ما جعله مقتضى التأمل فى الأخبار من

ص: ٣٤٩

١- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٢ باب ١٠ فى الخلل ح ٨.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٣ باب ١١ فى الخلل ح ١.

٣- المصدر: ج ٥ ص ٣٢٣ باب ١١ فى الخلل ح ٢.

٤- المستمسك: ج ٧ ص ٥٠٣.

فبملاحظة جهه الاستقلال يعتبر فيها النيه وتكبيره الإحرام وقراءه الفاتحه دون التسيحات الأربعة، وبلحاظ جهه الجزئيه يجب المبادره إليها بعد الفراغ من الصلاه

أن الصلاه الاحتياطييه صلاه مستقله مردده بين كونها نافله، وبين كونها تداركاً للنقص، بنحو لا يكون بينهما تركيب أجزاء الصلاه، خلاف الظاهر منها كما عرفت.

كما أن ما اختاره جمع آخر من أن ما يأتي ليس جزءاً، وإنما هو مجز عن الركعه المتصله المكلف بها واقعاً، ليس مما يستفاد من الأخبار، وكان المصنف (رحمه الله) أشار إلى هذين القولين بقوله: (أو بمنزله الجزء).

والحاصل: أن يكون الفريضه وصلاه الاحتياط صلاتين اكتفى الشارع بهما عن الفريضه الأصليه، كما يقول ابن ادريس واختاره المستمسك، وكون الفرض هي الصلاه الواجبه، وإنما اكتفى الشارع بصلاه الاحتياط عن الركعه المنسيه _ بحيث لا تكون جزءاً من الصلاه _ كلاهما خلاف ظاهر الأخبار، والذي استفاده المشهور منها من الجزئيه هو المتعين.

نعم لا إشكال في أن الشارع لاحظ في الاحتياط الجهتين الجزئيه والاستقلاليه.

{فبملاحظة جهه الاستقلال يعتبر فيها النيه وتكبيره الإحرام وقراءه} خصوص {الفاتحه دون التسيحات} إذ لو كان جزءاً بحتاً كان المكلف مخيراً بين قراءه الفاتحه وبين التسيحات {الأربعة، وبلحاظ جهه الجزئيه تجب المبادره إليها بعد الفراغ من الصلاه} إذ هي جزء، والجزء يلزم الإتيان به فوراً تحصيلاً للموالاه

وقد ادعى الجواهر الإجماع على وجوب المبادره، قال: وجوب المبادره الجمع عليه، وهو المحكى عن المسالك أيضاً، ونفى الخلاف فى ذلك محكى الروض والروضه والمصاييح، وقال فى محكى الذكرى: إنه ظاهر الفتوى والأخبار، وفى محكى الكفايه إنه ظاهر كلام الأصحاب.

ومع ذلك كله قال فى المستند: هل يجب الفور بها؟ الأصل يقتضى عدمه (1)، ويظهر من المستمسك تأييد ذلك، فإنه بعد أن نقل من الجواهر أن الأخبار كادت تكون صريحه فيه خصوصاً المشتمل على الفاء المقتضيه للتعقيب بلا مهله، وحكى أيضاً هذه الدعوى السيد فى مفتاح الكرامه من أستاذه، وقد تظهر من عبارته الإيضاح، أشكل فى ذلك بأن الإجماع غير تام، لعدم التصريح به فى كلام أحد من القدماء، والفاء لا تدل على ذلك.

أقول: لكن الأقوى ما ذكره، لأنه مقتضى الجزئيه التى عرفت أنها ظاهر النص والفتوى.

ومنه يعلم عدم صحه المناقشه فى الإجماع بما ذكره، إذ ظهور كلامهم فى كون الاحتياط جزءاً كاف فى استفاده الفوريه من كلامهم، ولا حاجه إلى التصريح بعد ذلك.

وأما المناقشه فى (الفاء) ففيها إن الظاهر من مثل هذه المقامات الفوريه _ وإن كانت الفاء عند أهل الأدب للتراخي _ إذ هو المستفاد عرفاً، ألا ترى أن لو قال المولى: صل ركعتين فارفع يديك بالدعاء، أو قال: ثم ارفع يديك

ص: ٣٥١

وعدم الإتيان بالمنافيات بينها وبين الصلاة

فهم العرف الاتصال بالصلاة، بحيث لا يكون ممثلاً إذا جاء بذلك بعد فتره تنافى الموالاه. (١)

ثم لا يخفى أن محل الاحتياط بعد التسليم لا قبله، بتوهم أنه جزء، والجزء يلزم أن يؤتى به قبل التسليم.

قال فى المستند: بلا خلاف يوجد كما قيل. (٢)

أقول: ويدل عليه مضافاً إلى احتمال كونه نافله المقتضى لمراعاة الاستقلال، لا الإدخال فى الصلاة، ما صرح بكونه بعد التسليم من الأخبار، كأخبار عمار ومحمد بن مسلم والحلبى وغيرهم.

{وعدم الإتيان بالمنافيات بينها وبين الصلاة} وذلك مراعاة لجزئيتها، وهذا هو الذى قواه الجواهر تبعاً للمحكى عن المفيد والعلامه فى المختلف والشهيد فى الذكرى، وجعله ظاهر الفتاوى والأخبار، بل ربما نسب هذا القول إلى الأ-كثر كما عن المفاتيح، بل إلى المشهور كما عن المصاييح.

لكن الحدائق بعد أن نسب القول بعدم الإبطال إلى جمع منهم ابن إدريس والعلامه فى الإرشاد قال: والظاهر أنه الأشهر فى كلام المتأخرين، وهو مال إلى قولهم وإن احتاط أخيراً بالإتيان بالاحتياط ثم إعادته الصلاة، وفى المستند نسب ذلك إلى بعض المتأخرين قال: بل هو ظاهر أكثر من يقول بعدم الإبطال

ص: ٣٥٢

١- المستند: ج ١ ص ٤٩٩.

٢- الحدائق: ج ٩ ص ٣٠٣.

وهو الأظهر (١) ومن المجوزين الشيخ المرتضى، والفقير الهمداني.

أقول: والأقوى هو القول الأول، لما عرفت من جزئيه صلاه الاحتياط لأصل الصلاه، ومن المعلوم أن المنافي مبطل.

هذا مضافاً إلى ما يستفاد من خبر ابن أبي يعفور، فيمن لا يدرى صلى ركعتين أم أربعاً؟ قال: «يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلى ركعتين وأربع سجدة يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ثم يتشهد ثم يسلم، فإن كانت أربعاً كانت هاتان نافله، وإن كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الأربع، وإن تكلم فليسجد سجدة السهو». (٢)

واحتمال أن يكون المراد التكلم في أصل الصلاه، أو في صلاه الاحتياط فلا ربط له بما نحن فيه، مردود بأن التكلم في أصل الصلاه ليس محلاً للسؤال والجواب، كما أن التكلم في صلاه الاحتياط من السهو في السهو الذي لا حكم له، مضافاً إلى أن المتبادر من هذا الكلام ما وقع بين الصلاتين، إذ يتعارف لجاهل الحكم التكلمي حينذاك لمعرفة تكليفه، وربما استدل لذلك بالاستصحاب أيضاً، لأنه يعلم بجواز المنافي حينئذ والأصل عدمه، وإن كان فيه الشك في بقاء الموضوع.

أما ما استدل للقول الآخر فهو أمور:

ص: ٣٥٣

١- المستند: ج ١ ص ٥٠٠ سطر ٢٢.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٣ باب ١١ في الخلل ح ٢.

ولو أتى ببعض المنافيات فالأحوط إتيانها، ثم إعادة الصلاة،

الأول: حصول التحليل بالتسليم حسب ما ورد «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم». (1)

الثاني: إطلاق الأدلة.

الثالث: أصل الجواز الخالي عن المعارض.

ولا يخفى ما فى الكل بعد ثبوت الجزئية التى كانت ظاهر النص والفتوى، فإن كون مثل هذا السلام محللاً غير مقطوع، وإنما هو سلام اعتبره الشارع لاحتمال التمام، والدليل لا إطلاق له، بل منتهى الأمر سكوته، إذ ليس فى مقام البيان من هذه الجهة، والأصل مدفوع بما دل على الجزئية.

وقد استدلل للطرفين بأدله أخرى تركناها لضعفها.

ثم إن هناك قولاً - بتحريم المنافى تكليفاً لا وضعاً، وهو فى غاية الوهن لما تحقق فى موضعه من أن الأوامر والنواهي المنصبه على المركبات تفيد الوضع.

ثم إن مما تقدم تعرف التلازم بلزوم الفوريه وإبطال المنافى، وكأن تفكيك المصنف بينهما بالالتزام بالأول والاحتياط بالثانى للإجماعات المدعاه هناك والاختلاف هنا، قال: {ولو أتى ببعض المنافيات فالأحوط إتيانها} أى إتيان صلاة الاحتياط {ثم إعادة الصلاة} وربما يتمسك لذلك بالعلم الإجمالى، وفيه ما لا يخفى، بل قد عرفت أن الأقوى بطلان الصلاة بذلك ظاهراً، وإن كان الواقع على

ص: ٣٥٤

١- المصدر: ج ٤ ص ١٠٠٣ باب ١ فى التسليم ح ١.

ولو تكلم سهواً فالأحوط الإتيان بسجدة السهو، والأحوط ترك الاقتداء فيها ولو بصلاة احتياط،

حاله فلو كان آتياً بالصلاة تامه لم يكن وجه للإعادة، كما لم يكن وجه للاحتياط.

{ولو تكلم} بين الصلاتين {سهواً فالأحوط الإتيان بسجدة السهو} لاحتمال كونه داخلاً في الصلاة على رأى المصنف، أو لروايه ابن أبى يعفور، فإن أحد احتمالاتها التكلم فيما بين.

أما بناءً على ما رأيناه فليس ذلك باحتياط، وإنما يجب لأنه محكوم بكونه فى الصلاة على تقدير النقص واقعاً، بل وللروايه حسب ما استظهرناه منها.

أما الاستصحاب الذى ذكره المستمسك، ففيه تبدل الموضوع على ما قواه سابقاً {والأحوط ترك الاقتداء فيها ولو بصلاة احتياط} لاحتمال كونها نافله ولا جماعه فى النافله لما تقدم تفصيل ذلك فى مبحث صلاه الجماعه فراجع.

ثم إن قوله: ولو بصلاة احتياط، ليس ترقياً كما قد يترأى بل هو بيان لدفع ما يتوهم من أن تكليف الإمام والمأموم نحو واحد فيمكن الاقتداء.

وإنما قلنا ليس ترقياً إذ الاقتداء بفريضه واجبه أقل محذوراً، لأن احتمال الاستحباب هنا فى صلاه المأموم فقط بخلافه هناك، فإن الاحتمال فى كل من الإمام والمأموم وإن كان الفرعان مشتركين فى عدم الجواز شرعاً.

ومما ذكرنا يعرف عدم صحه اقتداء من عليه الفريضه بمن يصلى الاحتياط.

نعم لو اقتدى رجاءً ثم تبين النقص لم يكن عليه قضاء وإعاده، إذ كان من اقتداء الفريضه بالفريضه.

خصوصاً مع اختلاف سبب احتياط الإمام والمأموم، وإن كان لا يبعد جواز الاقتداء مع اتحاد السبب وكون المأموم مقتدياً بذلك الإمام في أصل الصلاة.

{خصوصاً مع اختلاف سبب احتياط الإمام والمأموم} كأن كان احتياط الإمام للشك بين الاثنتين والثلاث، واحتياط المأموم للشك بين الثلاث والأربع، ولعل الخصوصية من جهة احتمال أن يكون احتياط المأموم واجباً لنقص صلاته واقعاً، دون صلاة الإمام لتمايمه صلاته، فيكون من اقتداء الفرض بالنفل.

وعلى هذا فلا خصوصية فيما كان من المقطوع وحده السياق في الاحتياطين كما لو علم بأن مع نقص صلاة أحدهما تكون صلاة الآخر ناقصة قطعاً {وإن كان لا- يبعد جواز الاقتداء مع اتحاد السبب} ككون شك كل واحد بين الاثنتين والثلاث {وكون المأموم مقتدياً بذلك الإمام في الصلاة} هذا لدفع احتمال تمام صلاة الإمام ونقص صلاة المأموم ولو مع اتحاد السبب.

ومنه يظهر أن اتحاد السبب لا خصوصية له، بل هذا يتم أيضاً فيما لو علما بأنه لو كان صلاة أحدهما ناقصة كانت صلاة الآخر ناقصة قطعاً أيضاً، كما لو شرعا في الصلاة في وقت واحد، وأتما في وقت واحد مع كون صلاة كل واحد تستغرق من الوقت بمقدار وقت صلاة الآخر، وشك أحدهما بين الاثنتين والثلاث وشك الآخر بين الثلاث والأربع، وإنما يجوز الاقتداء على ما اختاره المصنف، خلافاً لبعض المعلقين، لأنه إن كانت ناقصة واقعاً كان من اقتداء الفريضة بالفريضة، وإن لم تكن ناقصة لم يضر الاقتداء إلا بطلان صلاة المأموم، وذلك غير ضار،

لأنه لا تكليف على المأموم حسب الفرض. واحتمال التشريع منتف من جهة انصراف الأدله على أنه لا جماعه فى النافله من مثل هذه الصلاه.

اللهم إلا أن يقال: بأن الانصراف لا وجه له، فاللازم إذا أراد الاقتداء قصد الرجاء وما أشبهه، فتأمل.

ص: ٣٥٧

مسأله ٣ عدم وجوب الإعادة لو أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط

مسأله ٣ _ إذا أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط ثم تبين له تماميه الصلاة لا يجب إعادتها.

{مسأله ٣ _ إذا أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط ثم تبين له تماميه الصلاة} التى شك فيها {لا يجب إعادتها} لصحة الصلاة واقعاً وعدم وجوب الاحتياط، واحتمال أنه حيث خالف التكليف تلزم عليه الإعادة، فى كمال السقوط لوضوح أن ذلك طريقى لا موضوعى.

ومنه يعرف أن إطلاق خبر ابن أبى يعفور غير ناظر إلى هذه الصورة، فلا يلزم سجده السهو للمتكلم بين الصلاة وبين الاحتياط سهواً إذا تبين التمام.

ص: ٣٥٨

مسأله ٤ لو تبين التماميه قبل الصلاه الاحتياط

مسأله _ ٤ _ إذا تبين قبل صلاه الاحتياط تماميه الصلاه لا يجب الإتيان بالاحتياط.

{مسأله _ ٤ _ إذا تبين قبل صلاه الاحتياط تماميه الصلاه لا يجب الإتيان بالاحتياط} فإن وجوب الاحتياط حكم ظاهري، كما يرشد إلى ذلك أخذ الشك في موضوعه، فإذا ذهب الموضوع زال الحكم.

ومنه يظهر أنه لا- مجال لاحتمال بقاء الوجوب بتقريب احتمال نقص صلاته واقعاً، وإن تبدل شكه إلى العلم فالموضوع للاستصحاب باق، وهو وإن لم يكن بالنسبه إلى المكلف لأنه متيقن بالعدم، لكن الفقيه حيث يرى تماميه أركان الاستصحاب يلزم أن يفتى بلزوم الإتيان بالاحتياط.

ص: ٣٥٩

مسألة ٥ _ إذا تبين بعد الإتيان بصلاه الاحتياط تماميه الصلاه، تحسب صلاه الاحتياط نافله.

وإن تبين التماميه فى أثناء صلاه الاحتياط جاز قطعها، ويجوز إتمامها نافله،

{مسألة ٥ _ إذا تبين بعد الإتيان بصلاه الاحتياط تماميه الصلاه} وعدم احتياجها إلى الاحتياط {تحسب صلاه الاحتياط نافله} كما هو صريح النص والفتوى، بل فى الحدائق والمستند دعوى عدم الخلاف وعدم الإشكال فيه.

ثم إنه لو كان ناوياً بأن ما يأتى به نافله مرتبه أو فريضه موقته كالعصر، أو غير موقته كالقضاء أو ما أشبه كالطواف إن كانت صلاته تامه ونافله إن كانت ناقصه، ثم تبين التمام فهل يحسب ما نوى أم لا؟ احتمالان، لا يبعد الأول، وفقاً للمستمسك، إذ لا مانع من ذلك إلا عدم الجزم فى النيه، وقد تحقق فى محله عدم دليل على الجزم.

وربما يقال بالثانى، لأن ظاهر النص والفتوى كونها على تقدير تمام الصلاه تقع نافله، وفيه ما لا يخفى، إذ ليس معنى وقوعها نافله مطلقه إلا حسب العاده من عدم نيه أخرى، وإلا لم يكن مانع من ذلك.

والحاصل: إنه لا إطلاق للنص من هذا الحىث حتى ينافى ما ذكر.

{وإن تبين التماميه فى أثناء صلاه الاحتياط جاز قطعها ويجوز إتمامها نافله} كما أفتى بذلك الحدائق والمستند، بل ادعى الثانى الاتفاق على جواز القطع فى الأثناء، وذلك لوضوح تبين عدم الحاجه إليها، واحتمال استصحاب وجوب الاحتياط مردود بما تقدم.

وربما يقال: بأنه لو تذكر فى الأثناء كان انقطاعاً يرفع اليد عنها، لأنه ليس

وإن كانت ركعه واحده ضم إليها ركعه أخرى.

عليه جزء فريضه، ولا دليل على إتمامها نافله، وإنما الدليل كان على وقوعها نافله بعد التمام.

أقول: إن النافله خفيفه المؤنه، فإن «الصلاه خير موضوع»، والدليل لم يدل على النفي في صورته ما تذكر في الأثناء فلا ينفي الإتمام نافله.

{وإن كانت ركعه واحده} كالشك بين الاثنتين والثلاث، أو الثلاث والأربع، أو الركعه للشك بين الاثنتين والثلاث والأربع {ضم إليها ركعه أخرى} قال في المستمسك: بناء على عدم مشروعيه النافله ركعه إلا الوتر، ونصوص المقام لا تصحح تشريعها لاختصاصها بحال الشك (1)، انتهى.

أقول: لكن الظاهر جواز الأمرين، أما الإتمام ركعه فلأن المستفاد من دليل التشريع هنا صحتها ركعه، فما دل على جواز إتمام الركعتين يدل على جواز إتمام الركعه.

وأما الإلحاق فلأنه لا مانع منه، إذ لا انقلاب حتى يقال بأن الانقلاب خلاف الأصل، فعمومات الصلاه خير موضوع وما أشبهه تشملته.

نعم لو أراد جعلها بعد التبين نافله خاصه كالمرتبه، أو صلاه جعفر وما أشبهه لم يصح، لأن الانقلاب خلاف الأصل لا يصار إليه إلا بدليل وهو مفقود في المقام.

ومما تقدم تعرف أنه لو كان التكليف الاحتياطي الصلاه قائماً أو قاعداً جاز

ص: ٣٦١

١- المستمسك: ج ٧ ص ٥٠٧.

الاشتغال إلى حالة أخرى بعد التبين كأن يجلس ويأتي ببقية الصلاة حين التبين، أو يقوم بعد أن كان جالساً، في نفس الركعة أو في ثانيها، لإطلاق أدله جواز الانتقال في النافله.

ص: ٣٤٢

مسألة ٦ _ إذا تبين بعد إتمام الصلاه قبل الاحتياط أو بعدها أو في أثنائها زياده ركعه، كما إذا شك بين الثلاث والأربع والخمس فبنى على الأربع ثم تبين كونها خمساً، يجب إعادتها مطلقاً.

{مسألة ٦ _ إذا تبين بعد إتمام الصلاه {المشكوكه {قبل {الإتيان بصلاه {الاحتياط أو بعدها أو في أثنائها زياده ركعه { في أصل الصلاه.

{كما إذا شك بين الثلاث والأربع والخمس فبنى على الأربع { بأن كان الشك حال القيام فهدم القيام وجلس، فرجع شكه بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال، فبنى على الأربع ليأتى بعد الصلاه بتكليف هذا الشك.

{ثم تبين كونها خمساً { أى كان وقت الشك فى السادسة، وبعد أن هدم القيام صار فى الخامسة {يجب إعادتها مطلقاً { سواء كان قبل الاحتياط أو فى أثنائه أو بعده، وذلك لبطلان الصلاه بالزياده، وتوهم الصحه لأنه كان مكلفاً بهذا التكليف فأتى به فليس عليه بعد ذلك شىء، أو لإطلاق قوله (عليه السلام) فى جملة من الأحاديث: «إن زدت أو نقصت». وهذا من مصاديق الزياده، أو لاستصحاب الصحه بعد الشك فى البطلان عند التذكر، فى غايه الضعف، لأن التكليف كان ظاهرياً والتكليف الظاهريه لا- تجزى عن الواقع، بل تكون معذره ما دام الجهل، فإذا علم ارتفع العذر، ولذا يلزم إعاده الصلاه التى صلاها بماء مستصحب الطهاره إذا تبين نجاسته، إلا- إذا كان هناك دليل ثانوى على كون التكليف منوطاً بالظاهر، كالصلاه فى النجاسه الخبيثه المجهوله إذا تبين ذلك بعد الصلاه.

وأما إطلاق «إن زدت أو نقصت» ففيه إن المستفاد عرفاً من هذه العبارة كون

الزيادة مقابل النقيضه، لا- أن المراد بها الزيادة على التكليف بالركعات، فالمعنى إن لم تنقص بأن أتيت بها كامله أو نقصت، والاستصحاب لا مجال له بعد تبين الخلاف، وقد تقدم في أول مباحث الخلل بطلان الصلاه بزياده، إلا في مثل الجاهل بحكم السفر إذا تم، وفي مثل من جلس بمقدار التشهد بين الأصل والزائد على بعض الأقوال فراجع.

ص: ٣٦٤

مسألة ٧ _ إذا تبين بعد صلاة الاحتياط نقصان الصلاة فالظاهر عدم وجوب إعادتها وكون صلاة الاحتياط جابره

{مسألة ٧ _ إذا تبين بعد صلاة الاحتياط نقصان الصلاة} نقصاناً مطابقاً للاحتياط لا مخالفاً، كما إذا شك بين الاثنتين والأربع ثم أتى بركعتين فتبين نقصان ركعه فقط فإنه يأتي حكمه.

{فالظاهر عدم وجوب إعادتها وكون صلاة الاحتياط جابره}، في الحدائق: المشهور عدم الإعادة مطلقاً^(١)، وقوله (مطلقاً) في مقابل من فصل بين كون الاحتياط عن قيام فالصحة، أو عن جلوس كما في الشك بين الثلاث والأربع إذا أتى بركعتين جالساً احتياطاً فالبطلان.

وفي المستند: على الأظهر الأشهر كما قيل، بل بالاتفاق كما صرح به بعض الأجله^(٢)، وفي الجواهر كما صرح جماعه، بل هو ظاهر إطلاق النص والفتوى^(٣)، وكذلك أفتى بذلك المصباح والمستمسك.

ويدل على ذلك خبر عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شيء من السهو؟ فقال: «ألا أعلمك شيئاً إذا فعلت ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء»؟ قلت: بلى، قال: «إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت وسلمت فتمم فصل ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك

ص: ٣٦٥

١- الحدائق: ج ٩ ص ٣٠٨.

٢- المستند: ج ١ ص ٥٠١ سطر ١٩.

٣- الجواهر: ج ١٢ ص ٣٧٢.

فى هذه شىء، وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت» (١١)، وقريب منه غيره.

بل يدل عليه الاستصحاب وقاعده الإجزاء، وربما قيل بالبطلان حينئذ والاحتياج إلى الإعادة، لأن الاحتياط كان حكم الشك، وقد زال فيزول الفرع بزوال الأصل.

وفيه: إن الشارع اكتفى بمثل ذلك فى حال الشك مطلقاً، كما هو صريح الخبر المتقدم وغيره.

ثم إنه ربما فصل بين ما لو أتى بالاحتياط مطابقاً كالركعة من قيام، أو مخالفاً كالركعتين من جلوس، بالبطلان فى الثانى، حكاة الجواهر عن الموجز، ورده كشف الالتباس بأنه لم يجد له موافقاً، وربما استدل له بالمخالفة بين التكليف والمأتى به، والجواب إن الشارع اكتفى بهذا كما يدل عليه الجمع بين أخبار الجلوس وأخبار الكفاية.

كما فصل بين ذى الاحتياطين الذى وقع ثانيهما جابراً، كالشك بين الاثنتين والثلاث والأربع فأتى بالركعتين ثم الركعة ثم تبين نقص الصلاة ركعة واحده فقال بالبطلان لفصل الأجنبى بين أجزاء الصلاة، وبين غيره فقال بالصحة، وفيه إن الإطلاق يدفعه.

أما التفصيل بين تخلل الحدث وعدمه، فقد عرفت سابقاً أنه المطابق للأدلة

ص: ٣٦٦

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ فى الخلل ح ٣.

مثلاً- إذا شك بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع ثم بعد صلاة الاحتياط تبين كونها ثلاثاً صحت وكانت الركعة عن قيام أو الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعة الناقصة.

إذ الاحتياط جزء الصلاة فلا- يجزى حتى مع الشك، فكيف مع تبين النقص، كما أن الظاهر عدم الفرق بين الإخلال بالتكليف المشكوك وعدمه في صورته المطابقه، كما لو شك بين الاثنتين والأربع مما تكلفه الركعتان ثم أتى بركعه للاحتياط اشتبهاً ثم تبين نقص ركعه في أصل الصلاة، أو بالعكس بأن شك بين الثلاث والأربع ثم أتى بركعتين اشتبهاً ثم تبين نقصان ركعتين، لأنه قد أتى بمقدار التكليف، والقول بأن الدليل خاص بما كان الشك والمأتى به مطابقين ضعيف، إذ المستفاد من الأدلة إرادته الشارع جبر الصلاة بمقدار ما نقص منها واقعاً، وقد جبرت كما هو المفروض.

{مثلاً- إذا شك بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع ثم بعد صلاة الاحتياط تبين كونها ثلاثاً صحت} ولم يحتج إلى الإعادة {وكانت الركعة عن قيام أو الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعة الناقصة} كما عرفت ذلك في صريح النص والفتوى.

مسألة ٨ _ لو تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة أزيد مما كان محتملاً، كما إذا شك بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع وصلى صلاة الاحتياط فتبين كونها ركعتين، وأن الناقص ركعتان

{مسألة ٨ _ لو تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة أزيد مما كان محتملاً، كما إذا شك بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع وصلى صلاة الاحتياط} ركعه واحده {فتبين كونها} أى أصل الفريضة التى أتى بها {ركعتين وأن الناقص ركعتان} وإنما قيدنا المتن بقولنا: (ركعه) لأنه لو صلى الاحتياط ركعتين اشتبهاً كانت القاعده الصحه لما تقدم، وإن كان محل مناقشه.

ثم إن محتملات الحكم فى مسأله المتن أربعه:

الصحه مطلقاً، لإطلاق قوله (عليه السلام): «إن زدت أو نقصت»، ولأنه أتى بالمكلف به وهو يقتضى الإجزاء، وللاستصحاب. والبطلان مطلقاً كما اختاره المتن.

والقول بإضافه ركعه موصوله.

والقول بإضافه ركعه مفصوله، كما ربما احتمل إضافه ركعتين موصولتين أو مفصولتين، وقد اضطرب كلام الفقهاء فى المقام، فقد عنون المسأله الجواهر ومصباح الفقيه، وفصل الكلام فيه المستمسك فى شرح المتن.

ولعل الأقرب لزوم الإتيان بركعه موصوله، وذلك لأن ما أتى به من الاحتياط صار جزءاً لأصل الصلاة بحكم الشارع بأنه إن تبين النقص كان ما أتى به من تمام الصلاة، وحينئذ يكون حاله حال من عرف بعد السلام أنه أتى بركعه ناقصه، إذ يلزم عليه أن يقوم فيأتى بتلك الركعه، والإشكال فيه بأن ذلك فى غير مثل المقام الذى جاء بصلاة الاحتياط، مردود بأن الشارع أقام هذه الركعه الاحتياطيه مقام الركعه الأصليه، فهو بعد فى الصلاة بحكم الشارع.

فالظاهر عدم كفايه صلاه الاحتياط، بل يجب عليه إعادته الصلاه

أما ما ذكره المصنف من البطلان فوجهه يعرف مما ذكرناه، حيث لم يدل دليل على علاج مثل هذه الصلاه وقد كان مكلفاً بالإتيان بالرباعيه، فالاشتغال اليقيني يحتاج إلى البراهه اليقنيه، وقد عرفت الإشكال فيه وأنه من مصاديق تذكر نقص ركعه بعد الصلاه.

وأما احتمال الصحه مطلقاً فلا أظن أن يلتزم به أحد، فإن قوله: «إن زدت» يراد به التمام مقابل النقص _ كما تقدم _ والمكلف به لم يأت به وإنما زعم أنه أتى به، والزعم لا يكفي في الامتثال، والاستصحاب لا مجال له بعد انكشاف الخلاف.

وعلى أى حال، فقد عرفت الإشكال فيما ذكره المتن بقوله: {فالظاهر عدم كفايه صلاه الاحتياط بل يجب عليه إعادته الصلاه}.

أقول: لو أراد الإعادته فالاحتياط الإتيان بالمنافى ثم الإعادته، إذ من المحتمل _ حتى عند المصنف _ عدم التكليف بالإعادته بل بالإتيان بركعه أو ركعتين مفصوله أو موصوله، فالإتيان بأصل الصلاه بدون المنافى من إدخال صلاه فى صلاه الموجب لبطلانها معاً حسب ما دل عليه قوله (عليه السلام): «تحليلها التسليم»^(١) المتفاهم منه عرفاً البطلان والإبطال إذا جىء بصلاه أخرى قبل التسليم، إلا إذا كان هناك دليل خاص يدل على الصحه كإدخال العشاء فى المغرب فى ضيق الوقت وما أشبه مما تقدم بعض الكلام فيه.

ص: ٣٦٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٠٠٣ باب ١ من أبواب التسليم ح ١.

وكذا لو تبينت الزيادة عما كان محتملاً، كما إذا شك بين الاثنتين والأربع فبنى على الأربع وأتى بركعتين للاحتياط فتبين كون صلاته ثلاث ركعات

{وكذا} تبطل الصلاة وتلزم الإعادة {لو تبينت الزيادة} فى الاحتياط بعده {عما كان محتملاً، كما إذا شك بين الاثنتين والأربع فبنى على الأربع وأتى بركعتين للاحتياط فتبين كون صلاته ثلاث ركعات} وأنه كان مكلفاً واقعاً بإتيان ركعه، وقد أفتى بالطلاق فى هذه الصورة الجواهر وغيره، وذلك لعدم صلاحية الاحتياط للالتصاق، وعدم كفايه ما أتى به من أصل الفرض، وعدم إمكان الإتيان بالناقص موصوله لفصل الأجنبى، وهو الاحتياط، ولا مفصوله لعدم الدليل على الإتيان بالمفصوله فى تذكر النقص.

لكن الروضه نسب الصحه فى مفروض المتن إلى ظاهر الفتوى، وعمله بالامثال المقتضى للإجزاء، وربما وجه ذلك بأن الشارع حيث أمر بالركعتين كان مقتضى الجمع بين ذلك وبين ما دل على بطلان الصلاة بزيادة ركعه، أن الشارع ألغى ركعه فى الاحتياط وقبل ركعه أتم بها أصل الفرض وذلك بدليل الاقتضاء.

وفيه ما لا يخفى إذ الحكم بالاحتياط ظاهرى، ينتفى لدى انكشاف الواقع.

وعن الموجز أنه ألحق ما نحن فيه بمن زاد فى صلاته ركعه، وهذا القول لا بأس به، وقد عرفت البطلان هنا.

وهنا احتمال آخر وهو أن يأتى بركعه موصوله، ولا مانع فى هذا الفصل، كما لا مانع من فصل ركعتين بين أصل الصلاة والاحتياط المطابق فى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا تبين بعد ذلك كون الصلاة ناقصه ركعه واحده.

وفيه: إن أذخال الصلاة فى الصلاة خلاف الأصل، يقتصر فيه بمقدار الدليل وهو مفقود فى المقام، والأحوط الإتيان بالمنافى فى مفروض المتن، ثم الإعادة

والحاصل أن صلاه الاحتياط إنما تكون جابره للنقص الذى كان أحد طرفى شكه، وأما إذا تبين كون الواقع بخلاف كل من طرفى شكه، فلا تكون جابره.

لاحتمال صحه كلام الموجز أو لزوم الإتيان بركعه موصوله، وعدم ضرر الفصل، وإن كان لا يبعد ما فى المتن {والحاصل أن صلاه الاحتياط إنما تكون جابره للنقص الذى كان أحد طرفى شكه} بأن كان مطابقاً لمقدار النقص _ والنقص هو أحد طرفى الشك {وأما إذا تبين كون الواقع بخلاف كل من طرفى شكه} مثل أن كان طرفاً شكه الثلاث والأربع وكان الاحتياط ركعتين فإنه مخالف للطرفين {فلا تكون جابره} لكنك قد عرفت عدم كليه هذه القاعده فى مثل ما إذا صلى اثنتين اشتبهاً فى الشك بين الثلاث والأربع ثم تبين نقص الصلاه ركعتين، أو صلى ركعه فى الشك بين الاثنتين والأربع ثم تبين كون النقص واحده وهكذا، فتأمل.

ص: ٣٧١

مسألة ٩ _ إذا تبين قبل الشروع في صلاة الاحتياط نقصان صلاته، لا تكفى صلاة الاحتياط بل اللازم حينئذ إتمام ما نقص.

{مسألة ٩ _ إذا تبين قبل الشروع في صلاة الاحتياط نقصان صلاته} فإن لم يتذكر قدر النقص كان داخلياً فيمن لا يدري كم صلى، وبطلت صلاته واحتاجت إلى الإعادة.

وأما إذا تبين مقدار النقص فإنه {لا- تكفى صلاة الاحتياط} جبراً له، لأن الظاهر من النص والفتوى عدم انكشاف النقص قبل الشروع في صلاة الاحتياط، أما ما ذكره المستمسك من اختصاص الأدلة بصوره بقاء الشك إلى ما بعد الفراغ، فسيأتي شمولها لصور من تذكر النقص في أثناء الاحتياط.

{بل اللازم حينئذ إتمام ما نقص}، في الحدائق: لا- إشكال في وجوب الإتمام، ثم السجود للسهو لما زاده من التشهد والتسليم (١)، وفي المستمسك: بلا خلاف أجده، كما في الجواهر، بل حكى عليه الإجماع (٢)، وفي مصباح الفقيه: دخل في مسأله نقص الركعه أو الأزيد (٣).

أقول: لكن المستند خالف في ذلك، ثم قال: والمسأله محل تردد، والأولى العمل بالأمرين معاً (٤)، ومراده بالأمرين فعل الاحتياط وإعادته الصلاة، لكنه يرد عليه أن الإتيان بالركعه موصوله أولى من ذلك، ويدل على المشهور، مضافاً إلى إطلاق

ص: ٣٧٢

١- الحدائق: ج ٩ ص ٣٠٩.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٥١٠.

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٧٤ سطر ٣.

٤- المستند: ج ١ ص ٥٠١ سطر ٣٢.

أدله من تذكر النقص، ولا یرد علیه ما فى المستمسك تبعاً للمصباح من اختصاص أدلته بصوره التسليم نسياناً، إذ التسليم البنائى كالتسليم النسيانى بالنسبه إلى ما یرجب التسليم هنا، كما أنه لو زعم التمام ثم سلم عمداً ثم تذكر النقص، فإن الفقهاء استدلوا بهذه الأدله على الإتمام هنا، مع أن التسليم صدر عمداً، والسر أن النسيان ينسب إلى الشىء سواء جىء به نسياناً أو كان فى مقدماته نسيان، أن الحكم موافق للأصل بعد قيام النص والإجماع على أن التسليم المأتى به فى المقام. كما فى تلك المسأله غير موجب للبطلان فليس مانعاً عن الإتمام، فإن السلام البنائى ليس محللاً للصلاه، وإلا لم يلزم الاحتياط بأصل الصلاه.

وأما إشكال المستند لعموم أدله الاحتياط الشامل للمقام، ففيه: إن الظاهر من الأدله كون التذكر بعد الشروع فى الاحتياط بل ربما قيل بعد إتمام الاحتياط، ويمكن أن یرجى له وجه وهو أن من لم یرشع بعد يكون فى نجوه من زياده النيه والتكبير وما أشبه، إذ يسقط حينئذ احتمال النافله ويتعين ما يأتى به للجزئيه.

وكذا أفتى الجواهر وغيره فى التذكر فى وسط الاحتياط بعدم تعيين قراءه الفاتحه حينئذ إذ خرج الاحتياط عن احتمال كونه نافله {وسجدتا السهو للسلام فى غير محله} كما عرفت الفتوى بذلك عن الحدائق.

وعليه فينبغى زياده السجده أيضاً للتشهد، إذا كان زائداً لا فيما كان بين الاثنتين والأربع ثم تبين كون المأتى به ركعتين، كما عرفت فتواه عن الحدائق، ولكن لا يخفى أن مقتضى القاعده عدم لزوم سجده السهو.

وذلك لأن الشارع أمر بهذا وهو آتاه بأمر منه فلا تشمله أدله سجده السهو

إذا لم يأت بالمنافى، وإلا فاللزام إعادة الصلاة، فحكمه حكم من نقص من صلاته ركعه أو ركعتين على ما مر سابقاً.

بالإضافة إلى أن الظاهر من الأدلة القائلة بأنه إن زاد أو نقص لم يكن عليه شيء عدم لزوم سجده السهو عند تبين الزيادة، مع أن تلك الأدلة كانت في مقام البيان وسكتت عن ذكر سجده السهو.

ثم إن الإتيان بركعه أو ركعتين موصوله {إذا لم يأت بالمنافى} كما قيده الحدائق وغيره {وإلا فاللزام إعادة الصلاة، فحكمه حكم من نقص من صلاته ركعه أو ركعتين على ما مر سابقاً} وقد عرفت أن الحدث مبطل حتى الاحتياط.

ثم لا يخفى أن اللانزوم بالإتيان بالمقدار الناقص فوراً، لأنه جزء من الصلاة بلا إشكال. وإن قيل في صلاة الاحتياط بعدم لزوم الفورية، وإن كان الأمر عندنا من واد واحد.

مسأله _ ١٠ _ إذا تبين نقصان الصلاه في أثناء صلاه الاحتياط، فإما أن يكون ما بيده من صلاه الاحتياط موافقاً لما نقص من الصلاه في الكم والكيف، كما في الشك بين الثلاث والأربع إذا اشتغل بركعه قائماً وتذكر في أثنائها كون صلاته ثلاثاً، وإما أن يكون مخالفاً له في الكم والكيف كما إذا اشتغل في الفرض المذكور بركعتين جالساً فتذكر كونها ثلاثاً، وإما أن يكون موافقاً له في الكيف

{مسأله _ ١٠ _ إذا تبين نقصان الصلاه في أثناء صلاه الاحتياط} له خمس صور على ما ذكره المصنف (رحمه الله):

الأولى: ما أشار إليه بقوله {إما أن يكون ما بيده من صلاه الاحتياط موافقاً لما نقص من الصلاه في الكم والكيف، كما في الشك بين الثلاث والأربع} والاثنتين والثلاث {إذا اشتغل بركعه قائماً، وتذكر في أثنائها كون صلاته ثلاثاً} فإن كمها ركعه بمقدار النقص، وكيفيتها قائماً كأصل الصلاه.

الثانيه: ما أشار إليه بقوله: {وإما يكون مخالفاً له في الكم والكيف، كما إذا اشتغل في الفرض المذكور} من الشك بين الاثنتين والثلاث أو الثلاث والأربع {بركعتين جالساً} فإن كمها ركعتين أزيد من النقص، وكيفها جالساً مخالفاً لأصل الصلاه القائمه {فتذكر كونها ثلاثاً} في أثناء الاحتياط.

الثالثه: ما أشار إليه بقوله: {وإما أن يكون موافقاً له في الكيف} بأن كانت

دون الكم كما في الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا تذكر كون صلاته ثلاثاً في أثناء الاشتغال بركعتين قائماً، وإما أن يكون بالعكس، كما إذا اشتغل في الشك المفروض بركعتين جالساً بناءً على جواز تقديمهما وتذكر كون صلاته ركعتين.

أصل الصلاة والاحتياط قائمتين {دون الكم} وعدد الركعات {كما في الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا تذكر كون صلاته ثلاثاً في أثناء الاشتغال بركعتين قائماً} فكيف الصلاتين قائم، لكن كم الاحتياط أزيد.

الرابع: ما أشار إليه بقوله: {وإما أن يكون بالعكس} بأن كان الاحتياط موافقاً كماً، مخالفاً كيفاً {كما إذا اشتغل في الشك} بين الاثنتين والثلاث والأربع {المفروض بركعتين جالساً} اللتين هما عوض ركعه {بناءً على جواز تقديمهما} على الركعتين قائماً {وتذكر} في أثناء هاتين الركعتين جالساً {كون صلاته ركعتين} مما يقتضى الإتيان بركعتين قائماً.

الظاهر في جميع الصور بقاء حكم الشك، وأن مجرد التذكر في الأثناء لا يوجب انقلاب الموضوع.

فإن إطلاق قول الصادق (عليه السلام) في موثق عمار(١): «كلما دخل عليك من الشك في صلاتك فاعمل على الأكثر، فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك نقصت»، وقوله (عليه السلام) في موثقته الآخر: «أجمع لك السهو كله في كلمتين: متى شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلمت أتم ما ظننت أنك نقصت»(٢)، وما أشبه شامل للصور

ص: ٣٧٦

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ في الخلل ح ٤.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣١٨ باب ٨ في الخلل ح ١.

فيحتمل إلغاء صلاه الاحتياط في جميع الصور، والرجوع إلى حكم تذكّر نقص الركعه،

الثلاث تذكّر النقص قبل الاحتياط وفي أثناءه وبعده.

لكن يستثنى صورته التذكّر قبل الاحتياط، لما عرفت من شمول دليل نقص الركعه له، فيبقى الباقي وهما صورتا التذكّر في الأثناء أو بعد الاحتياط، في عموم الموثقتين وغيرهما.

هذا مضافاً إلى استصحاب بقاء الحكم بعد انكشاف الخلاف.

ومنه تعرف أن ما ذكره المستمسك تبعاً لغيره، وغيره من دوران حكم الشك مدار الموضوع، فإذا زال زال حكم الشك، ولا مجال للاستصحاب لتبدل الموضوع، محل نظر.

وكيف كان، فالقاعده الكليه في تذكّر النقص في الأثناء البقاء على حكم الشك مطلقاً إلا إذا كان هناك دليل ينفي ذلك.

كما ذكر الجواهر وغيره من أنه لا يلزم قراءه الحمد لو تذكّر النقص قبل القراءه، لأنه تبين كون المأتي به جزءاً لا محتملاً للنافليه، ومن المعلوم التخيير بين الحمد والتسييح في الركعتين الأخيرتين.

وإنما ألزم الشارع الحمد مراعاة لجانب النافله مع عدم ضرره بالأخيرتين، وكيف كان فإذا قد عرفت القاعده نرجع إلى المتن لنرى مقدار الخارج منها {فـ} نقول {يحتمل إلغاء صلاه الاحتياط في جميع الصور} لأن الأدله لا تشمل إلا التذكّر بعد تمام الاحتياط {والرجوع إلى حكم تذكّر نقص الركعه} لشمول إطلاقات ذلك المقام لما نحن فيه، لأن التذكّر أعم من كونه بعد الصلاه مباشره

ويحتمل الاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط في جميعها، ويحتمل وجوب إعادته الصلاه في الجميع، ويحتمل التفصيل بين الصور المذكوره.

أو في أثناء الاحتياط {ويحتمل الاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط في جميعها} لأن الشارع أوجب ذلك، فالانقلاب إلى تكليف آخر يحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

قال في المستند(١): واختصاص الأدله بالشك المستمر ممنوع.

{ويحتمل وجوب إعادته الصلاه في الجميع} إذ لا دليل في المقام يشمل المذكورات، فأدله الاحتياط ظاهره في الشك المستمر، كما قاله المستمسك(٢)، وأدله نقص الركعات لا- تشمل المقام الذى شك وبنى ثم تبين الأمر في أثناء الاحتياط، والاستصحاب لا محل له بعد تبدل الموضوع ولذا قال في الحقائق(٣): والاحتياط في مثل هذه المواضع المشتبهه الخاليه من النصوص واجب.

{ويحتمل التفصيل بين الصور المذكوره} بالصحه في بعضها، والإعاده في البعض، كما في الجواهر والمصباح وغيرهما، ولا يخفى أن للتفصيل صوراً.

والذى يقرب في النظر: أن في الصورة الأولى: يتم الاحتياط ولا شىء عليه.

وفي الصورة الثانيه: كذلك، إذ تشريع الشارع لركعتين جالساً مع تصريحه بأنه إن تبين نقصان الصلاه كان كافياً، يدل على الاكتفاء بالجلوس، وقد عرفت أن

ص: ٣٧٨

١- المستند: ج ١ ص ٥٠١ سطر ٢٨.

٢- المستمسك: ج ٧ ص ٥١١.

٣- الحقائق: ج ٩ ص ٣٠٩.

القاعده الكليه الصحه والكفايه، إلا ما خرج بالدليل.

ومنه يعرف ضعف القول بلزوم القيام لو عرف في أثناء الركعه الأولى، إذ المفروض أن الشارع شرع الجلوس مع تصريحه باحتمال كونه جزءاً من الصلاه، ولا فرق في نظر العرف والحال هذه بين العلم في الأثناء وعدمه، ولذا قال في المستند: إنما هو بالنظر إلى الواقع لا بالنظر إلى ظهور ذلك للمكلف. (١)

وفي الصورة الثالثه: لا يبعد القول بلزوم قصر الاحتياط على الركعه، إن تبين قبل ركوع الثانيه، لما تقدم من أن العبره بالإكمال، وأن الاحتياط يقع جزءاً، والمتيقن من فصل ركعتين بين أصل الصلاه والاحتياط، فيما كانت ناقصه ركعه فيما إذا استمر الشك فإن إدخال شيء أجنبي بين أجزاء الصلاه خلاف ظاهر «تحریمها التكبير وتحليلها التسليم»، لا يصار إليه إلا بدليل.

وإن تبين بعد الركوع أتم وجاء بالركعه الواحده، ثم احتاط بالإعاده وإن كان إطلاق موثقی عمار المتقدمه يقتضى كفايه إتمام الاحتياط.

وفي الصورة الرابعه: إن تمكن أن يقوم في الركعه الأولى ليجعلها ركعتين قائمتين، فعل وكفى جمعاً بين إطلاق أدله الاحتياط، وما دل على اشتراط القيام والمطابقه بين الاحتياط وأصل الصلاه في الركعات، وإلا لم يبعد الكفايه وعدم ضرر مثل هذا الفصل بين أصل الصلاه وركعتي القيام، لإطلاق الموثقين كما عرفت.

ص: ٣٧٩

والمسأله محل إشكال، فالأحوط الجمع بين المذكورات بإتمام ما نقص، ثم الإتيان بصلاه الاحتياط، ثم إعادته الصلاه، نعم إذا تذكر النقص بين صلاتي الاحتياط في صورته تعددها

والمتحصل من الجميع صحه الصلاه والاحتياط في جميع الصور.

إلا إذا لم يركع في ثانيه الاحتياط فإنه يتمها ركعه ويكفى فيما تعين نقص الصلاه ركعه.

وإلا- إذا كان بعد في الركعه الأولى من الصلاه جالساً، وتبين احتياج الصلاه إلى ركعتين، فإنه يقوم ويأتى بالركعتين قائمتين، ويكفى كل ذلك لإطلاق الموثقين في المستثنى منه، وتكميل الصلاه بالمقدار الناقص حسب الأدله الأولى في المستثنى، ولا يضر زياده التكبير والنيه وما أشبه للأمر، وإنما لم نتمسك هنا بالإطلاق لانصرافه عنه.

ثم إن المصنف (رحمه الله) بعد أن ذكر جملة من الوجوه المحتمله قال: {والمسأله محل أشكال فالأحوط الجمع بين المذكورات} بالمقدار الممكن من الجمع، فإن المقام من أمثله تعارض الاحتياطات المحتمله، مثلاً يحتمل في صورته الثانيه إتمام صلاه الاحتياط، ويحتمل إلغاءها والإتيان بركعه موصوله وهكذا {بإتمام ما نقص} أولاً بإدخال المسأله في صغرى نقص الركعه والركعتين {ثم الإتيان بصلاه الاحتياط} لاحتمال شمول الإطلاق له {ثم إعادته الصلاه} لاحتمال البطلان، لعدم شمول نقص إطلاق الاحتياط، لأن ذلك فيما إذا استمر الشك.

{نعم إذا تذكر النقص بين صلاتي الاحتياط في صورته تعددها} كالشك بين الاثنتين

مع فرض كون ما أتى به موافقاً لما نقص في الكم والكيف لا يبعد الاكتفاء به، كما إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع، وبعد الإتيان بركعتين قائماً تبين كون صلاته ركعتين.

والثلاث والأربع _ وهذه هي الصورة الخامسة التي ذكرنا في أول المسألة أنها خمس حسب تقسيم المصنف _.

{مع فرض كون ما أتى به موافقاً لما نقص في الكم والكيف} كما لو تبين نقص الصلاة ركعتين وقد أتى بها أولاً، أو تبين نقص الصلاة ركعه وقد أتى بها قائماً مثلاً {لا يبعد الاكتفاء به} لإطلاق الأدله، حتى أنه لو جاء بالاحتياط الثاني وقع مستحباً حسب ما دل النص.

أقول: وكان عدم جزم المصنف بذلك، لما ذكره المصباح من احتمال كون مجموع الاحتياطين عملاً واحداً جعله الشارع تداركاً للنقص المحتمل في هذا الشك، فصحة الركعتين ووقوعهما تداركاً للنقص الكائن في هذه الصلاة تتوقف على مجموع الاحتياطين، انتهى.

لكن لا- ينبغي الالتفات إلى هذا الاحتمال، كما أشار إليه المصباح بعد تصريح الشارع بأن الزائد على الركعات يقع نافله، فإن إطلاقه يشمل المقام.

وكيف كان، فلا وجه للإشكال في صورته المطابقه {كما إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع، وبعد الإتيان بركعتين قائماً تبين كون صلاته ركعتين} ولو تبين المخالفه كماً أو كيفاً أو بهما اكتفى بالإتيان بباقي الاحتياط لا موصوله، لما عرفت من إطلاق موثقتي عمار وأن التكليف إنما هو بالنظر إلى الواقع لا بالنظر إلى ظهور ذلك للمكلف، حسب ما تقدم عن المستند.

نعم لا شبهه في حسن الاحتياط بالإعاده بعد الإتيان بالوظيفه المحتمله أو بإحدى المحتملات المذكوره.

ص: ٣٨٢

مسأله _ ۱۱ _ لو شك فى إتيان صلاة الاحتياط بعد العلم بوجوبها عليه، فإن كان بعد الوقت لا يلتفت إليه ويبنى على الإتيان، وإن كان جالساً فى مكان الصلاة ولم يأت بالمنافى ولم يدخل فى فعل آخر بنى على عدم الإتيان،

{مسأله _ ۱۱ _ لو شك فى إتيان صلاة الاحتياط بعد العلم بوجوبها عليه، فإن كان {الشك {بعد الوقت لا يلتفت إليه ويبنى على الإتيان} وذلك لحيلولة الوقت، فإن الاحتياط إن كان نافله لم يجب الإتيان به، وإن كانت فريضه فهى موقته بوقت الفريضه فشمها أدله حيلولة الوقت كما صرح به المستمسك وغيره، لكن لا يخفى أن هذا بناءً على لزوم الإتيان بها فى الوقت، كما هو الظاهر من المشهور حيث جعلوها جزءاً فى الأصل على تقدير نقصه.

أما بناءً على ما ذكره المستند حيث قال: هل يجب أن يكون فى وقت صلاة الأصل؟ لا يحضرنى الآن من تعرض له إلا أن القول بجزئيتها لها يستلزمه لكن الجزئية ممنوعه (۱)، انتهى.

فلا تشملها أدله حيلولة الوقت، ومقتضى القاعده حينئذ الإتيان بها، لأن الاشتغال اليقيني يحتاج إلى البراءه اليقنيه، {وإن كان {المصلى الشاك الذى لا يعلم هل جاء بالاحتياط أم لا، بعد {جالساً فى مكان الصلاة ولم يأت بالمنافى ولم يدخل فى فعل آخر بنى على عدم الإتيان} لاستصحاب العدم الذى لا دافع له من حيلولة الوقت أو قاعده التجاوز أو ما أشبه.

ص: ۳۸۳

وإن دخل في فعل آخر أو أتى بالمنافى أو حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت فللبناء على الإتيان بها وجه، والأحوط البناء على العدم والإتيان بها ثم إعادته الصلاة.

كذا قيل، لكن الظاهر أن المورد من موارد الاشتغال لا- الاستصحاب، لأن الشغل اليقيني يحتاج إلى البراءة اليقينية ومرتبته الاستصحاب بعد مرتبه الاشتغال، فإن الأثر للشك لا للمشكوك بنحو أصالة الحل واستصحابه {وإن دخل في فعل آخر أو أتى بالمنافى أو حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت فللبناء على الإتيان بها وجه} وذلك لصدق أدله الفراغ في المقام، كما قد عرفت وجهه في المسألة الرابعة عشره من فصل الشك، وقد عرفت هناك الجواب عن مناقشه بعض الشراح والمعلقين.

وإنما قيد المصنف (رحمه الله) بقوله: (مع بقاء الوقت) لأنه لو خرج الوقت كان دليل الحيلولة كافياً في عدم الاعتناء كما تقدم.

{والأحوط البناء على العدم} أي عدم الإتيان بالاحتياط، وذلك لاحتمال كون الاحتياط ليس بجزء، وإنما هو واجب مستقل، ولا تجرى قاعده الفراغ مع الشك في أصل الوجود وإنما مع الشك في الأجزاء وما أشبهه، لكنك قد عرفت أن ظاهر النص والفتوى الجزئية {والإتيان بها} أي بصلاة الاحتياط ولو مع الفصل الطويل أو المنافى، لما تقدم من إشكال جماعه في لزوم الفوريه، وإشكال آخرين في لزوم عدم المنافى بينهما {ثم إعادته الصلاة} تحصيلاً للبراءة اليقينية بعد احتمال ضرر الفصل والمنافى وما أشبهه.

ولو لم نقل بقاعده الفراغ لكان القول بلزوم الإعادة بدون الاحتياج إلى الإتيان بالاحتياط متعيناً.

ص: ٣٨٥

مسألة ١٢ _ لو زاد فيها ركعه أو ركناً ولو سهواً بطلت، ووجب عليه إعادتها ثم إعادته الصلاة.

{مسألة ١٢ _ لو زاد فيها} أى فى صلاة الاحتياط {ركعه أو ركناً ولو سهواً بطلت} لإطلاقات أدله بطلان الصلاة بها، والاحتياط جزء من أصل الصلاة على تقدير نقصها واقعاً، قال فى المستمسك: نعم من محتملات قوله (عليه السلام): «لا سهو فى سهو»، عدم البطلان بزيادة الركن هنا سهواً، لكن فى مفتاح الكرامه: لعله لم يخالف فى البطلان أحد(١)، انتهى.

وقال فى المستمسك: أما صلاة الاحتياط فالظاهر أنها كالأصل فيفعل كما يفعل فى الأصل، لإطلاق أدلته وعدم تيقن الاختصاص بالأصل(٢)، انتهى.

وهكذا ذكر غيره {ووجب عليه إعادتها} أى الاحتياط {ثم إعادته الصلاة}.

أقول: الظاهر مما تقدم من أن الاحتياط جزء من الصلاة، لها ما للأصل، عدم لزوم الإعادة، وإنما يلزم إعادته أصل الصلاة، ولذا ذكر غير واحد من المعلقين لزوم إعادته أصل الصلاة فقط.

ص: ٣٨٦

١- المستمسك: ج ٧ ص ٥١٥ سطر ٤.

٢- المصدر.

مسألة ١٣ _ لو شك في فعل من أفعالها، فإن كان في محله أتى به، وإن دخل في فعل مرتب بعده بنى على أنه أتى به كأصل الصلاة.

{مسألة ١٣ _ لو شك في فعل من أفعالها فإن كان في محله} كما لو شك وهو قائم في أنه هل قرأ، أم هل ركع، وما أشبه ذلك {أتى به، وإن دخل في فعل مرتب بعده} أو جاوزه وإن لم يدخل في فعل كما تقدم في أصل الصلاة {بنى على أنه أتى به كأصل الصلاة} لأن الاحتياط على تقدير كونه جزءاً بأن كان أصل الصلاة ناقصاً حاله حال الأصل فيجوز عليه أحكامها من قاعدتي التجاوز والفراغ وما أشبه ذلك.

قال في المستند: المصرح به في كلام كثير منهم عدم الالتفات إليه والبناء على الفعل بل قيل ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، واستدلوا بالروايتين السابقتين، أي «لا سهو في سهو».

وعن الأردبيلي الميل إلى عدم الفعل لأصله عدم الفعل وهو قوي جداً، لما عرفت من إجمال الروايتين، وعدم ثبوت الاتفاق المدعى عندنا إلا إذا كان خرج من موضع المشكوك فيه فلا يلتفت إلى الشك لما مر، انتهى. (١)

أقول: وقريب منه قال غيره.

أقول: ومن ذلك تعرف أن ما حكى عن الدروس من نسبه القول الأول إلى ظاهر المذهب ليس على ما ينبغي.

ص: ٣٨٧

وإنما هي من قبيل ادعاء الإجماع في المسألة، لأنها بنظر المدعى من صغريات الأصل المجمع عليه، كما ذكر شيخنا المرتضى في الرسائل أن بعض الإجماعات الذي يدعيه القدماء من هذا القبيل.

ص: ٣٨٨

مسألة _ ١٤ _ لو شك في إنه هل شك شكاً يوجب صلاه الاحتياط أم لا، بنى على عدمه.

{مسألة _ ١٤ _ لو شك في أنه هل شك شكاً يوجب صلاه الاحتياط أم لا، بنى على عدمه} لأصالة عدم الشك هكذا.

لكن هذا إذا كان بعد الفراغ من الصلاه، أما لو كان في الصلاه وشك في أنه هل شك أم لا، رجع إلى حالته الفعلية، كما ذكره جملة من الشراح والمعلقين، كالمستمسك والبروجردى وغيرهما.

ولا بأس في المقام ببسط الكلام حول القاعده الفقهيّه المشهوره وهى أنه «لا سهو فى سهو».

فإن هذه القاعده لو تمت رفع اليد عن الأصل الأولى فى كثير من الأحكام الآتية وبعض الأحكام المتقدمه.

وقد اختلف فى ذلك، فذهب جماعه إلى إجمال الروايات المتعرضه لها، فلا يمكن أن يستفاد منها حكم خلاف الأدله الأولى، منهم صاحب المستند.

ومنهم من ذهب إلى عدم الإجمال وبنى أحكاماً كثيرة عليها.

نعم هناك مصاديق مشتبّهه حتى عند القائلين بعدم الإجمال، فنقول الأصل فى ذلك ما عن الشيخ فى الصحيح أو الحسن، عن حفص البخترى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس على الإمام سهو، ولا على من خلف الإمام سهو، ولا على السهو سهو، ولا على الإعادة إعادته».(١)

ص: ٣٨٩

وخبر الصدوق بإسناده، عن إبراهيم بن هاشم بن نواذره: أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن إمام يصلى بأربع نفر أو بخمس، فيسيح اثنان على أنهم صلوا ثلاثاً، ويسبح ثلاثاً على أنهم صلوا أربعاً، يقول هؤلاء قوموا وهؤلاء اقعدوا والإمام مائل مع أحدهما أو معتدل الوهم فما يجب عليهم؟ قال: «ليس على الإمام سهو إذا حفظ عليه من خلفه سهوه باتفاق منهم، وليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسهه الإمام، ولا سهو في سهو». (١)

وعن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله. (٢)

وخبر دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) مثله. (٣)

وخبر الصدوق في المقنع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنه قال: «لا سهو في سهو». (٤)

أقول: معنى عدم سهو الإمام والمأموم عدم الاعتناء بالشك الذي يصدر عن أحدهما إذا كان الآخر حافظاً، فإذا لم يدر الإمام صلى ثلاثاً أم أربعاً وعلم المأموم رجوع إليه، وكذلك العكس كما يأتي.

ومعنى «لا إعادته على الإعادة» أنه لو أعاد الصلاة لموجب وقع فيها كما لو

ص: ٣٩٠

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٣١ في أحكام السهو ح ٤٥ (١٠٢٨).

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٥٩ باب من شك في صلاته كلها ولم يدر زاد ... ح ٥.

٣- الدعائم: ج ١ ص ١٩٠.

٤- المقنع: ص ٩ باب السهو في الصلاة سطر ٢٧.

نسى ركناً حتى دخل في غيره، أو شك شكاً مبطلاً كالشك بين الأولى وغيرها، ثم شك في المعاده شكاً مبطلاً، أو نسي نسياناً مبطلاً، لم تجب الإعادة ثانيه، وهذا ليس بالبعيد كما ذكره جمع.

وإن قيل عليه إن العبارة تحتل معاني أخرى، أو أن هذا المعنى خلاف الشهره الملحقه له بالشذوذ، ولعل الوجه فيه إن ذلك يوجب الوسوسه، فأراد الشارع قطع دابرها بهذا الحكم، كما لعل هذا هو السبب في «عدم السهو في السهو»؟

وكيف كان فالكلام الآن حول أنه «لا سهو في سهو»، وم احتملات العبارة ثمانية عشر، لأن المراد بالسهو الأول إما الشك أو النسيان أو الأعم.

وعلى كل تقدير فالمحتمل في السهو الثاني ست، لأن المراد به إما نفس الشك أو النسيان أو الأعم، أو المراد به موجب الشك والنسيان والأعم، كالتدارك وصلاه الاحتياط وسجده السهو، فيحصل من ضرب الثلاثه في الستة ثمانية عشره احتمالات.

قال المحقق في محكى المعتبر: ولا حكم للسهو في السهو، لأنه لو تداركه أمكن أن يسهو ثانياً، فلا يتخلص من ورطه السهو، ولأن ذلك حرج فيسقط اعتباره، ولأنه شرع لإزاله حكم السهو فلا يكون سبباً لزيادته (1)، انتهى.

وقال العلامة في محكى المنتهى: ومعنى قول العلماء لا سهو في السهو، أى لا حكم فى الاحتياط الذى يوجب السهو، كمن شك بين الاثنتين والأربع فإنه

ص: ٣٩١

١- المعتبر: ص ٢٣٢ فى عدم الاعتبار لشك كثير السهو سطر ١٨ (مسأله).

يصلى ركعتين احتياطاً فلو سهى فيهما ولم يدر صلى واحده أو اثنتين، لم يلتفت إلى ذلك، وقيل معناه إن من سهى فلم يدر هل سهى أم لا؟ لا يعتنى به، ولا يجب عليه شيء، والأول أقرب (١)، انتهى.

وقريب من هذين الكلامين، كلام غيرهما مما لا نطيل بالنقل، وحيث إن سند الحديث لا بأس به، والعمل متوفر لا إشكال فيه من هذه الجهة، وإنما الكلام في أنه هل هو مجمل كما ذكره المستند والجواهر وتبعهما المصباح، أو ليس كذلك.

والظاهر عندنا أنه ليس بمجمل، وإنما هو مثل سائر العمومات، وإنما اللازم الأخذ به في غير الموارد التي علم بخروجها منه، أو شك في دخولها فيه، وليس ذلك من باب استعمال اللفظ في أكثر من معنى كما قاله المستند، بل من باب استعمال المطلق في أفراد.

كما أن إرادته خصوص الشك في بعض الفقرات لا يعين حمل المطلق عليه في هذه فقره، إذ المطلقات المساقه في سياق واحد إذا حمل بعضها على بعض أفراده لقرينه، لا يكون ذلك قرينه لحمل الأخريات. فما في المستمسك تبعاً لغيره من الحمل على الشك، منظور فيه.

وعكس هذا ما ربما توهم من كون المراد بالسهو هنا قبيل الشك إذ هو المعنى اللغوي له.

وفيه: إن اللغة والعرف شاهدان على استعمال السهو في كلا المعنيين، وأن

ص: ٣٩٢

١- المنتهى: ج ١ ص ٤١١ في الخلل سطر ٢١.

كان أصل السهو بمعنى الغفله إلا أن الغفله ربما تسبب الشك، ولذا أكثر استعماله في الشك في الأخبار.

ومنه تعرف أن ليس مفاد الروايات خصوص أنه لا شك في شك، كما أن اختلاف بعض الفقهاء في التفسير لبعض المغروسيات الذهنية، لا يوجب رفع اليد عن إطلاقه، بعد اتفاقهم ودعواهم الإجماع على الاستفاده منه، فقد قال الغني في محكي كلامه: لا حكم للسهو في جبران السهو بدليل الإجماع (١)، انتهى.

هذا ما يقتضيه القواعد، لكن مخالفه الفقهاء في الموارد التي لم يتمسكوا فيها بهذه القاعدة أوجبت المشكله، وحيث إن هذا الحكم امتناني كما يظهر من لسانه وأن العمل بالقواعد الأوليه حسب تمسك الفقهاء بها، في موارد قاعده «لا سهو» أوفق بالاحتياط جرينا في ذلك تبعاً لهم، وإن كنا لا نستبعد العمل بها في كل مورد إلا ما شك في دخوله فيها أو علم بخروجه منها. وإنما أضربنا تفصيل الصور خوفاً من الإطناب، ولأن المصنف ذكر جمله منها في ضمن المسائل، واكتفاءً بما فعله الحدائق، فالمستند فالجواهر فالمصباح، بما لا مزيد عليها فراجع.

ص: ٣٩٣

١- الغني: ص ٥٦٦ من كتاب الجوامع الفقيهيه سطر ١٩.

مسأله _ ١٥ _ لو شك في عدد ركعاتها فهل يبني على الأكثر، إلا أن يكون مبطلا فيبني على الأقل، أو يبني على الأقل مطلقاً، وجهان

{مسأله _ ١٥ _ لو شك في عدد ركعاتها} أى ركعات صلاه الاحتياط بعد أن علم بمقدار التكليف، كما لو شك بين الاثنتين والأربع فبني على الأربع وأتى بعد الصلاه بالاحتياط، فشك في أثناء الاحتياط هل إنه صلى ركعه أم ركعتين؟ وليس المراد الشك في أنه هل وجب عليه الاحتياط بركعه، لأنه شك بين الثلاث والأربع. أو بركعتين لأنه شك بين الاثنتين والأربع. أو بثلاث لأنه شك بين الاثنتين والثلاث والأربع.

فإن في مثل هذا القسم يقتضى العلم الإجمالى الإتيان بجميع الأطراف ثم الإعادة.

لأنه يعلم إجمالاً- بأحد الأمرين عليه لأنه إن وافق الاحتياط المأتى به أولاً- للمقدار الناقص كفى، وإلا لزمته الإعادة لفصل الاحتياط المأتى به أولاً الذى ليس مكلفاً به بين أصل الصلاه وبين الاحتياط المكلف به، فتأمل. {فهل يبني على الأكثر} لأنه من الشك في الركعات الأخيره من الصلاه التى تكليفها البناء على الأكثر {إلا أن يكون مبطلا فيبني على الأقل} لعدم شمول أدله البناء على الأكثر له، فالمرجع الاستصحاب، بالإضافة إلى دليل «لا سهو فى سهو» فإنه يقتضى العمل بكيفيه موجبه لصحه الصلاه، فلو كان تكليفه الاحتياط بركعه فشك في الأثناء هل أتى بركعه أو ركعتين بنى على الركعه {أو يبني على الأقل مطلقاً} للاستصحاب بعد اختصاص أدله البناء على الأكثر بأصل الصلاه {وجهان} نقل القول الأول الجواهر عن بعض، متمسكاً بلا سهو فى سهو.

والأحوط البناء على أحد الوجهين ثم إعادتها ثم إعادته أصل الصلاة.

والقول الثانى، من الأردبىلى، ثم حكى عن المجلسى (رحمه الله) لأنه لم يوافق الأردبىلى أحد.

أقول: لا يبعد القول الأول لما عرفت.

نعم فى لزوم الاحتياط للركعه المشكوكه بالنسبه إلى الاحتياط نظر من جهه عدم ذكر الفقهاء له، وإن كان القول به غير بعيد، لأنه إما مشمول لقاعده «لا سهو» فلا مانع فى الاحتياط بإتيان ركعه الاحتياط.

وإما لا يكون مشمولاً له فالأصل _ بعد كون الاحتياط هى أخيره الصلاة _ جريان قاعده الشك فيه، {والأحوط} عند المصنف وبعض المعلقين {البناء على أحد الوجهين ثم إعادتها} أى الاحتياط، لاحتمال بطلان الاحتياط بالشك فى ركعاتها، لأنه من الشك فى الأولى والثانيه كالشك فى الصبح، ولا يضر فصل مثل هذه الصلاة الاحتياطيه الباطله بين الأصل والاحتياط {ثم إعادته أصل الصلاة} لاحتمال بطلان الاحتياط بالنحو الذى بنى عليه من الأقل أو الأكثر، وعدم كفايه إعادتها فى إتمام النقص الحاصل فى أصل الصلاة.

ص: ٣٩٥

مسألة _ ١٦ _ لو زاد فيها فعلاً من غير الأركان أو نقص، فهل عليه سجدة السهو أو لا، وجهان والأحوط الإتيان بهما.

{مسألة _ ١٦ _ لو زاد فيها} أى فى صلاه الاحتياط {فعالاً- من غير الأركان أو نقص} كما لو قرأ السوره اشتهاً أو لم يقرأ الحمد كذلك {فهل عليه سجدة السهو} لأنه من اليوميه التى ورد سجده السهو فيها، إذ ركعات الاحتياط أخيراً الرباعيه، فيجرى فيها ما يجرى فى الأصل، ولذا قلنا سابقاً إن جميع شرائط اليوميه ومزاياها جاريه فى الاحتياط، وأفتى بذلك بعض كما فى الجواهر وغيره، {أو لا} كما عن جماعه التصريح به، بل عن بعض نقل الشهره عليه، لقوله (عليه السلام): «لا سهو فى سهو»، ولأن المتيقن من أدله سجده السهو اليوميه، فشمولها للاحتياط محل منع، ولأصاله عدم الوجوب {وجهان} ونحن لا نستبعد عدم الوجوب، لما عرفت سابقاً من إطلاق «لا سهو».

{و} لكن حيث قال بعض بالوجوب {الأحوط الإتيان بهما} أما الاستدلال للإتيان بأنه كان مكلفاً بالاحتياط التام وبدون سجده السهو لا يعلم ذلك، ففيه: إنه لو قلنا بشمول «لا سهو» أو عدم شمول دليل سجده السهو للمقام، لم يكن دليل على سجده السهو وقد أتى بالاحتياط.

مسأله ١٧ الشك في شرط الاحتياط أو جزئه

مسأله _ ١٧ _ لو شك في شرط أو جزء منها بعد السلام لم يلتفت.

{مسأله _ ١٧ _ لو شك في شرط أو جزء منها بعد السلام} كما لو شك في أنه هل صلاها إلى القبلة أو هل ركع فيها {لم يلتفت} لقاعده الفراغ، حتى لو قلنا بعدم دلالة «لا سهو».

نعم الشك في السلام يأتي فيه ما تقدم في الشك في سلام أصل الصلاة، إلا أن يشمله «لا سهو» فيكون عدم الاعتناء أولى.

ص: ٣٩٧

مسألة ١٨ _ إذا نسيها وشرع في نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك فتذكر في أثنائها قطعها وأتى بها

{مسألة ١٨ _ إذا نسيها وشرع في نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك} كفريضه غير مرتبه كما لو شرع في صلاه الطواف أو صلاه الأموات مثلاً- {فتذكر في أثنائها} أن عليه صلاه الاحتياط {قطعها وأتى بها} الظاهر من النص والفتوى أن للصلاه هيئه اتصاليه توقيفيه يضر بها إدخال صلاه أخرى في أثنائها، ولذا علل عدم جواز قراءه العزيمه بأنها توجب السجود وهو زياده في الفريضه.

بل هو المستفاد من قوله (عليه السلام): «تحریمها التكبير وتحليها التسليم»^(١)، مما يدل على لزوم كون المصلي غير آت بشيء ما دام لم يسلم، وإذا ضمنا هذه المقدمه إلى كون الاحتياط على تقدير نقص الصلاه واقعاً جزءاً من الصلاه يكون إدخال صلاه أخرى في الأثناء مبطله لهما، أما للاحتياط فواضح، وأما لأصل الصلاه فلتوقف صحتها شرعاً بانضمام الاحتياط إليها ولم تنضم.

وعلى هذا يكون الإدخال موجباً لبطلان الداخل والاحتياط والأصل، ويلزم إعادته أصل الصلاه من جديد، وكذلك إذا صلاها بين الأصل والاحتياط لما تقدم في جزئيه الاحتياط لأصل الصلاه.

نعم لو كان الإدخال في أثناء الاحتياط أو بين الصلاتين سهواً كان مشمولاً لحديث «لا تعاد»، إلا إذا كان ماحياً، حيث إن الظاهر من دليل «لا تعاد» أن ذلك حيث تصدق الصلاه، ومع المحو لا تصدق.

ص: ٣٩٨

ثم أعاد الصلاة على الأحوط، وأما إذا شرع في صلاة فريضة مرتبه على الصلاة التي شك فيها، كما إذا شرع في العصر فتذكر أن عليه صلاة الاحتياط للظهر، فإن جاز عن محل العدول قطعها، كما إذا دخل في ركوع الثانيه مع كون احتياطه ركعه، أو ركوع الثالثه مع كونها ركعتين،

وعلى هذا فما ذكره المصنف (رحمه الله) من قوله: (قطعها وأتى بها) على وفق القاعده في صوره عدم المحو.

أما القطع في النافله فعلى الأصل من جواز ذلك، وأما القطع في فريضه وقضائها فلأنه لا يكون مكلفاً بالإتيان بها في هذا الأثناء فلا تشمله أدله حرمه قطع الفريضه، وعلى هذا لا يمكن أن يقال إن حرمه القطع لنسبتها إلى المدخوله والداخله سواء {ثم أعاد الصلاة على الأحوط} لاحتمال ضرر مثل ذلك في الهيئه الاتصاليه المستفاده من النص والفتوى، وانصراف دليل «لا تعاد» عنه.

لكن القريب من النظر أن الإعاده مستحبه لا واجبه، كما يظهر من إطلاق المصنف للاحتياط، {وأما إذا شرع في صلاة فريضه مرتبه على الصلاة التي شك فيها، كما إذا شرع في العصر فتذكر أن عليه صلاة الاحتياط للظهر، فإن جاز عن محل العدول} بأن لم يمكن العدول بهذه الصلاة إلى الاحتياط {قطعها} أى العصر {كما إذا دخل في ركوع الثانيه مع كون احتياطه ركعه} لأنه شك بين الاثنتين والثلاث، أو الثلاث والأربع {أو ركوع الثالثه مع كونها ركعتين} لأنه شك بين الاثنتين والأربع، وانما يقطع لأن العصر مرتب على الظهر، والظهر لم

وإن لم يجز عن محل العدول فيحتمل العدول إليها، لكن الأحوط القطع والإتيان بها ثم إعادته الصلاة.

يتم بعدُ قبل الإتيان بالاحتياط.

وربما احتتمل هنا العدول بهذه الصلاة إلى الظهر، إذ الظهر بطلت لعدم الإتيان بجزئها الذي هو الاحتياط، ولا مجال للاحتياط بعد الفصل فقد أتى بالعصر وعليه الظهر، ولذا يعدل إلى الظهر ويتمها.

لا يقال: لا يمكن العدول لأن العصر لم تنعقد صحيحه، إذ لم يكن بها أمر، فإن الأمر كان متوجهاً إلى الاحتياط الذي هو جزء الظهر.

لأنه يقال: ليس هنا أشد من الشروع في العصر بدون الإتيان بالظهر من رأس، إذ عدم الأمر مع وجود الملاك كاف، بالإضافة إلى وجود الأمر، كما يظهر من أدله العدول.

{وإن لم يجز عن محل العدول فيحتمل العدول} من العصر {إليها} أى إلى الاحتياط، وذلك لفهم عدم الخصوصية من أخبار العدول بين العدول من اللاحقه إلى السابقه المنسيه بالتمام أو إلى بعض السابقه {لكن الأحوط القطع} لما بيده {والإتيان بها} أى بالاحتياط {ثم إعادته الصلاة} إذ فى شمول أدله العدول لمثل المقام نظر، بعد كونه خلاف الأصل.

نعم لو قلنا بشمول «لا سهو» للمقام كان الحكم فى الفرعين إتمام العصر ثم الإتيان بالاحتياط.

مسأله _ ١٩ _ إذا نسي سجده واحده أو تشهداً فيها قضاها بعدا على الأحوط.

{مسأله _ ١٩ _ إذا نسي سجده واحده أو تشهداً فيها} أى فى صلاه الاحتياط {قضاها بعدا على الأحوط} أما وجه وجوب القضاء فلأن الاحتياط جزء من الأصل على احتمال كونه ناقصاً واقعاً، فكما يجب قضاؤهما فيما لو نسي أحدهما من الأصل، كذلك يجب من الاحتياط.

وأما وجه عدم الوجوب، فهو ما أشار إليه فى الجواهر بقوله: قد يقال إن ما دل على وجوب قضاء السجده بعد الفراغ ظاهر فى اليوميه(١)، انتهى. بالاضافه إلى شمول «لا سهو» لمثل المقام، وأصالة عدم الوجوب.

ولا يخفى أن ما احتاطه المصنف هو المتعين، بعد إمكان المناقشه فى أدله الجانبيين وإن كان شمول عموم «لا سهو» لمثل المقام لا يخلو من قرب.

هذا وبقي فى المقام فروع كثيره نضرب عنها خوفاً من الإطناب، يتمكن المتتبع من إخراجها عن القواعد العامه المتقدمه.

ص: ٤٠١

فصل

فى حكم قضاء الأجزاء المنسيه

مسأله _ ١ _ قد عرفت سابقاً أنه إذا ترك سجده واحده ولم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاه، بل وكذا إذا نسى السجده الواحده من الركعه الأخيره ولم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى

{فصل

فى حكم قضاء الأجزاء المنسيه { كالسجود والتشهد.

{مسأله _ ١ _ قد عرفت سابقاً { فى أول مبحث الخلل { أنه إذا ترك سجده واحده ولم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع، يجب قضاؤها بعد الصلاه { سواء كانت سجده من ركعه أو سجدهات كل سجده من ركعه لعموم الأدله، وإنما ذلك فى مقابل سجدتين من ركعه واحده.

{بل وكذا إذا نسى السجده الواحده من الركعه الأخيره ولم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى { وذلك لإطلاق أدله قضاء السجده كأخبار أبى بصير وعمار

وعلى بن جعفر المتقدمات في أول مبحث الخلل.

بالإضافة إلى صحيح حكم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي من صلاته ركعه أو سجده أو الشيء منها، ثم يذكر بعد ذلك؟ قال: «يقتضى ذلك بعينه». قلت: أيعيد الصلاة؟ قال (عليه السلام): «لا» (١).

وصحيح ابن سنان: «إذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاصنع الذي فاتك سهواً» (٢)، وعدم العمل ببعض الجمل لمحذور خارجي لا يوجب رفع اليد عما لا محذور فيه، كما ثبت في الأصول.

وهذا القول وهو أن السجده حينئذ قضاء الملازم، لعدم الاحتياج إلى إعادته التشهد والسلام، قاله المستند خلافاً لما احتمله في الحدائق، قال: ولو فرض أن المنسى السجود الأخير، وذكر بعد التشهد أعاده ثم تشهد وسلم، إلى أن قال: ووجه التدارك عدم صحه التشهد والتسليم حيث وقعا قبل تمام السجود (٣)، لكنه نقل ذلك عن العلامة، وجمله من الأصحاب فوات المحل بالتسليم، ثم القضاء واستجوده، وكذا احتمل أو قال بهذا القول بعض آخر.

أقول: لكن لا يبعد القول بلزوم الإعادة، لأن العرف يرى الاشتباه في التشهد والسلام.

نعم لو جيء بالمنافي يرى العرف الاشتباه في السجده، وهذا ليس بمستغرب فإنه مثل أن ينسى السجده فيقوم فإذا تذكر قبل الركوع رجع، وكان السهو

ص: ٤٠٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٨ باب ٣ في الخلل ح ٦.

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣٤١ باب ٢٦ في الخلل ح ١.

٣- الحدائق: ج ٩ ص ١٣٩.

وكذا إذا نسى التشهد أو أبعاضه ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع

مستنداً إلى القيام والقراءة، وإذا لم يتذكر حتى الركوع، كان السهو مستنداً إلى ترك السجده، وقد مر في أوائل مباحث الخلل أنه لو نسى السجدين حتى تشهد وسلم رجع وأتى بهما ثم تشهد وسلم وصحت صلاته.

{وكذا إذا نسى التشهد أو أبعاضه ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع} فإنه إن تذكر قبل ذلك رجع وتشهد وأتى بما بعده، وسجد للسهو لكل شيء زائد، وأما إذا لم يتذكر حتى ركع، فإنه يقضى بعد الصلاة سواء كان المنسى التشهد بكامله، أو أبعاضه حتى الصلاة على محمد وآله.

وقد تقدم الكلام في أوائل مباحث الخلل وجه وجوب قضاء التشهد بعد الصلاة، كما تقدم الاختلاف في أنه هل يكتفى بتشهد سجود السهو، أم اللازم إتيان التشهد أولاً ثم سجده السهو.

بقي الكلام في وجوب قضاء أبعاض التشهد، كما ذهب إلى ذلك المشهور، فقد استدل له كما في الحدائق والمستند وغيرهما: بأصالة التسوية بين الكل والجزء، إذ الكل يفوت بفوات الجزء وأصالة الاشتغال وإطلاق صحيحتي ابن سنان وحكم بن حكيم المتقدمين.

كما ربما قيل بعدم لزوم القضاء، لأن التسوية ممنوعه، إذ الجزء على نوعين:

الأول: ما يفوت الكل بانتفائه عرفاً.

والثاني: ما لا يفوت.

والتسوية إنما هي في الأول دون الثاني، والصلاة أو

بل أو التشهد الأخير ولم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى

جزء آخر من التشهد من هذا القبيل، وأصالة الاشتغال إنما هي بالإتيان في محلها، أما إذا نسيت فهو مورد حديث «لا تعاد» ومورد أصالة البراءة، والصحيحان ظاهران في نسيان ما يقال له عمل مستقل لا مثل الأجزاء.

أقول: إن سلم الإشكال في التسوية والاشتغال فالإشكال في الإطلاق في غير محله، إذ الظاهر من الإطلاق الأعم، والتمثيل في صحيح ابن سنان للأجزاء المستقلة من باب كون الغالب في المثال ذلك {بل أو التشهد الأخير ولم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى} عند المصنف وجمع آخر، فإنهم قالوا بإطلاق الأدلة لكل واحد منهما خلافاً لغير واحد كالخلاف والنهائية، وموضع من المقنعه وموضع من الجمل وابن حمزه والحلى وبعض آخر، وتبعهم في مصباح الفقيه وغيره، فقالوا بالفرق بين التشهد الأول بالقضاء، وبين التشهد الثاني بالتدارك، وأن يأتي بالسلام بعده بدليل إن السلام قبل التشهد ليس في موقعه، فهو بعد في الصلاة، فاللازم أن يأتي بالتشهد ثم السلام.

وقد حكى في الحدائق عن ابن ادريس أنه قال: لو تخلل الحدث بين الصلاة وبين التشهد الثاني أى المنسى الذى يجب أن يؤتى به بعد الصلاة بطلت صلاته، لأن قضيه السلام الصحيح أن يكون بعد التشهد، فوقوعه قبله كالسلام، فيكون حدثه قد صادف الصلاة [\(1\)](#)، انتهى. وما رده المستند بمنع توقف الخروج عن الصلاة بكون السلام في موقعه، بل الاستفادة من الأخبار العموم،

ص: ٤٠٦

١- الحدائق: ج ٩ ص ١٤٣.

ويجب مضافاً إلى القضاء سجدة السهو أيضاً لنيان كل من السجده والتشهد.

يرد عليه أنه لا يستفاد العموم من الأخبار، ولذا لا يكون السلام السهوى في وسط الصلاة مخرجاً، بل العرف ينسب النسيان في مثل المقام إلى السلام لا إلى التشهد، كما عرفت مثله في نسيان السجدين والسجده الواحده في أول مباحث الخلل وهنا.

وعلى هذا فاللازم الإتيان بالتشهد والسلام وسجده السهو حينئذ للسلام الزائد، لا للتشهد الناقص {ويجب مضافاً إلى القضاء سجدة السهو أيضاً لنيان كل من السجده والتشهد} أما وجوبها لنيان السجده، ففي الجواهر أنه المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، بل عن الخلاف والغنيه والمنتهى والتذكرة دعوى الإجماع عليه، والمخالف في ذلك الصدوقان والمفيد في الغزیه والعماني وغير واحد من متأخري المتأخرين، بل في المستند نسبتة إلى أكثرهم.

استدل للمشهور بمرسله سفيان بن السمط، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك أو نقصان». (١)

وذيل خبر جعفر بن بشير الوارد في ناسى السجده: «وإذا ذكره وهو في التشهد الثاني قبل أن يسلم فليسجدها ثم يسلم ثم يسجد سجدة السهو». (٢)

وخبر منهل القصاب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أسهوا في الصلاة

ص: ٤٠٧

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤٦ باب ٣٢ في الخلل ح ٣.

٢- المحاسن: ص ٣٢٧ كتاب العلل ح ٧٩.

وأنا خلف الإمام؟ فقال: «إذا سلم فاسجد سجدين» (١)، فإن إطلاقه شامل لنسيان السجده.

واستدل للقول الثاني: بصحيحه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل نسي أن يسجد واحده فذكرها وهو قائم؟ قال: «يسجدها إذا ذكرها ولم يركع، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها وحدها وليس عليه سهو».

(٢)

وخبر محمد بن منصور قال: سألته عن الذى ينسى السجده الثانيه من الركعه الثانيه أو شك فيها؟ فقال: «إذا خفت ألا تكون وضعت وجهك إلا مره واحده، فإذا سلمت سجدت سجده واحده، وتضع وجهك مره واحده، وليس عليك سهو».

(٣)

والمراد من الخوف عدم الأيمن بوقوع الفعل، فيعم صورته العلم بنسيان السجده، كى يكون الجواب شاملاً لمورد السؤال كما ذكره المصباح وغيره.

وموثقه عمار عن الصادق (عليه السلام) قال: وسأل عن الرجل ينسى الركوع أو ينسى سجده هل عليه سجدتا السهو؟ قال: «لا قد تم الصلاه».

(٤)

ولابد أن يحمل نسيان الركوع على التذكر فى محله، أو لا- يعمل بذلك، ومن المعلوم أن عدم العمل بجزء من الخبر لعله خارجيه لا يسقطه فى سائر أجزائه، كما حقق فى

ص: ٤٠٨

١- التهذيب: ج ٢ ص ٣٥٣ أحكام السهو ح ٥٢ (١٤٦٤).

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٥٨ باب ٢٠٩ ح ١ (١٣٦٠).

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٣٦٠ باب ٢٠٩ ح ٦ (١٣٦٥).

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٧ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ٥.

الأصول، ولدى تعارض الطائفتين تقدم الثانية لأنها أخص من الطائفة الأولى.

نعم خبر جعفر نص على سجده السهو، لكن اللازم حمل ذلك على الاستحباب بقرينه خبر عمار، فإنه نص في عدم الوجوب.

هذا وقد استدلل للطرفين بأدله أخرى غير خاليه عن الإشكال كالاستدلال للمشهور بصحيحه الفضيل بن يسار، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن السهو؟ فقال: «من حفظ سهوه فأتمه فليس عليه سجدة السهو، وإنما السهو على من لم يدر أزيد في صلاته أم نقص منها»⁽¹⁾، بأن يكون المراد من حفظ السهو الإتيان في المحل، والمراد من «أزيد أم نقص» إنه زاد أو نقص.

وفيه: ما لا يخفى فإنه على خلاف المطلوب أدل.

كما أنه استدلل لغير المشهور بأصالة عدم الوجوب، لكنها إنما تصح إذا لم يكن هناك أدله اجتهاديه، وكيف كان فالأقرب عدم وجوب سجده السهو، وإن كان الاحتياط يقتضى الإتيان به، ثم إن القائل بوجوبها يقول بلزومها لكل سجده، فلو نسي أربع سجديات من أربع ركعات لزم عليه أربع سجديات سهو بمقتضى احتياج كل عله إلى معلول مستقل، إلا إذا كان هناك دليل على التداخل، ولا دليل في المقام على ذلك، هذا تمام الكلام في السجده المنسيه.

وأما الكلام في التشهد المنسي، فالمشهور الوجوب، بل عن الخلاف والغنيه دعوى الإجماع عليه، خلافاً لظاهر ابن أبي عقيل والشيخ والجمل والانتصار وأبي الصلاح حيث لم يذكروها في موجبات السجود.

ص: ٤٠٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٧ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ٦.

وعن صاحب الذخيرة التردد فيه.

استدل للمشهور بصحيحه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأولتين؟ فقال: «إن ذكر قبل أن يركع فليجلس، وإن لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته، حتى إذا فرغ فليسلم ويسجد سجدة السهو». (١)

وصحيحه عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبه فلا يجلس فيهما؟ فقال: «إن ذكر وهو قائم في الثالثة فليجلس، وإن لم يذكر حتى ركع فليتم صلاته ثم يسجد سجدة السهو وهو جالس قبل أن يتكلم». (٢)

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قمت في الركعتين من الظهر ومن غيرها ولم تشهد فيهما فذكرت ذلك في الركعة الثالثة قبل أن ترقع فاجلس وتشهد وقم فأتم صلاتك، وإن لم تذكر حتى ترقع فامض في صلاتك حتى تفرغ، فإذا فرغت فاسجد سجدة السهو بعد التسليم قبل أن تتكلم». (٣)

إلى غيرها، وهذه الروايات خاصة بنسيان التشهد الأول، وهناك بعض المطلقات الشاملة للتشهد الثاني أيضاً كموثق أبي بصير: عن الرجل ينسى أن يتشهد؟ قال (عليه السلام): «يسجد سجدة السهو فيهما». (٤)

ص: ٤١٠

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٥ باب ٧ من أبواب التشهد ح ٣.
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٥ باب ٧ من أبواب التشهد ح ٤.
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٨ باب ٩ من أبواب التشهد ح ٣.
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٦ باب ٧ من أبواب التشهد ح ٦.

لكن هذا بناءً على كون التشهد قضاءً، أما بناءً على كون التشهد في محله وأن السلام سهوى كما تقدم فليس للتشهد سجده، وإنما السجده للسلام لو قيل بوجوبها لكل زياده ونقيصه.

واستدل للقول الثانى: بموثقه سماعه المتقدمه: «من حفظ سهوه وأتمه فليس عليه سجدتا السهو، إنما السهو على من لم يدر أزيد أم نقص»^(١)، بتقريب أن الناسى قد حفظ سهوه فأتم بالإتيان به بعد الصلاه.

وخبر الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسهو في الصلاه فينسى التشهد؟ قال: «يرجع فيتشهد» قلت: أيسجد سجدتى سهو؟ قال: «ليس في هذا سجدتا السهو»^(٢).

هذا مع الغرض عما دل على كون التشهد في ضمن سجده السهو، كما تقدم مما يفيد عدم سجده سهو أخرى بعد التشهد، كما اختاره جمع واقتضاه ظاهر الأدله كما تقدم.

ولا يخفى أن الاحتياط بسجده السهو في الموضوعين، خروجاً عن خلاف من أوجب، ولظاهر تلك الأدله، استضعافاً لأدله القول الآخر، لا بأس به.

وهل حكم أبعاض كل منهما كالذكر في السجده والصلوات في التشهد حكم الكل في الوجوب وعدمه؟ احتمالان، لكن الوجوب هنا أضعف، لعدم دليل على

ص: ٤١١

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٧ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع... ح ٨.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٨ باب ٩ من أبواب التشهد ح ٤.

التساوى، إلا ما تقدم فى وجوب قضاء أبعاض التشهد، من أن انتفاء الجزء موجب لانتفاء الكل، الذى قد عرفت ضعفه، وعموم ما دل أنها لكل زياده ونقيصه، ولكن لو لم نقل بها هنا كان عدم القول فى الأبعاض أولى، والاحتياط حسن على كل حال.

ص: ٤١٢

مسألة ٢ _ يشترط فيهما جميع ما يشترط في سجود الصلاة وتشهدها، من الطهاره والاستقبال وستر العوره ونحوها، وكذا الذكر والشهادتان والصلاه على محمد وآل محمد، ولو نسي بعض أجزاء التشهد

{مسألة ٢ _ يشترط فيهما} أى فى قضاء التشهد والسجده المنسيين {جميع ما يشترط فى سجود الصلاة وتشهدها} بلا إشكال ظاهر ((١)) كما فى المستمسك، وقال فى الحدائق: لا خلاف فى أنه يشترط فيها ما يشترط فى الصلاة حتى الأداء فى الوقت، انتهى.

وذلك لأن الظاهر من الأدله كون الأجزاء فى حكم المجموع من حيث المزاياء والخصوصيات، بالإضافة إلى قوله (عليه السلام): «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته». ((٢))

ومنه يظهر ما فى كلام المستند حيث قال: ومما ذكرنا ظهر عدم دليل على اشتراط الطهاره فى الأجزاء المنسيه أيضاً، كما هو مقتضى الأصل، انتهى. ((٣))

{من الطهاره والاستقبال وستر العوره ونحوها} كإباحه اللباس والمكان {وكذا الذكر والشهادتان والصلاه على محمد وآل محمد} فإنه يقضى كما تقضى الشهادتان، لأن التشهد مركب عن المجموع نصاً، وإن كانت الصلوات خارجه عن مفهوم التشهد لغيره، إذ ليست بشهاده {ولو نسي بعض أجزاء التشهد} كالشهاده

ص: ٤١٣

١- المستمسك: ج ٧ ص ٥٢٤ سطر ٥.

٢- الجواهر: ج ٥ ص ٢٣٣ آخر سطر. الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٩ باب ٦ من قضاء الصلوات ح ١.

٣- المستند: ج ١ ص ٥٠١ سطر ١٢.

الأولى أو الثانية {وجب قضاؤها فقط} لإطلاق الأدله، كما عرفت.

وهل تقضى أجزاء الشهاده كما لو قال: «أشهد أن لا إله إلا الله»، بدون «وحده لا شريك له» بأن يجب قضاء هذا الجزء، ظاهر المصنف تبعاً لنص المستند ذلك، قال: يقضى أبعاض التشهد أيضاً، ومن المتأخرين من فرق بين إحدى الشهادات وبين أبعاضهما، فحكم بالقضاء فى الأولى، إذ يصدق عليه الشهاده، دون الأخير للأصل، وضعفه ظاهر، وإذا قضى البعض لا يضم إليه غيره إلا ما توقف تمام المعنى عليه، انتهى. (١)

أقول: شمول الأدله لأبعاض الشهاده غير ظاهر لدى الفهم العرفى.

نعم ما ذكر من عدم لزوم انضمام المأتى إلى المقضى على الأصل، وعلى هذا فلا نحتاج إلى نفي قضاء البعض إلى الأصل.

وربما يستدل بعدم لزوم قضاء الأبعاض بما دل على الاكتفاء بما إذا جرى ببعض التشهد كموثقه عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن نسى الرجل التشهد فى الصلاه فذكر أنه قال: بسم الله وبالله فقط، فقد جازت صلاته، وإن لم يذكر شيئاً من التشهد أعاد الصلاه». (٢)

وخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل ترك التشهد حتى سلم كيف يصنع؟ قال: «إن ذكر قبل أن يسلم فليتشهد، وعليه سجدتا السهو، وإن ذكر أنه قال أشهد أن لا إله إلا الله أو بسم الله، أجزاءه فى صلاته، وإن لم يتكلم بقليل ولا كثير حتى يسلم أعاد الصلاه». (٣)

١- المستند: ج ١ ص ٤٧٦ سطر ١٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٦ باب ٧ فى التشهد ح ٧.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٧ باب ٧ فى التشهد ح ٨.

نعم لو نسي الصلاة على آل محمد فالأحوط إعادته الصلاة على محمد بأن يقول: اللهم صل على محمد وآل محمد، ولا يقتصر على قوله «وآل محمد»، وإن كان هو المنسى فقط، ويجب فيهما نية البدليه عن المنسى

وحمل ذيل الخبرين على الاستصحاب بقريته سائر الأخبار لا يوجب رفع اليد عن الصدر، لكنه إن تم التمسك بهما يلزم القول بعدم لزوم قضاء إحدى الشهادتين أيضاً، وهو خلاف ما عرفت.

وكيف كان فالاحتياط وإن كان في قضاء بعض الشهادة، لكن الدليل قاصر عن ذلك.

{نعم لو نسي الصلاة على آل محمد} بناءً على وجوب قضاء الأبعاض {فالأحوط إعادته الصلاة على محمد} مقدمه {بأن يقول اللهم صل على محمد وآل محمد، ولا يقتصر على قوله وآل محمد، وإن كان هو المنسى فقط} قال في المستمسك: إذ بدونها يكون غلطاً في الاستعمال لعدم المعطوف عليه (١)، انتهى.

أقول: يرد على المصنف سؤال الفرق بين نسيان «وآل محمد» ونسيان «لا شريك له» حتى خصص لزوم إعادته المرتبط بالأول دون مثل الثاني، مع أن العطف والتأكيد كليهما تابع يحتاج إلى المتبوع، أما تعليل المستمسك ففيه إنه ليس بغلط، إذ المقدر والمقدم كالمذكور عرفاً.

نعم لا- اشكال في اقتضاء الاحتياط ذكر كل مرتبط سواء بالنسبة إلى الآل أو غيره {ويجب فيهما} أى التشهد والسجده {نيه البدليه عن المنسى} إذ النية هي التي

ص: ٤١٥

ولا يجوز الفصل بينهما وبين الصلاة بالمنافى كالأجزاء فى الصلاة

تعين المنوى للقضاء، ولعموم أدله النيه فى العباده، صرح بذلك المستمسك وغيره، خلافاً للمستند الذى لم يوجب فيه نيه القضاء، وفيه إنه إن أراد نيه التكليف الفعلى فهو عباره أخرى عن نيه القضاء، وإن أراد الإتيان بنيه العباده مطلقاً، ففيه إن ذلك لا يوجب كون المأتى به بدلاً الذى هو المطلوب، وليس المقام من قبيل التوصلى كما لا يخفى.

{ولا يجوز الفصل بينهما وبين الصلاة بالمنافى} ولو كان فصلاً طويلاً {كالأجزاء فى الصلاة} التى إذا فصل بينهما المنافى انقطع الارتباط المعتبر، وقد اختلف العلماء فى ذلك، ففى الحدائق جعل الوجهين المتقدمين فى فصل الاحتياط عن أصل الصلاة جارياً هنا، ثم استظهر عدم الضرر بالفصل لإطلاق الأدله.

وفى المستند: لا يضر تخلل الحدث ونحوه بين السلام وبين شىء مما يقضى، للأصل.

وفى مصباح الفقيه رجح عدم المبطله هنا، وإن قلنا بالمبطله فى صلاه الاحتياط، عكس ما نقل عن بعض من المبطله هنا وإن قلنا بعدم المبطله فى الاحتياط، وكذا أشكل المستمسك، هذا خلافاً لآخرين حيث أوجبوا عدم الفصل بالمبطل. قالوا لأنه جزء فله أحكام الجزء التى منها عدم الفصل، وأصالة الاشتغال، وظاهر نصوص الإتيان بها فإن المتفاهم منها عرفاً ذلك.

أما الذين قالوا بعدم ضرر الفصل فأشكلوا على ما ذكر بأن الشارع أوجب القضاء تكليفاً جديداً، ولم يعتبر الجزئيه، وإلا أدخله فى الصلاه، وأصالة الاشتغال محكوم به بأصل البراءه، لانا لا نعلم هل كلفنا بهذا الشرط أم لا؟ والأصل العدم.

واما ظاهر النصوص فهو بدوى ينقطع بالتأمل، بالإضافة إلى أن بعض النصوص دال على عدم لزوم الاتصال.

كما وثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، فى الرجل نسى سجده فذكرها بعد ما قام وركع؟ قال: «يمضى فى صلاته ولا يسجد حتى يسلم فإذا سلم سجد مثل ما فاتته» قلت: فإن لم يذكر إلا بعد ذلك؟ قال: «يقضى ما فاتته إذ ذكر». (١)

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليه السلام): فى الرجل يفرغ من صلاته وقد نسى التشهد حتى ينصرف؟ فقال: «إن كان قريباً رجع إلى مكانه فتشهد، وإلا طلب مكاناً نظيفاً فتشهد فيه»، وقال: «إنما التشهد سنة فى الصلاة». (٢)

أقول: إن كان ظهور المطلقات فى الدلالة على لزوم الإتيان بهما مع حاله الصلاة خلاف المتفاهم عرفاً، فالاستدلال بهذين الحديثين فى غير مورده، إذ الظاهر منهما جواز الفصل مع النسيان لا مطلقاً.

نعم نقول بعدم الاشتراط فى صورته النسيان للنص، ومنه يعرف لزوم الفوريه والوقت خلافاً للمستند فيهما.

نعم لا يعتبران فى مورد النسيان، لدلاله الموثق والصحيح على عدم الاعتبار حينئذ، وإذا كان الدليل الاجتهادى موجوداً فى المقام لم يكن مجال للأصل العملى من الجانبين.

ثم إنه إن تعمد فى ترك بعض ما ذكرنا فالأحوط الإتيان بها ثم قضاء أصل الصلاة

ص: ٤١٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٨ باب ١٤ فى السجود ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٥ باب ٧ من أبواب التشهد ح ٢.

أما الدعاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك مما كان جائزاً في أثناء الصلاة، فالأقوى جوازه، والأحوط تركه، ويجب المبادره إليهما بعد السلام، ولا يجوز تأخيرهما عن التعقيب ونحوه.

على ما عرفت الوجه في ذلك.

والظاهر أن الحكم بالفوريه وما أشبهه المستفاده من ظاهر النص وضعي، بالإضافة إلى كونه تكليفاً كما هو الظاهر من الأوامر والنواهي المتعلقة بالمركبات ومزاياها.

{أما الدعاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك مما كان جائزاً في أثناء الصلاة} إذا حالت بين الصلاة وبين الأجزاء المنسيه {فالأقوى جوازه} للأصل بعد عدم شمول الأدله المتقدمه له {والأحوط تركه} لما قد يستفاد من النصوص من لزوم الفوريه حتى أن مثل هذا الفصل يضرها، لكن الانصاف أن مثل هذا الاحتياط في كمال الضعف {ويجب المبادره إليهما بعد السلام} بل عن الذكرى الإجماع عليه، وفي المصباح: والإجماع على وجوبها فوراً بعد الصلاة كما ادعى، وذلك لما عرفت من انسباق ذلك من النص خصوصاً ما دل على اغتفار التأخير حال النسيان، ومنه تعرف الإشكال فيما ذكره المستند من عدم اللزوم كما تقدم حكايته عنه.

أما التمسك لعدم لزوم الفوريه بـ «ثم» الواقعه في بعض الأحاديث، ففيه إن الظاهر كون «ثم» لترتب الكلام في النطق، لا لترتب الأمر في الخارج، وإلا لزم القول بعدم جواز الفوريه.

{ولا- يجوز تأخيرهما عن التعقيب ونحوه} هذا عبارته أخرى عما ذكره أولاً بقوله: (ويجب) وكان الأولى أن يقول: (فلا يجوز) اللهم إلا أن يريد المبادره

العرفيه من كلامه الأول، وأنها تنقضى إذا تأخر القضاء عن التعقيب من كلامه الثانى.

ص: ٤١٩

مسألة ٣ _ لو فصل بينهما وبين الصلاة بالمنافى عمدًا وسهواً كالحدث والاستدبار، فالأحوط استيناف الصلاة بعد إتيانهما، وإن كان الأقوى جواز الاكتفاء بإتيانهما، وكذا لو تخلل ما ينافى عمدًا لا سهواً إذا كان عمدًا، أما إذا وقع سهواً فلا بأس.

{مسألة ٣ _ لو فصل بينهما} أى التشهد والسجده المنسيين {وبين الصلاة بالمنافى عمدًا وسهواً كالحدث والاستدبار} والفصل الماحى {فالأحوط استيناف الصلاة بعد إتيانهما} أما الإتيان بهما فلاحتمال الكفاية، كما ذهب إليه من تقدم.

وأما الاستيناف، فلما عرفت من ظهور الأدلة فى بطلان القضاء بذلك، فأصل الصلاة تكون غير كافيه لعدم موافقتها للمأمور به.

{وإن كان الأقوى} عند المصنف {جواز الاكتفاء بإتيانهما} فقط، لعدم استفادة الوضع من الظواهر، لكن فيه ما عرفت من أن ظاهر الأوامر والنواهي المتعلقة بالمركبات ومزاياها الوضع، ومعه لا مجال للتمسك بالإطلاق، ولذا أشكل عليه غير واحد من المعلقين.

{وكذا لو تخلل ما ينافى عمدًا لا سهواً، إذا كان عمدًا} كالتكلم وما أشبه إذا تعمد.

{أما إذا وقع سهواً فلا بأس} فإن السهو فى أصل الصلاة غير مضر، فكيف بالمقام، وهل لمثل هذا سجده السهو؟ احتمالان، من شمول قوله (عليه السلام): «لا سهو فى سهو» (١١)، ومن إجماله فالأصل يقتضى الإتيان بها، اللهم إلا أن يقال:

ص: ٤٢٠

إن هذا خارج عن الصلاة، والدليل إنما دل على سجده السهو لمن فعل موجبها في الصلاة.

وربما يستفاد من ما دل على سجده السهو للتكلم بين الصلاة وبين الاحتياط، لزومها في المقام أيضاً فتأمل، وإلى هذا أشار المصنف (رحمه الله) في المسألة المتأخره بقوله:

ص: ٤٢١

مسألة ٤ _ لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما أو فى أثنائهما فالأحوط فعله بعدهما.

{مسألة ٤ _ لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما، أو فى أثنائهما فالأحوط فعله} أى سجود السهو {بعدهما} قال فى المستمسك: لكن مقتضى تقويه الاكتفاء بإتيانها لو تخلل المنافى كون الاحتياط من هذه الجهة استحبابياً، انتهى. (١)

أقول: وربما يفصل بين قبل الإتيان فلا تجب سجده السهو لأنه خارج عن الصلاة ولا دليل على أن حكمه حكم الصلاة، وبين الأثناء فيجب، لأن ظاهر النص والفتوى استواءها بالسجده والتشهد الداخلين فى أصل الصلاة، ولعل له وجهاً، ويؤيد عدم لزوم الإتيان فيها قبل بأن كان المنافى السهو بين الصلاة وبينها، ما دل على الإتيان بها لو تذكر ساكتاً عن لزوم سجود السهو مع أن الغالب الإتيان بالمنافيات السهويه فى البين لدى النسيان، والمقام مقام البيان لغفله العامه عن لزوم سجود السهو، فعدم البيان دليل العدم، والله العالم.

ص: ٤٢٢

مسأله ٥ _ إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب، ما عدا وضع الجبهه فى سجود الصلاه، لا يجب قضاؤه.

{مسأله ٥ _ إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب، ما عدا وضع الجبهه فى سجود الصلاه} فإنه لو كان ناسياً لوضع الجبهه لم تتحقق مهيه السجود، ولذا يجب قضاؤه بعد الصلاه.

أما لو نسي غيره {لا يجب قضاؤه} وذلك لأن القضاء بأمر جديد، فحيث لا أمر لا يجب القضاء، هذا مضافاً إلى أن مثل وضع اليد ونحوه ليس شيئاً يقضى بنظر العرف، والذكر لا يقضى لبعض الأحاديث.

كخبر على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن رجل نسي تسيحه فى ركوعه وسجوده؟ قال: «لا بأس بذلك». ((١))

وموثقه منصور بن حازم قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «إنى صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ فى صلاتى كلهم؟ فقال: «أليس قد أتممت الركوع والسجود»؟ قلت: بلى، قال: «تمت صلاتك إذا كان نسياناً». ((٢)) إلى غير ذلك.

وأفتى بذلك غير واحد، كما تجده فى أول مبحث الخلل من الجواهر والمصباح وغيرهما، بل ادعى الإجماع عليه.

ومن ذلك تعرف أن المستند ليس الإجماع، كما فى المستمسك، بل الأخبار وبها تقييد إطلاق صحيحه حكم بن حكيم، وما دل على أن "ما يقضى بعضه يقضى كله" لو كان لنا مثل هذه الكليه.

ص: ٤٢٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٩ باب ١٥ فى الركوع ح ٢.

٢- المصدر: ج ٤ ص ٧٦٩ باب ٢٩ فى القراءه ح ٢.

مسألة ٦ _ إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضائي وأمكن تداركه فعله، وأما إذا لم يمكن كما إذا تذكره بعد تخلل المنافي عمداً وسهواً فالأحوط إعادته ثم إعادته الصلاة، وإن كان الأقوى كفايه إعادته.

{مسألة ٦ _ إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضائي وأمكن تداركه فعله} كما لو شهد شهادته واحده وصلى على محمد وآله، فإنه يأتي بالشهادة الثانية بعدهما، وربما يحتمل لزوم إعادته التشهد من رأس حفظاً للترتيب، لكن الظاهر أن «لا سهو في سهو» يشملها، فلا تجب الإعادة من رأس.

{وأما إذا لم يمكن} التدارك {كما إذا تذكره بعد تخلل المنافي عمداً وسهواً، فالأحوط إعادته} أي التشهد أو الجزء المنسى.

{ثم إعادته الصلاة} لاحتمال كون المنافي مبطلاً للاتصال، فتكون الصلاة بدون التشهد الموجب لعدم حصول الامتثال به.

{وإن كان الأقوى كفايه إعادته} وذلك لما دل على أنه لو نسي التشهد أتى به حيث ذكره، الظاهر في الإطلاق بين تخلل المنافي وعدمه كما تقدم.

مسأله ٧ _ لو تعدد نسيان السجده أو التشهد، أتى بهما واحده بعد واحده، ولا يشترط التعيين على الأقوى وإن كان الأحوط، والأحوط ملاحظه الترتيب معه.

{مسأله ٧ _ لو تعدد نسيان السجده أو التشهد أتى بهما} بعد الصلاه {واحد بعد واحد، ولا يشترط التعيين على الأقوى} بأن ينوى أن هذه قضاء للسجده فى الركعه الأولى، وهذه قضاء للسجده فى الركعه الثانيه وهكذا، وذلك لأن التعيين أمر زائد لم يدل الدليل على اعتباره، فالأصل عدمه، بل إطلاق الأمر بالقضاء مع أنه شىء ينقل عنه فى الغالب دليل العدم، وإلا لزم التنبيه عليه.

ثم إنه لو كان المقدم مقدماً فى وجوب القضاء وقصد التكليف الفعلى انطبق ذلك عليه، وإن لم يكن مقدماً فى وجوب القضاء وقع ما أتى به أولاً عن أحدها، كما لو وجب إعطاء ثلاثه دنانير إلى ثلاثه من الفقراء.

ومنه يعرف أن القول بالوجوب لأصالة الاشتغال أو ما أشبه فى غير محله.

{وإن كان أحوط} لاحتمال لزوم التعيين {والأحوط ملاحظه الترتيب معه} أى مع التعيين، بأن ينوى أن ما يأتى به أولاً هو الفائت أولاً، وهكذا، وذلك لترتب الأجزاء الفائتة، فاللازم أن يكون القضاء كالأداء.

وفيه: إنه مضافاً إلى عدم الدليل فى ترتيب الأداء، بل إن ذلك من باب تحقق مصداق مقدماً على مصداق، كما لو أمر بإعطاء ثلاثه فقراء يوم الجمعة، وإن نسى أعطى يوم السبت، فإن إعطاء أحدهم قبل الآخر ليس من جهه الترتيب بين

الاعطاءات، إن إطلاق دليل القضاء كاف في عدم لزوم قصد الترتيب فيأتي أولاً بما فات منه أخيراً، كما ذكروا مثل ذلك فيمن لم يصل صلوات آيات متعددة، أو لم يصم أياماً من شهر رمضان.

ص: ٤٢٦

مسألة ٨ _ لو كان عليه قضاء سجده وقضاء تشهد، فالأحوط تقديم السابق منهما في الفوات على اللاحق، ولو قدم أحدهما بتخيل أنه السابق فظهر كونه لاحقاً فالأحوط الإعادة على ما يحصل معه الترتيب

{مسألة ٨ _ لو كان عليه قضاء سجده وقضاء تشهد، فالأحوط تقديم السابق منهما في الفوات على اللاحق} وعلة في المستمسك باحتمال اعتبار الترتيب شرطاً في صحة قضاء اللاحق فواتاً، ثم قال: لكن عرفت ضعفه (١)، خلافاً للمستند حيث قال: لا يجب الترتيب بين الأجزاء المنسية، قال: لإطلاق الأدلة وللأصل الخالي عن المعارض، ومنهم من أوجبه. (٢)

أقول: أما إطلاق الأدلة، ففيه بعد كونها في صدد الإطلاق من هذا حيث فلم يبق إلا فهم أن الأصل هل يعتبر فيه الترتيب حتى يكون القضاء حسب الأصل لظاهر دليل القضاء أم لا يعتبر، وإنما يكون الترتيب من قبيل الترتيب في أيام الصيام، لكن لا يبعد الأول، ولذا لو قدم التشهد على السجده في الصلاة لم يجز، والاحتياط له وجه وجيه، إذ الأصل لا مساغ له بعد الظهور، واحتمال اشتراط الترتيب في الأصل دون القضاء خلاف ظاهر أدلة القضاء المفيدة لكون القضاء كالأداء في جميع الخصوصيات، وفي الحدائق وكذا الأجزاء المنسية تترتب.

{ولو قدم أحدهما بتخيل أنه السابق فظهر كونه لاحقاً فالأحوط الإعادة على ما يحصل معه الترتيب} فلو قدم التشهد على السجده بتخيل فوته قبلها ثم تبين

ص: ٤٢٧

١- المستمسك: ج ٧ ص ٥٢٩.

٢- المستند: ج ١ ص ٤٧٦ سطر ١٦.

ولا يجب إعادته الصلاة معه وإن كان أحوط.

العكس أعاد الشاهد فقط حتى يحصل الترتيب.

{ولا يجب إعادته الصلاة معه وإن كان أحوط} لاحتتمال ضرر مثل هذا الفصل بين الصلاة وبين الجزء المتقدم فى الفوات، لكن الظاهر عدم لزوم هذا الاحتياط لسهولة لا سهو لمثله.

ص: ٤٢٨

مسألة ٩ _ لو كان عليه قضاؤهما وشك في السابق واللاحق احتاط بالتكرار فيأتي بما قدمه مؤخراً أيضاً، ولا يجب معه إعادته الصلاة وإن كان أحوط، وكذا الحال لو علم نسيان أحدهما ولم يعلم المعين منهما.

{مسألة ٩ _ لو كان عليه قضاؤهما} أى التشهد والسجده {وشك في السابق واللاحق احتاط بالتكرار، فيأتي بما قدمه مؤخراً أيضاً} كسجده بين تشهدين أو تشهد بين سجدتين.

{ولا يجب معه إعادته الصلاة وإن كان أحوط} من جهة احتمال الفصل بين أصل الصلاة والجزء الفائت أولاً، لكن لا يخفى أنه لو نوى بالمقدم القربه المطلقة من الجزء والتبرع لم يكن وجه لإعادته الصلاة، إذ قد عرفت أن فصل الذكر وما أشبه بمقدار لا يضر بالفوريه غير مانع كأصل الصلاة، والسجده لا تضر في البين إذ ليس الشخص في الصلاة، بين الأصل وبين الأجزاء لعدم دليل عليه.

{وكذا الحال لو علم نسيان أحدهما ولم يعلم المعين منهما} المراد بـ «كذا» لزوم الإتيان بهما، ثم إعادته الصلاة احتياطاً، لا الإتيان بما قدمه مؤخراً أيضاً كما هو واضح، ويختار في تقديم أيهما شاء، وإنما يجب الإتيان بهما للعلم الإجمالى.

مسألة ١٠ _ إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا لم يلتفت ولا شيء عليه، أما إذا علم أنه نسي أحدهما وشك في أنه هل تذكر قبل الدخول في الركوع أو قبل السلام وتداركه أم لا فالأحوط القضاء.

{مسألة ١٠ _ إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا} فإن كان الشك في المحل يأتي به لأنه فعلاً شاك في الإتيان، ولو كان الشك بعد تجاوز المحل أو بعد الصلاة كما هو مراد المتن {لم يلتفت} لقاعدتي التجاوز والفراغ {ولا شيء عليه} من القضاء وسجده السهو.

{أما إذا علم أنه نسي أحدهما وشك في أنه هل تذكر قبل الدخول في الركوع أو قبل السلام} أى ما دام المحل النسيانى باقياً {وتداركه} حتى لا- يجب عليه قضاء {أم لا-} حتى يجب القضاء بعد الصلاة {فالأحوط القضاء} وجه الاحتياط أصاله عدم الإتيان، بعد عدم جريان قاعده التجاوز.

قال فى المستمسك: إذ المحل الأولى الذكرى يعلم بعدم الإتيان به فيه، والمحل الثانوى السهوى وإن شك بالإتيان به فيه إلا أن موضوعه وهو الذكر والالتفات مشكوك، والمحل على تقدير استمرار النسيان يكون بعد التسليم فلم يفرغ بالنسبه إليه (١)، انتهى.

أقول: وكأن وجه عدم جزم المصنف احتمال جريان قاعده التجاوز فإنها مطلقه شامله للمقام، فإنه كلما مضى من صلاه الإنسان يمضيها كما هو، خرج

ص: ٤٣٠

منه العلم بالعدم، وليس هذا منه، ولعل هذا هو الأقرب، وأى فرق بين هذا وبين ما لو شكك بعد الصلاة في أنه هل أتى بالجزء
الفلاني أم لا؟ بعد أن كان متذكراً له قبل وصوله إلى محله، فتأمل.

ص: ٤٣١

مسأله _ ۱۱ _ لو كان عليه صلاه الاحتياط وقضاء السجده أو التشهد فالأحوط تقديم الاحتياط

{مسأله _ ۱۱ _ لو كان عليه صلاه الاحتياط وقضاء السجده أو التشهد فالأحوط تقديم الاحتياط} وذلك لأن الاحتياط محتمل للجزئيه، وقد تقدم لزوم تأخر الأجزاء المنسيه عن ركعات الصلاه.

لا يقال: ومن المحتمل عدم كون الاحتياط جزءاً فلا يجوز التأخير في الأجزاء حينئذ.

لأننا نقول: ما دل على فوريه الأجزاء المنسيه ليس بحد يمنع عن ذلك، لما عرفت من أنه الظهور، ولا إطلاق لمثله، ولعل وجه احتياط المصنف دون فتواه، ما ذكره غير واحد من عدم لزوم الفوريه في كل واحد منهما، وعليه يجوز الاحتياط على تقديم الأجزاء وبالعكس.

نعم فصل الحدائق بين كون الجزء المنسى قبل الاحتياط فيجب تقديم الجزء، وبين كونه بعد الاحتياط فيحتمل الأمران، وذلك لتحصيل الترتيب في الأول ولمراعاه كل من تقديم الاحتياط، ومن عدم الفصل الطويل بالاحتياط بين أصل الصلاه وبين السجده المنسيه مثلاً في الثاني.

أقول: والوجه ما ذكره المصنف وأيده المستمسك، بل جعله متعيناً.

أما صاحب المستند، ومن حذى حذوه من القائلين بعدم لزوم الفوريه، لا في الاحتياط ولا في الأجزاء المنسيه، فهم في سعه من هذا، وفي مصباح الفقيه خير بين الأمرين من تقديم الاحتياط أو الأجزاء، وفي الجواهر قوى وجوب الترتيب حسب الفوت، لكن الأظهر ما ذكره المصنف كما عرفت، بل قد تقدم أن ما دل

وإن كان فوتهما مقدماً على موجب، لكن الأقوى التخيير، وأما مع سجود السهو فالأقوى تأخيره عن قضائهما، كما يجب تأخيره عن الاحتياط أيضاً.

على أن التكلم بين الأصل والاحتياط يوجب سجده السهو يؤيد لزوم تقديم الاحتياط.

{وإن كان فوتهما مقدماً على موجب} أى موجب الاحتياط {لكن الأقوى التخيير} لعدم دليل على لزوم تقديم أيهما، وظاهر أدله الفوريه فى كل واحد معارض بظاهر أدله الفوريه فى الآخر، وإذا تعارضتا تساقطا، فيرجع فيه إلى أصاله التخيير، بل احتمال لزوم تقديم الاحتياط معارض بما ذكره المذكور من لزوم تقديم الجزء حذراً من الفصل الطويل بين الأصل وبين جزئه، مضافاً إلى أن الجزء المنسى متيقن الجزئيه، والاحتياط محتمل، إذ يحتمل كونه نافله.

نعم بعض الكلام لتقديم الاحتياط يتم فيما لو كان طرف الجزء المنسى الركعه المنسيه، هذا ولكن تقديم الاحتياط كما ذكرنا هو المعول عليه لما عرفت.

{وأما مع سجود السهو فالأقوى تأخيره} أى سجود السهو {عن قضائهما} أى السجده والتشهد المنسيين.

{كما يجب تأخيره عن الاحتياط أيضاً} قال فى الجواهر: الذى يقوى فى الذهن تقديم الأجزاء المنسيه والركعات الاحتياطيه على السجود مطلقاً، والأجزاء على الركعات، وبعضها على بعض، السابق فالسابق، والتخيير بين

خلافاً لما يظهر من الحدائق، فإنه بعد أن نقل عن الذكرى تأخر سجود السهو عن السجده المنسيه، أشكل عليه بأن روايات نسيان السجود لا تدل على لزوم سجده السهو، وفي روايات نسيان التشهد ما تدل على أنه يؤتى به بعد السجده للسهو، وحكى عن الشهيد فى المقاصد جواز تقديم كل من الجزء والسجود، بل من الروض والذخيره جواز تقديم السجود على الجزء وإن تأخر سببه.

أقول: مع الغض عما ذكره الحدائق بالنسبه إلى سجود السهو للتشهد وللسجده المنسيه، مقتضى القاعده ما ذكره المصنف تبعاً لما حكاه الجواهر بقوله: ظاهر جميع من تعرض لذلك تقديم الجزء على سجود السهو وإن تقدم سببه (٢)، وذلك لأن سجود السهو غير مرتبط بالصلاه، وإنما هو مرغم كما عبر عنه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «يرغم به أنف الشيطان» الذى أوقع المصلى فى هذا السهو، بخلاف الجزء وصلاه الاحتياط، فإنهما مرتبطان بالصلاه، وظاهر أدلتهما الفوريه والجزئيه، ولذا اعتبرنا فيهما جميع ما اعتبر فى الصلاه خلافًا للمستند، وعلى هذا فلا مجال للتمسك بالأصل أو إطلاق أدلتها.

وأما ما ذكره الحدائق، فإن قلنا بعدم احتياج السجود المنسى لسجده السهو، فهو خارج عن الكلام، كما أنه إن قلنا بأن التشهد بعد سجود السهو للنص فهو خارج أيضاً بالدليل، وهذا القدر لا يضر بالكلية التى ذكرناها.

ص: ٤٣٤

١- الجواهر: ج ١٢ ص ٤٤٦.

٢- الجواهر: ج ١٢ ص ٤٤٦.

بل مما يؤيد الكليه أن الروايات المتعرضه لسجود السهو بالنسبه إلى نسيان الجزء أو بعض الشكوك، ظاهرها تأخير سجود السهو عن الاحتياط، مما تقدم جملة منها.

كخبر شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم ركعتين، فقم واركع ركعتين ثم سلم، واسجد سجدتين وأنت جالس ثم سلم بعدها».(١)

وربما يشعر بذلك في الجزء خبر جعفر بن بشير الدال على لزوم تقديم السجود المنسى على سجده السهو.

لكن فيه: إنه تضمن فعل السجده قبل التسليم، مما هو خلاف المشهور.

وكيف كان، فما ذكره المصنف أقرب، ثم إنه لو عكس سهواً لم يكن عليه شيء، لإطلاق «لا سهو في سهو»، ولو تعمد كان مقتضى الاحتياط الإتيان ثانياً بما قدمه، ثم إعادة الصلاة، إذ الظاهر من الأحكام المتعلقة بالمركب الوضع كما تقدم.

ص: ٤٣٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٤ باب ١١ من أبواب الخلل الواقع... ح ٨.

مسأله _ ١٢ _ إذا سهوا عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهه فى سجده القضاء، فالظاهر عدم وجوب إعادتها وإن كان أحوط.

{مسأله _ ١٢ _ إذا سهوا عن الذكر} فى السجود {أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهه فى سجده القضاء} إذ لو كان سهواً عن وضع الجبهه لم يكن آتياً بالمهيه أصلاً.

{فالظاهر عدم وجوب إعادتها} لما تقدم من ظهور الأدله فى كون المأنى به هو الجزء المتروك فى الصلاه، وعليه يكون حكمه حكم ذلك فى جميع الخصوصيات إلا ما استثنى، وقد تقدم أن نسيان هذه الشرائط والأجزاء بالنسبه إلى سجود الصلاه غير مبطل، فكذا ههنا، بالإضافة إلى شمول لا سهو فى سهو للمقام {وإن كان أحوط} لاحتمال أن يكون تكليفاً جديداً فلا يشمل له دليل «لا تعاد» الذى كان خاصاً بالأمر المرتبطه بالصلاه، لكن لا يخفى أن الاحتياط فى غايه الضعف.

مسألة ١٣ _ لا يجب الإتيان بالسلام فى التشهد القضائى وإن كان الأحوط فى نسيان التشهد الأخير إتيانه بقصد القربه، من غير نيه الأداء والقضاء مع الإتيان بالسلام بعده، كما أن الأحوط فى نسيان السجده من الركعه الأخيره أيضاً الإتيان بها بقصد القربه مع الإتيان بالتشهد والتسليم

{مسألة ١٣ _ لا يجب الإتيان بالسلام فى التشهد القضائى} بل يكفى بالشهادتين والصلوات، وذلك لعدم دليل على السلام، وإنما دل الدليل على التشهد فقط.

نعم لو قلنا بأن التشهد يؤتى به بعد سجدتى السهو، وقلنا بلزوم السلام حتى هنا، كان الإتيان به لازماً.

{وإن كان الأحوط فى نسيان التشهد الأخير إتيانه} أى التشهد {بقصد القربه من غير نيه الأداء والقضاء مع الإتيان بالسلام بعده} لاحتمال عدم فوت محل التشهد، وإنما السلام المأتى به يكون سهواً، بل قد سبق ترجيح هذا الاحتمال.

وعليه فليس هذا استثناءً، بل إيجاب للسلام المربوط بالصلاه بعد كون ما أتى به أولاً سهوياً، لا يعباً به.

{كما أن الأحوط فى نسيان السجده من الركعه الأخيره أيضاً الإتيان بها بقصد القربه} الجامع بين كونها فى محلها وكونها فى خارج محلها {مع الإتيان بالتشهد والتسليم} لاحتمال كونها فى محلها، وإنما كان السهو فى الإتيان بالتشهد والسلام، وقد سبق ترجيح هذا الاحتمال فراجع.

لاحتتمال كون السلام فى غير محله ووجوب تدار كهما بعنوان الجزئيه للصلاه، وحينئذ فالأحوط سجود السهو أيضاً فى الصورتين لأجل السلام فى غير محله.

وقد بين المصنف (رحمه الله) وجه الاحتياط بقوله: {لاحتتمال كون السلام فى غير محله} فيما لو نسى التشهد، ولاحتتمال كون التشهد والسلام فى غير محلهم فى ما نسى السجده {ووجوب تدار كهما بعنوان الجزئيه للصلاه} لا بعنوان القضاء بعد الصلاه.

{وحينئذ فالأحوط سجود السهو أيضاً فى الصورتين} صوره نسيان السجده وصوره نسيان التشهد {لأجل السلام فى غير محله} فى نسيان التشهد، ولأجل التشهد والسلام فى نسيان السجده.

ثم إنه لابد وأن يقيد هذا الاحتياط بما إذا تذكر النسيان بعد الصلاه، أما لو جىء بالمنافى أو الفصل الطويل سهواً ثم تذكر كان اللازم الإتيان بالمنسى فقط، لما عرفت سابقاً من إسناد النسيان حينئذ إلى السجده والتشهد، لا إلى التشهد والسلام، وحيث إن ظاهر الأدله المتقدمه الإتيان بهما متى ذكرهما لم يكن المنافى مبطلاً.

مسألة _ ١٤ _ لا- فرق في وجوب قضاء السجده وكفايته عن إعادته الصلاة بين كونها من الركعتين الأوليين والأخيرتين، لكن الأحوط إذا كانت من الأولتين إعادته الصلاة أيضاً، كما أن في نسيان سائر الأجزاء الواجبه منهما أيضاً الأحوط استحباباً بعد إتمام الصلاة إعادتها، وإن لم يكن ذلك الجزء من الأركان، لاحتمال اختصاص اغتفار السهو عن ما عدا

{مسألة _ ١٤ _ لا- فرق في وجوب قضاء السجده} المنسيه {وكفايته عن إعادته الصلاة} التي لو لا حديث «لا تعاد» والأدله الخاصه كان القول بها متعيناً من جهه لزوم الامتثال المفقود حين فقد بعض الأجزاء {بين كونها من الركعتين الأوليين والأخيرتين} خلافاً لجمع حيث فرقوا بالإعادته في الأوليين دون الأخيرتين، وقد تقدم تفصيل الكلام في المسألة ١٧ فراجع.

{لكن الأحوط} خروجاً عن خلاف من أوجب لظاهر بعض النصوص {إذا كانت} السجده المنسيه {من الأولتين إعادته الصلاة أيضاً} بعد الإتيان بقضاء السجده.

{كما أن في سائر الأجزاء الواجبه منهما} أى من الركعتين الأولتين {أيضاً الأحوط استحباباً بعد إتمام الصلاة إعادتها وإن لم يكن ذلك الجزء من الأركان}، (إن) ليس هنا للشرط وإلا كان مفهومه غير صحيح، وإنما هو لتحقيق الموضوع مثل: إن رزقت ولداً فاختنه، كما لا يخفى.

وإنما قلنا بالإعادته استحباباً {لاحتمال اختصاص اغتفار السهو عن ما عدا

الأركان بالركعتين الأخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء، وإن كان الأقوى كما عرفت عدم الفرق.

الأركان بالركعتين الأخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء { كالمفيد والكليني وابن أبي عقيل والشيخ وغيرهم، كما تقدم ذلك في نسيان السجده فراجع، فإنهم عموماً ما دل على عدم دخول السهو في فريضه الله لكل سهو، خلافاً للمشهور تمسكاً بقاعده «لا تعاد» وللأخبار الخاصه في موارد متعدده، وما دلت على عدم كون المراد بالسهو النسيان وما أشبه وإنما الشك، إذ العله وهى فريضه الله لا يدخلها سهو غير قابله للتخصيص، وقد ورد دخول السهو بمعنى النسيان فيها في موارد متعدده كما تقدم بعض منها، فراجع.

{وإن كان الأقوى كما عرفت عدم الفرق} بين الركعتين الأوليين والأخيرتين، كما أن مقتضى احتياط المصنف إعادته المغرب والصبح أيضاً لأطراد العله المذكوره.

ص: ٤٤٠

مسأله ١٥ لو اعتقد نسيان السجده مع فوت المحل

مسأله _ ١٥ _ لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما ثم بعد الفراغ من الصلاه انقلب اعتقاده شكاً، فالظاهر عدم وجوب القضاء.

{مسأله _ ١٥ _ لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما} كما لو اعتقد نسيانها وهو فى الركوع مثلاً.

{ثم بعد الفراغ من الصلاه انقلب اعتقاده شكاً} بأنه هل سجد أو تشهد أم لا-؟ {فالظاهر عدم وجوب القضاء} قال فى المستمسك: لعدم الاعتبار بالشك لأنه بعد الفراغ ولا بالاعتقاد لزواله(١)، انتهى.

خلافاً للبروجردى الذى استظهر وجوب القضاء، وذلك لأنه يبينه السابق تيقن توجه التكليف إليه بالقضاء، والشك لا يرفع ذلك التكليف المتيقن، إذ الظاهر من أدله الفراغ حدوث الشك محضاً بعد الصلاه لا مثل ما نحن فيه.

أقول: لكن الأقوى ما ذكره المصنف، إذ إطلاق أدله الشك بعد الفراغ لا- مانع منه، فإنه لم يخرج منه إلا صورته العلم، وهو مفقود فى المقام، وقد تقدم شبه هذه المسأله.

ومنه تعرف أنه لو كان ظرف الشك فى نفس الصلاه وأنه أيضاً لا شىء عليه.

ص: ٤٤١

مسأله _ ١٦ _ لو كان عليه قضاء أحدهما، وشك في إتيانه وعدمه، وجب عليه الإتيان به ما دام في وقت الصلاة، بل الأحوط استحباباً ذلك بعد خروج الوقت أيضاً.

{مسأله _ ١٦ _ لو كان عليه قضاء أحدهما} التشهد أو السجده {وشك في إتيانه وعدمه، وجب عليه الإتيان به ما دام في وقت الصلاة} لاستصحاب عدم الإتيان أو لوجوب الامتثال وهذا مقدم على الاستصحاب كما قرر في الأصول.

{بل الاحوط استحباباً ذلك} الإتيان {بعد خروج الوقت أيضاً} أما وجه الفتوى بعدم الإتيان لكون الوقت حائلاً، وكما أنه حائل في أصل الصلاة حائل في أجزائها، والاحتياط المتعلق بها أيضاً.

وأما وجه الاحتياط فلاحتمال أن يكون التكليف بالقضاء غير مرتبط بأصل الصلاة فأدله حيلولة الوقت لا- تشمله، وفي المستمسك وجهه لسبب آخر قال: ولأجل توهم الاختصاص _ أي اختصاص حيلولة الوقت بأصل الصلاة _ كان الأحوط القضاء لو شك بعد خروج الوقت (١)، انتهى.

وكأنه لأحد هذين الأمرين جعل السيد الحجج في تعليقه على المتن: الاحتياط لا يترك.

ص: ٤٤٢

مسألة _ ١٧ _ لو شك في أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين بنى على الاتحاد.

{مسألة _ ١٧ _ لو شك في أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين بنى على الاتحاد} أى وحده السجده المنسيه، وذلك لقاعده التجاوز إذا كان حدوث الشك فى الصلاه، والفراغ إذا كان بعدها بالنسبه إلى السجده الثانيه.

وانما قيده بقوله: (من ركعتين) لأنه لو شك بالنسبه إلى ركعه واحده كان مقتضى العلم الإجمالى الإتيان بالسجده والإعاده، وقاعده التجاوز والفراغ لا- تجرى فى أطراف العلم، وأصله عدم الفوت ليست أصلاً عقلاً أو شرعياً، وإنما الأصل فوت المشكوك وجوده.

نعم فيما يجرى الأصل فى التكليف الزائد يكون مجرى لأصله العدم، كما لو شك هل فاتت منه سجده فى ركعه أو سجدتان فى ركعتين، فإنه شك فى وجوب أزيد من قضاء سجده واحده والأصل العدم.

والحاصل: إنه لو شك الإنسان فى أنه هل عمل عملين يوجب تكليفين متجانسين كالسجده والإعاده، أو عمل عملاً واحداً يوجب تكليفاً واحداً، يكون العلم الإجمالى محكماً.

- مسألة ١٨ _ كراهه تمكين الصبي..... ٧
- مسألة ١٩ _ موارد استحباب إعادة الصلاة جماعه أو منفردا..... ٨
- مسألة ٢٠ _ لو علم بطلان الصلاة..... ١٣
- مسألة ٢١ _ نيه الندب فى المعاده..... ١٤

فصل

فى الخلل الواقع فى الصلاة

١٧ _ ١٤٢

- مسألة ١ _ أقسام الخلل..... ١٩
- مسألة ٢ _ الخلل عن جهل..... ٢٢
- مسألة ٣ _ حصول الإخلال جهلا بالحكم..... ٣٤
- مسألة ٤ _ أقسام الزيادة العمديه..... ٤١
- مسألة ٥ _ ترك الطهاره أو أجزاءها..... ٤٧
- مسألة ٦ _ بطلان الصلاة إلى اليمين أو اليسار أو الإستدبار..... ٥٠
- مسألة ٧ _ لو أخل بالطهاره الخبيثه..... ٥٢
- مسألة ٨ _ الإخلال بستر العوره سهوا..... ٥٤
- مسألة ٩ _ الإخلال بشرائط المكان سهوا..... ٥٥
- مسألة ١٠ _ السجود على ما لا يصح السجود عليه سهوا..... ٥٦
- مسألة ١١ _ زياده الركوع والسجدتين فى الجماعه..... ٥٧

مسأله ١٢ _ نسيان المسافر سفره من المستثنيات..... ٦٢

مسأله ١٣ _ بطلان الصلاه بزياده الركوع..... ٦٣

مسأله ١٤ _ إذا سها عن الركوع..... ٦٤

ص: ٤٤٤

- مسأله ١٥ _ لو نسى السجدين..... ٧٥
- مسأله ١٦ _ لو نسى التكبيره الإحرام..... ٨٧
- مسأله ١٧ _ لو نسى الركعه الأخيره..... ٩٣
- مسأله ١٨ _ لو نسى ما عدا الأركان..... ١٠٩
- مسأله ١٩ _ لو كان المنسى الجهر أو الإخفات..... ١٤١

فصل

فى الشك

١٤٣ _ ٢٠٤

- مسأله ١ _ لو شك فى أنه هل صلى؟..... ١٤٥
- مسأله ٢ _ الشك فى فعل الصلاه..... ١٥٢
- مسأله ٣ _ الشك فى بقاء الوقت وعدمه..... ١٥٣
- مسأله ٤ _ حكم البقاء فى الشك فى الوقت..... ١٥٤
- مسأله ٥ _ الشك فى صلاه العصر لصلاه الظهر..... ١٥٥
- مسأله ٦ _ إذا علم أنه صلى أحد الصلاتين..... ١٥٧
- مسأله ٧ _ لو شك فى أصل الصلاه..... ١٦٠
- مسأله ٨ _ حكم كثير الشك..... ١٦٢
- مسأله ٩ _ الشك فى بعض الشرائط..... ١٦٥
- مسأله ١٠ _ الشك فى شىء من أفعال الصلاه..... ١٧٠
- مسأله ١١ _ من كان فرضه الجلوس لو شك..... ١٨٧
- مسأله ١٢ _ لو شك فى صحه ما أتى به..... ١٩٠

مسأله ١٣ _ لو ظهر أنه كان آتيا بالمشكوك ١٩٣

مسأله ١٤ _ إذا شك في التسليم ١٩٨

مسأله ١٥ _ شك المأموم في التكبير ٢٠٠

ص: ٤٤٥

مسألة ١٦ _ الشك في الشك ٢٠٢

فصل

في الشك في الركعات

٢٠٥ _ ٣٣٨

مسألة ١ _ الشكوك الموجبه لبطلان الصلاة ٢٠٥

مسألة ٢ _ الشكوك الصحيحه ٢٣١

مسألة ٣ _ الشك في الركعات ٢٦٩

مسألة ٤ _ لا يعمل بالشك بمجرد حدوثه ٢٧٢

مسألة ٥ _ المراد بالشك تساوى الطرفين ٢٧٧

مسألة ٦ _ الشكوك المعبر فيها إكمال السجدين ٢٨٤

مسألة ٧ _ لو علم أنه ترك سجده حال الشك ٢٨٨

مسألة ٨ _ لو انقلب شكه إلى الظن ٢٩٠

مسألة ٩ _ لو تردد أنه شك أو ظن ٢٩٣

مسألة ١٠ _ الشك بعد التجاوز ٢٩٩

مسألة ١١ _ الشك بعد الفراغ من الصلاة ٣٠٠

مسألة ١٢ _ لو علم بعد الفراغ بحصول الشك في الأثناء ٣٠١

مسألة ١٣ _ لو تردد في شكه ٣٠٣

مسألة ١٤ _ الشكوك التي لا يعلم حكمها ٣٠٤

مسألة ١٥ _ لو انقلب الشك ٣٠٦

مسألة ١٦ _ إذا علم إجمالاً الزيادة أو النقصه ٣١٣

مسأله ١٧ _ الشك البنائي على الثلاث والأربع ٣١٥

مسأله ١٨ _ الشك بين الإثنين والثلاث والأربع ٣١٧

مسأله ١٩ _ لو تداخلت الشكوك ٣١٨

مسأله ٢٠ _ لو شك المصلي جالساً ٣١٩

ص: ٤٤٤

- مسألة ٢١ _ لا يجوز ترك صلاة الاحتياط ٣٢٥
- مسألة ٢٢ _ الشكوك الباطلة ٣٢٩
- مسألة ٢٣ _ إذا علم أنه يتبين الحال بعدا ٣٣١
- مسألة ٢٤ _ تأخير التروى ٣٣٣
- مسألة ٢٥ _ لو شك في مواطن التخيير ٣٣٤
- مسألة ٢٦ _ لو لم يصل الاحتياط ومات ٣٣٦

فصل

في كيفية صلاة الاحتياط

٣٣٩ _ ٤٠٠

- مسألة ١ _ صلاة الاحتياط ٣٣٩
- مسألة ٢ _ مراعاة الجزء والاستقلال في صلاة الاحتياط ٣٤٨
- مسألة ٣ _ عدم وجوب الإعادة لو أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط ٣٥٦
- مسألة ٤ _ لو تبين التمامية قبل الصلاة الاحتياط ٣٥٧
- مسألة ٥ _ لو تبين التمامية بعد صلاة الاحتياط ٣٥٨
- مسألة ٦ _ لو تبين زياده ركعه بعد تمامية الصلاة ٣٦١
- مسألة ٧ _ إذا تبين نقصان الصلاة ٣٦٣
- مسألة ٨ _ لو ظهر نقص الصلاة أزيد ٣٦٤
- مسألة ٩ _ تبين النقص والشروع في الاحتياط ٣٧٠
- مسألة ١٠ _ تبين النقص والشروع في أثناء الاحتياط ٣٧٣
- مسألة ١١ _ لو شك في إتيان صلاة الاحتياط ٣٨١

مسأله ١٢ _ زياده ركعه أو ركن ٣٨٤

مسأله ١٣ _ الشك في أفعال صلاه الاحتياط ٣٨٥

مسأله ١٤ _ لو شك هل شك ما يوجب الاحتياط ٣٨٧

مسأله ١٥ _ لو شك في عدد ركعات صلاه الاحتياط ٣٩٢

ص: ٤٤٧

مسألة ١٦ _ زياده فعل غير الأركان..... ٣٩٤

مسألة ١٧ _ الشك في شرط الاحتياط أو جزئه..... ٣٩٥

مسألة ١٨ _ لو تذكر في الأثناء..... ٣٩٦

مسألة ١٩ _ لو نسي سجده واحده..... ٣٩٩

فصل

في حكم قضاء الأجزاء المنسيه

٤٠١

مسألة ١ _ نسيان السجده أو التشهد..... ٤٠١

مسألة ٢ _ قضاء التشهد والسجده المنسيين..... ٤١١

مسألة ٣ _ الفصل بين المنسى وبين الصلاه..... ٤١٨

مسألة ٤ _ لو أتى ما يوجب سجده السهو..... ٤٢٠

مسألة ٥ _ إذا نسي الذكر..... ٤٢١

مسألة ٦ _ نسيان بعض أجزاء التشهد..... ٤٢٢

مسألة ٧ _ لو تعدد المنسى..... ٤٢٣

مسألة ٨ _ الأسبقيه في القضاء..... ٤٢٥

مسألة ٩ _ لو شك في اللاحق والسابق من المنسى..... ٤٢٧

مسألة ١٠ _ لو نسى أحدهما..... ٤٢٨

مسألة ١١ _ تأخير سجده السهو على صلاه الاحتياط..... ٤٣٠

مسألة ١٢ _ السهو عن الذكر..... ٤٣٤

مسألة ١٣ _ السلام في التشهد القضائى..... ٤٣٥

مسأله ١٤ _ قضاء السجده على الأوليين ٤٣٧

مسأله ١٥ _ لو اعتقد نسيان السجده مع فوت المحل ٤٣٩

مسأله ١٦ _ لو كان عليه قضاء أحدهما ٤٤٠

مسأله ١٧ _ لو شك أن الفأئ سجده أو سجدتان ٤٤١

ص: ٤٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

